







Körülü Kü

239

والا حاديت في الحيات بعد الان
وحسب وماناه ولسه وسمون من

معنى فرة عيني في نهاية المصنف ٩٨ استقاوالهنا

١٢٩ بحور فرة عيني حقة
النقل من حقة
واحدة

١٦٢ من حرة في حقة
من حرة في حقة

١٢٠ بحور التيمم للجب دها
فوت الوقت لوانقل

١٢١ التيمم لس المصنف
وقرأ بحور المصنف

٢٢١ حلة الحية لا يطهر بالغة
واما فضاها فطاهر وكذا
حلة افارة لا يطهر بالغة

١٢٦ من حرة في حقة
من حرة في حقة

١٢٦ من حرة في حقة
من حرة في حقة

١٢٦ من حرة في حقة
من حرة في حقة

١٢٦ من حرة في حقة
من حرة في حقة

١٢٦ من حرة في حقة
من حرة في حقة

١٢٦ من حرة في حقة
من حرة في حقة

باسم رب الاصل والفرع مصليا على مشرع الشرع
 لما كانت الصلاة عماد الدين بذل جل المهمة اكثر الكملين
 في بيان شرائطها واركانها المتين حتى صار متن منية المصلي
 باقامة افادة معانيها ابين المبين ثم شرحه المولى الهمام الالمعي
 والفاضل الصمصام اللوذعي ابراهيم الحلبي شرحا يحتوي
 ازالة خفاء معانيه بالتحقيق ورفع حجب بيانه بالتدقيق اكرمه
 الله تعالى بقصور الجنان واسكنه باللطف والاحسان والله در
 هذا العالم الفاضل والمحقق الكامل حيث تحلى بجواهر التحقيقات
 وبابحائه العميقة والتدقيقات مع ما تفرد فيه عن غيرها بافاده
 بعض اللغات العربية بالالفاظ التركيه ليعم فوائده على الراغبين
 ولتستغنى عن مراجعة الطالبين جعل الله سعيه مشكورا وعمله
 مبرورا وادام الله وامثالهم في الدنيا كما اقام عماد الدين والدنيا
 زهره الفقير الى منحه ربه المجيد السيد احمد رشيد
 المشرف بشرف النقابة على الاشراف القاضي
 بعسر روم ابلي عامله الله تعالى

بلطفه الخفي

والجلى

م

الحمد لله الذي رفع رايات العلم بالعلماء والوية العمل بالصالحاء
 والاتقياء والصلاة على مظهر الكمالات الانسانية ومطلع الفضائل
 الكونية وعلى آله شמוש الاهتداء وصحبه نجوم الاقتداء وبعد
 فقد نزهت الطرف في رياض تحقيقات هذه الحاشية اللطيفة و
 اقتطعت من ازاهير تدقيقاته الشريفة واستظهرت مخفيات اسراره
 واستطلعت مطالع انواره فاذا هو مشتمل على تحقيقات يرتاح لها
 اللبيب ومختوم على تدقيقات يميل اليها الفاضل الاريب يسد انه
 كشف عن المسائل الحلبية النقاب وازال لطلا بها من المعضلات
 الصعاب واقتزع ابيكار معانيها وقد كانت في منصبها مستورة وفق
 مبانيها وقد كانت ازاهيرها من وراء الكمام منظورة على نهج لم يسبق
 اليه ولم يراحم عليه بما يعجب الناظر قائلا كم ترك الاول للاخر فلاله در
 مرتبه الفاضل الكامل والنحرير الاريب الغائق على اقرانه بالنفع
 الشامل حرره الفقير السيد الحاج حرره الفقير الحاج عمر
 محمد القنوي غفرله
 الاقشهرى غفرله
 ولوالديه

لما اجتنبت من افنان هذه الاوراق ثمرات غرائسها واجتليت
 من فنون غرائسها الفيتها وارده في الايضاح على انها تعطى
 كل ذى حق حقه بل روضة تحن اليها قلوب الطالبين وتثني
 عليها السنة الناظرين وفيها ما تشتهي النفس وتلذ الاعين
 فلاله در جامعته حيث رعى في البيان على مراتب عقول الراغبين
 وفي الزوايا خفايا وفي الرجال بقايا فتمت فليعمل العاملون من
 المحب المخلص الداعي احمد بن موسى القره باغى العريف بين اقرانه

بتركان زاده

الحمد لله الذي تص حبيبه على الثناء على من تفقه في الدين
 خصه بارادة الله تعالى به خيرا ووراثه الانبياء والمرسلين صلوات
 الله وسلامه عليهم اجمعين والذين اتبعوهم باحسان الى يوم الدين
 وبعد فان الصلاة اصل العبادة ومدار السعادة فطوبى لمن
 اعتلى بفهم فوائدها اعلامها المعلمة واعتنى بنظم فرائد احكامها
 المحكمة كالفاضل سديد الدين الكاشغري حيث الف فيها
 متناشريفات جامعا لما يتناه الطالبون والكامل ابراهيم الحلبي
 حيث شرحه شرحا لطيفا حاويا لما يستغنى به الراغبون والله
 در هذا التحرير حيث وشكهما بحلى الجواهر مما لا بد منه
 للاصاغر والاكابر وبهذا صار منية المصلي منية وغنية المتلمي
 غنية فسبحان من بيده خزائن الالاء يختص برحمته من يشاء
 كتبه الفقير الى ربه الصمد محمد

اسعد ابن الامام احمد غفر

ذنوبهما وستر

عيوبهما

م

الحمد لله على كل حال وعلى كل زمان وصلى
 الله على سيدنا محمد واهل بيته هذا كتاب مقبول عند
 اربابه ومشمول على نكات مزايا ومعاني مقبولة عند اربابه
 حرره الفقير حسن

طربزوني غفر له

ولوالديه

م

فصل في بيان النجاسة الحقيقية ٢١٧	مطلب قوله واما النجاسة الخفيفة ٢٢٢	مطلب وكل اهاب داغ فقد طهر ٢٣١
قوله فصل في البئر ٢٣٥	اذا طهرت البئر طهرت الآلات ٢٥٠	فصل في بيان احوال الاسنار ٢٥٤
مطلب في بيان النجاسة الخفيفة ٢٦٦	في بيان الشرط الثاني للصلاة ٢٦٨	الطهارة عن النجاسة وكيفية تطهيرها ٢٦٨
في بيان ظاهر الرواية وغير ظاهر الرواية وبيان فرقهما ٢٧٨	مطلب الدم الباقي في العروق طاهر والدم الغير السائل ودم الشهيد طاهر ٣٠٣	مطلب بيان المسك والزباد وطهارته ٣٠٤



* * بسم الله الرحمن الرحيم * *

الحمد لله الذي شرح صدور العارفين بنور الهداية
والايمان وزينها بحلية السعادة والايقان وشرفها باركان
الصلاة التي هي افضل اعمال الصالحين وازكى خصال
الموحدين ودرج قصر العارفين نشهد الله تعالى بوحدانيته
ورسالة نبيه ونحمده على توفيقه باستخدامه في فرائضه ونوافله
ونصلي ونسلم بافضل الصلاة واكمل التحيات على سيدنا
محمد المصطفى واحمد المجتبي وعلى آله الطاهرين واصحابه
الكاملين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين * اما بعد
فلما كانت المقدمات المقررة لذوى الالباب ان سعادة
الدارين ونيل درجاتها انما هو بتحلية الظاهر بالاعمال الصالحة
الدينية بعد تزكية النفس بالعقائد الاسلامية وكانت الصلاة
في الفقه ذروة سنام الايمان وعمدة قيام الاركان التي هي
معراج المؤمنين ومناجاة رب العالمين في حق العبادات
وخدمة الطاعات سيما الشرح المسمى بابراهيم الحلبي

على

على مذهب امامنا الخنفي الذي هو سراج الملة والدين ومقتدى
اهل اليقين بواه الله تعالى على غرف الجنان وافاض علينا
سبحال فيضه باسمه الديان وكان هذا الشرح مرغوبا
فيما بين الانام ومقبولا عند علمائنا الكرام وموضوعا على
الرؤس بين العباد وقلادة دربين الزهاد كثير الاستعمال
في المصر والقرى وفي الفوائد لدى الاكابر والصغرى غير محتاج
الى التفصيل والتبيين لكنه فيه لغات كثيرة يحتاج
فيها الى كتب اللغات ومع هذا يقرأ في المداين والقرى وقبعة
المفازة ورؤس الجبال لا يجدون فيها الا لات فبقى اكثر
المعلمين متحيرا في كشف المرادات وهذا الفقير الذليل
الى عفوره الجليل المعترف بعجزه وتقصيراته تراب اقدام
العارفين وخادم نعال النقشبندی الواصلين قليل العلم والعرفان
كثير السهو والنسيان غريق في بحر الذنوب والعصيان اراد
تحشية بعض ما يتعلق بجواهر كلماته وترشيح بعض مجملاته
وترجمت اكثر لغاته بالتركية لئلا يحتاج الى سائر الا لات ونفعا
للعام والخاص بين العباد وسميته حلية الناجي على الشرح
الحلبي طلبا لوجه ربنا الكريم ورجاء لغفرانه العليم لنا
ولو الديننا ولجميع الموحدين عفا الله تعالى ما وقع من الزلل
والخطايا عنا وعن جميع الناظرين المنصفين والقارئین
تفضلا بفاتحة الكتاب لروح مرتبه القصير والمرجو منهم
باصلاح ما اطلعوا من الخطايا والزلل فان الانسان من لوازمه
السهو والخلل سيما عند كونه مبتلى بانواع الافك والبهتان
بحقود العصر وحسود الزمان والله تعالى ولي العفو والتوفيق

وهو حسبي ونعم الرفيق * قال الشيخ الشارح رحمه الله تعالى
 متمنا * بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد
 وعملا بما وقع عليه الاجماع وامثالا لحديث الابتداء وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله
 فهو ابتر رواه ابوداود عن ابى هريرة رضى الله عنه كذا
 في شرح البسملة وفي شرح المشكاة لعلى القارى حيث قال
 كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر
 اى قليل البركة او معدومها وقيل انه من البتر وهو القطع
 قبل التمام والكمال رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع
 انتهى والابتر في اللغة مقطوع الذنب وفي هذا المقام كناية
 عن النقصان في الثواب ثم باء البسملة للملابسة عند الزمخشري
 نحو دخلت عليه بتياب السفر وللاستعانة عند البيضاوى
 نحو كتبت بالقلم وهو الراجح عند الفحول وهو حرف جارة
 موضوعة لافضاء معانى الافعال الى الاسماء فلا بد له من متعلق
 مذكور او مقدر عام ان لم توجد قرينة الخصوص وههنا المقدر
 فعل خاص والقرينة ما يتحقق بعد التسمية اى الف مثلا والاسم
 من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند البصرية كيدودم فاشتقاقه
 من السمو بمعنى الارتفاع واما عند الكوفية فاشتقاقه من
 السمة بمعنى العلامة فاصله ح وسم حذف الواو تبعا لبسم
 وزيدت همزة الوصل في اوله للابتداء والله اسم للذات الواجب
 الوجود المستجمع لجميع الصفات اصله اله فحذفت الهمزة
 على غير القياس فعوض عنها الالف واللام وقيل غير ذلك
 ثم لما كانت الجلالة دالة على العظمة المستلزمة للفهر ذكر

كذا في جبه الافكار
 على المولى الخبائى

بعدها

بعدها وصفا دالا على الجميل لتدل على سبقه رحمة على
 غضبه فقال الرحمن الرحيم فيكون من باب الاحتراس وهو
 ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه فلا يرد
 توهم الاستدراك وهما صفتان مشبهتان مأخوذتان من رحم
 كالغضبان من غضب واورد عليهما بان الصفة المشبهة
 لا تبني الا من فعل لازم فكيف يشتقان من رحم وهو متعد
 اجيب بان الاشتقاق انما كان بعدما نقل الى باب حسن وهو
 مطرد في باب المدح والذم صرح به في المفتاح واطلاقهما
 عليه تعالى باعتبار الغايات التى هي فعل الاحسان دون المبادئ
 التى هي انفعالات وهى في اللغة رقة القلب فيراد بهما المحسن
 المتفضل بالاختيار فيكون مجازا من باب اطلاق السبب على
 المسبب قوله الحمد لله معناه اللغوى هو الوصف بالجميل
 الاختيارى على جهة التعظيم والاصطلاحى فعل ينبى عن
 تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا سواء كان باللسان او بالجنان
 او بالاركان وهو معنى الشكر الاصطلاحى واللغوى هو
 صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له ثم ان لام الحمد
 اما الجنس اى حقيقة الحمد من حيث هى هى مستحقة لله تعالى
 فلام لله للاستحقاق او مختصة له فلام لله للاختصاص على
 الاختلاف والجنس راجع عند اهل المعانى لكونه اصلا مغنيا
 عن القرينة ولكونه مناسبا لدخوله الذى هو جنس الحمد واما
 للاستغراق بقرينة المقام اى كل فرد من افراد الحمد لله تعالى
 اذ الحمد فى الحقيقة كله له تعالى بواسطة او غير واسطة كما قال
 الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ذكره البيضاوى واما للعهد

الخارجي وهو اولى من كونها الاستغراق عند الاصوليين والمعنى
الفرد الكامل الذي هو حده تعالى على ذاته وصفاته او حده الانبياء
او الراسخين على اختلاف مختص به تعالى كما في التحقيق فقوله
المجد مرفوع بالابتداء وخبره لله اصلا حدث جدا او اوجد جدا
حذف فعله وجوبا وادخل عليه لام التعريف لافادة الدوام
فرفع لكونه جملة اسمية قوله الذي جعل اه هو بمعنى صير
ولا يحسن جعله بمعنى خلق وسمى وشرع قوله العبادة اه
هي مصدر من عبد عبادة وعبداء من الباب الاول وهي
ما يتقرب به الى الله تعالى اعتقادا او عملا او اركانا وقد يعرف
بفعل المكلف على خلاف هو نفس تعظيما لله تعالى اي
جعل كل فرد من افراد عبادة او العبادة المعهودة كلها قوله
مفتح السعادة المفتح بفتح الميم اسم مكان او مصدر ميمي بمعنى
الفتاح كانه اذا عبد العابد حق العبادة فتح السعادة فيها
او بكسرهما اسم آلة والسعادة هي الدولة العظمى ضد الشقاوة
وفيهما استعارة مكنية على كل الوجوه وهي اي المكنية تشبيد
السعادة بالشئ النفيس العزيز الذي من شأنه ان يخزن في البيت
او الصندوق وازافة المفتح اليها تخيلية وحاصله جعل العبادة
مفتح باب بيت السعادة السرمدية التي هي الجنة ورؤية الرحان
على حذف المضافين فيها ولم يذكرهما حذرا عن تنازع
الاضافات واما تشبيه السعادة بالبيت في صيانة صاحب
عن المكاره ففيه تلميح الى ان مبنى الاسلام على خمس شرائط
وهي الشهادتان والصلاة والصوم والزكاة والحج لان اركان
البيت عبارة عن الجدران الاربعة مع السقف ثم ان السعادة

قسمان دنيوية ادناها سلامة النفس والمال عن اسباب حة
التعرض واعلاها النيل بالكرامات الخارقة للعادة واخروية
ادناها النجاسة عن الخلود في النار واعلاها الاستغراق بمشاهدة
جمال الرحان قوله ومطمح السيادة المطمح اسم مكان
من الطمح وهو النظر مع رفع العين اي جعل العبادة محل
ارتفاع شجرة السيادة وهي بالتركية اولولق ومحل ارتفاع
النظر الى المجد والشرف كناية عن كونها وسيلة اليها والسيادة
وان تناولت بمفهومها الدنيوية والاخروية الا ان الانسب
جعلها على الدنيوية فقط لان الحسن والزيادة خاصة بالاخروية
قطعا والسعادة عام لهما فتضمن هذا الكلام بهذا الاعتبار الجمع
من الصنائع البدعية ولهذا الاعتبار الدقيق اختار في السيادة
الطمح وفي الحسنى اللمع لان الدنيوية حاضرة يناسبه ارتفاع
النظر والاخروية غائبة يناسبه اللمع الذي هو النظر الخفيف
قوله ولملمح الحسنى والزيادة اسم مكان من اللمع بمعنى الاشارة
اي العبادة وهي المنظر الذي ينظر منه الى الحسنى المعهودة
وهي الجنة والزيادة المعهودة وهي جمال الله تعالى وهما
المذكوران في القرآن الكريم للذين احسنوا الحسنى وزيادة
فقول التحرير هذا تلميح ملبح واقتباس لطيف بتغيير يسير
زيادة اللام في الزيادة فالحاصل انه تشبيه العبادة باربعة اشياء
على اسلوب الترقى قوله وجعل الصلاة عمود قيامها العمود
بفتح العين بمعنى الاسطوانة اي قيام العبادة حيث اثبت للصلاة
عمودا وهو من لوازم الحيمة شبه العبادة المشتملة للصلاة بالحيمة
في الحفظ عن الموديات على طريق الاستعارة بالكناية وازافة

القيام اليها تخيلية وايضا فة العمود الى القيام ترشيحية وفيها
 براعة استهلال واعتناء بشانها فلذا خص الصلاة بالذكر
 من بين الاركان الخمسة واختار لفظ القيام لرعاية ايها
 التناسب لان القيام بالمعنى الغير المراد ههنا يناسب الصلاة
 لانه ركنها وفيه اعتبار مناسبة للحديث الا ترى وهو حديث الصلاة
 تحاد الدين اه ويمكن ان يكون القيام من قامت الدابة اذا وقف
 او قامت السوق اذا نفقت لان العبادة تستقر بالصلاة وتزوج
 بها لقوله تعالى واقم الصلوة ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر
 قوله وذروة بالضم والكسر اعلى الشئ قوله سنامها بفتح السين
 المهملة اللحم النامي في ظهر الابل والمراد بسنامها اعلاها اما
 مجازا مر سلا بعلاقة الاطلاق والتقييد او استعارة مصرحة
 بعلاقة الرفع والمراد بذروة سنامها اعلى اعاليها باحد الطريقتين
 ولا يبعد جعل الضمير استعارة مكنية لتشبيه العبادة بالابل
 في كونها مدارا لقطع مسافة المراتب الاخروية كما ان الابل مدار
 لقطع المسافة الدنيوية قوله وعمدة احكامها العمدة المتكئة
 والمتكى والاحكام جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق
 بافعال المكلفين بالاعتناء او التخيير واحكام العبادة ههنا آثار
 العبادة فان العبادة عبارة عن التذلل وهو امر قلبي وله آثار
 ظاهرة متفاوتة والصلاة رأسها واساسها ومتكاؤها قوله
 والصلاة والسلام جمع بينهما امثالا للامر الوارد في قوله تعالى
 صلوا عليه وسلموا تسليما والصلاة بالالف قالوا ولبس بحسن
 ورسوم المصحف لا يقوم حجة اذا صلها صلوة بفتح اللام ويحمل
 السكون اذ كلتا هما يستحق قلب الواو الفا كما علم في محله كذا

في العصام على القاضي والصلاة اسم مصدر يوضع موضع المصدر
 يجيء بمعنى الدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله تعالى
 على رسوله وعبارة عن الاركان المعلومه والافعال المخصوصة
 في الشرع ومعناه الثناء الكامل وقيل هو التعظيم فالمعنى
 اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وابفاء شريعته وفي الآخرة
 بتضعيف اجره وتشفيعه في ادمته والجمهور على انه في الدعاء
 حقيقة وفي غيره مجاز وقوله السلام اسم مأخوذ من التسليم
 وقيل مصدر ثلاثي اى جعل الله تعالى اياه سالما عن كل مكروه
 قوله على افضل خلقه ذاتا ووصفا والخلق بمعنى المخلوق
 والاضافة للاستغراق الحقيقي قوله سيدنا مأخوذ من ساديسود
 سيادة بالتركية اولولق واصل السيد اما على وزن فعيل
 والشاهد له جمعه على سياد مثل تباع وتبايع وافيل وافايل
 واما على وزن فعلة والشاهد جمعه على سادة كسرى وسرة
 ولا نظير لهما يدل على ذلك وهو مجرور صفة مادحة او مرفوع
 او منصوب على المدح فيكون تلميحاً الى قوله صلى الله عليه وسلم
 اناسيد ولد ادم يوم القيمة واول من ينشق عنه القبر واول شافع
 واول مشفع بتشديد الفاء اى مقبول الشفاعة رواه مسلم
 عن ابى هريرة رضى الله عنه كذا في ابن ملك شرح المشرق
 وفي رواية غير مسلم ولا فخر قوله محمد عطف بيان لسيدنا
 او بدل او مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف قوله الذى جعلت
 في الصلاة اظهر لان المراد بالاولى وهو قوله والصلاة المعنى اللغوي
 ولثانية الشرعية قوله قرعة عينيه اى سروره صلى الله
 عليه وسلم ونور عينيه والقرعة مصدر قرير من باب ضرب او علم

بمعنى برد وقرّة العين برودتها اود معتها الباردة وهى كناية
عن السرور لان دمة السرور باردة ودمة الحزن حارة
فالمعنى جعلت الصلاة سبب سرورها اومن قبيل رجل عدل
وهو انسب بالمقام لانه ابلغ وهذا تلميح الى قوله صلى الله عليه وسلم
حب الى من الدنيا الطيب والنساء وجعلت قرّة عيني في الصلاة
ولكن التحرير قدم واخر لرعاية السجع او لارادة القصر بالنسبة
الى كونها افضل وانما كانت القرّة فيها لانها مناجاة
الرب تعالى فهي فوق المقامات كلها قوله وعلى اله واصحابه
انما اعا د كلمة على لتفيد نوع استقلال الكلام وردا للشيعة
حيث التزموا ترك على لروايتهم الحديث الموضوع وهو من فصل
بينى وبين آل على لم ينل شفاعتى واصل الآكل اهل بدليل اهل
عند سبويه فى التصغير فابدال الهاء ابتداء الفا لم يجزى فى
موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها بعد قلب الهمزة فشائع
هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فاصله اول بفتح الهمزة
والواو لان الانسان يؤل الى اهله فابدلت الواو الفاء لتحركها
وانفتاح ما قبلها وعليك بالقول الاول وفى الطحاوى آل الرجل
اهله وعياله وآله ايضا اتباعه وقيل آله ذريته وقال بعضهم
ومنهم فخر الاسلام آل الرسول من هو على دينه وملته الى يوم القيمة
سواء كان له نسب اولم يكن فابولهب وابو جهل لبسا من آله
قبل هذا القول اصح ذكره القرطبي فى تفسيره وفى شرح المسلم
وهو المختار فالخصل ان الآكل يطلق على اثني عشر معنى كما
فى القاموس وخص استعماله فى الاشراف واطلاقه على
آل فرعون باعتبار الشرف الدينوى فقط او استعماله فيهم

١٠
٣ وانما قال من رأى ولم يقل
انسان لان الشيخ ابن الحجب
صرح بان الصحابي يكون
من الملائكة والجن ولفظ
من لذوى العالم فيشملهما
من المراد بالرؤية
ايضا والمراة لئلا يندج الاعبى
الملافة لئلا يندج رضى الله
كأن ام مكنوم رضى الله
عنه كذا فى الكنىة على
عقائد الدوائى
٤ كتم واتمار وهى مخفف
صحب بتشديد العين الذى
هو بمعنى صاحب ايضا كذا
فى الكنىة تفصيلا
٦ وهو جمع صاحب معنى
سواء كان جمع الصاحب
لفظا كما ذهب اليه البعض
اولم يكن كما ذهب اليه

على

على سبيل التهكم وايضا خص فى العقلاء فلا يقال آل الاسلام
وآل مكة وقوله واصحابه بالجر عطف على الآكل والصحابي ٣ هو من
رأى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على الايمان به عم
سواء كان فى حال البلوغ او قبله او بعده طال صحبته او لا ذكره
الجلال الدوائى وشرط بعضهم طول الصحبة ستة اشهر
فصاعدا واليه ذهب الاصوليون وشرط بعضهم مع الطول رواية
حديث عند صلى الله عليه وسلم ثم ان الاصحاب جمع صاحب
والفا عل يجمع على افعال كما صرح به سبويه ومرضى عند الرضى
وقبله الزمخشري وقال بعضهم والتحقيق انه جمع صحب بكسر العين
وهو مخفف من صاحب بحذف الالف او جمع صحب بالسكون
كفرخ وافراخ ونهروا نهار اسم جمع كذا فى شرح البسمة قوله
من معدن الدين بكسر الدال المهملة منبت الجواهر من الذهب
وخبره اراد به سيدنا صلى الله عليه وسلم الذى هو معدن الدين
فى كونه مأخذه ومقره على الاستعارة التصريحية والقرينة
الاضافة الى الدين وهو وضع الكهى سائق لذوى العقول
باختيارهم الحمود الى ما هو خير بالذات وتضمن تشبيه الدين
بالذهب والفضة فيكون استعارة بالكناية وقرينتها مصرحة
من قبيل ينفضون عهد الله قوله بلجينة الباء متعلق بكلمة فازوا
والضمير راجع الى المعدن اى فاضله وهو العمل الصالح اى نالوا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم بركن الدين الذى هو كالفضة
من العمل الصالح قوله وعينه اى ور كند الذى كالد ذهب
من الاعتقاد الخاص فيكونان استعارتين مصرحتين بجامع الصفا
والكمال مر شحنتين باستعارة معدن الدين كما انها مر شحنة بهما قدم

البعض الآخر فى مثل ركب
وراكب ولم يجعله جمع
صاحب من اول الامر لان
فاعلا لا يجمع على افعال
عند الجمهور وان خالفهم
الزمخشري فى مثل شاهد
واشهاد وصاحب واصحاب
كذا فى حاشية الكنىة
على عقائد الجلال الدوائى
وذكر عن الميدانى ان هذا
الجمع عزيز فى الكلام جدا
واضافة الجبين والعين
الى ضميرهما كاضافة الجبين
الى الماء والمضافان ترشحان
كما ان المعدن ترشح
التشبيهين والعطف
من عطف الصفة على
الصفة

البلين على العين لرعاية السجع وللتراقي من الادنى الى الاعلى والمراد
من البلين اوائل حالات الاصحاب ومن العين تكميل طبقاتهم
والمقصود من الاول علم اليقين ومن الثاني عين اليقين يدل
عليه التعبير بالعين قوله وبعد فيقول اصل العبارة مهما يكن
من شيء بعد من الفراغ عن البسمة والمجدة والتصلية فحذف مهما
يكن من شيء طلبا للاختصار واقيم اما مقامه وحذف اما ايضا المزيد
الاختصار واقيم الواو مقامه واما لفظ بعد فله حالتان اما الاضافة
او القطع فان كان مضافا فهو معرب على حسب اقتضاء
العوامل من النصب والجر ولايجي عرفوا على الظرفية وان كان
مقطوعا عن الاضافة فلا يخلو اما ان يكون المضاف اليه متويا
او منسيا فان كان منسيا فهو معرب ايضا نحو رب بعد كان
خيرامن قبل وان كان متويا فيبنى على الضم وبها قرئ قوله
تعالى لله الامر من قبل ومن بعد الاية وما وقع بعد الخطبة وهو
ظرف زمان قطع عن الاضافة مبنى على الضم والواو لا ابتداء
او عطف القصة على القصة ٩ او غير ذلك كما في كليات ابي البقاء
قوله المفتقرة الى رحمة ربه الغنى اثر الغنى من صفاته تعالى والفقر
من صفات نفسه تلميحا الى قوله تعالى والله الغنى واتم الفقراء
واظهار للتذلل والتضرع والاحتياج اليه تعالى قوله ابراهيم
بن محمد بن ابراهيم الحلبي صفة لابراهيم الاول والياء نسبة
والحلب بلدة من بلاد العرب قوله والقاصرين اي همهمهم
دون القاصدين والعازمين والمراد بغنية التملى هو الشرح
الكبير للشارح قوله الملالة فاحيت ان اختصر من فرائد دلائله
الفاء سببية لان ما قبلها سبب لما بعدها وازداده الفرائد من قبيل

اضافة

اضافة المشبه به الى المشبه والفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة
الشفافة اي بعض الدلائل الموردة لاثبات مسائل المتن فكلية
من التبعية لثبوت بعض الدلائل في هذا المختصر كما ستقف
ان شاء الله تعالى قوله وازيد في فوائد مسائله عطف على اختصر
والفوائد جمع فائدة وهي الغرض المترتب على المسائل قوله
تسهيلا للطلاب لبيان ناظر الى الاختصار قوله وتويلا للراغبين
اي اعطاء لهم ناظر الى الزيادة قوله والله سبحانه هو المستعان
على كل مراد منه المبدأ واليه المعاد كلمة سبحانه جملة معترضة
تنزيهية بين المبدأ والخبر اذ اصله اسبح الله تسبيحا بمعنى
نزه الله تعالى وابروه عما يقول المشركون تنزيها حذف فعله
وجو با و اقيم اسم المصدر مقامه والمستعان اسم المفعول مأخوذ
من استعون استعانة بمعنى طلب العون والنصرة وكذا المراد اسم
مفعول مأخوذ من اراد ارادة بمعنى المقصود واصلة ارود اروادا
من باب الافعال اجوف واوى فنقلت حركة الواو الى الراء
في المصدر وحذف الواو ثم عوضت التاء عن المحذوف في آخره
فصار ارادة وقوله المبدأ والمعاد مصدران مميان والضميران في منه
واليه راجعان الى الله تعالى والظرفان قد ما المحصر قوله
وهو حسبي ونعم الوكيل اي الله محسبي وكافي وجملة نعم عطف
اما على جملة هو حسبي والمخصوص وهو لفظة الله محذوف واما
على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم
على ما صرح به المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل المخصوص زيد
وعلى كلا التقديرين قد عطف الانشاء على الاخبار منعه البيانون
وابن مالك وابن عصفور في شرح الايضاح واجازه الصغار

٦ لقوله تعالى فمن حاجك
فيه من بعد ما جاءك من
العلم فقل تعالوا الآية
٩ وعطف القصة على
القصة هو عطف جمل
متعددة مسوقة لغرض
جمل متعددة مسوقة لغرض
آخر مناسبة بينهما من غير
نظر الى كون الجمل خبرية
او انشائية
٥ بناء على ما بينه السيد
الشريف ناقلا عن صاحب
الكشاف كما في السلكتي
على الخيال

وجامعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا بعد قوله تعالى
 أعدت للكافرين في سورة البقرة وبشر المؤمنين في الصف فيه
 كلام طويل في محله قوله وآله أي أهله اه والاحسن أن يقول
 أتباعه المؤمنين قوله اعلوا خطاب عام لمن يطلب الاستفادة
 وأصل الخطاب أن يكون لعين ٧ وقد يترك ٨ إلى غير المعين ليعلم
 كل مخاطب نحو قوله تعالى ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
 أي ناكسون رؤسهم سقط النون بالاضافة أي لا يريد الله بقوله
 ولو ترى مخاطبا معينا قصدا إلى تفضيع حال المجرمين بل يريد به
 كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب قوله
 وفقكم الله أي جعلكم موفقين لطاعته جملة معترضة دعائية
 بين الفعل ومفعوله وخبر لفظا وإنشاء معنى والتوفيق جعل
 الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه وقبل خلق القدرة
 على الطاعة وقبل خلق الطاعة واطلق التوفيق ليعلم كل ما
 يطلب له التوفيق من مصالح الدنيا والآخرة ولما توهم الاستغناء
 عن الدعاء بالتوفيق لنفسه وهو خلاف التوفيق عطف نفسه
 بقوله وإيانا قوله وأهم الأنواع أي أنواع العلوم بالنسبة إلى المخاطبين
 المعتقدين بالحق وهم المؤمنون فقط فلا يردان مسائل الاعتقاد
 أهم من غيرها لأنها الأساس لأن أهميتها بالنسبة إلى كافة المكلفين
 والدليل على أهمية الصلاة قوله تعالى وما خلقت الجن والانس
 إلا ليعبدون يفيدان العبادة هي المقصودة الأصلية وما عداها
 من المعاملات وسائر ثم الأهم منها هي الصلاة لشمول وجوبها وكثرة
 تكررها قوله جمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس أي اخذ القبس بفتح
 القاف والباء وهو قطعة من نار مشعلة قوله شبه العلم بالنور اه الأنسب

٧ لأن الخطاب هو توجيه
 الكلام إلى حاضر فيكون
 المخاطب معينا والتوجيه
 بمعنى القاء الكلام إلى
 الغير
 ٨ على تضمين معنى العبد
 قل ذلك عدي بالي

لسابق كلاس تشبيه العلم بالنار لا بالنور والاخذ من ذلك النار
 نعم لو خلا النار من الدخان وفردت الحرارة صار محض نور كذا
 في البيضاوي والمستفاد من كتب اللغات أن المقتبس بمعنى المستفيد
 ثم أن تشبيه العلم بالنور ضمني وتشبيه الطالبين بالمقتسبين
 صريح بنى عليه استعارة مصرحة تبعية وهي المقتسبين قوله
 أي انتقيت تفسيرا لا تنقطت يعني لخصت واخذت خياره وأفضله
 بمعنى اقواه وأحكمه قوله وما لا بد لهم أي للمصلين منه أي مما
 كثر وقوعه من المسائل واحتاجوا إليه في كثير من أحوال الصلاة
 قوله من مصنفات المتقدمين متعلق بالتنقطت واسم مفعول بمعنى
 الكتب المؤلفة مأخوذ من صنف تصنيفا والمتقدمون هم الأمام
 الأعظم أبو حنيفة وتلامذاته ومن قبلهم من المجتهدين قوله
 ومن مختارات المتأخرين جمع مختار اسم مفعول من باب
 الافتعال بمعنى المختص والمفتى به والاقوى عند المتأخرين
 في تأليفاتهم وهي نحو الهداية لبرهان الدين علي المرغيناني
 والمحيط للكرماني وشرح مختصر الطحاوي للشيخ الاسلام
 علي بن محمد الأسبجاني بكسر الهمزة واسكان السين المهملة
 وكسر الباء الموحدة بعدها ياء مثناة فجيم بعدها الف ثم
 باء موحدة قبل ياء النسبية والغنية بالغين المضمومة في أكثر النسخ
 وهي غنية الفقهاء وبالقفان المكسورة في بعضها وهي
 قنية الفتاوى للزاهدي والملقط للسيد أبي شجاع والذخيرة
 للشيخ برهان الدين وفتاوى للإمام الفخر الدين قاضيان
 وجاء معيد ٩ وغيرها قوله وسميته عطف على التنقطت قبل
 ملاحظة الحكم بالسببية المستفادة من كلمة لما فلا يرد أن التسمية

٩ أي الجامع الصغير والجامع
 الكبير لقاضيان

ليست مسببة منها اي من الاستفادة من لما فان المسبب
 الالتقاط والتسمية معا قوله اي قصده وهو الالتقاط والاول
 ان يقال ان يجعله بارجاع الضمير الى الالتقاط بمعنى الملتقط
 حذرا عن التطويل قوله اي لذاته بطريق اطلاق اسم الوجه
 على الذات مجازا مر سلا لان الوجه جارية مخصوصة وجزء
 من الذات والحقيقة محال في حقه تعالى فيراد به الذات لكن
 الاحسن ان يفسر اي لرضاه قوله ومكفرا اسم فاعل من كفر
 من باب التفعيل اي ان يجعله سببا للتكفير اشار الشارح الى
 ان هذا مجاز عقلي باسناد فعل التكفير الى سببه كما في انبت الربيع
 البقل لان المكفر في الحقيقة هو الله تعالى والتأليف سبب له
 قوله اي بتفضله اه اشارة الى ان عفوه تعالى ومغفرته وادخال
 جنة بفضله وكرمه لا باستحقاقنا اياه خلافا للمعتزلة
 في ان ادخال المطيع الى الجنة والعاصي الى النار واجب عليه تعالى
 وهذا خطأ منهم لان الله تعالى مالك الملوك على الاطلاق
 يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على عباده لا معقب لحكمه
 والاستحقاق منافي لهذا قوله بتشديد الياء المفتوحة جمع
 استاذ اذ اصله استاذين حذف النون وادغم الياء المتكلم وما وقع
 في بعض النسخ ولا ساندى بتأخير التاء الى ما بعد الالف خطأ
 من النساخ لان الياء لا يكون مشددا كذا في ابن آطه وى
 ويمكن التوجيه لهذه النسخة بان يكون اساندى جمع استاذ
 بالاضافة الى ياء المتكلم بلا تشديد لانه كما يجمع بالواو والنون
 يجمع ايضا بالجمع التكسير وهو الاساندى والمعنى اي ولمن علمنى
 العلم والخير قوله خطاب عام وهذا مجاز كالاول بوجهين

الاول الخطاب للغائب والثاني تركه لغير معين الا ان العلم بفرضية
 الصلوة فرض عين على كل مكلف فلهذا افرد الثاني اي
 اعلم ايها الطالب لمعرفة احكام الصلوة قوله بان الصلوة
 وهى في اللغة مطلق الدعاء بالخير وفي الشريعة عبادة ذات
 قراءة وركوع وسجود والمراد بها ههنا الصلوة المعهودة التي
 هى احد اركان الاسلام فاللام فيها للعهد الذهنى ولهذا صح
 الحكم بقوله فريضة قوله فريضة اي مفروضة مقطوع
 بالحكم بها والفرض المطلق الكمال في الشرع ما ثبت لزومه
 بدليل قطعى اي موجب للعلم الضرورى وحكمه انه يكفر
 جاحده ويفسق تاركه بلا عذر وما لبس كذلك فهو فرض
 مقيد لا مطلق ففيه قصور في الفرضية فلا يكفر جاحده كالفرأئض
 الثابتة بالاجتهاد دون الاجماع وينقسم الفرض الى فرض عين
 وهو ما يلزم كل احد ممن فرض عليه اقامته وفرض كفاية
 وهو ما يلزم اقامته على جملة المفروض عليهم فاذا فعله البعض
 سقط عن الباقيين والصلوة من القسم الاول قوله ثابتة
 بالكتاب يجوز ان يكون صفة لفريضة اي ثبت تلك الفريضة
 بالكتاب اي بالقرآن فان الكتاب علم له عند الفقهاء بغلبة
 الاستعمال وان يكون خبرا ثانيا لان وهو الراجح لما سيجى عند
 الاستدلال بالسنة قوله والسنة اي وثابتة بالسنة المنقولة عنه
 صلى الله عليه وسلم يعنى ان دليل ثبوت فرضية الصلوة كتاب
 الله تعالى وحديث النبي عليه السلام قوله اي بقول اجتهاد
 المجتهدين اشارة الى ان المراد بالامة الامة الكاملة وهم المجتهدون
 لا المطلقة لان كلام العوام كالهوام ثم لا يخفى ان فرضية

الصلاة حكم واحد لا بد له من دليل واحد فقط والمص رح
 اورد من الكتاب خمس ادلة واورد من السنة كذلك فاحدها دليل
 فقط وما بقي منها تأكيد واعتراض عليه بان الدليل لا بد منه واما
 التأكيد فليس بلازم اجيب بان في كل واحد منها ملاحظة
 الدليلية او نقول ان فرضية الصلاة اقوى وأكد فلا بد
 من تأكيد دليلها قوله اما الكتاب وهو القرآن المنزل على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المنقول عنه عليه السلام متواترا ابتداء بالكتاب
 لقوته لثبوته بالتواتر قوله فانه امر اي قوله اقيموا امر حاضر مأخوذ
 من اقام يقيم اقامة من باب الافعال اصله اقوموا بفتح الهمزة
 وكسر الواو فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة فقلت
 الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار اقيموا بمعنى داوموا
 وواظبوا على الصلوات في مواقيتها بحد ودها واركانها كذا
 في المعالم قوله وهو يقتضي الوجوب لان الامر اذا خلا
 عن القرائن الصارفة يحكم بوجوبه على الصحيح قوله والمراد
 باقامتها اداؤها اي الصلاة عبر عنه بالاقامة لان القيام بعض
 اركانها كذا نقل عن الكشاف وايضا ان الشيء اذا اريد
 اداؤه اقيم اولا ثم يؤدي فذكر الاقامة واريد منها الاداء مجازا
 من سلا بذكر اللازم والسبب وارادة معادله وفيه اشكال
 لان القيام صفة المصلي الذي هو الفاعل لصفة الصلاة التي
 هي المفعول والحال ان القيام اللازم من الاقامة يجب ان يكون
 صفة المفعول كما يقال اقم زيدا اي جعلته قائما فالقيام
 صفة زيد لصفة المتكلم وقيل المراد باقامتها تعديل اركانها
 وحفظ فرائضها وسننها وادائها من ان يقع فيها زيغ وفساد

مأخوذ

مطلب
 ثبوت فرضية الصلاة
 بالكتاب

مأخوذ من اقام العود اذا قومها او المراد بها الدوام عليها
 والمحافظة فيها من قامت السوق اذا نفقت اي راجت متاعها
 في البيع والشراء واقامها لان الصلاة اذا حوفظ عليها
 كانت كالشيء الرايح المرغب فيه واذا تركت وضيعت
 كانت كالشيء الكاسد الغير المرغوب قوله اي صلوا لله
 اي لرضائه قائمين هذا من المتن وقع تفسيره من المص وكذا
 التفسير الا ان بقوله اي فرضا موقتا من المتن وقوله قوموا
 امر حا ضر من قام يقوم اصله اقوموا بضم الهمزة والواو
 فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة فاسقط الهمزة من اوله
 لاستغناء عنها فصار قوموا بمعنى صلوا من قبيل ذكر الجزء ٩
 وارادة الكل ومعنى قائمين بطريق ذكر الكل وارادة
 الجزء فان القنوت ان تذكر الله قائما وقيل قوموا لله في الصلاة
 خاشعين او مطيعين القيام قيل لادليل من الكتاب على
 فرضية القيام في الصلاة الا هذه الآية وعلى هذا يحمل القيام
 على حقيقته فهذا القول اولى ثمان هذه الآية آخر الآية
 التي اشار اليها بقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ وتقدمها
 لعله اشارة الى انها دليل مستقل على ثبوت الفرضية قوله وقوله
 تعالى حافظوا اي داوموا عليها في اوقاتها فيكون المراد من قوله
 وقوموا حقيقة القيام ليدل على فرضية القيام فيها والحقيقة
 اولى من المجاز والتأسيس خير من التأكيد قوله والصلاة
 الوسطى بضم الواو على وزن فعلى تأنيث الاوسط ثم معنى
 الوسطى الوسطى بين الصلاة اي الفضلى لزيادة فضلها
 مأخوذ من قولهم للافضل الاوسط وانما عطف على الصلوات

٩ كالركعة للقيام والقراءة
 والركوع والسجود ومنه
 قوله تعالى لا تقم فيه ابدا
 اي لا تصل وقوله عليه
 السلام من قام رمضان
 ايمانا اي تصديقا بالله تعالى
 وبوحدا نيته واخسابا
 اي رجاء الثواب في مقابلته
 غفله ما تقدم من ذنبه
 اي من احب لبياله
 بالعبادة
 في القيام جزء من القنوت
 في قوله تعالى جعلوا
 اصابعهم في آذانهم اي
 اناملهم جمع انملة وهي
 رأس الاصبع وكقولهم
 قطعت السارق اي يده

بطريق عطف الخاص على العام لانفرادها بالفضل قوله
وهي صلوة العصر وهو الاصح الذي عليه الجمهور لما رواه
الشيخان عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الخندق شغلونا عن الصلاة الوسطى اي الفضلى صلاة العصر
بدل او عطف بيان ملاء الله قبورهم ويوتهم نارا قال
شارح المشكاة هذا دعاء عليهم بعذاب الدارين قاله يوم الاحزاب
سنة اربع من الهجرة كذا في ابن ملك قوله وقيل غير ذلك
نقل الشارح في الكبير اثني عشر قولاً في حق الصلاة الوسطى
ونقل السيوطي عشرين قولاً فيها قوله وخصها بعد التعميم
لزيادة شرفها حيث يجتمع فيها اي في وقت العصر ملائكة الليل
والنهار كما ورد في الحديث قوله اوللاهتمام بها اي بصلاة
العصر اذ هي مظنة التكاسل عنها الظاهر ان هذا ملحق
من الاطراف فانه عليه للاهتمام وفاعل الاهتمام هو الله تعالى ولا يقال
في حقه ظن التكاسل هكذا قيل لكنه يدفع بان يقال ان كونه
مظنة التكاسل بالنسبة الى العباد او بان المظنة بمعنى المحل والمعنى
اذ هي واقع في محل التكاسل بقرينة السياق قوله لكونها اي
صلاة العصر في وقت كثرة الاشغال جمع شغل فيه اربع لغات
بفتح الشين وضمها مع حركة الغين المعجمة وسكونها فيهما بمعنى
المصدر من باب قتح ويحيى بمعنى الاشياء الشاغلة وما في بعض
النسخ من الاشتغال على وزن الافتعال لعلة سهو من النساخ
قوله اي سجدوا لله تسجيحاً في هذه الاوقات اقامة للمصدر مقام
الفعل المحذوف وجوباً على قول من قال ان المراد من التسبيح
الصلاة لاشتمالها عليه ومنه ما في البخاري من قول عائشة رضي

ما رأيت

ما رأيت النبي عليه السلام يسبح سجدة الضحى واني لاسبحها
فيكون امراً بالصلاة في هذه الاوقات فالجلالة مفعول
سجدوا منصوباً بدون اللام قوله علي ما روى عن ابن عباس
رضيهما يعني ان التسبيح في الآية مجاز عن الصلوة بذكر الجزء
وارادة الكل والقرينة ما روى عن ابن عباس رضي
تسبون صلاة المغرب اه مأخوذ من امسي يمسي من باب الافعال
والهمزة للدخول قوله وتصبحون مأخوذ من اصبح الرجل
اذا دخل في الصباح والمراد ههنا صلاة الفجر قوله متصل
بقوله اه لم يقل عطف قيل لانه لبس بمعطوف فليتأمل
وقوله حين تمسون اي حين تدخلون المساء قوله حين
تصبحون اي حين تدخلون في الصباح قوله وله الحمد في
السموات اي حمد الملائكة في السموات وحمد المؤمنين والملائكة
في الارض وقوله وعشيا اي صلوا في العشي وحين تظهرون اي
حين تدخلون في الظهر قوله اعتراض بينهما اي بين المعطوف
وهو عشا وبين المعطوف عليه وهو حين تمسون قوله اي
فرضا موقفاً هذا من المتن كما سبق بيانه والمراد من الكتاب
ههنا الفرض كما في قوله تعالى وكتبنا عليهم وقوله تعالى كتب
عليكم الصيام فلذا فسر المص رح بقوله اي فرضاً موقفاً
اي محدوداً باوقات لا يجوز اخراج الصلوة عن وقتها والآية
ظاهر الدلالة على المراد قوله واما السنة فاروى اه لما فرغ
من بيان الأدلة من الكتاب شرع في بيان الأدلة الثابتة بالحديث
اي فاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين اي البخاري
والمسلم رحمهما الله تعالى سيماهما لان اصح الكتب بعد القرآن

البخاري ثم المسلم في المختار كما سيجي البيان في حقه في بحث التيمم ان شاء الله تعالى وراويه ابن عمر رضي الله عنه كذا في ابن ملك قوله قال بنى الاسلام اى الايمان من آمن يؤمن ايمانا من باب الافعال وهو التصديق اجالا بكل ما ثبت بالقطع باخبار النبي عليه السلام به مما يتعلق بذات الله تعالى وامر المبدأ والمعاد وسائر الاحكام والكفر انكار شئ من ذلك وهما ٣ واحد عند اهل السنة خلافا للحنابلة والظاهرية لنا قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه الآية فاندفع ما يقال ان هذه الخمس اسلام فيلزم بناء الشئ على نفسه وجه الاندفاع ان هذه الخمس اعمال وهى خارجة عن حقيقة الايمان ولما فسر الشارح الاسلام بالايمان لم يلزم بناء الشئ على نفسه وانما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الاسلام تعليما بانهما واحد ففيه حجة على من قال انهما متغايران نعم قد يذكر ويراد به المعنى اللغوي وهو الانقياد والطاعة كما في قوله تعالى قل لم تؤمنوا الآية قوله على خمس اى خمس عبادات وهذا البناء باعتبار القوة والضعف حتى لو وجد كله قوى الايمان ولو انتقص ضعف الايمان ٨ قوله شهادة ان لا اله الا الله بجر شهادة وان مخففة من المثقلة واسمها ضمير الشأن المحذوف ولا نافية للجنس وآله اسمها وخبرها محذوف اى موجود والا حرف الاستثناء والله مرفوع بدلا من محل اسم لا ويجوز ان يكون بدلا من الضمير المستتر في الخبر وما عداه غير جائز قوله وان محمدا رسول الله عطف على ان لا اله الا الله فهذه الشهادة واحدة من الخمس قوله واقام

الصلاة

الصلاة اى اقامتها من اقام يقيم اصله اقوام بكسر الهمزة فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة وحذفت الواو فصار اقام قدمت الصلاة لانها اول ما فرض بعد الايمان في ليلة الاسراء سابع عشر من شهر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف كذا نقله الحاشية عن الدر قوله واياء الزكاة مأخوذ من اتي يؤتى من باب الافعال والاياء اصله اتياء فنقلت الهمزة الساكنة الى الياء ونقلت الياء الاخيرة همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة وهو بمعنى الاعطاء بالتركية ويرمك والزكاة اصلها زكاة مثل طلبه ناقص واوى فقلت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهى في اللغة النماء والطهارة وفي الشريعة جزء معين من مال الغنى عينه الشرع اوقيته ويطلق على اعطاء الزكاة تطهير الماله فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان وقرنت بالصلاة في اثنين وثمانين موضعاً في القرآن كذا في الحاشية قوله وصوم شهر رمضان الاضافة ظرفية اى صوم الصائم في شهر رمضان وهو في اللغة الامساك مطلقاً وفي الشرع الامساك عن المفطرات الثلث الاكل والشرب والجماع من الصبح الصادق الى الغروب بنية القربة فرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان في ثمانية عشر شهرا بعد الهجرة كذا نقل عن الدر المختار قوله وحج البيت الحرام خامسه الحج في اللغة القصد وفي الشريعة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص والاضافة فيه من اضافة المصدر الى المفعول والبيت علم الكعبة المشرفة بغلبة الاستعمال قوله من استطاع اليه سبيلا

١٣ اى الاسلام والايمان
٧ ولو لم يوجد كل الخمس
كان الايمان اضعف
ولو وجد الكل باكمل وجوه
واتمها كان اقوى وهذا
مبنى على ان الاقرار باللسان
ليس بركن بل شرط
لاجراء الاحكام والحديث
يؤيده وهو مذهب المحققين
فمنها معاشر اهل السنة
كذا في ابن ابي حنيفة

مأخوذة من باب الاستفعال اصله استطوع من طوع فنقلت
حركة الواو الى الطاء وقلبت الواو الفالكون سكونها غير اصلية
والاستطاعة بمعنى القدرة والطاقة في اللغة قوله محله اي
محل من في من استطاع الرفع لانه فاعل الحج المضاف الى
مفعوله واليه متعلق بسببلا والاستطاعة عند الجمهور
القدرة على الزاد والراحلة الفاضلتين عن الحوايج الاصلية
واللوازم الشرعية لما روى الحاكم عن انس رضي في قوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قيل
يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة قال الحاكم صحيح
على شرط الشيخين ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على
المشي وكسب القوت ثبت فرضية الحج بقوله تعالى ولله على
الناس الحج نزلت في سنة تسع من الهجرة كذا في شرح الكنز
لنزيله والدر قوله فهي اي الصلوة علامة لوجوده اي
الايمان في القلب والعلامة في الشرع ما يعرف به الوجود من غير
ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا كانت الصلوة علامة
للايمان فوجودها يعرف به وجود الايمان من غير ان يكون
وجوده بها فلا يلزم من وجوده وجود الصلوة فلا يدل
عدمها على عدم الايمان اذ لا ملازمة بينهما كذا في الكبير
قوله باعتبار الظاهر متعلق بوجوده حتى لو صلى كافر في الوقت
على سبيل الكمال بان صلى بالجماعة فتحكم في الظاهر باسلامه
وان لم يكن كذلك في الحقيقة واشير بالظاهر بان الصلوة
ليست علامة في الحقيقة لان الايمان امر قلبي واعتقادي
لا يعرف بوجوده ولا عدمه قوله الصلوة عماد الدين فمن اقامها

فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين فيه استعارة
بالكناية وهي تشبيه الدين بالحكمة مع ذكر المشبه وارادة المشبه به
ادعاء واثبات العماد الذي هو من لوازم المشبه به تخيلية ووجه
الشبه بينهما هو الاحراز والحفظ لمن هو فيه وفيه تشبيه الصلاة
بالعماد الذي ادعى ثبوته للدين وهو تشبيه محسوس بمعقول
اي موهوم على مذهب السكاكي وقوله عليه السلام فمن اقامها
فقد اقام الخ شبه الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الحجة
تقام باقامة عمودها وتهدم بترك اقامتها فلذا جاء الامر بالصلاة
غالبا بلفظ الاقامة في الكتاب والسنة والدين في اللغة الجزاء
والمكافاة يقال دانه دينا بكسر الدال اي جازاه وبمعنى الطاعة
والعادة والطريق وفي الشرع وضع الهى سائق لذوى العقول
باختيارهم الحمود الى ما هو خير بالذات فوضع كالجنس
فيشمل الالهى وغيره والهى اخرج غيره كالأوضاع
الصناعية وغيرها مما شرع للكفار شياطينهم وسائق لذوى
العقول احتراز عن افعال الحيوانات وباختيارهم اشارة الى
انه تعالى اعطاهم الاختيار في اتیان المشروعات وتركها
ليكون عبادة او عصيانا والحمود صفة مادية تشير الى ان
التكليف حسن كما هو المذهب الصحيح كذا في الكبير قال
النووي انه منكر باطل وقال ابن حجر ليس كذلك كذا
في الكوكب المنير ٨ قوله باسباغه بكسر الهمزة وفتح الباء
الموحدة اي باتمام وضوئه واكماله على وجه السنة قوله اي
بان يغفر له ذنوبه اشارة بهذا التفسير ان الجاري محذوف قياسا
في ان فتكون ان وما بعدها في محل النصب ويجوز ان يكون

كلما اتفقنا في شأنه
وليس بال

شرح الجامع الصغير
للشيخ شمس الدين
العلفي

محلها الرفع بعطف البيان لعهد بل هو الاولى وتام الحديث
ومن لم يفعل فلبس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء
عذبه رواه ابو داود وغيره عن عبادة بن الصامت رضيه قوله
واما لفظ الفرق فلبس اه وهو موجود في نسخ الصغير دون
الكبير قيل لم يوجد في الكبير فما وجد في الصغير حشو قوله
وهو اى الترك اعتقا دانكار وجوبها اى فرضيتها اذ الوجوب
ههنا بمعنى الفرض او المراد بالكفر كفران النعمة او التغليب
والتشديد على تركها اوان فعله فعل اهل الكفر اوانه يستحق
عقوبة اهله وهو القتل وما ذكره الشارح مذهب الجمهور
كما صرح به في الكبير قوله واما اجماع الامة الخ وهو لغة
لمعنيين الاول العزم يقال اجمع فلان على كذا بمعنى عزم
فيتصور من واحد والثاني الاتفاق يقال اجمع القوم على كذا
اى اتفقوا والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد او القول او الفعل
وعرفا اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وسلم
في عصر على حكم شرعى اجتهادى وقيل على امر من الامور
كذا في الاصول قوله على فرضيتها اى الصلوات الخمس
قوله من غير تكبير منكر بفتح النون وكسر الكاف ومده بمعنى
التعبير اى من غير تغيير احد ولا منازعة من منازع يعتد به
في فرضية الصلاة على المكلفين ولا في كونها خمسا عليهم في كل
يوم ولا في اعداد ركعاتها وهذا الاجماع بالمعنى لغوى او الشرعى
قطعى الثبوت مستمر الى يومنا هذا عصرا بعد عصر وايضا
الاجماع ثابت على اكفار الجاحدين بفرضية الصلوة او بشئ
من اعداد ركعاتها فلا يرد ما قيل ان الاجماع لغوى بمعنى

الاتفاق لا شرعى اذا لاجماع الشرعى اتفاق اهل الحل والعقد
في عصر واحد على حكم فان هذا من قلة التدبر لان وجود
اهل الحل في هذا الاجماع بطريق الاولى في عصر واحد
او اكثر ولا عبرة باتفاق العوام نعم وقع الاختلاف في وجوب
العشا على قوم لا يوجد وقتها عندهم ففي جامع القدورى ورد
فتوى في زمن برهان الائمة عليه وكان فيها انا لا نجد وقت
العشا في بلدنا فان الشمس كما تغرب يطلع الفجر من الجانب
الآخر فهل علينا صلاة العشا فكتب في الجواب انه لبس عليكم
صلاة العشا وهكذا افق الامام ظهير الدين وحكى الزاهدى
هذا في شرحه من غير عزو الى شئ وقال فيه وبلغنا انه
ورد هذه الفتوى من بلاد بلغار بان الفجر يطلع فيها قبل
غيوبة الشفق في اقصر ليالى السنة على شمس الائمة الحلوانى
فاقتى بقضاء العشا ثم وردت تلك الفتوى بخوارزم على الشيخ
البقالى فافتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلوانى فارسل من
يسأله في جماعة بجامع خوارزم فقال ما تقول في من اسقط
من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر واحس به الشيخ فقال
ما تقول في من قطع يده من المرفق او رجلاه من الكعبين
كم فرائض وضوئه قال ثلث لفوات محل الرابع قال وكذلك
الصلاة الخامسة فبلغ جوابه الى الحلوانى فاستحسنه ووافقه
فيه انتهى واختاره صاحب الكافي في الكفر لعدم سبب
الوجوب وهو الوقت واختار غيره الوجوب ورجحه ودليله
مذكور في حلية المجلى شرح منية المصلى من اراده
فليراجع اليه قوله وكان ذلك اى اجماع الامة من لدن

مطلب
بيان ثبوت فرضية الصلاة
بالاجماع

الرسول صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا اجماعا شرعيا قوله
واجماع المسلمين حجة قطعية ولا اعتداد بمن انكر ذلك من
الخوارج والشيعة لدليل في المتن قوله لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تجتمع امتي على الضلالة فان معنى هذا الحديث مشهور
بل متواتره اسانيد كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بالفاظ
مختلفة قوله جمع شريطة بمعنى الشرط والمراد به ههنا ما لا تصح
الصلاة بشئ من الاشياء الا بتقدمه اى بتقدم الشرط عليها
اى على الصلاة والمستثنى منه محذوف والاستثناء مفرغ
والشرط مصدر شرط بشرط من الباب الاول او الثانى
وهو في اللغة العلامة اللازمة وفي الشرع ما يتعلق به
الوجود دون الوجوب اى يتوقف عليه وجود الشئ ولا يلزم
من وجوده وجود الشئ ولا عدمه قوله صفة موصحة ومبينة
لمعنى الشرط هذا جواب لسؤال مقدر وهو انه لما كان
المراد من الشرط هذا المعنى كان قوله قبلها زائدا لافائدة فيه
قوله جمع فريضة بمعنى الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع
وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي وفرض الصلاة ما لا صحة
لها بدونه اعم من ان يكون قبلها او فيها ركعا او غيره قوله
والمراد به اى بالفرض ما لا صحة للصلاة بدونه ولعل مراده
ما لم يطلق عليه اسم الشرط ولا الركن كترتيب القراءة على
القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقعدة
على السجود والسلام على القعدة فان هذه الترتيب كلها
فروض لا تصح الصلاة بدونها وليست بركان ولا شروط
قوله سوى الشرائط جواب لما يتوهم من عطف الشئ على

نفسه وبيان لصحة العطف بقريضة تقابل العموم والخصوص ٩
ولو قال وسوى الاركان لكان اولى اذ الفرض كما يعنى الشرط
كذلك يعنى الركن وكأنه اكتفى باستثناء الشرط قوله واركانا
عطف على احدهما جمع ركن بضم الراء وسكون
الكاف من باب دخل او علم هو في اللغة الجانب الاقوى يقال
فلان يأوى الى ركن شديد وفي الاصطلاح الجزء الذاتى الذى
تركب الماهية منه ومن غيره كالقيام والقراءة والركوع
والسجود وهو داخل في الفرض قوله وواجبات عطف على
احدها جمع واجب وهو في اللغة من الوجوب بمعنى السقوط
سمى به لانه ساقط عنا علمه وتعلينا عمله او من الوجيب وهو
الاضطراب سمي به لتردده واضطرابه في الثبوت وفي الشرع
ما ثبت بدليل فيه شبهة وحكمه ان يفسق تاركه ولا يكفر
بجاحده وتركه في الصلاة لا يفسدها بل ان تركه سهوا يجب عليه
سجود السهو اى يجب السجود بسبب السهو فلاضافة فيه
من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان تركه عمدا تصح
الصلاة مع النقصان ولا يجب سجود السهو لان ترك الواجب
وقع قصدا فيجب اعادتها وان لم يعدها يكون فاسقا وآثما قوله
وسننا عطف على احدها ايضا جمع سنة وهى في اللغة
الطريقة والسيرة حسنة كانت او سيئة بدليل ما رواه مسلم
عن جرير رضى الله عنه من سن في الاسلام سنة حسنة وهى
ما خوزة من السنن بفختين يعنى من اتى بطريقة مرضية
يقتدى به فيها فله اجره اى اجر عمله واجر من عمل بها اى
ومثل اجر من عمل بتلك الطريقة من غير ان ينقص من اجورهم

٩ فان العام اذا ذكر مع
الخاص يراد به ما وراء
الخاص

شيء ومن سن في الاسلام سنة سبئة كان عليه وزره اي وزر عمله
 ووزر من عمل بها اي بتلك الطريقة السبئة من بعده ٧
 من غير ان ينقص من اوزارهم شيء كذا في ابن ملك شرح
 المشارق وفي الشرح الطريقة المرضية المسلوكة في الدين
 من غير الزام على سبيل المواظبة فقوله من غير الزام احتراز عن
 الفرض والواجب وعلى سبيل المواظبة عن النفل كذا قيل
 وحكمها ان يطالب المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب
 ويكون فاعله مثابا نائلا للشفاعة وتاركها محروما عنها
 قوله وان تركه تكون الصلاة مكروهة كراهة تنزيه ولو تركه
 سهوا فلا كراهة لها ولا يوجب سجود السهو بتركه وكذا
 عمدا لان سجود السهو يلزم من ثلثة اشياء من ترك الواجب
 وتأخير وتأخير الفرض عن موضعها قوله وادابا جمع ادب
 وهو في اللغة الطرف وحسن تناول مأخوذ من ادب بحسن
 ادبا فهو ادب كذا في القاموس وفي الخلاصة والسنة ما واطب
 عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والواجب اكمال
 الفرض والسنن اكمال الواجب والاداب اكمال السنن انتهى قوله
 وهو دون رتبة السنة فلا كراهة في تركه اصلا تحريمية او تنزيهية
 قوله وكراهية بتخفيف الباء عطف على احدها اي واعلم
 ان للصلاة كراهية وهي مصدر كره يكره كراهية وكراهية وهي
 على قسمين تحريمية وهي قريبة الى الحرام تحصل بترك
 الواجب وتنزيهية وهي قريبة الى الحلال تحصل بترك السنة
 قوله ومنهاهي جمع منهي اسم مكان وهو محل النهي والمراد
 اياه ما يفسد الصلاة فيها من الافساد من باب التفعيل كالتكلم

بكلام

٧ اي من بعد مات من سنها
 هذا دفع لما يوهى ان ذلك
 الاجر يكتب له مادام حيا
 كذا في ابن ملك

بكلام الدنيا والاكل والشرب في الصلاة ويمكن ان يكون
 جمع منهي كرمي من نهى ينهى من باب علم اصله منهوى فقلبت
 الواو ياء لاجتماع الواو والياء وادغم الياء في الياء وكسر الهاء
 ليصح بناء الياء فيها فصار منها ولما ذكر المص رح ما لزم
 في الصلاة اجالا اراد بيان تفصيله بقوله اما قوله اما الشرائط
 التي قبل الصلاة المجمع عليها فستة ٩ ادخل التاء فيه مع ان
 الشرائط جمع شريطة وهي مؤنث فلا تطابق بين المبتدأ
 والخبر اجيب بان التاء بالنظر الى ان الشريطة بمعنى الشرط
 فيجوز ان يراعى في مثله اللفظ والمعنى قوله الطهارة اي الاول
 الطهارة من الحدث وهي مأخوذة من طهر طهارة من الباب
 الاول او الخامس في اللغة مطلق النظافة والنزاهة من الوصف
 الحكمي الشرعي من نواقض الوضوء وغيرها وفي الشرع
 نظافة شرعية من جنس نجاسة منع الشرع جواز الصلاة
 معها الا بعذر والحدث في اللغة اذا اعنى التغوط وفي الشرع
 ما يوجب الغسل كالجنابة والحيض والنفاس والاحتلام
 والوضوء كالحديث عند ارادة الصلاة قوله يسمى النجاسة
 الحكمية وهي التي حكم الشارع بنجاسته قوله والطهارة
 اي والثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية قوله وستر العورة
 اي والثالث ستر العورة وهو في اللغة كل خلل ينبغي ازالته
 وفي الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلاة
 مع كشفه بلا ضرورة قوله واستقبال القبلة اي والرابع استقبال
 القبلة التي امر الشرع بالتوجه اليها قوله والوقت اي
 والخامس دخول وقت الصلاة قوله والنية اي والسادس

مطلب
 بيان شرائط الصلاة
 ٩ واما تكبيرة الافتتاح فقبل
 شرط فيكون الشرائط
 سبعة وقبل ركن سيجي
 ان شاء الله تعالى

النية من نوى ينوى نية وهى فى اللغة بمعنى العزم والقصد
وفى الشرع قصد الفعل لوجه الله تعالى لقوله صلى الله عليه
وسلم انما الاعمال بالنيات اخرجها الأئمة الستة عن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه كذا فى شرح جامع الصغير قوله اما الطهارة
من الحدث قدمها لكونها اهم الشروط واوردها حتى
لا تجوز الصلاة بدونها اصلا ولكونها تقدم عادة على غيرها
ويرد عليه بان الوقت ايضا لا يسقط ولا تجوز الصلاة بدونه
ويجاب بانه لبس من الشروط التكليفية ويرد عليه استقبال
القبلة والنية ويجاب بان الاستقبال لاجل الصلاة لا يكون الا
عند ارادة الشروع فيها لا قبلها فيقتضى تقديم الطهارة
عليه وان النية عند الاستقبال او بعده فالمقدم عليه مقدم
عليها قوله فالاغتسال وموجبه اسم الفاعل من الايجاب
معنى المقتضى بالفرضية اى شرط وجوبه مبتدأ او عطف
على ضمير يسمى وقوله الحدث الاكبر خبره او بالنصب
عطف على مفعول يسمى قوله الحدث الاكبر وهى الجنابة
الحاصلة من الجماع والاحتلام والحيض والنفاس وغيرها قوله
والوضوء عطف على الاغتسال بضم الواو والضاد مصدر
وضوء كحسن والوضوء فى اللغة بمعنى النظافة والحسن تقول
وضوء الرجل من باب ظرف اى صار وضئاً وتقول توضع
مهموز اللام للصلاة ولا يقال توضع بالياء فى اللغة الفصيحة
ويفتح الواو ما يتوضأ به من الماء والتراب وفى الشرع الغسل
والمسح فى اعضاء مخصوصة فالاغتسال والوضوء كل منهما
هو الطهارة الواجبة قوله وموجبه اسم الفاعل ايضا

من الايجاب

مطلب
الطهارة من الحدث

من الايجاب اى شرط وجوب الوضوء قوله الحدث الاصغر
مثل التبول والتغوط والضرت قوله هى التيمم اصله من يم
من باب التفعّل فى اللغة بمعنى القصد وهو خالف الوضوء
وبيان كفيته سيجى ان شاء الله تعالى قوله ولبس للغسل اه
جواب سؤال ورد على قول المص رح وهو ان المص بين للصلاة
واجبا فلم يبين للغسل والوضوء واجبا وفى الكبير قيل لو كان
لهما واجب لزم مساواتهما للصلاة وهما تابعان للاصل وهو
الصلاة قوله اما فرائض الوضوء قدم بيانه على الطهارة
الكبرى لوقوعه هكذا فى النص القرأنى ولانه كالجزم بالنظر
الى الغسل ولكثرة تكرره تقتضى الاهتمام والاهتمام يوجب
التقديم قوله والوضوء على الوضوء لانه نور على نور لما رواه
ابو داود والترمذى عن ابن عمر رضيه عن توضع على طهر كتب له
عشر حسنات قال الدميرى اسناده ضعيف اى من جدد
وضوءه وهو على طهر الوضوء الذى صلى به فرضا او نفلا
فان لم يصل بالوضوء الاول صلاة ما فلا يستحب تجديد الوضوء
وقوله كتب له عشر حسنات اى بسبب الوضوء الجديد
كذا فى الكوكب المنير شرح الجامع الصغير قوله وبعد انشاد
الشعر اى قراءة الشعر الذى هو كلام موزون مقفى صادر
على القصد قوله فاربعة كما قال تعالى يا ايها الذين امنوا قبل
فيه التفات والا لقل آمنتكم لكن هذا عند السكاكى كفى
تطاؤل ليلى بالاثمد خاطب الشاعر نفسه تجريدا واما عند المشهور
فلبس فيه التفات لان الالتفات عندهم هو التعبير عن معنى
بطريق من المتكلم او الغيبة او الخطاب بعد التعبير عنه بآخر ٩

٩ والغيبة والخطاب فى
الآية كل منهما فى موضعه
ولا يقيه والعدول عنه خروج
عن سنن العربية لان ضمير
الموصول يجب ان يكون
غائبا فى الاستعمال لعوده
الى اسم ظاهر فلا يعود اليه
الاضمير الغائب ولذا نسب
الى مخالفة القياس قول على
انا الذى ستمنى اى حيدرة
كذا فى الكبير

منها قوله اي اذا اردتم القيام الى الصلاة هذا تفسير لقتم
وهي الجمع المخاطب للماضي اصله قومتم فقلبت الواو الفا
فحذفت الالف لاجتماع الساكنين وضمت القاف للدلالة
على الواو المحذوفة فصارت قتم وقوله اردتم من الارادة بكسر
الهمزة وفتح الراء من باب الافعال اصله اردتم اجوف واوى
فنقلت حركة الواو الى الراء وحذفت الواو لاجتماع الساكنين
فصار اردتم كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن اي اذا اردت القراءة
فاستعذ بالله اي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم امر
من الاستعاذة من باب الاستفعال اصله استعوذ فاعلله
ظاهر فعبر عن ارادة الفعل بالفعل وهو الصلاة والقراءة لانه
مسبب عن الارادة فاقم المسبب مقام السبب فذكر المسبب
للابتداء السببية او الزمنية بينهما مجازا مرسلا قوله وانتم
محمد ثون كذا عن ابن عباس رض او اذا قتم من النوم
لان النوم دليل الحدث فحينئذ يكون قوله اذا قتم على حقيقته
واعلم ان اهل السير اجمعوا على ان الغسل والوضوء فرضا
بمكة مع فرض الصلاة بتعليم جبرائيل عليه السلام وانه
صلى الله عليه وسلم لم يصل الا بوضوء فانحل اشكال من
قال ان آية الوضوء مدنية اجاعا والصلاة فرضت بمكة
فيلزم ان يكون الصلاة بغير طهارة الى وقت النزول قوله
فاغسلوا وجوهكم والوجوه جمع وجه قوله الغسل بفتح
الغين الاسالة من السيل اجوف يائي اصله اسيل فاعلله
ظاهر والاسالة بالتركية اتمق قوله وحد الوجه ما بين
قصاص الشعر بالحر كات الثلث في القاف والضم اعل وفتح

المهملة مضاف الى الشعر بفتح الشين المعجمة اي ما ينتهي
اليه منبت الشعر من اعل الجبهة عادة سواء نبت فيه شعر
اولا واسفل الذقن والذقن بالفتحين بالتركية ايكي
حكما بركدكي يركه آك ديرلر جمعي اذقان كلور واسفل
الذقن نهايته قوله وشحمتي الاذنين ثنية شحمة سقط
النون بالاضافة وشحمة الاذن بالتركية قولاقده كويه
اصدقلى يومشقى ير قوله وايدىكم الى المرافق والايدي
جمع يد محذوفة الاعجاز كدم اصله يدى على وزن فعل
بسكون العين ناقص يائي لانه يجمع على ايدي بمد الياء الاخيرة
فان قيل مقابلة الجمع بالجمع يقتضى اتقسام الاحاد على الاحاد
كقولهم ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فيفيد
وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف قلنا يمكن ان يثبت
وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة النص لتساوى اليدين
او بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم المتواتر واجماع الامة
والمرافق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس بالتركية
قوله اولان ديرسكه ديرلر قوله وامسحوا برؤوسكم امر حاضر
من مسح يمسح من باب قطع والرؤس جمع رأس بالفتح
فالسكون وتعريفه ذكر في الشرح قوله وارجلكم الى الكعبين
والارجل جمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم وهي القدم
قرئ في السبعة بالنصب والجر والمشهور ان النصب بالعطف
على وجوهكم والجر على الجوار برؤوسكم والصحيح ان الارجل
معطوفة على الرؤس في القرائتين ٩ ونصبها على المحل في رؤوسكم
وجر القراءة على اللفظ فيها وذلك لامتناع العطف على وجوهكم

سقوط المسح أصلا وهو أيضا رواية عن أبي حنيفة رح قوله
 وقال مالك واحد مسح الكل فرض لان الرأس في الآية ذكر
 مطلقا فيجوز على إطلاقه مع ان الباء في رؤسكم صلة قوله
 قال الشافعي اه لان الباء في الآية للتبعيض فيكفي في اداء الفرض
 مسح ادنى جزء من الرأس ولو بعض شعره قوله وقد حققنا
 الدليل في الشرح حاصله ان اصابة اليد المبتلة بشعرة او ثلث
 شعرات لا تسمى مسحاً في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع كما
 ذهب اليه الشافعي والحكم بزيادة الباء خلاف الاصل كما
 ذهب اليه المالك واجد ودليلنا ان الاستيعاب لو كان فرضاً
 لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد تركه
 فعلى هذا كان الباء للالصاق فيكون الآية مجملة فلا بد
 من البيان من المجهل فينبى النبي صلى الله عليه وسلم بحديث
 المغيرة اقول ان كون الباء للتبعيض مجاز ولا يصار اليه الا
 اذا امتنع الحقيقة مع انه لا قرينة له وقوله الكناسة بالضم
 بالتركية سو برندى قوله وفيه لما ذكرنا في الشرح وهو
 ان الباء للالصاق ومعنى المسح امرارشي على شيء ولا شك ان المراد
 بالشيء الاول ههنا هو اليد لانها آلة التطهير واليد تقارب
 ربع الرأس في المقدار فاذا امررت ادنى امرار بحيث يسمى
 مسحاً حصل المسح المراد من الآية وهو الربع فكان مسح
 الربع ادنى ما يطلق عليه اسم المسح المطلوب من الآية
 وظهر بهذا عدم صحة الرواية التي صححها بعض اصحابنا من
 التقدير بثلث اصابع نظرا الى ان الواجب الصاق اليد والاصابع
 الخمس اصلها والثلث اكثرها ولا اكثر حكم الكل

كما ذكر في الاصول قوله او ثلث اصابع هذا مبني على تصحيح بعض
 اصحابنا قوله خلافا لفر بناء على ان الماء لا يعطى له حكم
 الاستعمال مادام في محله وجب جمع الرأس محل المسح حتى اذا مسح
 رأسه باصبع واحد ومدّها حتى صار كثلث اصابع جاز عنده
 ولا يجوز عندنا وقولهم ولا اكثر حكم الكل في حيز المنع
 لان هذا المسح من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ما
 قدر كذا في الكبير قوله ذواتان تنية ذوابة بفتح الذال
 المجبة والواو قطعة من الشعر بالتركية صاح بلوكى قوله
 لمعة بضم اللام وسكون الميم القطعة وههنا ما بقى من اليوسفة
 في اعضاء الوضوء ولم يصبها الماء قوله قبلها من بلة عضو
 آخر لا يجوز لان كلا من مواضع الوضوء يغير الاخر قوله
 واما سننه بضم السين جمع سنة بمعنى الطريقة وانما لم يتعرض
 بيان عددها لما فيه من الاختلاف بخلاف فرائض الوضوء
 فانها اربعة بالنص قوله فلا يغمس بغير النون على ما
 في الكبير من ان النون وقع في رواية البرار ولبست في رواية
 الصحيحين بالتركية دا لدرمق وفي الصحيحين ايضا من حديث
 عبد الله بن زيد بن عاصم انه عليه السلام غسل كفيه ثلاثا
 يعني في ابتداء الوضوء فاوّل الحديث وهو النهى يقتضى
 وجوب الغسل وآخره وهو فانه لا يدري اين باتت يقتضى
 استحباب الغسل لانه يشير الى توهم انها باتت على نجاسة
 ومن توهم نجاستها يستحب له غسلها فقلنا بامر وسط بين
 الوجوب والاستحباب وهو سنة ثم غسلهما وان كان فرضاً
 لكن تقديم غسلهما الى الرسغ سنة ينوب عن الفرض كالفاتحة

تنوب عن الواجب بخبر التعيين وتنوب عن الفرض بالنص ٨
 وذكر الاتاء في الحديث بناء على عادتهم فلهم اتوار
 جمع تور وهو اتاء يشرب منه على ابواب المساجد يتوضئون
 منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل
 بمفهومه اجما فبسن غسل اليدين في اول الوضوء مطلقا
 لانها آلة التطهير كذا في الكبير قوله ويصب من الصب
 بالتركية دوكت قوله ويدلك من الدلك بالتركية اوه له مك
 قوله وتسمية الله عطف على غسل اليدين اي ذكر اسم الله
 تعالى قولاً لقوله عليه السلام لاصلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء
 لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه ابوداود وضعف بالانقطاع ٤
 وهو غير ضار عندنا بعدالة الرواة وثقتهم كالارسال قوله
 والمراد نفي الكمال اي الفضيلة ككما في قوله عليه السلام
 لاصلاة لجار المسجد الا في المسجد هذا جواب لما لك لانه قال
 التسمية في اول الوضوء فرض لقوله عليه السلام لا وضوء لمن
 لم يسم الله تعالى ان قول مالك زيادة بالخبر الواحد على النص
 بان فرض الوضوء اربعة وما شرط ٩ التسمية فيه قوله قبل
 كشف العورة فان كشف قبل التسمية الاستنجاء او كان في محل
 النجاسة سمي بقلبه فقط كذا في ابن ابي عمير قوله كذا
 الخلاف اي كالتسمية الاختلاف في وقت غسل اليدين قال
 بعضهم غسل اليدين قبل الاستنجاء وقال بعضهم بعده
 والاصح ان المتوضي يغسلهما مرتين قبل الاستنجاء وفي ابتداء
 الوضوء قوله فذكرها في خلال الوضوء اي في اثنا من الذكر
 ابضم المعجمة بمعنى التفكير قوله لا تحصل السنة لان محل التسمية

في الوضوء ابتداءه وقد فاتت لان الوضوء عمل واحد لا يتجزى
 فبشرط التسمية عند ابتداءه بخلاف الاكل لان كل لقمة
 من الاكل فعل مبتدأ فلم يفت وقته فيمكن تحصيل السنة
 في الباقي لقوله عليه السلام اذا اكل احدكم فمسي ان يذكر
 اسم الله على طعمه فليقل بسم الله اوله وآخره رواه ابوداود
 والترمذي ولا حديث في الوضوء كذا في الكبير لكن
 الاصح ان التسمية مستحبة في الوضوء لان المواظبة لم تستهر
 من رسول الله عليه السلام لان السنة ما واطب عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم كذا في ابن مالك ومن السنة السواك اي
 استعماله لان السواك والمسواك اسم للخشبة المرة المتعينة وانما
 يسن استعماله لانه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقده
 يعالج بالاصبع وفي الخلاصة ينال بالاصبع ثواب السواك واما
 وقته فقليل قبل الوضوء وقليل حالة المضمضة قوله والمضمضة
 والاستنشاق اعلم ان المضمضة لبس غسل الفم بل هو عبارة
 عن ادارة الماء في الفم والاستنشاق هو عبارة عن جذب الماء
 بالنفس قوله بمائتين جديدين بان يأخذ المتوضي لكل مرة
 ماء جديدا في المضمضة وكذا في الاستنشاق عندنا لما روى
 انه عليه السلام فعل كذا وقال الشافعي يأخذ المتوضي
 كفا من ماء يعضض ببعضه ويستنشق ببعضه ثم يفعل ثانيا
 وثالثا كذلك والشافعي تمسك ايضا بفعله عليه السلام
 كذا في شرح مجمع البحرين ولنا ايضا ان الفم والانف عضوان
 مستقلان فلا بد لهما من ماء جديد قوله لما روى الستة
 وهي البخاري والمسلم والترمذي وابوداود سليمان بن الاشعث

٨ بمعنى انها يغنيان غناء
 الفرض كما انها يغنيان غناء
 السنة والواجب فلا يرد
 انها اي ابتداء الغسل
 والقائمة اذا كانا نائين
 عن الفرض فابن اصل
 السنة والواجب هو
 ٤ والحديث المنقطع هو
 ما يكون في اسنيد رجل
 غير معلوم ولم يبين اسمه
 من رواية اخرى
 ٩ فلو شرطنا التسمية بالخبر
 الواحد لنسخنا النص
 بالخير الواحد فان قلت
 ما وجه ان التسمية واجبة
 على الذبيحة قلت انها ثابتة
 بنص الكتاب

واحد بن شعيب النسائي ومالك بن انس بن مالك رجهما
 الله تعالى كذا قيل قوله وفيه اي فيما روى او الحديث
 او الحكاية مضمض اي النبي صلى الله عليه وسلم واستنشق
 واستنثر ثلاثا قوله واستنثر الاستنثار بالثاء المثناة الممدودة بعدها
 راء اخراج الماء من انفه بالتركي سومكر مك بعد الاستنشاق
 بثلاث غرفات ٧ جمع غرفة وهي بفتح الغين المعجمة اخذ الماء
 بالكف مرة وبالضم اسم للماء المعروف قوله وروى الطبراني اه
 هذا الحديث صريح دال على ان المضمضة الثلاث والاستنشاق
 الثلاثة بماء جديد مستقل قوله الى ما تحت الشارب والحاجبين
 اذا ستر ما تحتها لان غسل الشارب والحاجبين فرض لا يقال
 حكم ما تحتها اليهما قوله فكان اي الايصال قوله وتخليلها
 وهي بالخاء المعجمة جعل الشيء في الوسط وكون التخليل
 سنة قول ابي يوسف رح واما عندهما فستحب وكيفيته
 على وجه السنة ان يدخل الاصابع بعد التلث بين شعرات
 الحمية من الاسفل الى الفوق بحيث يكون جهة كف اليد الى
 الخارج وظهرها الى جهة المتوضئ قوله وفي رواية جائز
 عند ابي حنيفة ومحمد رجهما الله اي لو فعل لا ينسب الى البدعة
 كما يبدع ما سحر الخلقوم لان السنة اكمال الفرض في محله
 وداخل الحمية لبس بمحل الفرض كذا في شرح الهداية
 ومن السنة تخليل الاصابع لانه اكمال الفرض في محله كذا
 في شرح الهداية قوله كثيفة بالثاء المثناة اي غليظة بالتركي
 قالك وصيق قوله لزم غسل ما تحتها اي ما تحت الحمية
 لان حكم ما تحتها لم يتقبل اليها قوله مع الترك في بعض

٧ والغرفات بفتح الغين
 والراء جمع غرفة مصدر
 بمعنى مرة واحدة

مطلب
 تخليل الاصابع

الافاق تعلما المجاوز واما ترك الامة فان دائما كان آتما والا لا
 قوله والادلة على عدم التلث كاحاديث عثمان وابن عباس
 رض تدل على انه عليه السلام مسح رأسه مسحاً واحدة كما
 فصل في الكبير منها ما روى ان عثمان رض توضأ بالمقاعد
 فغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ومسح برأسه مرة واحدة
 وغسل رجله ثلاثا وقال هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كذا في الاختيار وفي فتاوى قاضيخان ثم مسح برأسه
 فرضاً وسنة بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي يمسح ثلاث
 مرات بثلاث مياه جديدة وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون
 سنة ولا ادبا انتهى * وفي الخلاصة التلث بمياه بدعة وقال
 البعض لا بأس به انتسهي والوجه انه يكره قوله مرفوعات
 اي غير موضوعة على الرأس كي لا يصبب بالها الى الرأس قوله
 الى القفاء اي جانب مؤخّر من الرأس قوله ثم يضع كفيه اه
 اي من جانب المؤخر قوله ومسح الاذنين ايضا سنة اي
 بماء بقي من الرأس كاستيعاب الرأس وعند الشافعي بماء جديد
 له ما روى انه عليه السلام اخذ لاذنيه ماء جديدا * ولنا ما روى
 انه عليه السلام اغترف غرفة من ماء فمسح بها رأسه واذنيه
 وقال عليه السلام الاذانان من الرأس فيحمل مارواه الشافعي
 على انه لم يبق في كفّه بلة قوله وقد استوفينا الكلام عليه
 في الشرح وحاصله ان الماء مادام في العضو لم يكن مستعملاً
 اتفاقاً فلو وضع الماسح كفيه واصابعه على مقدم رأسه
 ومدّها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم مسح اذنيه
 باصبعيه جاز ولا يكون الماء مستعملاً بهذا لان الاستيعاب بماء

واحد لا يكون الا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يجزى
 كفيه تحريزا عن الاستعمال لا يفيد شيئا اذ لا بد في المسح من وضع
 الكف ومده فان كان الماء مستعملا بالوضع الاول وكذا
 بالثاني فلا يفيد تأخير مع ان الضرورة داعية الى الوضع والمد
 لان فيهما اقامة السنة وهي الاستيعاب فلا يكون الماء مستعملا
 قوله فلا بد ان يأخذ لهما ماء جديد لعدم بقاء بلة في اصبعيه
 بمس العمامة هي بكسر العين بالتركي صارق ولو فرض بقاؤها
 لكانت مستعملة فلا بد من ماء جديد ايضا للاذنين قوله
 بظهور الاصابع جمع ظهر والاصابع جمع اصبع ومن القاعدة
 المقررة في الاصول انه اذا قابل الجمع بالجمع يراد به انقسام
 الاحاد الى الاحاد قوله بماء جديد ان لم يبق عليها بلة
 وهو الظاهر قوله باقية اه فيه خفا سيما في وقت الحر
 الشديد وقلة الماء فلا يبعد ان يراد بقوله بماء جديد المسح بماء
 جديد على تقدير ذهاب البلة بالمس او الجف فحينئذ لا يرد
 اعتراض الشارح قوله يكون فعله اولى من تركه اذ لبس
 في هذه الاقاويل القول بالكراهة قوله وهو الاصح لرواية
 فعله عليه السلام في بعض الاحاديث دون غالبها فافاد عدم
 المواظبة وهو دليل الاستحباب ومسح الحلقوم بدعة غير
 مشروعة كذا في الكبير قوله وتخليل الاصابع سنة اما
 في اليدين فبان يشبك بينهما او بان يضع اليد فوق اليد
 ويخلل بالاصابع واما في الرجلين فما ذكره الشارح واستدل
 على سنته بقوله عليه السلام خللوا اصابعكم قبل ان يخللها
 نار جهنم قال مفتي الثقلين كان ينبغي ان يكون واجبا نظرا

الى صيغة الامر الا انه لا مدخل للوجوب في الوضوء لانه
 شرط للصلاة فيكون الوضوء تبعا للصلاة فلو قلنا بالوجوب
 هناك كما في الصلاة لتساوى التبع الاصل قوله وانما يكون
 التخليل سنة بعد وصول الماء لانه اذا لم يصل بان كانت الاصابع
 منضمة يكون التخليل واجبا ولو غمس في الماء الجاري او الغدير
 اجزأه عن التخليل قاله في السراج قوله وتكرار الغسل الى
 الثلث سنة ايضا لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه على ما
 في الاحاديث الصحيحة مع الترك في بعض الاحيان على ما روى
 في الشرح قوله ويكره الزيادة على الثلث لما روى عن عمر بن
 شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتاه صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله كيف الطهور فدعا عليه بماء في اداء
 غسل كفيه ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثلاثا
 ثم مسح برأسه ثم ادخل اصبعيه السباحتين في اذنيه ومسح
 بابهاميه على ظاهر اذنيه وبالسباحتين باطن اذنيه ثم غسل
 رجليه ثلاثا ثلاثا ثم قال عليه السلام هكذا الوضوء فمن
 زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم وفي لفظ الحديث
 لابن ماجه تعدى وظلم وللنساء اساء وتعدى وظلم وهو
 حديث صحيح رواية الثقات يدل على كراهة الزيادة والنقصان
 والمراد بكراهة الزيادة الزيادة على الثلث مع اعتقاد سنة
 الزيادة واما ان زاده لطمانينة القلب عند الشك او بنية
 وضوء آخر فلا كراهة فيه لانه صلى الله عليه وسلم امر
 بترك ما يريبه الى ما لا يريبه بقوله عليه السلام دع ما يريبك
 الى ما لا يريبك كذا في الكبير والكافي وقصر الشارح على

الضرورة المذكورة تصريح بان في غيرها مكروه ومنه الوضوء على الوضوء من غير توسط عمل مقصود ولو سجدة التلاوة ونقل عن الدر لا بأس بتكرار الوضوء بل هو نور على نور كذا في ابن آطه وى حاشية على الحلبي وكذا المراد بكرهه النقصان اعتقاد سنية النقصان ومعنى فقد تعدى الى آخره اى جاوز حد السنة في الزيادة وظلم حقها في النقصان قوله والنية وهى في اللغة توجه القلب نحو العمل اى البدء بالنية سنة مؤكدة في الوضوء وفي الشرع قصد القلب بالوضوء او برفع الحدث او بامثال الامر وليست بفرض عندنا خلافا للثلاثة لقوله عليه السلام الاعمال بالنيات ومعنى الحديث لهم صحة الاعمال بالنيات * ولنا ان معناه ثواب الاعمال او حكمها بالنيات والحكم نوعان دينوى كالصحة واخرى كالثواب والثاني مراد بالاجماع فاذا قيل حكم الاعمال ويراد به الثواب صدق الكلام فلا دلالة له على الصحة قوله ولبس بفرض رد للشافعي اذ هو ذهب على فرضية الترتيب في الوضوء مستدلا بقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم فيفرض تقديم غسل الوجه وكذا البواقي مرتبا اذ تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب في الباقي خلاف الاجماع قلنا ان العطف بالواو باجماع اهل اللغة انها لمطلق الجمع ولا تعرض فيها للترتيب بل الاتيان بمجموع هذه الجملة من الغسل والمسح كما يقال للعبد اذا دخلت السوق فاشتر خبزا ولحما وزيتا فلواشترى اولا بايها اراد لا يعد مخالفا لامر سيده بل فعل ما امر به فالمراد به فاغسلوا هذا المجموع فلا دلالة على التقديم وكذلك الترتيب بين المضمضة

مطلب
النية المسنونة في الوضوء

والاستنشاق

والاستنشاق سنة ايضا وكذلك بين الاستنشاق وغسل الوجه وبين اليمين واليسار ولا خلاف في سنيته كذا في الكبير وغيره قوله والدلك ايضا سنة حتى لو سال المتوضئ الماء على اعضاء وضوءه صح وضوءه لانه يقال لغة وعرفا غسل اعضاءه لان حقيقة الغسل لا تتوقف على الدلك لقول العرب غسل المطر الارض ولبس ذلك الا الاسالة خلافا لمالك واحد اذ عندهما الدلك فرض ومحل الخلاف فيما اذا وصل الماء حتى لو لم يصل فالدلك لازم اتفاقا واما ازالة الدرن والوسخ بالتركي كيرياس فلبس بلازم اتفاقا قوله والموالة يعنى الموالة بين اعضاء الوضوء في الغسل بلا تحفيف العضو السابق بسبب مكث وغيره سنة ايضا عندنا وعند مالك فرض قوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا ولا دليل يعتمد على فرضيتها لانهم صرحوا بان المواظبة بلا ترك دليل الوجوب ومع الترك مرة او مرتين دليل السنة قوله ولا يفصل الا بعذر كان فني ماؤه فضى لطلبه لا ينقطع السنة كذا في الدر ايضا وقيل الموالة ان لا يفصل بين العضوين بعمل آخر وهكذا الغسل كذا في ابن آطه وى قوله واما ادابه ومندوباته ومستحباته وفضائله كله بمعنى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى وما احبه السلف رحمهم الله قوله ان يتأهب اى يتهيأ ويحضر قوله في وقت غير مهممل اى في اوقات الصلاة والوقت المهممل من طلوع الشمس الى الظهر قال ابن آطه وى كذا فيما رأينا من نسخ الصغير والكبير لكن الصواب اسقاط هذا القيد كما اسقط من نسخ التنوير والغرر لان وضوء

مطلب
بيان اداب الوضوء اجبالا

صاحب العذر ينتقض بخروج الوقت فقط عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى وبدخوله أيضا عند أبي يوسف رحم
وبدخوله فقط عند زفر رحم وقد عرفت أن الخروج من خلاف
العلماء مستحب وإن صاحب العذر إذا تأهب في الوقت المهيئ
ينتقض وضوءه بدخول الظهر عند أبي يوسف وزفر رحم
انتهى قوله لأن فيه أي في التأهب الذي في ضمن أن يتأهب
ونظيره قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى والضمير راجع إلى
العدل قوله قطع طمع الشيطان أي قطع رجائه واميدته مع
الانتظار قوله من تشببته عنها بالشاء المثلثة أي تأخير الشيطان
للمصلي التأهب عن الصلوة أي عن وقتها المستحب أو تتركه له
الصلوة عن وقتها وكل واحد منهما بوسوسته واغوائه
قوله إزالة النجوى وهو الغائط أو النجاسة بغسل أو مسح
بشجر ونحوه وهذا سنة قل النجاسة في المخرج أو كثر ولوزادت
على قدر الدرهم حتى لو صلى بها جازت صلاته لأن المخرج
وما فيه من النجاسة ساقط عن الاعتبار بلا كراهة ذكره
في الدر كذا في حاشية ابن آطه وي قوله إلى يمين القبلة
بأن يكون يساراً المتوجه إلى القبلة قوله أو إلى يسارها بأن يكون
يميناً المتوجه إلى القبلة قوله ترك أدب ومكروه أهذا مناف
لما ذكر في أول الكتاب من أنه لا كراهة بترك الأدب إلا أن يقال
أن الكراهة ذكرت ههنا مطلقاً فيصرف إلى الكمال وهو
الكراهة التحريمية قوله وأما حالة البول أو التغوط الخ أي
استقبال القبلة أو استدبارها في هاتين الحالتين مكروه
تحريمهما سواء كانا في الخلاء بالمديت التغوط بالتركي كنف

أو في الصحراء هذا عندنا خلافاً للشافعي في الأول قيل وكذا
يكره البول والتغوط في الماء والظل الذي يستراح فيه
والطريق وتحت الشجرة المثمرة والتكلم عليهما والبول قائماً إلا
لعذر قوله ويرخي عن الإرخاء وهو الإرسال على حال
بالتركي قوي ويؤكد قوله مقعده أي دبره قوله مبالغة
في التنظيف أي زيادة في تطهير موضع النجاسة قوله إلا
أن يكون صائماً أي ومستنجياً بالماء لأن الاستنجاء المذكور
أعم من أن يكون بالماء أو غيره كما نبه عليه فلو كان مستنجياً
بغير الماء فالتوسع والإرخاء على حالهما وإن كان صائماً كما يشيره
قوله كيلاً تنفذ قوله كيلاً تنفذ البلة أي كيلاً تصل البلة
بالتركي ياشلق إلى داخل الدبر قوله فيفسد صومه الفاء للعطف
أي كيلاً يفسد صومه قوله لذلك أي لأجل خوف نفوذ الماء
وفساد الصوم حين تنفس حالة الاستنجاء قوله وفيه نظر
أي في قول الفقهاء ينبغي أن لا يتنفس * أقول مراد الفقهاء
أن لا يتنفس تنفساً غليظاً فلو تنفس به لوصل غالباً إلى الداخل
شيئاً فاندفع النظر يؤيده قوله على أنهم بمعنى مع أنهم قالوا
قوله مع ما فيه أي مع ما في عدم تنفس الإنسان خرج أي
غير ممكن لأن ثبوت الحياة إنما هو بالتنفس قوله موضع الحقنة
أي داخل الدبر قوله وقيل ما يكون أي لا يوجد وصول الماء إلى
موضع الحقنة بالتنفس إلا نادراً ولو وصل لا ورت داء عظيم
كذا في ابن آطه وي قوله أو دونها أي غير الأحجار كالحرقرة
والرمل والتراب مبالغة في التنظيف لما روى ابن ماجه عن طلحة
ابن نافع أخبرني أبو أيوب وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك

لما نزلت فيه رجال يحبون ان يتطهروا قال النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله تعالى قد اثني عليكم في الطهور فاطهروكم قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء قال عليه السلام هوذا كم فعلكموه وسنده حسن والغسل بالماء في الاستنجاء وان كان ادبا قد ادبت به سنة فان ازالة النجوس مطلقا سنة لا على سبيل التعيين من كونه بالحجر او بالماء وكون الاستنجاء بالماء ادبا مطلقا قائم مقام السنة صرح به في الكبير قوله وانما يكون ادبا اذا لم تتجاوزاه لان النجاسة على المخرج تكون قليلة ويعد المخرج ايضا من البطن عندهما فكانت معفوة لدفع المخرج قوله فغسله سنة عندهما واجب عند محمد رح بناء على ان المخرج كالباطن عندهما وكالظاهر عند محمد رحمه الله كذا في حاشية حلب لابن ابي عمير والمجاورة اسم الفاعل اي النجاسة المتجاوزة قوله على قدر الدرهم اي وزنا وههنا تفصيل وهو ان النجاسة اذا كانت غير ما يع فيقدر بالدرهم واذا كانت ما يعا فيقدر بعرض الكف والدرهم على ما ذكره محمد في المبسوط وزن مثقال وهو عشرون قيراطا والقيراط مقداره خمس شعيرات قوله واجب وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفعا للمخرج وقدر بالدرهم لان محل الاستنجاء مقدر بالدرهم واعتبر بذلك الدرهم اي في نجاسة ما وراء المخرج لان النجس في نفس حلقة المخرج ساقط العبرة فكان المخرج طاهرا حكما لانه في حكم الباطن عندهما لكن غسله ادب لما تقدم من ثناءه تعالى على الانصار بسببه فبقى ما وراءه فان كان اقل من قدر الدرهم فهو عفو خلافا

لنفر والشافعي فبسن غسله للخروج عن الخلاف مع ندب الشرع الى التحرز عن النجاسة مطلقا وعدم الوجوب لدفع المخرج ولا خرج في السفينة كذا في الكبير وروى عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحل انا ٩ وعلام نحوى اداة بكسر الهمزة بالتركي سفرده صوقا تلان مطره قاب من ماء وعذرة بالتركي اوجي دمورلى اوزن اغاج عصا كي فيستنحي بالماء متفق عليه فيفيد المواظبة وهي تفيد السنة وان كان قدر الدرهم فقد قل المخرج فقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو زيد على الدرهم ادنى جزء يفرض غسله فقرب حكمه الى حكم الفرض فيكون غسله واجبا وهذا عندهما وعند محمد رح يجب الغسل وان كان اقل من قدر الدرهم لانه يزيد على قدر الدرهم بالنظر الى المخرج * قال في الاختيار وهو الاحوط كذا في الكبير قوله حتى ينقيه من النجاسة او الانتقاء بمعنى التطهير وقوله وينظفه عطف تفسير قوله في الاحليل بالتركي ذكر دلو كي مخرج البول معنائه قوله انه قد طهر ولو بمرة او مرتين فان الآراء مختلفة وكذا المقاعد قرب مقعد يطهر بالمرتين مع ان الآخر لا يطهر بالثلث وكذا وجود النجاسة فيها مختلف يحتاج طهارة بعضها الى اثنين وبعضها يحتاج الى اكثر قوله كما في كل نجاسة اي كما يقدر الثلث في كل نجاسة غير مبرئة بالتركي كور لمز قوله وقيل بسبع لانه اقصى ما قدره في الحديث في غسل النجاسة كما في ولوغ الكلب بالتركي كليك دل اوجيله صوايحه سي وچناغى قوله حتى يعود من اللينة الى الخشونة اي يغسل المستنجي موضع الاستنجاء

٩ يعني انا احل الاداوة والعلام العذرة او احل انا العذرة والعلام الاداوة

الى ان يعود من اللينة الى الخشونة واللين بالتركي يمشق
والخشونة قاطيلق غسله مبالغه سبيله وقال بعضهم يغسل
حتى يزول الرايحة من البدن والمخرج كذا في آطه وى قوله
عن الاستماع اى عن ادخال الاصبع في الدبر * قيل ان الغاسل
لو غسل بالرؤس لكان مبالغاً في التنظيف سيما اذا لم يقص
الظفر كما يشهده التجربة قوله ليس فيه عدد مسنون
من ثلث اوسبع او غير ذلك فالمعتبر في اقامة السنة عندنا هو
الانقضاء لا العدد فان حصل بحجر واحد كفاه وان لم يحصل
بالثلث زاد عليه وعند الشافعي لا بد في اقامة السنة من ثلث
مسحات وان حصل الانقضاء بدونها وان لم يحصل الانقضاء
الا بالاربع يستحب له الخامس ليكون وترا لا طلاق ما روى
البيهقي من حديث ابي هريرة رض ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط
اى الى محل التغوط والتبول وهو كناية عن العذرة فلا يستقبل
القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ويستنجى بثلث اجار ونهى
عن الروث بفتح الراء وسكون الواو بالتركي آت وقا تر واشك
ترسى والرمة بكسر الراء وتشديد الميم عظام بالية بالتركي
چورمش مك جمعى ريم كلور بكسر الراء وفتح الميم الاولى
واما الرمة بضم الراء وتشديد الميم ايضا فمعنى الحبل البالية
بالتركي چورمش ايب كذا في الصحاح ونهى عن ان يستنجى الرجل
بيمينه ولنا ما روى ابوداود وابن حبان في صحيحه من حديث
ابي هريرة رض عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكنحل
فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج ومن استنجى

فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج الحديث وهو
حديث حسن وقد اجعنا على ان عين ما ذكر في ذلك
الحديث من تعدد الاجار غير مراد حتى لو استنجى بحجر له
ثلث احرف اى طرف وجانب جاز وكذا لو مسح بحجر ثم غسله
ونشفه ثم مسح به جاز في الصحيح من مذهب الشافعي فيحمل
على الغالب اذ الغالب ان الانقضاء بالثلث يحصل فالمقصود هو
الانقضاء كذا في الكبير قوله في كيفية الاستنجاء اه فان قلت
هذا مبني على ان العدد ثلث وقد نفي العدد المسنون قلت
المنفى مسنونة العدد لانفس العدد ونفى المسنونة لا يستلزم
نفي العدد وهذه الكيفية مبنية على نفس العدد لا على مسنونة
الثلث حتى لو كان الاجار اربعا واثنين فكيفية الاستنجاء باقية
كذلك كذا في آطه وى قوله يدبر بالحجر الاول من الادبار وهو
بالتركي طاشى اردينه كدرمك قوله ويقبل من الاقبال
وهو في التركي طاشى او كونه كتورمك قوله خصبتان
بضم الخاء المعجمة ثنية خصبة وهى مثل بيضة عند الذكر
قوله متدليتان من التدلى من باب التفعّل لا من الادلاء كما
في عبارة الدراية المصححة كذا في آطه وى وجه التدلى ان بدن
الانسان اذا تصادف الصيف تنبسط بسبب الحرارة والتدلى
بالتركي اوزه مق وصرقق قوله بتلطخان ثنية يتلطخ من
التلطخ وهو في التركي بولشقق قوله ولا كذلك اى لاتدليان
اى الخصبتان ولا بتلطخان لواقبل بالحجر الاول في الشتاء
لان بدن الانسان تنقبض بسبب البرد قوله والمرأة تفعل اه
لعدم التلطخ في حق المرأة قوله في الشتاء كلمة في متعلقة بالفعل

الذي في قوله ما يفعله الرجل والظرف في الازمان متعلق
بالفعل الاول قوله فوق ما يبلغ في الصيف وكان
الماء البارد لا يقلع النجس في البرد كما يقلعه في وقت الحر قوله
وفيها اي في فتاوى قاضيخان وقوله بماء سخن بضم السين
وسكون الخاء المعجمة بالتركي اسي واصيحق قوله كان بمنزلة من
اه لان الماء الحار يصل بسبب حرارته مبالغة فيحصل النظافة
الكاملة قوله الا ان ثوابه اه لان اجر الاعمال على قدر
التعب لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الاعمال اجزها
وقوله عليه السلام اجرکم على قدر تعبکم قوله بالخرقة بعد
الغسل اي بخرقة طاهرة بعد غسل المقعد بالماء وان لم يكن له
خرقة يحففه بيده فيه اشعار بانه لا يمسح بثوبه قوله قبل ان يقوم
اه انما قال هذا لانه لو قام قبل المسح لاصاب الماء الى موضع
آخر قوله ليزول اثر الماء المستعمل اقول لا يصير الماء مستعملا
ما لم يفصل عن العضو على قول او ما لم يستقر في مكانه بعد
الانفصال على قول فلا وجه لهذه العلة قوله والتجفيف قيل
الاولى ان يقول او التجفيف لان ما يكون من الادب المسح بالخرقة
او التجفيف لا المجموع اجيب بان التجفيف ذكر بعد الغسل
بالماء فلهذا جمع بينهما ويمكن ان يراد بان الواو بمعنى او قوله
كان الضرورة وهي قضاء الحاجة وهو داع الى الكشف
قوله الله احق اه اسم التفضيل من حق يحق اصله احقق
فادغم القاف الاولى في الثانية بمعنى الاليق والاحرى وقوله
ان يستحي مجهول من استحي استحياء بالتركي او طمق
او او طندر مق اي الله اليق واحرى من غيره بان يستحي الانسان

مطلب
بيان آداب الوضوء
والدعوات فيه

منه تعالى في كشف عورته وقت خلوته قوله بان يهيء له
وضوءه الباء متعلق بالمنى والوضوء بفتح الواو اسم الماء وهو
مراد ههنا وبالضم فعل المتوضي قوله وهو لا ينافي الادب
اي صب الخادم لا ينافي الادب بل هو الادب اذا كان بطيب
نفس ومحبة بدون امر وتكليف كيف وقد قال الله تعالى تعاونوا
على البر والتقوى فإرى في النسخ من لفظ الترك حشو مفسد
كذا في ابن اظهوى وهذا القول توفيق بين قول الفقهاء
من التولى وقول الوبري وبين الحديثين المذكورين في الشرح
وما نسخ بقلب الفقير ان الامر للخادم والولد والتلميذ جائز للتربية
بل هو انسب للعاقبة الحميدة لان اكثر الكمال حاصل بالتربية
كما هو المشاهد فليتأمل حق التأمل قوله ان يجلس اه لعل
ذكر الجلوس اتفاق اخرج مخرج العادة بتعود الناس بالعود
في التوضي اذ القاء فيه كالجالس في رعاية الادب كذا في ابن
اظهوى قوله باقى الاعضاء اي اعضاء الوضوء قوله وهو
اي خير المجالس ما اي مجلس استقبال فيه القبلة قوله لانه
عبادة اه ان توضع بنية القربة او مقدمة لو بدونها والحال
انه لا مانع من الاستقبال بخلاف الاستنجاء فان فيه مانعا من
الاستقبال وهو كشف العورة فلا يرد انه ايضا عبادة او مقدمة
لها مع انه نهى عن الاستقبال حالة الاستنجاء كذا في ابن اظهوى
قوله ان يكون جلوسه اه لئلا يصبب اليه ماء مستعمل فلو وجد
الاحتراز باى وجه كان لحصل الادب فارتفاع المكان
اتفاق ايضا فلذا قال كمال الدين ومن الادب حفظ ثيابه قاله
في الدر وهو اشمل قوله عروة الابريق بضم العين المهملة

اي يحضر من احضار
احضارا من باب الافعال
وهي من باب التفعيل
يعنى من الادب ان لا يطلب
من احد خدمة الوضوء
مثل احضار الماء وصبه
والتدليل وغيرها
المنتهى للوضوء

وسكون الراء بالتركي ابريق قواي قوله يغترف منه اى ان كان
 اناء كبيرا مثل الجب فيغترف بيده اليمنى فيتوضأ بيمينه قوله
 على عروته اى على عروة الابريق لا على رأسه لثلايقع الماء
 المستعمل فيه قوله بكلام الدنيا للاحتراز عن خلط شوايب
 الدنيا في الوضوء اذ هو مقدمة العبادة وهى انما تعتد بحضور
 القلب وحضور القلب انما يحصل في العبادة اذا وجد الحضور
 في الوضوء يقول بعض الصالحين اذا حضر القلب في الوضوء
 يحضر في الصلاة واذا دخل السهو فيه دخلت الوسوسة
 في الصلاة فيكون تحصيل الحضور في الصلاة عسيرا كذا
 في عوارف المعارف للامام السهروردي لا شك ان الامر
 كما قال البعض كما يشهده التجربة الصادقة قوله بل بالدعوات
 اى يتكلم في اثناء الوضوء بالدعوات المنقولة عن السلف في غسل
 اعضاء الوضوء قوله وان يشهد اى يقرأ كلتي الشهادتين
 قال في فتاوى قاضيخان يسمى عند كل عضو ويقول اشهد
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله كذا في الكبير
 قوله في الآثار جمع اثر وهو النقل قوله طهورا على وزن
 فعول مبالغة اسم الفاعل بمعنى طاهر او مطهر قوله اللهم
 اصله يا الله فحذفت حرف النداء وعوضت بالميم المشددة
 المفتوحة فقل اللهم والنكتة في هذا التعبير ان النداء يليق
 لمن يكون غافلا والله تبارك وتعالى عن ذلك علوا كبيرا ولفظ
 اللهم نداء بطريق التضرع والتذلل فلذا كان الدعاء بهذا
 احسن قوله اسقني امر من اسقاه يسقى او من سقى يسقى
 من المزيد فيه اوفى الثلاثى بالتركي صوارمق وقوله من حوض

اه اى من ماء الحوض لان السقى لا يكون من الحوض بل
 من مائه اذا الحوض اسم محل الماء فيكون مجازا مرسل من قبيل
 ذكر المحل وارادة الحال قوله كأسا اى بالكأس وهو
 القدح الذى ملأ فيه الماء بخلاف الجام وهو القدح الذى
 لبس فيه الماء قوله لا اظمأ متكلم وحده من ظمأ مهموز اللام
 بمعنى العطش اى سقيا لا اكون عطشانا بعده ايدا وهو لا ينار
 شرب اهل الجنة في الجنة تلذذا فلا يلزم انقطاع التلذذ
 في شرب الكوثر قوله اعنى امر من باب الافعال من العون
 بمعنى النصرة اصله اعوتى فنقلت كسرة الواو الى العين فحذفت
 الواو لاجتماع الساكنين فادغم نون الكلمة في نون المتكلم
 فصار اعنى قوله لا تحرمنى يحتمل الثلاثى والمزيد اى لا تجعلنى
 محروما من راحة نعيمك جمع نعمة وجنانك بكسر الجيم جمع
 جنة وهى البساتين وبفتح الجيم بمعنى القلب والمراد هو
 الاول قوله ارحنى امر حاضر من اروح يروح بمعنى التشميم
 بالتركي قوقدرمق اصله اروحنى نقلت كسرة الواو الى الراء
 فحذفت الواو لالتقاء الساكنين قوله يوم تبيض وجوه
 من ابيض من باب افعل اصله ابيضض فادغم الضاد الاولى
 في الثانية وقوله وجوه جمع وجه بالتركي يوز وقوله وتسود
 من سود واسودد من باب افعل فاعل مثل ابيضض قوله اعطنى
 كآبى امر من الاعطاء اذ اصل ماضيه اعطو ناقص واوى
 فقلت الواو ياء لوقوعها في المرتبة الرابعة فصار اعطى
 اعطاء بالتركي ويرمك والمراد من الكتاب دفتر الاعمال
 وقوله وحاسبنى امر من حاسب يحاسب من باب المفاعلة

والحساب قسمان يسير وهو قول الله تعالى لعباده في يوم
العرصات فعلت هذا وعفوت وفعلت هذا وعفوت به وهم
جرا ومناقشة وهي قوله تعالى لعباده فعلت هذا لم تستحي
مني وهم جرا وهذا حساب شديد فسوف يدعو صاحبه ثورا
ويصلي سعيرا اعاذنا الله تعالى وجميع المؤمنين من حسابه الشديد
وادخلنا في داره النعيم بحرمه حبيب محمد وآله صلى الله عليه
وعليهم اجمعين قوله وبشرى بمعنى الجسد والمراد الجسد
كله مجازا مرسلًا بذكر الجزء وارادة الكل واظلني امر من اظلل
اظلالا بالتركي كقولك لندرك العرش قيل هو سقف الجنة
وقيل هو سقف العرصات وقيل غير ذلك قوله غشني امر
من التغشية وهي الاحاطة من كل جانب بالتركي برومك
وقبله مق قوله من بركاتك جمع بركة بمعنى الخير الكثير
واللطف الجزيل قوله والرقبة هنا عبارة اه اراد بهذا
ان قول المتوضي اللهم اعتق رقبتى مجازا مرسل من قبيل ذكر
الجزء وارادة الكل قوله من السلاسل بفتح السين المهملة
الاولى جمع سلسلة بكسر السينين بالتركي زنجرا والاعلال
جمع غل بضم الغين المعجمة وتشديد اللام بالتركي يده وبوينه
اورولان دمور زنجير قوله على الصراط وهو جسر ممدود
على جهنم طوله مقدار ثلاثة آلاف سنة ادق من الشعر واحد
من السيف يعبر جميع الناس على قدر مراتبهم وبعضهم يقع
فيها بسبب العصيان لقوله تعالى وان منكم الاواردها قوله
يوم تزل من زل يزل بالزاء المعجمة بالتركي اياق قيق والاقدام
جمع قدم بمعنى الرجل قوله وتجارة لن تبور التجارة في اللغة

٩ الجسر بكسر الجيم
التركي كوري

هي الكسب بالتركي بازر كالتلق والمراد هنا اللهم اجعل لي
تجارة لن تبور اي لن تهلك صاحبها في العقبى لان البور بضم
الباء وفتحها بمعنى الهلاك والفساد من بار يبور اسند عدم الهلاك
الى التجارة وهي كسب الاعمال الصالحة بعلاقة السببية
اسناد مجاز عقلي والمراد صاحب التجارة قوله والمراد هنا اه
هذا توجيه لكلام المص لان المضمضة سنة لبس بادب ووجه
الشارح بان المراد هنا ادخال الماء في الفم للمضمضة وهي تحريك
الماء في الفم وما خطر ببال الفقير المسكين ينبغي ان يكون ادخال
الماء في الفم سنة ايضا لان المضمضة لا توجد الا بادخال الماء
فيه فليتأمل في كلام المص وتوجيه الشارح لان فهمي قصير
وخطائي كثير وعفوري ببحر قوله في فيه اي في فم المتوضي
قوله ويستنشق بالنصب عطف على قوله يعضض من استنشق
استنشاقا بالشين المعجمة من باب استفعل بمعنى ترفع الماء وجذبه
الى داخل الانف وهو بالتركي بورون بيده اليمنى لانها خلقت
للطهور وللشريف قوله ويمتخط من الامتخاط وهو بالتركي
سومكرمك قوله ويستنثر من الاستنثار بالثاء المثلث وهما
اخراج الشيء من الانف قوله بيده اليسرى لان اليد اليسرى
خلقت لازالة الاذا والنجاسة وفي بعض النسخ زيادة هنا وهو
وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا ولا حاجة اليه
لانه قد تقدم قوله بمائتين جديدين عند ذكر السنن فلا وجه
لعهده في الآداب كذا في الكبير قوله لانه اه اي الامتخاط
في ضمن قوله ويمتخط من قبيل ازالة الاذا وايده الشارح
نقول عايشة رضى الله عنها تأكيدا لكلام المص رحمه الله

قوله ومن الآداب ان يستاك من استاك اصله سوك واستوك من باب
افتعل فقلبت الواو الفا بعد قلبها ياء لوقوعها في المرتبة
الرابعة والاسنيك في اللغة بمعنى الدلك في السن والاسنان
بفتح الهمزة جمع سن بكسر السين وتشديد النون بالتركي ديش
قوله وهو العود بضم العين المهملة بالتركي اغاج والمسواك
مثله قوله كما ذكرنا في الشرح وهو انه لم لا تكون الاشارة الى
ان المانع من الايجاب هو ان فيه مشقة اشارة وهي خبر لا تكون
الى انه سنة لقوله عليه السلام في الصحيحين لولا ان اشق ٩ اى
اثقل مأخوذة من المشقة وهي الشدة كذا في شرح المصباح على
امتي لامرتهم بالسواك مع كل صلاة او عند كل صلاة وفي رواية
للنسائي عند كل وضوء على ان رواية مسلم عن عائشة رضيها
كانعد من الاعداد رسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه وطهوره
فبيعه الله اى من نومه ماشاء ان يبعثه فينسوك ويتوضأ ويصلي
دليل على انه كان ذلك عادة عليه السلام الا انه يقال كان ذلك
عادة عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى كل تقدير
فعد المصل له من الآداب لا يخلو عن مساحمة وغفلة الا ان
الظاهر انه اراد بالآداب ما يعي المستحب وقال صاحب الهداية
وابن الهمام ان الاسنيك مستحب لاسنة واستدل بانه لم يرد
فيه حديث يصريح بمواظبته عليه السلام عليه عند الوضوء
كذا في الكبير قوله من شجرة مرة بضم الميم بالتركي آجي
والرمان بضم الراء وتشديد الميم بالتركي انار والقصب بفتح
القاف بالتركي قرقي قش قوله وافضله اى افضل المسواك
الاراك بفتح الهمزة بالتركي براصل آجي اغا جذر كه اندن

مسواك ايدرل ديار عربده كثير در قوله ثم الزيتون اى شجرته
قيل وكون الاراك افضل من الزيتون مخالف لما روى عنه
صلى الله عليه وسلم نعم السواك الزيتون ولما نقل ان الزيتون
سواك الانبياء قلنا هذا النقل ان صح فيدل على فضله لا على
افضليته قوله طوله شبرا بكسر الشين المعجمة وسكون الباء
في التركية قار يش كه باش بر مق ايله صرجه بر دغك اراسنه
ديرل وما زاد على الشبر ركب عليه الشيطان كذا في الحلية
وقوله في غلظ بكسر الغين المعجمة وفتح اللام على وزن فعل
بالتركي قالك قوله مطهرة بفتح الميم مصدر بمعنى الفاعل
اى مطهرة للفم ومرضاة للرب اى محصل لرضاه او بمعنى المفعول
اى مرضى كرمي ويجوز ان تكونا باقيتين على مصدر يتهما
اى سبب للطهارة والرضاء كذا في ابن ملك والمصباح
وقوله مطردة للشيطان ومفرحة للملائكة مصدران مميان
او اسمان فاعلان قوله ويكفر الخطيئة من التكفير بمعنى المحو
والازالة والمراد منها الصغار اذ الكبار محتاجة الى التوبة
على قول واما على قول فالحققون ذهبوا الى ان الكبار لا تحتاج
الى التوبة بل يجوز المغفرة بلا توبة قوله ويزيد في الحسنات
لانه سنة سنية قوله ويذهب من الاذهاب البلغم والحفر بفتح
الحاء المهملة والفاء على وزن فعل وسخ السن وقوله يشد
الاسنان اى يحكم ويقوى المعدة بفتح الميم وكسر العين او بكسر
الميم وسكون العين بالتركي قورسق كه انسانده اشكنه كى اولور
كذا في كتب اللغات قوله نكهة الفم على وزن فعلة بضم
الفاء وسكون العين وهي رائحة الفم وقوله يجلو من الجلاء

٩ مضارع متكلم وحده
من شق يشق اصله شقق
فادغم ويحتمل ان يكون
بصيغة الماضي من المزيد
لكنه قشته كثيرا
فلم ار التصريح بهما
في كتب الاحاديث وغيرها
الموجودة عندى والله تعالى
اعلم ومحل ان اشق رفع
بالابتداء والخبر محذوف
وجوبا اى لولا مخافة
موجودة اى لولا مخافة
وجودها لامرهم بالسواك
اى امر ايجاب باستعمال
السواك لان السواك هو
الآلة وقد قيل انه يطلق
على الفعل ايضا فعلى هذا
لا تقدر فيه كذا في شرح
جامع الصغير كوكب
النير

بمعنى الضياء وقوله من فوائده اشارة الى انها كثيرة
قال في الدرر ومن منافعه انه شفاء لما دون الموت ومذكور للشهادة
عند النزع وقال بعض الافاضل له سبعون فائدة ادناها انه
يذكر الشهادة عند الموت وفي الافيون سبعون مضرة اقلها
نسيان الشهادة عند الموت كذا في ابن آطه وى قوله واما
وقته اى وقت الاستناب في الوضوء فذكر جواب اما والمجموع
مقول قال قوله وزاد الفقهاء بكسر الدال اسم كتاب من كتب
الفقه قوله انتهى اى كلام صاحب الكفاية قوله وهذا
اى الاستناب بالسواك قوله اى يستاك بالاصبع لانه يقوم
مقام السواك اذا لم يوجد له مسواك اشارة بالتفسير الى ان السواك
بالاصبع بالحرركات الثلاث في الهمزة والباء وفيه خمس لغات
لا بالاصابع وانما قال المص بالجمع اشارة الى ان السواك يحصل
باى اصبع كان قوله التشويص اى الغسل والتنظيف يقال
فلان شوص فاه اذا غسل ونظف وقوله عند وجوده اى
عند وجود المسواك عنده قوله بالثة بالكسر وفتح الثاء
المخففة او المشددة لحوم في اصول الاسنان وفي اثنائها قوله
من العليا اى من جانب الاسنان العليا قوله ثم بالايسر منها اى
ثم يبدأ بالجانب الايسر من الجانب العليا ويقول عند الاستناب
اللهم طيب نكهتي ونور قلبي وطهر اعضائي واحفظ لساني
وارحني برحمتك يا ارحم الراحمين كذا في الجواهر قوله
وعند الفراغ منه اى يغسل المسواك عند الفراغ عن الاستناب
ثلاثا يستاك الشيطان قوله والمصنف قد اطلقه لان مراده
بالاداب ما يعي المستحبات قوله خشية الخاق اه لان الصائم

لو بالغ ليحتمل دخول الماء الى الجوف والدليل على المبالغة
في الاستنشاق حديث لقبط بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني
عن الوضوء قال اسبغ الوضوء واخلل بين الاصابع وبالغ
في الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه الترمذي وقال حديث حسن
صحيح وقبست المضمضة عليه كذا في الكبير قوله وهي تريد
الماء اه وقيل هي اخراج الماء من طرف الى طرف آخر في الفم
وفيها اقوال مذكورة في الشرح لكن الاول اشهر قوله جذب
الماء في اللغة الجر وبالتركي حكمتك ودليل المبالغة في الاستنشاق
حديث لقبط ذكر آتفا وقوله بالنفس بالفتحتين بالتركي صولق
قوله الى منخره اى الخيشوم بمعنى داخل الانف الى اقصى الانف
وما قاله الشارح مطلق وفيه اربعة لغات بفتح الميم والخاء
او بكسرهما او بضمهما هذه ثلاثة لغات وواحد كمجلس
بفتح الميم وكسر الخاء والنون ساكن في الجمع قوله الى المارن
يعنى ما يكون لنا من داخل الانف بالتركي بورنك يومشغى قوله
في صماخ اى الثقب وهو فرجة الاذن قوله انتهى اى قول
قاضيخان وقوله وهو المأخوذ اى الذي اخذ وعمل به يعنى
المفتى به قوله بخنصر يده اليسرى ويبدأ من خنصر رجله
اليمنى الى ابهامها ومن ابهام رجله اليسرى الى خنصرها على
الترتيب لان البداية باليمنى وخنصر اليمنى ايمن الاصابع في اليدين
والرجلين وقال المسور وابن شداد رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم اذا توضأ يده يده يده يده يده يده يده يده يده يده يده
قوله خاتمه بفتح التاء او كسرهما وفيه لغات اخرى ختام
وخاتام وختام وختم ولا يقال خاتم الا لما كان له فص كذا

في حلية المجلي قوله بلا كلفة اي بلا مشقة وزجة قوله
 ففي ظاهر الرواية من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي
 الرواية الظاهرة عن اصحابنا اي الامام الاعظم وابي يوسف
 ومحمد رحمهم الله تعالى قوله وبلوغ الماء عطف العلة
 على العلة كل واحد منهما لكل من التحريك والنزع وقوله
 يقيّن متعلق بلوغ اول كل منهما على سبيل التنازع قوله واحترز
 بظاهر الرواية عما روي اه لان هذه الرواية غير ظاهرة قوله
 كان ينبغي اه يحتمل ان يكون مخففة كان ويحتمل ان يكون فعلا
 واسمه ضمير شان مقدر والاولى ان يقول يجب ان يعده ويذكره
 في بحث المناهي لان الاسراف حرام وعده لازم الا ان يقال
 ان كلمة ينبغي بمعنى يجب عبره تأديبا قوله بل حرام لقوله تعالى
 ولا تسرفوا ان الله لا يحب المسرفين والاسراف هنا استعمال
 الماء فوق الحاجة الشرعية قوله ولما روي اه الهمزة في الحديث
 للاستفهام التقريرى والواو للعطف على محذوف تقدير الكلام
 اتقول هكذا وفي الوضوء سرف والتبذير في الآية بمعنى الاسراف
 قوله قال نعم اي فيد اسراف وان كنت على ضفة ٩ نهر جار
 فان فيه اسراف الوقت وتضييع العمر او تجاوزا عن حد الشرع
 قوله ان لا يقر في الماء اي ان لا ينقص الماء بان يكون بالغ الى
 حد الطلي بالدهن بالتركي زيت ايله يا غلنق كبي والتقاطر
 بالتركي طمنه مق وقوله غسلا بمعنى مغسولا بعلم يقين في كل مرة
 من ثلاث غسلات قوله ينقطع طمع اه لان املاء الماء ثانيا بعد
 الوضوء يقتضي النشاط فينقطع طمع الشيطان عن التشبيط
 بالثاء المثلث بمعنى التأخير بالتركي اكلمك واكلمك ايرمك اي

٩ بكسر الضاد المعجمة
 وقع الغاء بمعنى الطرف
 والجانب

الاشغال عن الوضوء فيكون املاء الاناء قطعاً لطمع الشيطان
 عن تشبيطه وعونا له على العبادة بل عبادة متصلة ٤ قوله من التوابين
 جمع تواب مبالغة تأتب من التوبة وهي الرجوع عن الذنب
 مع الندامة على فعل المعاصي قوله عن قازورات المعاصي
 من قبيل لجين الماء وكذا قوله واوساخها قوله الصالحين
 اي الذي وافق ظاهرهم الى باطنهم وبالعكس وجعلتهم
 صالحين لكرامتك لا يقين لمشاهدتك في خطيرة قد سك مع
 الذين انعمت عليهم وفيد ترق من التخلية الى التحلية والخطير
 بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء الممدودة من يكون له عزة وحرمة
 يقال رجل خطير اي له قدر وعزة قوله بكرامتك اي باكرامك
 اياهم تفضلا لاستحقاقا قوله اذا خاف الناس يعني اذا خاف
 الخلق في دار الجزاء بسبب قصوره قوله وان يقول اي ومن الآداب
 ان يقول قوله اي تسبحك اه سبحانك في الاصل مصدر ثم
 صار علما للتسبيح وهو للتنزيه وهو منصوب دائما بفعل لازم
 الاضمار وبمحمدك في موضع الحال اي تسبح حامدين لك لانه
 لولا انعامك بالتوفيق لم تمكن من تسبيحك وعبادتك قوله على
 التوفيق متعلق بقوله حامدين وقوله لتسبحك متعلق بقوله
 على التوفيق واللام عوض عن المضاف اليه اي توفيقك ايانا
 لتسبحك قوله وحدك اه حال مؤكدة لما قبلها مأول بمنفردا
 لان الحال شرطها ان تكون صفة مشتقة وكذا جملة لا شريك لك
 حال مؤكدة وفي هذا الدعاء معنى ما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فقال اشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله

٤ والنية بوضوء آخر وهي
 عبادة كما في الجلوس للصلاة
 في المسجد والاكل والشرب
 والنوم بنية القوة للطاعة
 لقوله عليه السلام كم من عمل
 يتصور بصورة اعمال الدنيا
 ثم يصير بحسن النية
 من اعمال الآخرة
 الحلة بث

فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء كذا في الكبير
 قوله فضل وضوءه اي ماء بقي من الوضوء ان كان قليلا والا
 فشرب بعضه قوله ويقول عقيب شربه اي وان يقول
 عقيب شرب المتوضي فضل وضوءه قوله اللهم اشفني من الباب
 الثاني امر وقوله وداوني من باب فاعل امر حاضر بمعنى العلاج
 عطف تفسير وفيه لطائف وكذا قوله واعصمني امر حاضر
 من الباب الثاني قوله كذلك اي عطف خاص على عام
 لان الاوجاع داخلة في الامراض وهي داخلة في الوهل
 لان الداخل في الداخل في الشيء داخل في ذلك الشيء قوله
 ولا عكس فيهما اي لبس كل ضعف مرض ولبس كل
 مرض وجع قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم شرب اه
 لما في الصحيحين عن ابن عباس قال سقيت النبي صلى الله عليه
 وسلم من زمزم فشرب وهو قائم اي والحال ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قائم واما كراهية الشرب قائما فيما عدا هذين فلما
 روى مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى
 عن الشرب قائما قال قتادة فقلنا لانس رضى فالاكل فقال
 ذلك شروا خبت وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشربن احدكم قائما فنسي
 فلبستني واجمع العلماء على ان هذه الكراهية تنزيهية لانها
 لا مرطبي لا لمرديني وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما
 في غير ما تقدم ايضا وكذا الاكل وعن ابن عمر رضى قال كنا نأكل
 على عهد النبي اي في عهده وزمانه ونحن نمشي ونشرب
 ونحن قيام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والواوان

في ونحن للحال قوله اتى باب الرحمة اي باب الكعبة الذي
 في جانب المدينة اسم باب الرحمة في المسجد الحرام كذا في الكبير
 قوله حديث حسن ٩ صحيح اه معناه حسن عند بعض صحيح
 عند آخر او حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار اسناد آخر
 وقيل حسن لذاته صحيح لغيره وقيل كل حسن صحيح كذا في اصول
 الحديث قوله في وقت مكروه وهو وقت طلوع الشمس ووقت
 غروبه ووقت الزوال قوله لقوله عليه السلام ما من مسلم اه
 ولقوله صلى الله عليه وسلم فيمارواه ابوهريرة رضى الله عنه انه
 قال لبلال يا بلال حدثني بارجي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت
 دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا ارجى عندي
 من اني لم اتطهر طهورا في ساعة من ليل او نهار الا صليت
 بذلك الطهور ما كتب لي اي ما قدر لي ان اصلي رواه البخاري
 والدف بضم الدال وفتحها صوت حركة النعل على الارض كذا
 في الكبير قوله لمواظبته عليه السلام على الوضوء لكل صلاة
 ولذا حين صلى النبي عليه السلام الصلوات يوم الفتح بوضوء
 واحد قال له عمر لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه * وانما
 فعله تعلما للجواز ولذا قال عليه السلام عمدا صنعته يا عمر رواه
 مسلم الا ان مواظبته عليه السلام لما كانت له بمنزلة الافعال
 العادية كالتيا من ولبس الثياب والاكل باليمنى وتقديم الرجل
 اليمنى في الدخول ونحوها لم يعدوه سنة الهدي بل السنة الزوائد
 فكان مستحبا وقد تقدم ان المصنف اطلق الادب على كثير
 من المستحبات قوله وتعاهد ما في العين اي اهتمام طرف العين
 من جانب الانف التعاهد بالتركي رعايت وحفظ واهتمام اي شتمك

واعلى كرم الله وجهه توضحا
 يافتي ان كنت ترجو لقاء
 الله في دار البقاء واشرب
 بعد اسباغ الوضوء بما كان
 يبق في الاناء فان الشرب
 من باقي الوضوء شفاء كان
 من سبعين داء

والملاق بعد الميم وكسر القاف او بفتح الميم وسكون الهمزة
 بالتركي كوزك بكاري قوله وتجاوز حدود الوجه اي يجب
 ان يجاوز المتوضئ الماء الى حدود الوجه واليدين والرجلين
 قوله لينيقن اي ليكون معلوما يقينا غسل هذه الاعضاء قوله
 ويطلب الغرة من الاطالة من باب الافعال اي جعل الغرة طويلا
 والغرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المفتوحة في اللغة بياض
 في جبهة الفرس اريد ههنا اطالة النور على طريق الاستعارة
 قوله واما المناهى فهو الهى جمع منهى اسم مكان يطلق
 على المحرمات والمكرهات قوله ليصح قوله ان لا اه اذ عدم
 استقبال القبلة وقت الاستنجاء لبس هو المنهى وانما المنهى
 استقبالها وقت الاستنجاء وكذا ما بعده فلي تأمل ويمكن التوجيه
 بان يجعل لفظ لاصلة زائدة وكذا فيما عطف عليه كما في قوله
 تعالى لا اقسم بهذا البلد فلا حاجة ح الى تقدير بيان لكن هذا
 تأويل لا توجيه قوله وقت قضاء الحاجة قال في الدراية ويجوز
 ان يكون السين فيه للطلب اي طلب النجوى والنجوى ما يخرج
 من البطن فيؤل الى معنى قضاء الحاجة كذا في ابن آطهوى
 قوله في قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيم الخ ثمة الحديث
 ولكن شرقوا او غربوا رواه الستة من حديث ابى ايوب
 الانصارى وقوله عليه السلام في حديث ابى هريرة اذا جلس
 احدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه مسلم
 وعن ابى حنيفة رحمه الله يحل الاستدبار لحديث ابن عمر رض
 قال رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة متفق

عليه والصحيح هو الاول لانه اذا تعارض قوله عليه السلام
 وفعله رجح القول لان الفعل يحتمل الخصوص والعذر وغير ذلك
 وكذا اذا تعارض دليل المحرم مع دليل الاباحة رجح المحرم فبطل
 قول من قال يحل في البنيان لحديث ابن عمر لان التوفيق والحمل
 على الحال انما يعدل اليه عند تساوى الدليلين ولا مساواة بين
 القول والفعل ولا بين المحرم والمباح ولونسى مجلس مستقبلا
 يستحب له ان يتحرف بقدر ما يمكنه اخرج الطبرى في تهذيب
 الآثار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس بيول قبالة
 القبلة يعنى جهة القبلة فذكر اي تذكر وتبسه فتحرف عنها
 اجلا لاله اي تعظيما للقبلة لم يقم من مجلسه حتى يغفر له
 وكما يكره للبالغ ذلك يكره له ان يمسك الصغير اي الولد الصغير
 ذكر اواشى نحوها اي جانب القبلة قوله آيتين اي علامتين
 عظمتين والتعظيم لازم بهما قوله الرشاش وهى القطرة الصغيرة
 بالتركي صجرتى قوله لان النهى وهو كشف العورة عند
 احد وقوله راجع على الامر وهو الغسل فان لم يمكن المأمور به
 بلا كشف عورة عند احد فلا كفاءة بالاحجار واجب بل الترك
 مطلقا لازم عند وجود الكشف قوله حتى استوعب النهى الا زمان
 لان النهى منهى في جميع الا زمان واما الامر بشئ كالصلاة
 فيوجد في وقت الاداء ولا يوجد في غيره فلا يستوعب جميع الا زمان
 لكن هذا يخالف لما قال الفقهاء من انه اذا كانت النجاسة زائدة على
 قدر الدرهم يفرض غسلها اجماعا قوله ولا يتيمع بيمينه اي لا يستنجي
 بيمينه روياه في الصحيحين من حديث ابى قتادة كذا في الكبير قوله فزاد
 الانس اولى لكونه ثابتا بدلالة النص والدلالة بالنص فوق

مطلب
 بيان مباحث المناهى

القياس كما في الاصول قوله ولا يعلف اي ماياً كله الدواب
من النباتات قوله ولا يفحم مفردة فحمة وجمعه فحم وفحوم بالتركي
كومر والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمين بالتركي صا قسي
وطبراق جناق وچولك قبرغى والآجر بمد الهمزة وتشديد الراء
وضم الجيم بالتركي كره مد والزجاج بضم الزاء المعجمة بمعنى صرجه
والقصب بالتركي قرقي قوله والباسور واحد البواسير وهي
علة تحدث في المقعد وداخل الانف عصمنا الله تعالى عن جميع
الامراض الدينية والدنيوية قوله ولا باوراق الاشجار
لان الحيوان ينتفع به وقد وقع النهي عما ينتفع به الانسان وغيره
كذا في حاشية الصدر الشريعة والاوراق جمع ورق بالتركي
يبراق قوله بالحجر والمدر بالتركي كريج وترك والزمل قوم والرماد
اودن كولى والخشب اغاج والخرقة اسكى بز والقطن بنه واللبد
بكسر اللام وسكون الباء بالتركي يوك وكجه كه يو كدن اولور
والبراق بضم الباء وتخفيف الزاء بالتركي تو كرك والمخاط
بضم الميم وفتح الخاء المعجمة الممدودة سوم كرك قوله مما يستقدر
اي يشكره الناس فيؤذى الخلق قوله وفي المواضع على قوله
في الزيادة او في المرات اي لا يتعدى حدود اعضاء الوضوء
بان يغسل الى الابط مثلاً بالتركي قولتي ٩ قوله او يقصر
عن المرفق والكعب بان لا يغسل اليهما قوله والثاني غير جار
اي القصر لان المرفق والكعب لازم الغسل لقوله تعالى وايديكم
الى المرافق وقوله تعالى وارجلكم الى الكعبين والغاية داخله
في المغيا كما سبق تفصيله قوله وان لا يضرب اه لئلا ينتشر
الماء المستعمل ثيابه وكذا سائر اعضاءه وهذه كراهة تنزيه كذا

٩ لقوله تعالى ومن يتعد
حدود الله فاولئك هم
الظالمون

في الدر قوله ولا يغمض اه اذ التغميض فعل العوام وهذه
كراهة تحریم ولهذا غياه بقوله حتى لو بقيت على شففيه او على
جفنيه بفتح الجيم وسكون الفاء وجمعه اجفان على وزن افعال
بالتركي كوز قيا غى لمعة بالتركي قور وور ولو قدر رأس الابر
لا يجوز وضوءه والابر بكسر الهمزة وسكون الباء وجمعه ابر
بالتركي اكنه آلة خياط وقوله منابت جمع منبت محل النبات
والهدب بضم الهاء وسكون الدال المهملة بالتركي كيريك ديدكلري
شعر قوله وهي منه اي اللعة من الوجه قوله ويكره اه
لان اليد اليمنى خلق للشرى والبسرى الخسيس والاقدار
قوله وتثليث المسح بماء جديد ولعل مرادهم عدم كونه بماء واحد
لان التثنية كالتثليث بدعة مكروهة قال في الدر
واما التثليث بماء واحد فندوب او مسنون ومن منهيات الوضوء
التوضي بفضل ماء المرأة او في موضع نجس او في المسجد
بلا ضرورة كذا في ابن آطهوى قوله فروع اي هذه المسائل
الآتية فروع منقولة من كتاب فوائد ابن حفص متفرعة على ما تقدم
قوله لو شلت من شلل يقال في التركية چولق ولو وجد ماء جارياً
يستنجى منه بيمينه كذا في الحلية قوله لا يدع الصلاة يعني
لا يرخص له الترك بسبب عدم قدرته على الاستنجاء بالماء
ولا بغيره بل يصلي بغير استنجاء لان الطاعة بقدر الطاقة
قوله الا انه اي كل واحد من الابن والاخ وكذا الغلام قوله
فرجه وهو من الاضداد يطلق على القبل والدبر والمراد هنا
الثاني قوله الامن محل له وطئها الضمير الاول راجع الى المريض
والثاني الى من باعتبار المعنى قوله توضئها من وضأ يوضئ

من باب التفعيل والضمير المستتر راجع الى كل واحد من البنت والاخت والبارز الى المريضة قوله ويسقط اه اما سقوط الاستنجاء عن الرجل المريض فلان النظر حرام للابن والاخ واما سقوطه عن المرأة المريضة فلان البنت والاخت وان كانتا محرمين لا يجوز المس ولا النظر لهما فتحقق العجز حقيق للمريضين فلذا يسقط عنهما الاستنجاء قوله غسله اي غسل مائه من الرجل لانه جزء من العضو المفروض قوله تسقط الصلاة لانتفاء اكثر الاعضاء المفروض غسلها وفي الكافي لو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب لاصلاة عليه وفي التاتارخانية قيل ان وجد من يوضؤه يأمر ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والا وضع وجهه ورأسه في الماء او يمسح وجهه وموضع القطع على جدار فيصلي قوله ان لم يمكنه اي ان لم يمكن المقطوع الوضوء والتيمم بان لا يوجد من يوضؤه لا يصلي عندهما قوله بان ارخى من الارحاء من باب الافعال وهو ارسال البدن على حاله قوله اوقح اي ما يخرج من الدبر بسبب العلة بالتركى اريك قوله فلاى فلا ينوب الحجر عن الماء فيلزم الغسل به قوله ان تيسر من التيسير وهو السهولة في تبديل الثوب قوة ومالا فان قلت قال الامام الحنباري في شرح الهداية عن محمد الباقر بن علي بن الحسين زين العابدين انه رأى في الخلائ ذبابا يقعن على التجاسة ثم يقعن على الثياب فامر بتياب الخلائ فلما مضى مدة عليه رجع عن ذلك واستغفر الله تعالى فسئل عن ذلك فقال احدثت ذنبا فاستغفرت فقبل وماذا قال فقلت شيئا لم يفعله الصالحون ولا خير في البدعة

فذلك يخالف ظاهر ما قال الشارح هنا قلت نعم لكن هذا في التوقي عن التجاسة وذلك عن وقوع الذباب فلعل بينهما فرق كذا في ابن آطهوى اقول ماسمح ببال المسكين من الفرق ان التحفظ عن الرشاش وغيره مأثور به بقوله صلى الله عليه وسلم استترهوا عن البول فان عامة عذاب القبر منه واما التحفظ عن الذباب فلم يرو من احد فلذا كان بدعة والله تعالى اعلم قوله والاى وان لم يتيسر فيدخل بثوبه الاول ويسعى في الحفظ والاحتراز قوله من الخبث وهو بضمين جمع خبث يسكون الباء وهو الشيطان المذكور قوله والخبائث جمع خبيثة وهى الشيطان المؤنث وقيل المؤذى من الجن والشياطين والخبث يسكون الباء يحى مصدرا بمعنى الشر او بمعنى النجس او القبيح مطلقا قوله ويميل اه لانه اقضى الحاجة كذا في القنية قوله ولا يتكلم لان الملائكة الحفظة يرجون عدم التكلم في بيت الخلائ فاذا وقع الكلام فيأذون قوله ولا يذكر اسم الله لانه يتنافى التعظيم اقول ولعل هذا النهي في الذكر اللسانى واما الذكر القلبى فلا يمنع منه بل الاستغراق في جميع الاوقات بالذكر القلبى ولو في وقت القربان من اكل الكمالات وصنعة ارباب المشاهدات من اخص خواص رجال الله الذين لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وهم الرجال العارفون الدائمون في مشاهدة ذاته تعالى المتلذذون بلذات نعم الوصلة اللهم وفقنا معاشر المؤمنين بخدمة نعالهم ورضائهم الذى هو رضاءك واجلبنا الى محبتك بمحبتهم واختم لنا بالسعادة بحرمة حببك محمد صلى الله عليه وعلى اله اجمعين آمين قوله ولا يشمت عاطسا

من التسميت وهو ما يكون بقولنا يرحك الله من العطس وهو
في التركية اخسروب تنسيرمك قوله ولا الى ما يخرج منه اي
ولا ينظر الى ما يخرج منه من النجس اذ الادب ان لا يلتفت اليه
قوله طرفه اي عينه قوله غفرانك مصدر من غفر يغفر
غفران على وزن فعلان فعله محذوف اي اطلب غفرانك
اي مغفرتك قوله ما ينفعني اي ما يكون لهما وشحما من الماء كولات
وقوله ما يؤذي من آذى من باب فاعل بمعنى الجفاء والاضطراب
قوله سواء كان راكدا او جاريا قال في البحر انها في الراكد
تحريمية وفي الجاري تنزيهية انتهى لاحترام الماء وصيانته
عن الامتهان من غير ضرورة كذا في ابن آطه وي والراكد
هو ماء ساكن في محله قوله او الطريق او مهب ريح او حرفة
او حية او غلة او موضع يعبر عليه احد او يقعد عليه او جنب طريق
او جنب قافلة او خيمة او من اسفل الى اعلى اوقائما او مضطجعا
او متجردا من ثوبه بلا عذر او في موضع يتوضأ او يغتسل فيه
قاله في التوير والدركذا في ابن آطه وي قوله وكل ذلك اه
اما اذا وجد الضرورات فلا يكره هذه المذكورات لان الضرورات
تبيح المحظورات قوله واما الطهارة الكبرى فهي الاغتسال
وهو اسالة الماء على البشرة فيكون ذلك من اكمله لامن شرائطه
فكان مستحبا لا فرضا وقال مالك ذلك شرط لا يتم الغسل
الا بذلك كذا في شرح المجمع قوله اي سبب وجوبه اي
شرط وجوبه لان سبب وجوب الغسل هو ارادة فعل ما لا يحل
الا به على ما قيل وذكر السبب وارادة الشرط جائز ومشهور
فعم قال بعضهم سبب الغسل هو الحدث الاكبر وسبب الوضوء

مطلب
الاغتسال والطهارة الكبرى

هو الحدث الاصغر لكنه غير صحيح كما نبه عليه شارح التوير
ذكره ابن آطه وي قوله عدة اشياء اي احد الاشياء المعدودة
قوله خروج المني وهو ماء دافق ٦ خاثر ٣ ايض ينكسر به الذكر
ويتخلق به الولد والمذي بفتح الميم وسكون الذال او ينكسر بها
وتشديد الياء ماء رقيق يضرب ٤ الى البياض يخرج عند ملاعبة
الرجل اهله والودي بفتح الواو وسكون الدال المهملة او ينكسر
الذال وتشديد الياء ماء رقيق يخرج بعد البول كذا في الخلاصة
والايلاج ٩ اي الادخال والحيض والنفاس قوله لا يجب الغسل
عندنا خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق الجنابة في اللغة مخصوص
بحال انبعاثه عن شهوة اي عن لذة الا ترى الى تفسير عائشة
رضي الله عنها المني بانه ايض ثخين ينكسر منه الذكر وانكساره
لا يكون الا من شهوة يقال اجنب الرجل اقضى شهوته من المرأة
فيحمل الحديث الذي استدل به الشافعي على الخروج بشهوة
جمع بين الدليلين وقال الشافعي الشهوة في خروج المني ليست
بشرط بل خروجه كيف ما كان موجب للغسل لاطلاق قوله
عليه السلام انما الماء من الماء اي وجوب استعمال الماء بسبب
خروج الماء كذا في شرح المجمع وتوجيه الحديث سبق آنفا
والانبعاث بمعنى انفصال المني عن مقره بشهوة هنا وقوله ثخين
من الثخن ينكسر الماء المثلث وفتح الخاء المعجمة بالتركي غلظت
وصلا بت ديمك من الباب الخامس والثخين غليظ ويرك قوله
والقلقة بضم القاف وسكون اللام بالتركي ذكره او جنده
سنت ايجون كسيلن دري قوله وجودها اي وجود الشهوة
وهي حالة تحصل عند وقوع الدفق في الذكر والدفق بالفتح

٧ عن موضعه اي عن مقع
الذي هو صلب
المنى
الانسان
٦ اي مدفوق بمعنى المنصب

٣ اي غليظ
٣ بالخاء المعجمة وكسر التاء
الثلثة

٤ اي يشبه
٩ عطف على قوله خروج
المنى وكذا الحيض والنفاس
كما سيجي في الشرح

والسكون بالتركي آتمق ودوكمك اى وجود الشهوة عند انفصال
المني من رأس الذكر او الفرج الداخل شرط عند ابي يوسف
رحمه الله في وجوب الغسل كما هو شرط عند انفصاله من مقرة
حتى ان انفصل من مقرة بشهوة ولم يخرج اصلا او خرج بعد
السكون والانكسار لا يجب الغسل عنده قوله وقالا لبس بشرط
اى قال ابو حنيفة ومحمد رح وجود الشهوة عند انفصال المني
من المقر شرط وابست بشرط عند خروجها من رأس الذكر
او الفرج الداخل قوله خلافا لابي يوسف رح اى قال لا يجب
الغسل عليه قوله ثم سال منه بقبية المني وكذا لو سال
من المرأة بقبية منيها ومنى المرأة اصفر ومنى الرجل ابيض قوله
يجب اعادة الغسل واما ان صلى بعض الفرائض بعد الغسل
ثم سال المني فلا يجب الاعادة كذا في الدر قال الشارح والفتوى
على قول ابي يوسف في حق الضيف قال في النوازل وبقوله
ناخذه لانه ايسر على المسلمين كذا في ابن آطدوى قوله في غيره
اى في حق غير الضيف بالتركي مسافر قوله لا يجب الاعادة
اى لو بالجنب او نام وفي الدراية او مشى كذا في ابن آطه وى
ثم اغتسل ثم خرج المني منه لا يجب اعادة الغسل اجماعا وعلى هذا
لو اغتسل قبل ان يبول ثم خرج من ذكره مذى يغتسل ثانيا
وعند ابي يوسف رح لا يغتسل كذا في الخلاصة قوله والايلاج
من اوج اصله وج يلج ولو جا ولجة من الباب الثاني بمعنى
الدخول عطف على قوله خروج المني اى يوجب الايلاج الغسل
قوله من يجمع بصيغة المجهول اى من يكون قابلا للجماع
بان تكون مشهاة حالا او كونا حتى لو اوج الهرم الذي لا يشتهي

٩ رجل اوج الحشفة
ملقوفة بخدقة وجب
الغسل ان وجد لذة الجماع
قاله الزيلعي ورجل له امرأة
عذراء اى باكرة فاتها
ولم يزل يكرهها لا يغسل
عليها ما لم يزل لان
العذرة تمنع من التقاء
الختانين كذا في الدر

في احد سبيلي مثله يجب عليه الغسل وهو مفعول الادخال
قوله من الرجل اه بيان لاحد السبيلين قوله الحشفة بالفتحات
الثلاث وبالهاء المهملة بالتركي رأس ذكره دبر له محل ختمانه
وارتجيه قدر كره لفظي دخي فحتبته بومعنايه در قوله او مقدارها
اى مقدار الكمرة ان كانت الكمرة مقطوعة في احدهما فيجب
الغسل على الفاعل والمفعول المكلفين في القبل والدبر لما في مسلم
من حديث عائشة رضيها اذا جلس بين شعبها الاربع ومس
الختان الختان وجب الغسل وهذا على عادتهم من اختان النساء
وهو مندوب او باعتبار التغليب كالقمرين لان القمر مذكر
والشمس مؤنث واما قوله عليه السلام انما الماء من الماء فنسوخ
بالاجماع واطلاق الوجوب في الحديث يشمل الرجل والمرأة
قوله واما وجوبه اه جواب سؤال مقدر وهو ان ابا حنيفة رحمه الله
لا يوجب الحد في اللواط احتياطا فلم اوجب الغسل في الدبر
فاجاب به وانما لم يقس الوطى في الدبر ابو حنيفة على الوطى في القبل
في ايجاب الحد احتياطا لدرء الحد اى في ازالة الحد والاحتياط
هنا في ايجاب الغسل فاخذ ابو حنيفة الاحتياط في الموضعين قوله
لا يجمع مثلها واما التي يجمع مثلها ككون الصغيرة تسع سنين
فان كان الموج مكلفا وجب الغسل عليه فقط واما الموج فيه
فلا يجب عليه لكن يمنع من الصلاة حتى يغتسل وان كان الامر
بالعكس بان يكون المفعول به مكلفا فقط وجب الغسل عليه
فقط والموجب يمنع من الصلاة ان كان مر اهقا وان استويا
في عدم التكليف فلا يغسل عليهما لكن يمنعان من الصلاة
ان كانا مر اهقين حتى يغتسلا وفي الدر يؤمر ابن عشر بالغسل

تأديبا وتعويذا له كذا في ابن آطه وي والمراهق بالتركي
 حد بلوغه قريب اولش صبي وصبيته در قوله عبلة بفتح العين
 وسكون الباء تام الخلق يعني جثته سي قالك لان المشتهاة التي
 يجامع مثلها هي بنت التسع في الصحيح ودونها غير مشتهاة
 الا انها اذا كانت بنت سبع او ثمان وهي عبلة قربت الى حد
 الشهوة فالاحتياط وجوب الغسل وهو الاصح اما فيما دونها
 فالاصح عدم الوجوب لانه بمنزلة التبطين والتفخيد ومعالجة
 اليد كذا في الكبير قوله الحيض وهو دم يخرج من رحم امرأة
 بالغة سليمة والمراد انقطاع الحيض فهو شرط وجوب الغسل
 عند ارادة ما لا يحل الا به كالصلاة وسجدة التلاوة لادرور الدم
 بضم الدال والراء بالتركي اقق وسيلان كي وقيل درور الدم
 بشرط الانقطاع والاول اصح والانقطاع آني فلو طهرت
 ثم اسلمت لا يجب الغسل لعدم الانقطاع ولو اسلمت وهي حائض
 او نفساء ثم انقطع يجب لوجوده كذا في ابن آطه وي قوله
 والنفاس اي يوجب الاغتسال النفاس وهو دم يخرج من الرحم
 عقب الولادة وهذا يفيد انها لو ولدت ولم ترد ما لا تكون نفساء
 ولا يجب عليها الغسل وهو قول ابي يوسف رح لانه تعلق
 بالنفاس ولم يوجد الا ان عند ابي حنيفة رح يجب احتياطا
 لان الولادة لا تخلو غالبا عن دم ولو قليلا وفي مثله يقام السبب
 وهي الولادة مقام المسبب وهو النفاس ثم وجوب الغسل للصلاة
 ونحوها عند انقطاع الحيض والنفاس ثابت بالاجماع وبإشارة النص
 على قرأة يتطهرن بالتشديد في الحيض وبدلالته في النفاس كذا
 في الكبير قوله من منامه واما من افاق من السكر او الاغماء

مطلب
 المشتهاة بنت تسع

فوجد مذيا فلا يجب الغسل عليه لانه وجد سبب خروج
 المذي وهو الاغماء والسكر كذا في الحاشية قوله علي فراشه
 بالتركي دوشك قوله اوفخذ بالتركي اويلوق وهو يتذكر اي
 والحال انه يتذكر الاحتلام بالتركي خاطرنده طور ركه احتلام
 او لدوغى قوله اوشك في كونه منيا او مذيا اي تردد فلم يتيقن
 انه مني او مذي قوله فيحمل عليه اي على المنى وان يتيقن انه
 مذي لان المنى قد يرق بالهواء وبحرارة البدن واما ان يتيقن
 انه ودي فلا غسل عليه كذا في شرح الكنز للزيلعي قوله اوشك
 بان البلل هل هو مني او مذي قوله يجب عليه الغسل في هاتين
 الحالتين ايضا كما في صورة التذكر اجماعا للاحتياط قوله
 وعندهما يجب اه ولا يي يوسف ان المذي موجب للوضوء
 لا الغسل ٩ ولهما قوله صلى الله عليه وسلم يغسل حين سألت
 عائشة رضي الله عنها عن الرجل يجد بللا ولا يتذكر احتلاما
 قاله في الدراية قوله والمص لم يذكر قولهما اي صريحا
 والافقد ذكره مفهوما لانه ذكر قول ابي يوسف فعمل منه قولهما
 مفهوما فالمفهوم معتبر في الرواية كذا في ابن آطه وي قوله
 فوجد في احليله بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر اللام
 الاولى وبمده بالتركي ذكر دلو كي مخرج البول معنائه والحلم بضم
 الحاء وسكون اللام بالتركي دوش كورمك وكذا الاحتلام نومي
 حائنه برشي كورمك قوله ان كان ذكره منتشرا بالتركي
 ديكلمك وقالحي اولمق قوام اوزره اولوحي قوله مضطجعا بالتركي
 ياني اوزره برشيئه طيانق قوله فيحمل عليه اي على الاحتلام
 فيجب الغسل عليه قوله ولنا فيه اشكال وهو ان المنى اذا خرج

٩ ولان الاصل براءة الذمة
 فلا يجب شيء الا يتيقن
 وهو القياس كذا في شرح
 الكنز لان الواجب ما ثبت
 بدليل قطعي لا باحتمال
 وهما اخذا بالا حوط اولي
 فالعمل بالاحتياط
 في العبادات

عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لابد من دفعه
وتجاوزه عن رأس الذكر ايضا فكون البلل لبس الا في رأس
الذكر فقط دليل ظاهر على انه لبس بمنى سيما والنوم محل الانتشار
بسبب هضم الغذاء وانبعاث الريح فايجب الغسل في الصورة
المذكورة مشكل بخلاف وجود البلل على الفخذ ونحوه
لان الغالب انه منى خرج بدفق وان لم يشعر به النائم كذا في الكبير
قوله حاصله ان الظاهر عدم وجوب الغسل اى في صور
وجدان البلل في الاحليل كلها وجهه ان الخروج من رأس
الذكر شرط بالاتفاق فكيف يتصور الوجوب والحال ان البلل
في الاحليل ولم يظهر في الخارج كذا في ابن آطه وى قوله
اجما عا مقابل لقوله الا ترى وقال محمد وى ابى داود والترمذى
من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الرجل يجد بللا ولم يتذكر احتلاما قال عليه السلام يغتسل
وسئل عن الرجل يرى انه قد احتلم ولا يجد بللا قال لا يغسل
عليه قوله قال عليه السلام نعم اذا رأت الماء في البدن او في الثوب
وفى فتاوى قاضى خان المرأة اذا احتملت ولم يخرج منها منى
حكى عن الفقيه ابى جعفر انه ما لم يخرج المنى من الفرج الداخل
الى الفرج الخارج لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ
شمس الائمة الحلوانى واليه اشار الحاكم الشهيد في المختصر
فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفى احتلام الرجل لابد
من خروج المنى فكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج
منها بمنزلة الاليتين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج
الخارج انتهى كلام قاضى خان وقال في الخلاصة وهو الصحيح

لحديث ام سليم كذا في الكبير قوله وقال محمد يجب عليها
الغسل احتياطا قال في التجنيس لان ماءها لا يكون دافقا كالرجل
وانما ينزل من صدر المرأة الى رجليها وبه اخذ صاحب التجنيس
وهذا الدليل لبس بقوى اذ لا دلالة له على وجوب الغسل
فان وجوب الغسل في الاحتلام مشروط بخروج المنى من الفرج
الداخل الى الفرج الخارج كما تعلق الوجوب في حق الرجل
بخروج المنى من رأس الذكر فاذا انفصل من المرأة عن صدرها
لا يجب عليها الغسل ما لم يخرج الى الفرج الخارج
كذا في الكبير تفصيله قوله مستقلة من استلقى
اسم الفاعل بالتركى ارقسى اوسسته ياتجى يوزى يوقارو
قوله وقد قدمناه نقلا عن الحدادى فان قلت لم قدمه والحال
انه يجئ عن قريب قلت علما خير من علم واحد قوله ولو اغتسلت
اى المرأة بعد الجماع ثم خرج من المرأة منى الزوج لا يجب
عليها الغسل بالاجماع قوله ولو افاق السكران بالتركى
سرخوش ومست كه عقلسن قوله وكذا المغمى عليه بفتح
الميم الاول وكسر الثانى وتشديد الباء على وزن المفعول بالتركى
او غمى كسسته لا يعقل ديمك اى لا يجب عليه الغسل بالاتفاق
والفرق على قولهما بين النائم وبين السكران والمغمى عليه
ان المنى والمذى لابد لهما من سبب وقد ظهر سبب المنى في النوم
وهو الاحتلام تذكر اولا لان النوم مظنة الاحتلام فيحمل
عليه بخلاف السكران والاعماء لانهما ليسا مظنة الاحتلام قوله
وان استيقظ الرجل والمرأة الاستيقاظ بالتركى او يقودن
او ينق كذا الرجلان والمرأتان وكذا الثلثة فالقيدهم اخرج

مخرج العادة لكن لو وجد المنى في ثوب احدهما فالغسل عليه فقط قوله وكل منهما ينكر فلو تذكر او احدهما فالغسل على المتذكر لا محالة فلا يتأتى فيه التفصيل الا في كذا في ابن اظهري قوله وان كان مدورا فعلى المرأة لكن يقال يحتمل ان يكون الرجل وقت الانزال منكبا على وجهه بالتركي يوزي اوزره قيانق اورأس الذكر منكسا بالتركي باشي اشاغى اولمق فيقع منه في بقعة واحدة وان يمتد منى المرأة بسبب مرور عضو ونحوه عليه فلا يفرق بينهما بهذا الوجه والبقعة بضم الباء وسكون القاف وقح العين بالتركية يروم مكان ديمك قوله اصفر بالفاء بالتركي صارى قوله والاحتياط اولى اى الحكم بوجوب الغسل عليهما اولى كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك * قوله فروع * اى هذه فروع متفرعة على ما قبلها قوله يأتيني في اليوم بالياء وفي بعض النسخ في النوم بالنون لكن قال ابن اظهري بالياء بدليل قول الشارح في الكبير في بيان دليله لانه كالاختلام ولو كان بالنون لا يقتضى التشبيه وبدليل ما قال في الدر وعدم الغسل اذا لم يظهر الجنى لها في صورة الآدمى حتى لو ظهر للمرأة في صورة آدمى واوجب فرجها وجب على المرأة الغسل وان لم ينزل منى المرأة قوله وجب الغسل على المرأة لانه كالاختلام ولا بد من التقييد بقوله ولم يظهر لها في صورة آدمى في قوله لا يغسل عليها كما بين آنفا قوله وفيه نظر لان الخروج اه قال في التاتارخانية وفي ظاهر الرواية يشترط خروج المنى من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لوجوب الغسل حتى لو انفصل منى المرأة عن مقره ولم يخرج عن الفرج

الداخل

مطلب بيان مسائل غيبية

الداخل الى الفرج الخارج لا يغسل عليها وفي النصاب وهو الاصح انتهى كلام التاتارخانية كذا في الكبير قوله صبي ابن عشر اى مرأهق قارب البلوغ وحد الشهوة قوله لوجود موارد الحشفة اى ملاقة الحتاتين بعد توجه الخطاب عليها قوله صغيرة مشتبهة الخ اى قاربت البلوغ تمنع ايضا من الصلاة قبل الغسل وتؤمر بالغسل تأديبا قوله وذكر صبي لا يشتهي اه وفرج صبية لا تشتهي كالبطن والفخذ كذا في الحاشية قوله وفي وجوب الغسل بادخال الاصبع في القبل والدبر خلاف والاوى ان يجب الغسل في القبل اذا قصد الاستمتاع لغلبة الشهوة لان الشهوة فيهن غالبية فيقام السبب ٨ مقام المسبب وهو الانزال دون الدبر لعدم الشهوة لكن قول من قال يجب الغسل مخالف لما تقدم من ان موجهه ٩ الانزال او ابلاج حشفة او انقطاع حيض او نفاس قوله وكذا ذكر غير الآدمى كذا خبر مقدم وذكر مبتدأ مؤخر مضاف الى كلمة غير وهى مضاف الى الآدمى يعنى ان ذكر غير الآدمى جنيا او بهيميا وكذا ذكر الميت وما يصنع من خشب او غيره مثل الاصبع في عدم وجوب الغسل ٤ كذا في الخلاصة وغيره هذا الكلام ليس بمربوط بالخلاف كما توهم لانه مخالف لتصريح الخلاصة وغيره لكن يستثنى من هذه ابلاج جنى في صورة آدمى سيما اذا اتى في حال اليقظة مع انه غير آدمى حقيقة فينشد يجب عليها الغسل وان لم ينزل المنى منها كما سبق اشارة من ابن اظهري قوله بال كلام ابتدائي اى ان بال رجل فخرج منه منى قوله والاى وان لم يكن ذكره منشرا فلا يجب الغسل عليه لفقد الشهوة لان الشهوة في وجوب

١ وهو ادخال الاصبع في القبل
٢ اى موجب الغسل
٤ اذا لم ينزل المنى لانه سبب ناقص فلا يوجب الغسل
كذا في ابن الملك

الغسل شرط قوله رأى في نومه كلام ابتدائي أى ان رأى رجل في نومه انه يجامع امرأة الخ قوله وجب أى الغسل اتفاقا لو خرج المني مع شهوة وعندهما وجب ولو خرج المني بدون شهوة اذا انفصل المني عن مقره في النوم بشهوة كما سبق تفصيله قوله احتلم كلام ابتدائي أى ان احتلم صبي مراهق او مراهقة الاحتلام مفعول احتلم الذى به البلوغ أى الذى كان الصبي بسببه بالغاً داخلاً حد الرجال قوله لان الخطاب أى خطاب التكليف بفرضية الغسل انما يتحقق عقيب ازال المني من الصبي فالأزال سابق على توجه الخطاب وتحقيقه وكذا لا يجب الغسل اذا حاضت الصبية اول الحيض الذى صارت بسببه بالغة قوله فالأحوط وجوب الغسل في الكل لأنه احتياط في باب العبادات ونظافة كاملة في وصول السعادات والله تعالى اعلم قوله واما فرائض الغسل جمع فريضة بمعنى المفروضة وهى في اللغة المقدرة وفي الشرع ما امر الله تعالى به عباده من الطاعات مما يفوت الجواز بفواته يعنى فرض الغسل ثلاثة المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وقال الشافعي المضمضة والاستنشاق ستان فيه لقوله صلى الله عليه وسلم عشر من الفطرة أى من السنة القديمة التى اختارها الانبياء واول من امر بنحوها ابراهيم عليه السلام رواه مسلم عن عائشة رضيها كذا في المشارق وابن ملك وهى قص الشارب واعفاء الخية بكسر الهمزة وسكون العين بالتركي صقالى قو يو ويرمك واكثر اجمك والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار ٩ وغسل البراجم جمع برجة بضم الباء مفاصل الاصابع وتنف الابط

النفث

مطلب
بيان فرائض الغسل

٩ أى قطع الاظفار جمع
تلف بالضم بالتركي
منق

النفث بالفتح قو يرمق والابط بكسر الهمزة والباء بالتركي قولن وحلق العانة بالتركي قاسق يولومك وانتقاص الماء بالقاف وهو كايده عن الاستنجاء بالماء لان انتقاص الماء المطهر لازم له وروى بالغاء وهو نضح الماء ودفعه على داخله الازار بعد الوضوء دفعا للوسوسة لانه لو لم ينضح ووجد بلالظن انه بول وهذا اقرب لان المذكور في كتاب ابى داود والانتضاح قال الراوى ونسيت العاشرة الا ان تكون المضمضة ان فيه تحففة والاستثناء به منقطع بمعنى لكن وهذا شك من الراوى قال القاضي عياض لعلها أى العاشرة الختان المذكور في الخمس وهو اولى كذا في ابن ملك شرح المشارق ولهذا كانتا سنتين في الوضوء ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا أى فطهروا جميع ابدانكم فكل ما امكن تطهيره يجب غسله وباطن الفم والانف يمكن غسله فانهما يغسلان عادة وعبادة فصار غسلهما فرضا في الجنب كذا في شرح الكون بخلاف الوضوء لان المأمور به فيه غسل الوجه والمواجهة في الفم والانف منعدمة فصار غسلهما في الوضوء سنة وعدهما من الفطرة في الحديث لا ينفى الوجوب في الغسل لان الفطرة تستعمل بمعنى الدين كذا في الكبير قوله وايصال الماء الى منابت الشعر جمع منبت اسم مكان من نبت بالتركي قيل بن يراصول شعر معنائه وايصال من اوصل ايصالا بالتركي اولشدرمق وهو مبتدأ وقوله فرض خبره قوله متلبدا اسم فاعل من تلبد بالتركي شعر برى برينه كرفت اولوب قات قات صفشقى قوله فاطهروا اه فيه مبالغة في امر الطهارة لان اطهروا امر حاضر من تطهر

على وزن تفعل فقلت التاء طاء لقرب مخارجهما فادغمت الطاء
في الطاء فادخل في اوله همزة مكسورة فصارت اطهر في الماضي
وكثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وكثرة المعنى هنا
هي المبالغة في الطهارة والمبالغة في الطهارة توجب غسل ما
يمكن غسله من البدن وداخل الفم والانف يمكن غسله
بلا حرج ولا كلفة فثبت فرضية غسلهما ٩ قوله وهي الخصلة
من الشعر بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة بالتركي برطوطم
صاح قوله اشد ضمير رأسي اي نسجه ولفظ اشد مضارع
متكلم وحده والضفر بالفتح بالتركي صاح واكابر رشي اوردك
يعني اجعل نسج شعري شديدا قوله افانقضه بهمة الاستفهام
وانقضه هي المضارع المتكلم وحده من النقص بالتركي
بوزمق قوله فقال عليه السلام لا اي لانتقضيه بل انما يكفيك
ان تحشي بسكون الياء الثانية اصله تحشين مؤنث مخاطبة
سقط النون بحرف النواصب قوله بثلاث حثيات بكسر الحاء
المهملة بالتركي ابكي اويح طولسي ملا كف معنائه قوله
ثم تفيضين عليك اي على سائر اعضائك الماء فتطهرين هكذا
ثبتت النون فيهما في كتب الاحاديث فلبس بمعطوفين
على مدخول ان الناصبة لا تأويل ٤ قوله هذا اذا كانت
مضفورة وبلغ الماء الى اصولها فان لم يبلغ يجب نقضها مطلقا
هو الصحيح ذكره ابن ابي عمير قوله يفترض ايصال الماء الى
اثنائها قال في الدر ولو اضرها غسل رأسها تركته وقيل تمسحه
ولا تمنع نفسها من زوجها كذا في ابن ابي عمير قوله بخلاف
الرجل يعني سقوط غسل المسترسل اذا بلغ الماء الى اصول الشعر

انما هو في حق المرأة واما الرجل فلا ضرورة في حقه لا يمكن
الحلق له قوله ولم يذكر اي صاحب الخلاصة غير ذلك
فكان هو الصحيح عملا بمقتضى المبالغة في الآية مع عدم الضرورة
المخصص في حقه ويؤيده ما في السنن عن علي رضي الله عنه ان النبي
عليه السلام قال من ترك موضع شعرة من جنابة اي من اجل
غسلها لم يغسلها صفة موضع واث الضمير باعتبار المضاف اليه
ويمكن تذكير الضمير للمضاف فعل خبر لمن ونائب الفاعل
ضمير من ترك بها اي بسبب الشعرة كذا وكذا من النار كما يتبين
عن العدد اي يضاعف له العذاب اضعافا كثيرة قاله الطبري
قال علي رضي الله عنه فمن ثمة عادت رأسي اي شعر رأسي
فلا اتركه بل احلقه مخافة ان لا يصيبه الماء كذا في شرح
المشكاة لعلي القاري ملخصا والكبير قوله والمعتبر فيه اي
في الوصول وعدم الوصول غلبة الظن لان غلبة الظن تعمل
بها كالباقين عندهم ولو استوى الظن فالاحوط التكلف قوله
وان غفل لا اي ان غفل عن امر الماء على القرط ٩ ولم يقصد
امره ولم يدخل الماء في ثقبه فلا بد من قصد الامرار قوله
وكذا في قوله امرأة اغتسلت اه اي لافرق بين المرأة وبين
الرجل في هذه الصورة والحكم واحد فيهما فتخصيص المص
العجين والغسل بالمرأة اتفاق لا احترازي قوله في اظفارها عجين اه
الاظفار جمع ظفر بالضم بالتركي طرناق والعجين بالفتح بالتركية
خير والجف قورومق قوله وكذا الوضوء لا يجوز مادام
العجين في ظفرها قوله وقال بعضهم يجوز اه علل الجواز
بنفوذ الماء كما ان الاول بعدم النفوذ فالاختلاف لبس الا في النفوذ

٩ بضم القاف وسكون الراء
المهملة بالتركي كونه
طابقا لان دلكرى مراد

٩ فا كان في غسله حرج
سقط غسله كذا دخل
العجين وداخل الجرح
لان غسل داخل العينين
يورث العيا وغسل الجرح
يضر فلذا كف بصر من
تكلف غسلها من الصحابة
كذا في شرح الكثر
للزيلي
٤ ولا يجب بل ذواتها
اذا وصل الماء الى اصول
الذوات قال في الخلاصة
والختار انه اي بل الذوات
لبس بشرط وفي شعر
الرجل يفترض ايصال
الماء الى المسترسل ايضا
انتهى

وعدمه لا في الجواز وعدمه قوله لما قلنا من ان الدرن متولد
من البدن وبدن المدنى والقروى سواء بالنظر الى هذا التولد
فاللام متعلق بيسوى كذا في الحاشية قوله لان درنه من الطين
والتراب فهذا الاختلاف كالاختلاف السابق لبس الا
في التعليل من ان الدرن متولد من الداخل او من الخارج قوله
ولا يجوز للمدنى لانه اى الدرن متولد من الودك بالفتحين بالتركية
ات ياغى قوله والاول هو الصحيح وهو جواز الغسل والوضوء
في المدنى والقروى ولو في اظفارهم درن قوله وكذا صححه
الزيلعي وقال السكردرى هو الصحيح وقال الكمال لا يجب
غسل ما تحت القلفة للخرج قال في الدر فسقط الاشكال اى
اشكال انه من الخارج او من الداخل بل ظهر انه من الخارج
لكنه سقط للخرج ولذا قال في المسعودى ان امكن فتح القلفة
بلا مشقة يجب والا لا كذا في الحاشية قوله واختاره اى عدم
الجواز في النوازل وقال لا يجزئ تركه اى ترك ادخال الماء داخل
القلفة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الاصح الاول وهو الجواز
للخرج في الادخال لانه خلقة * اقول الخرج غير مسلم وكونه
خلقة لا اثر له فالثاني هو الاصح للامر بالتطهير قاله في الكبير
قوله زاندا على قدر المحصة بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم
المفتوحة او بالكسر فيهما بالتركية نحو ذلك جوبت اندر قوله
هناك اى في افساد الصوم والصلاة كما في الشرح قوله
ولم يصل اى بحسب الزعم فقوله لا تى يصل تحته بحسب الحقيقة
فلا يرد ان النفي والاثبات متنافيان قوله قال في الخلاصة وبه
يفتى اشار به وبما سبق من قوله والصحيح الخ ان المصنف

المسئلة على غير الصحيح وعلى انه لم يذ كر المفتى به قوله مع عدم
الضرورة والخرج يعنى انما لم يعف القليل هنا اى في الغسل كما
عنى في افساد الصوم والصلاة لانه لا خرج ولا ضرورة هنا
بخلاف الصوم والصلاة فان في التحرز عن بقائه في الاسنان
وسبقه الى الحلق مع الريق حرجا ولا حرج في ازالته اى في ازالة
الطعام عن الاسنان في الغسل فافترقا اى الصوم والغسل
على ان الاكثرين على ان قدر المحصة مفسد للصوم والعفو
مادونه كذا في الكبير قوله لان هذه الاشياء اه لا يخفى
ان هذا مضمون قوله ولم يصل الماء وقد اعتبر في تصوير المسئلة
فالظاهر في التعليل ان يقال لان غسل جميع البدن فرض وهو
لم يوجد كما سبشير اليه بقوله اذ المعتبر في جميع ذلك الخ قوله
ولان هذه الاشياء الخ لا يذهب عليك ان اعتبار الضرورة
لا يجتمع مع نفوذ الماء فلعل مراد المص الفرق بين المسئلتين
بان الاولى لبس فيها ضرورة في عدم نفوذ الماء فلم يجزئ بخلاف
هذه المسئلة فان فيها ضرورة * قال في الحاشية نقلا عن شارح
التوير ولا يمنع الطهارة ونيم اى خراء ذباب بالتركية سنكك
ترسى وبرغوث بالتركية يره ترسى لم يصل الماء تحته وحناء
ولو بقى جرمه وبه يفتى ودرن ووسخ ودهن ودسومه وتراب
وطين ولو في ظفر قروى او مدنى في الاصح بخلاف نحو عجين
ولا يمنع الطهارة ما على ظفر صباغ انتهى قوله لجعل فيه الشحم
بالفتح بالتركية ايج ياغى والشقاق بكسر الشين المعجمة وفتح القاف
بالتركية اياق يار يغى قوله وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل
فرض لان موضعه من جملة البدن لكن يلزم تقديم الاستنجاء

وحتى ان البول اذا نزل اه
هذا بعينه في المتن بقوله
وان خرج بوله فالاولى
اسقاطه

على غسل البدن بل على وضوء الغسل لان الاستنجاء لو كان على وجه السنة بارضاء البدن ينقض الوضوء قوله وبل الشعر فرض ايضا لصيغة التكلف في قوله تعالى فاطهروا قوله لقوله عليه السلام الا قبلوا الشعر وانقوا البشرة الا حرف تنبيه قبلوا امر بصيغة الجمع من بلل يبلل من الباب الاول اصله ابللوا فنقلت حركة اللام الاولى الى الباء فادغم اللام في اللام وسقط همزة الامر فصار بللوا بالتركية ياش اتمك واصلمتق ولفظ انقوا امر من باب الافعال من الانقاء بالتركية ياك اتمك والبشرة بالفتحات ظاهر البدن اى اغسلوا ظاهر البدن قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم ان تحت الخ والمجموع حديث واحد اورده ابو داود من رواية ابي هريرة رضي الله عنه ضعيف والآية كافية في الاستدلال قوله اذا بلغ الماء الفم كله هذا هو مناط الاجزاء وصحته حتى لو شرب على وجه السنة بان شرب جرعة بعد جرعة يتنفس بينهما واستوعب الماء فيه كله اجره ايضا ولو شرب على خلافها ولكن الماء لم يستوعبه لم يجز لان شرط صحته وصول الماء الى جوانب الفم كلها ولم يوجد فلم يجز ولذا قال محمد بن رح ان كان الماء في الشرب يأتي على جميعه اجزائه والا فلا لان ازالته النجاسة بوصول الماء اليه * قاله في الحاشية نقلا عن المحيط عن النوادر قوله وهذا احوط يعني من جهة الخروج عن الخلاف في ان المجرى من شروط المضمضة كما يفيد المروى عن ابي يوسف رح من انه لا يجزئ الشرب مالم يمجه يقال مج الماء من فيه اى رمى واخرج منه كذا في الحاشية قوله وسنة الغسل كسنة الوضوء سوى الترتيب

وآدابه

مطلب
بيان سنة الغسل

وآدابه كآدابه سوى استقبال القبلة لان الغسل يكون غالبا مع كشف العورة وحينئذ لا يكون الاستقبال سنة بخلاف الوضوء فانه يكون مع سترها دائما قوله ان يقدم اى الجنب الوضوء عليه اى على غسل البدن اى بعد الاستنجاء ولم يذكره اكتفاء بذكره في الوضوء لانه من مقدمات الوضوء ولو اخرج الاستنجاء ينقض الوضوء اذا استنجى بعده على وجه السنة كما سبق * قال الزيلعي في شرح الكنز وسنة الغسل ان يغسل اول يديه وفرجه ونجاسته لو كانت على بدنه لثلاثا يشيع النجاسة على البدن ثم يتوضأ ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا لكنه غسل الفرج وان لم يكن فيه خبث سنة اتباعا للحديث قوله الا غسل الرجلين فانه يؤخره ان كان قائما في مستنقع الماء قال في الحاشية نقلا عن شارح التنوير لا يؤخر قدميه ولو في مجمع الماء لما ان المعتمد طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد الانفصال عن كل البدن لان البدن في الغسل كعضو واحد فحينئذ لا حاجة الى غسلهما ثانيا الا اذا كان بدنه خبث ولعل القائلين بتأخير غسلهما انما استحبه ليكون البدء والختم باعضاء الوضوء في الغسل كذا في ابن آطه وى قوله قائما في مستنقع الماء اى في مجمع الماء تحت رجله او كان قائما على التراب فانه حينئذ يؤخر للاحتياج الى الغسل ثانيا قوله وان يزيل عطف على قوله ان يقدم من ازال يزيل من باب الافعال اى وان يغسل النجاسة الحقيقية ان وجدت في بدنه قوله ثم يصب الماء من صب يصب بالتركية دوكك والمنكب بالتركية صاغ چكنى وصول چكنى قوله وهو الصحيح في ظاهر الحديث وظاهر

وتقديم الوضوء على
الاغتسال سنة حتى لو افاض
على رأسه وسائر جسده
ثلاثا ولم يتوضأ جاز وكذا
لو افاض الماء مرة واحدة
يجزئ ايضا اذا تمضمض
واستنشق
في الخلاصة

الرواية وظاهر كلام المصنف والهداية وغيره فينبغي التعويل عليه والاقامة لديه قوله ولو انغمس في ماء جار وكذا الخوض الكبير والمطر الشديد على ماسياتي والانغماس من باب الانفعال بالتركية صويه طامق والمكث اكثمت قوله والا فلا يكمل السنة لكن الفرض حاصل فيكون طاهرا قوله ثم يتنحى عن ذلك المكان اى يذهب عن المكان المغسل الى مكان آخر لغسل الرجلين قوله وان لا يسرف في الماء وان لا يستر عطف على القريب او البعيد وكذا ما قبله والقتر والتقير والاقترار فيه لغات ثلث بمعنى التضييق والتقليل قوله لما تقدم في الوضوء يريد به حديث سعد بن زكريا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الاسراف حرام او مكروه قوله وان لا يستقبل القبلة عطف على القريب او البعيد اى وسنة الغسل ان لا يستقبل القبلة بعد كشف العورة واما قبل الكشف او عند الغسل بالاستار فلا بأس بالاستقبال قوله وان يدلك كل اعضائه عطف على احدها مبالغة في التطهير في المرة الاولى الا في رواية عن ابي يوسف خصوص صيغة اطهروا فيه بخلاف الوضوء فانه بلفظ فاغسلوا بصيغة الثلاثي كما قال الامام المالك بفرضية ذلك لصيغة المبالغة قوله لا يدعه اى الغسل وان رآه اى الناس اياه لا يدعه ولا يؤخره واما لو وجب عليه الاستنجاء فيتركه * والفرق ان النجاسة الحكمية اقوى من النجاسة الحقيقية بدليل عدم جواز الصلاة مع الحكمية وان كانت دون الدرهم قاله في الحاشية * ودليل المص رح حديث يعلى بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حيي ستر يحب الحياء والتستر فاذا اغتسل احدكم فليستتر رواه ابو داود كذا

في الكبير قوله والمرأة بين الرجال وكذا بين النساء والرجال تؤخره فتتيم لعجزها واما بين النساء فقط فلا تؤخر كما ذكره الشارح قوله وان لا يتكلم بالنصب عطف على القريب او البعيد ايضا بكلام قط اما كلام الناس فلما تقدم في الوضوء من التخليل عن شوائب الدنيا واما غيره من الدعاء والذكر فلانه مصب الماء المستعمل ومحل الاوساخ والاقذار قوله ويستحب ان يمسح بمندبل بكسر الميم وسكون النون بالتركية يشكره طعامه وابدسته استعمال اولنور لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة يتنشف بها بعد الوضوء رواه الترمذي * وهو ضعيف ولكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل قوله وان يصله بسجدة من وصل يصل اى يصلى عقيب الوضوء نافلة ولوركتين لان فيه الوضوء وزيادة وهي الطهارة الكبرى قوله واما النية فليست بشرط من نوى ينوى في اللغة القصد والعزيمة وهي سنة عندنا خلافا للامة الثلاثة استدلووا بفرضيتها بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور * وتقديره انما صحة الاعمال فيفيد ان ما لانية فيه من الاعمال لا صحة له * واصحابنا الحنفية اجابوا بان تقدير الحديث حكم الاعمال والحكم متنوع الى دينوى وهو الصحة واخرى وهو الثواب * وقال اصحابنا الثواب مراد بالاجماع فلا تبقى الصحة مرادة بناء على ان الحكم من قبيل المشترك ولا عموم للمشارك او المقتضى ولا عموم له ايضا * وفيه بحث طويل فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظي فانه اى الحديث يدل على عدم صحة العبادات بدون النية بالاتفاق

ولا يدل على عدم صحة غير العبادات بدونها بالاتفاق * وذلك انه لا يجوز ان يراد من الاعمال في الحديث جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال الغير الشرعية بدون النية ولا ان يراد الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لعدم توقف صحة المعاملات على النية بالاتفاق * فتعين ان يراد بالاعمال المذكورة في الحديث العبادات او متعلق الثواب والعقاب * واما الوضوء فان له جهتين جهة كونه عبادة ومن هذه الحيثية لا بد له من النية وجهة كونه شرطا للصلاة كطهارة الثوب ونحوها ومن هذه الحيثية لا يقتصر الى النية لان كون الوضوء شرطا لا يشترط فيه كونه عبادة اذا الصلاة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة * اذا عرفت هذا فنقول غسل البدن كله او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة وتحسنها عادة فانه اي الغسل نظافة وتحسين وتزيين كلبس الثوب ونحوه وايجاب الشرع الغسل في بعض الاحوال كايجاب على الجنب او المحدث لا يخرج عن هذه الحقيقة العادية الطبيعية كايجاب الشرع اخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الاحوال فكما ان لبس الثوب وستر العورة اذا نوى به القرابة يكون عبادة وان لم ينو به القرابة فالصلاة به صحيحة لوجوده حقيقة والشروط توابع انما يراد وجودها مطلقا لا وجودها قصدا ٧ فكذا الوضوء والغسل * ثبت ان الوضوء لا يقتضي النية في صحة الصلاة واما ان وجد النية فيكون عبادة يثاب عليه كالاكل والشرب والزينة وان لم يوجد فيه النية لا يكون عبادة فلا يثاب ولا يصير مقبلا للوضوء المأمور به ويخالف

السنة لكن يصح الصلاة به لكونه وسيلة وشرطا هذا حاصل ما حققه المحققون وزبدة ما بينه الاصوليون وتفصيله طوالا في الشرح الكبير قوله والاصح انه اي غسل يوم الجمعة مندوب عندنا وعند مالك هو واجب لقوله عليه السلام من اتى منكم الجمعة فليغتسل متفق عليه امر وهو للوجوب قلنا ذلك في ابتداء الاسلام ثم نسخ على ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه * ويدل عليه ما في الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه في روايتين ذكرتا في الشرح الكبير وقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل افضل رواه الترمذي وصححه ولذا صحح صاحب الهداية وغيره ان هذه الاربع مستحبة لاسنة كذا في الكبير قوله وهو اي غسل الجمعة للصلاة عند ابي يوسف رح قال في الدرر هو الصحيح وللبوم عند الحسن بن زياد لان غسل يوم الجمعة عند الحسن اظهر لفضيلته لانه قال النبي عليه السلام سيد الايام يوم الجمعة كذا في الاكل وفي الخانية لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجماعا كذا في ابن آطه وي قوله وغسل العبد في اي عيد الفطر والاضحى وقد تقدم ان غسلهما مستحب وما روى من الحديث فضعيف قاله النووي قوله وغسل يوم عرفة في جبل عرفات بعد الزوال لكن الحديث المذكور في الدراية وغيره يفيد الاطلاق قوله وعند الاحرام والاصح ان هذه الاربع مستحبة لاسنة * واما ما روى الترمذي وحسنه انه عليه السلام تجرد لاهلاله اي لرفع الصوت في التلبية والمراد به رفع الصوت بالتكبير واغتسل عليه السلام فواقعة حال لا تستلزم المواظبة

و حتى لو لم يصل به الجمعة
ينال ثواب الغسل اذا وجد
في اليوم عند الحسن لا عند
ابي يوسف رح ومن لاجعة
عليه ينوب له الغسل عند
الحسن كذا في الكبير وفيه
سعة الرحمة على المؤمنين
وفضله تعالى لا ينأى

فاللزم الاستحباب كذا في الكبير قوله وليلة القدر اذا رآها
وكذا ليلة البرات وليلة عرفة وعند دخول منى يوم الحرار منى الجمره
ولبقية الجمره واصلاة الكسوف ٩ والخسوف والانسقاء والفرع
والظلمة الشديدة والريح الشديدة والحضور مجمع الناس ولمن لبس
الجديد تشكرا او غسل ميتا او اريد قتله ولتائب من ذنب وقادم
من سفر ولستحاضة انقطع دمها كذا في ابن آطه وي قوله
اذا بلغ بالسن واما اذا بلغ بالا نزال لزمه الغسل كذا في الدراية
وما نقله شارح المجمع عن القنية من عدم لزومه فتنه بعض
الفضلاء لم يجدوا فيه بل وجد خلافه عفا الله تعالى عما سلف
منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض او ولدت ولم تردما
او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه وخفي مكانه وجب الغسل
في كلها كذا في ابن آطه وي قوله وواحد منها اي من الاحادي
عشر واجب وهو غسل الميت باضافة المصدر الى مفعوله
ودليل وجوبه الاجماع وقوله صلى الله عليه وسلم للذي سقط
عن بعيره اغسلوه بالماء والسدر روي في الصحيحين من حديث
ابن عباس والامر للوجوب * ثم المفهوم من التقييم ان المراد
بالواجب هو ما دون الفرض وهو فرض كفاية اذا قام به بعض
سقط عن الباقي لان المقصود وهو قضاء حق المسلم قد وجد
وان ترك اثم كل من علم به وكان قادرا عليه كما في سائر الفروض
الكفاية * قيل سبب الغسل نجاسة حلت الميت بالموت كما سائر
الحيوانات وطهارتها بالغسل خاصة للانسان لكرامته ولذا
يتنجس البئر لموته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا يتنجس كذا
في الكبير ولو كان الميت خثي مشكلا فان في غسله خلا فاقبل

١ بالتركى حجاج منه د
آندقلى يدي طاشلى
٩ الكسوف بضم الكاف
طو طلق
بالتركى كون طو طلق
والخسوف بضم الخاء المعجمة
آى طو طلق

يتيم وقيل يغسل في ثيابه والاول اولى كذا في البحر الرائق نقلا
عن فتح القدير وقوله غسل الميت بالفتح وغسل الجمعة بالضم
وضا بظه انه اذا اضيف الى المغسول فتح واذا اضيف الى غيره
ضم ذكره ابن آطه وي عن الحدادي قوله في الفصول كلها
اي اذا اسلم جنبا كان اولا واذا اسلمت المرأة حائضا او منقطعا
حيضها يجب الغسل احتياطا قوله فهي بالخيار اي مخيرة
ان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرت لا بأس به قوله قبل
ان يغتسل او يتوضأ قال انس رض كان النبي صلى الله عليه وسلم
يطوف على نسائه بغسل واحد متفق عليه ولكن يستحب
الوضوء والمراد بالوضوء غسل الذكر فقط عند المعاودة لانه
انشط عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا اتى احدكم اهله يعني اذا جامع امرأته او امته ثم اراد
ان يعود اي يجامعها مرة اخرى فليتوضأ اي ليغسل ذكره
تمة الحديث فانه انشط للعود يفهم منه ان المستحب للمرأة
ان تغسل فرجها ايضا رواه مسلم عنه كذا في ابن ملك
شرح المشارق قوله من ائنا واحد عن معاودة رضيها قالت
قالت عائشة كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
من ائنا واحد بيني وبينه فيبادرنى اي فيسابقني فاقول دع على
دع على قالته وهما جنبان رواه مسلم والظاهر منهما الزوجان تقدم
الرجل او تأخر لا بأس به قوله يعني آية تامة اشارة الى اختيار
قول الطحاوى كما في الشرح قوله وان قرأ مادون الآية
بشرط ان لا يكون ذلك مقدار ثلث آيات قصار فانه لو قرأ
مقدار سورة الكوثر بعد قارئنا ذكره في الشرح قوله او قرأ

الآيات التي تشبه الدعاء والآيات جمع آية بالمد في اللغة بمعنى العلامة وبمعنى الجماعة أصله أوية مثل غلبة وعند سبويه آية قلبت الواو والياء الفاومعنى آية من القرآن جماعة من الحروف قوله مثل ربنا آتنا أي ياربنا نداء بطريق التضرع والابتذال وآتنا امر حاضر من آتى يوتى من باب الافعال أصله آء تناء قلبت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها فصار آتنا بمعنى اعطنا من الاعطاء وقوله تعالى في الدنيا على وزن فعلى من دنوت دنوا بمعنى القرب والدنى بمعنى القريب ناقص واوى والدنيا مقابل الآخرة سمي الجهنان بها لقربها واما الدنى بمعنى الردى والخسب فهو من المهموز اللام * واختلف المفسرون في معنى الحسنين * قال الحسن في الدنيا حسنة العلم والعبادة وفي الآخرة حسنة الجنة وقال السدى في الدنيا حسنة رزقا حلالا وعملا صالحا وفي الآخرة حسنة المغفرة والثواب كذا في المعالم * والحاصل الحسن في الدنيا المرأة الصالحة والتوفيق بالتوبة والعلم النافع والعمل الصالح والعافية في الدارين وقنا عذاب النار كلمة قنا امر من وقى يقي وقاية بمعنى الحفظ أصله اوق حذف الواو واستغنى عن الهمزة فبقى ق فاضيف الى ضمير المتكلم أي احفظنا من عذاب الحميم * قيل المراد من عذاب النار المرأة السوء عن انس رضى الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقال ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقوله سارا من سر يسر أصله سارر فادغم قوله فقال انا لله وانا اليه راجعون رضاء يحكم الله وتسليما لامر الله أي انا عبيد ومماليك في الحياة لله

ونحن

ونحن راجعون اليه بعد الموت راضون بقضائه تعالى قوله فانه لا يعد بقرأته قارئاً لان النظم والمعنى قاصران فيه ولهذا لا يجوز به الصلاة * وحاصله انه لا يجوز لهؤلاء قراءة آية تامة بنية القرآن اجما عا وما دون آية بشروط سابقة مختلف فيه واما بنية دعاء او ثناء او افتتاح امر فرخص فيه آية كانت او فوقها او دونها والله الموفق للرشاد قوله ولا يكره التهجى من باب التفعّل بالتركية قرأتك هججه سنه اوقع قوله لا يعد به قارئاً ولذا لا يجوز به الصلاة وان كانت لا تفسد به على ما سيأتى ان شاء الله تعالى قوله والمص اختار قوله أي قول الطحاوى قوله وكذا لا يجوز لهم أي كما لا يجوز للجنب والحائض والنفساء والمحدث قراءة القرآن لا يجوز اه لان مس القرآن حرام وكان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة بعد ذكر حرمة المس * وذكر ابو الليث لا يكتبون وان كانت الصحيفة على الارض والمكتوب دون آية قوله لانه لبس فيه مس القرآن علة لقول ابى يوسف رح فلو ذكر متصلا لكان اظهر وعلة قول محمد رح ماذكر صاحب الدر بقوله لان كتب الحروف يجرى مجرى القراءة * لكن تعقبه بعض الفضلاء واما قوله ولذا قيل الخ فالظاهر انه لبس في محله قوله الا بغلاف بكسر الغين المعجمة بالتركية قلى قنى وظرف وكسبه * في الهداية وغلاف المصحف ما يكون متجاوياى منفصلا عنه دون ما هو متصل في المصحف كالجلد المشرز هو الصحيح انتهى قوله لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون والمس بالتركية يالشمق والمطهرون اسم المفعول من طهر هذه الآية وان قيل ان المراد لا يمسه اللوح المحفوظ الا الملائكة

لتفسير القاضي هنا لا يطلع على اللوح الا المظهر من الكدورات
الجسمانية وهم الملائكة * لكن ظاهره منع غير الطاهر من مس
القرآن لانه سيق مدح القرآن بانه معظم مصان عن غير المطهر
ويؤيده تفسير البيضاوي ولا يمس القرآن الا المظهر من
من الاحداث فيكون نفيا بمعنى النهي * فيفهم منه وجوب
التعظيم لكتاب الله تعالى والحفظ عن مس غير المطهرين قوله
وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمس القرآن الا طاهر رواه ابوداود
والترمذي عن عمار بن ياسر كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعمر بن حزم كذا في الكبير قوله الابصرة بضم الصاد
المهملة وتشديد الراء بالتركية اجد كبسه سي * وحاصله ان المصحف
وما فيه آية بل مادون آية على قول الكرخي حكمهما في المس
واحد فان كان بحائل منفصل منهما ومن الماس جاز بالاتفاق
وان كان بغير حائل اصلا لم يجز بالاتفاق وان كان متصلا
باحدهما كالمشرز اسم المفعول وهو جلد المصحف والكم
اختلف فيه قوله اذا كان الغلاف غير مشرز اي محبوك
بالياء من الحياكة * وهي في اللغة بمعنى النسيج * والمراد هنا بمعنى
الشدة والربط بالابرسيم يقال بالتركية شرارة اي غير مشدود
بعضه الى بعض مشتق من الشرارة وهي لغة اعجمية قوله
وان كان الغلاف مشرزا لا يجوز الاخذه ولا مسه قال
في الهداية هو الصحيح يعني ان الغلاف ما يكون متجافيا لا ما يكون
متصلا بالمصحف لانه صار تبعا للمصحف * وفي المحيط والغلاف
هو الجلد الذي عليه في اصح القولين * فقد تعارض القولان
الصحيح والاصح * والذي اخذناه عن المشايخ انه اذا تعارض امامان

٧ بضم الكاف وتشديد
هو طرف الثوب
المس على يد
المرسل على يد
بالتركية كمالك يكي

معتبران في الصحيح فقال احدهما الصحيح كذا وقال الآخر
الاصح كذا * فالأخذ بقول من قال الصحيح كذا اولى من الأخذ
بقول من قال الاصح كذا لان الصحيح مقابله الفساد والاصح مقابله
الصحيح فقد وافق من قال الاصح قائل الصحيح على انه صحيح
واما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم الآخر فاسد * فالأخذ بما
اتفقا على انه صحيح اولى من الأخذ بما هو عند احدهما فاسد
فعلى هذا * الأخذ بقول صاحب الهداية وهو ما ذكره المص
من ان الغلاف الذي يجوز مسه والاخذه هو الجلد المنفصل
غير المشرز اولى من الأخذ بقول صاحب المحيط انه هو المشرز
لانه احوط كذا في الكبير قوله والخريطة بالفتح جمع
خرائط بالتركية سخيئان اولان كبسه وتوربه قوله فان اخذ
بكمه فلا بأس به اي بالأخذ والكم بضم الكاف وتشديد الميم
كوملك يكي لوجود الحائل قوله لان الثوب تبع له اي للماس
ولذا لو بسط كمه على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو حلف
لا يجلس على الارض فجلس على ثيابه وهو لا بسطها يحنث * لكن
يفرق بين مس الجلد المشرز وبين المس بالكم وهو ان المنوع
هو المس واما الأخذ بالكم فلا يسمى مس عرفا ولا لغة بخلاف
الأخذ بالجلد المشرز فانه يسمى مس للقرآن لشدة اتصاله به
وبخلاف الجلوس على الارض فان العرف يسمى من جلس
على ثيابه من غير حصر ونحوه جالسا على الارض ولو جلس
على ثوبه الملبوس كذا في الشرح الكبير قوله لانهم اي
الصبيان لا يخاطبون بالطهارة فهم طاهرون اذ لبس فيهم اثم
ومعصية ورخص الصبيان في اخذه بلا طهارة للضرورة قوله

لا تعلق له بمقابله كيف والمراد بالدفع الى الصبيان ان لا يمنع
من استعماله وتعلمه من المصحف فالذكر بالدفع اتفاق قوله
لا في مس الدافع عطف على قوله في المدفوع اليه اي لا في مس
الدافع المصحف وعدم مسه قوله مس تفسير القرآن وكتب الفقه
قال في التنوير والتفسير كمصحف لا الكتب الشرعية * قال
في شرحه فانه رخص مسها باليد دون التفسير * وفي الاشباه
قد جوز اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا
بين كون الاكثر قرأنا او تفسيراً ولو قيل بعدم الفصل اعتباراً
للغالب لكان حسناً قوله لانها اي كتب السنن لا تخلو
عن الآيات اي آيات القرآن المتبادر رجوع ضمير المؤنث
الى كتب التفسير وما يليه لكن هذا التعليل يمنع مس كتب النحو
وغيرها قوله لا يكره عند ابي حنيفة رح ووجه قول ابي حنيفة
رح بان مس كتب الحديث وكتب الفقه لا يسمى ماساً للقرآن
لان ما فيها من الآيات بمنزلة التابع فكان كالوتوسد خرجا
بضم الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالتركية هيبه ودغارجق
فيه مصحف اوركب فوقه في السفر يجوز قوله لا بأس به اي
اجاماً بخلاف اخذ المصحف بالكم كما سبق قوله اذ القرآن
يقراً حفظاً في الغالب بخلاف التفسير والفقه * وهذا الفرق
انما يحتاج اليه على قول من كره مس القرآن بالكم حفظاً
اي عن ظهر الغيب بلام مصحف * وروى اصحاب السنن عن علي
رض ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء
فيقرأ القرآن ويأكل مغنا اللحم وكان لا يحجبه او يحجزه
عن قراءة القرآن شيء غير الجنابة قوله لان الكل كلام الله

ولعدم خلوها عن الآيات
ايضا

وهو واجب التعظيم والصون اي الحفظ وتحريف بعضه
لا يمنع التعظيم * وقال عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك
وبهذا ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم
من التورية والانجيل من الشافعية فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى
لم يخبرنا بانهم بدلوها جميعها وكونه منسوخاً لا يخرج عنه كونه
كلام الله تعالى كآيات المنسوخة من القرآن قوله وحل
المأكول اي كما يكره شرب الخبث يكره اكله قوله ويكره
كتابة القرآن واسماء الله تعالى * والحاصل ان القرآن وسائر ما يجب
تعظيمه ويحرم تحقيقه فن عظيمة كان في الدارين عظيماً ومن حقه
كان فيهما حقيراً وامام من لم يوقر ولم يحقر ولكن ابرزه في صورة
التحقير والامتهان كالكتابة المذكورة والدخول الذي
يذكر قريبا فقد اتى بما يكره في الشرع المطهر * وبهذا
ظهر ان المراد بالكتابة والدخول ما ليس فيه تحقير وامتهان
ولذا قال في تعليقه لانه تعريض للاستهان ولما فيه من ترك
التعظيم * ولم يقل لما فيه من الامتهان ومن التحقير والامتهان
بمعنى الابتذال اي جعله مبتذلاً قوله ان جعل فسه الى باطن
الكف بفتح الفاء وتشديد الصاد بالتركية يوزك قاشي قوله وكذا
اي لا يكره لو كان ملفوفاً في شيء بفتح الميم بالتركية دورلمش
برشي ايحنه مثل الرقية والتميمة وهي النسخة المعلقة على الانسان
لاجل التحفظ عن موزيات الجن لكن التحرز مهمما امكن اولى
قوله لا يجوز لهم دخول المسجد لافئته ولا مصلي عيد وجنازة
ولامسا جسد حياض واسواق ولارباط ومدرسة منع اهلها
الصلاة فيها وامام لم يمنع فهو مسجد قاله في الحاشية ٩ قوله

وهي الكتابة على السجادة
والخاريب والجدار

٩ قوله منع ولم يمنع هاتان
المدرستان شاهدانا هما

في الديار المصرية سنة
خروجنا لزيارة الحرمين

الشرعيين اللهم شرفنا
بهما من ارا وهي سنة
احدى وثلاثين بعد الف مائة
قاله ابن آطه وي

بغير ضرورة اما لو مست ضرورة فلهم الدخول لكن بالتيمم
 قبل الدخول كذا في الاختيار ويكره دخول المحدث المسجد
 كالجنب قاله في الدرر نقلا عن التاتارخانية قوله لقوله صلى الله
 عليه وسلم اني لا احل المسجد لحائض ولا جنب فانه يعم الجلوس
 والمروء بل المروء اجلي من الجلوس فانه صلى الله عليه وسلم
 لما رأى وجوه بيوت اصحابه شارعة في المسجد اى متوجهة
 الى جانب المسجد قال وجهوا هذه البيوت عن المسجد
 فلما لم يفعلوا شيئا رجا ان ينزل فيهم رخصة ورأى انهم النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يصنعوا شيئا قال عليه السلام وجهوا هذه البيوت
 عن المسجد فاني لا احل المسجد لجنب ولا حائض قاله في الحاشية
 نقلا عن شرح النقاية قوله وقال الشافعي يجوز لهم الدخول
 للعبور * له قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا معناه لا تقربوا
 مواضع الصلاة حال كونكم جنبا في حال من الاحوال حتى تغسلوا
 الاحال كونكم عابرين اى مارين * ولنا حجة عليه ما رواه ابو داود
 فعنى الآية ولا تقربوها جنبا الامسافرين فاستثنى من النهي
 عن الصلاة بلا اغتسال حال السفر كذا في الكبير قوله واذا
 احتلم في المسجد اه وكذا لو احتلم المرأة او حاضت او نفست فيه
 قوله يتيم الخروج ندبا واما التيم للمكث فيه فواجب ذكره
 في الدر ٩ قوله للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات قوله
 في المخرج اسم مكان وهو الخلاء والمغتسل بضم الميم وفتح التاء
 والسين اسم مكان محل الاغتسال قوله فان قرأ في نفسه اى
 بالاخفاء وهو ضد الجهر لا بأس به قوله وكذا التيمم اى

لا بأس

ثم ان الظاهر ان التيمم
 للدخول والخروج والمكث
 لا يجوز به الصلاة والسجدة
 وقد آت القس أن ولذا قال
 ولكن لا يصلى ولا يقف
 كذا في الحاشية

لا بأس بقرأة التيمم والتسبيح بالاخفاء في الحمام قوله وكذا
 لا يقرأ اذا كانت اه عطف على قوله لا يقرأ قوله وان لم يكن
 كذلك اى ان كان فيه احد مكشوف العورة او كان الحمام
 غير طاهر فالقرأة بنفسه اى اخفاء لا بأس به قوله فصل في التيمم
 ذكره لنا سببة مسئلة الاحتمال في المسجد والتيمم له وثلاث
 الطهارة بالتيمم الوضوء والغسل والتيمم اقتداء بالتثليث المذكور
 في القرآن فاغسلوا وجوهكم وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم
 مرضى او على سفر الى فتيما * والاصل فيه قوله تعالى فلم تجدوا
 ماء فتيما صعيدا طيبا اى اقصدا الى التراب المطهر وكان
 نزول هذه الآية في غزوة المريسيع حين عرس اى نزل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليلة فسقطت من عائشة رضيعها قلادة لاسمها فلما
 ارتحلوا ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث رجلاين في
 طلبها فزلا وايتظرونها فاصبحوا ولبس لهم ماء فاغسلوا بوجوههم
 على عائشة وقال حبست رسول الله والمسلمين على غير ماء فنزلت
 الآية فتيما ففصلوا به كذا في العناية شرح الهداية قوله
 والتطهر به اى بالصعيد المطهر بقرينة ما بعده فيخرج به الارض
 المتنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل اى باستعمال الصعيد
 حقيقة كالتراب او حكما كالخبر الاملس بفتح الهمزة وسكون الميم
 بالتركة دوز طاش قوله لتوقف تحقيقه اى التيمم عليهما اى
 على الشرط والركن وهما موقوفان على معرفتهما اذا عمل
 قبل المعرفة محال او على معرفتهما لان الموقوف على الموقوف
 على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالضمير مؤنث للمعرفة
 على الوجه الثاني ومثنى على الوجه الاول قوله اما ركنه فضربتان

مطلب
 بيان التيمم

اى اوتشور لتوقف تحقيق
 التيمم على معرفتهما

امولما احتمل لفظ الذراعين عدم تناولهما للكفين قال يعني البدين
الى المرفقين لما رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد
الانما طنى الى جابر بن عبد الله عنه عليه السلام التيمم ضربة
للو وجه وضربة للذراعين الى المرفقين كذا في التكير قوله
ضربة متفرجا اصابعه اي مفصلا لكل اصبع عن الآخر
قوله ويقبل بالنصب بهما اي باليد من باب الافعال ويدبر
بالنصب عطف على قوله يقبل من الادبار معناهما بالتركية اي
التي اوكنه وكر وسنه تحريك اي دوى سورمك ثم يرفعهما
من الارض قوله ويمسح بهما وجهه مستوعبا الى جميع ظاهر
الوجه كما في الوضوء بالماء قوله ثم يفعل بيده اليسرى كذلك
كذا في الكفاية ناقلا عن زاد الفقهاء انه الاحوط قوله يحجزه
التيمم اي يكفيه في صحة التيمم مع ترك اقل الربع من العضولان
الاستيعاب في المسوحات لبس بشرط كما في الرأس والخف قوله
وعلى هذه الرواية اي رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى فاخراج الخاتم من الاصبع والسوار بكسر السين
المهملة بالتركية بلازك كذا نساقوليه طقارل لا يجب قوله وعلى
تلك الرواية وهي رواية الكرخي عن اصحابنا يجب نزع الخاتم
والسوار وتخليل الاصابع على التيمم قوله تحت الحاجبين
الحاجب بالتركية قاش قوله يمسح موضع القطع وهو طرف
عظم العضد لانه من المرفق اذا المرفق نهاية كل من عظمي
الساعد والعضد وفي الوضوء يجب غسله قوله واما شرطه
اي التيمم فالنية فلا يجوز بدون النية عندنا ونحن نفرق بين الوضوء
والتيمم بان في لفظ التيمم دلالة على النية من جهة المعنى فانه

قال في الخلاصة وفي رواية
الحسن عن ابي حنيفة رحمه
الله الاستيعاب لبس بشرط
واو مسح اكثر الكف
والذراعين يجوز فعلى هذه
الرواية لا يجب نزع الخاتم
وتخليل الاصابع

مطلب
بيان شرط التيمم خمسة

ما ينبي عن القصد * والاصل ان يعتبر في الاسماء الشرعية ما ينبي
عن المعاني اللغوية فيجب ان يعتبر في التيمم ما ينبي عنه من معنى
القصد وذلك النية وبان التراب لبس بمطهر حقيقة كالماء
الذي خلق للتطهير فلا يصير التراب مطهرا الا بالقصد قوله
مطلقا اي التطهير لاى شئ كان قوله اولقربة مقصودة
عطف على قوله مطلقا بحسب المعنى فلو نوى دخول مسجد
او قراءة القرآن لا يكون متيمما كذا في ابن آطه ويصح به
الدخول والقراءة ولكن لا يجوز به الصلاة قال في شرح الكنز ولونيم
لدخول المسجد اولالاذان اولالاقامة لا يؤدي به الصلاة لانها
لبست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها قوله تصح منه
حالا اي تصح القربة منه اي من التيمم في الحال فلو نوى
الحائض صلاة لا تكون متيممة قوله ولا صحة لها بدون الطهارة
فلونوى التسبيح والتهليل لا يكون متيمما لانهما صحيحان بدون
الطهارة يعني لا يجوز الصلاة بهذا التيمم كما مر التوجيه في دخول
المسجد والقراءة آتفا قوله ان هناك اي في المكان الذي هو
فيه ماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء عطف عدم الوجدان
على الشرط والغالب كالتحقق فن غلب على ظنه وجود الماء
فهو كالمواجده فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبة ظن الوجود
بعدم وجدانه بعد الطلب فلذا يشترط الطلب قوله في العمرانات
جمع عمران بضم العين المهملة وسكون الميم معمر يرلر كه خرابك
ضدى باغ بقچه اولان يرلر كي قوله وان لم يغلب على ظنه
ان وصلية اي ولولم يغلب ظن المحتاج على وجود الماء يجب
الطلب ايضا قوله واخبره بصيغة المجهول اي اخبر بوجود الماء

9 خلافا لافد هو يقول
ان التيمم خلف عن الوضوء
فلا يخالفه في وصفه

قال في الخلاصة ويصلى
بتيممه ماشاء من الصلاة
الوقتية والفوات والنوافل
والفرائض ما لم يحدث
او يزيل العلة او يجبه
الماء عندنا

مكلف عدل وهذا القيد مراد بقرينة ان المطلق ينصرف
الى الكمال فتي حصل شيء من هذه الامور الثلاثة وجب طلب
الماء بالاجماع بيننا وبين الشافعي قوله فيطلب قدر غلوة
بفتح الغين المعجمة وسكون اللام من كل جانب بان ينظر يمينه
وشماله وامامه ووراءه فافى النسخ من قوله يميناً ويساراً سهو
من النسخ كذا في ابن آطه وى ناقلاً عن شرح النقاية قوله
وهي اى الغلوة قدر ثلثمائة خطوة الخ قال ابن آطه وى ناقلاً
عن الدر ثلثمائة ذراع من كل جانب انتهى * وقال نقلاً عن البدائع
الاصح طلبه قدر ما لا يضر بنفس الطالب ورفقائه بالانتظار
قوله او كان في الغلوات جمع فلاة بالفتحيتين بالتركية صحر او او
يازى قوله خلافاً للشافعي فانه يقول يجب الطلب ولا يجوز
التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبة وجود الماء لقوله تعالى
فلم تجدوا ماء لانه لا يقال ما وجدته الا بعد ما طلبه ونحن لانسى
هذه القضية الاخيرة لان لفظ وجد وما وجد قد اطلق على الله
سبحانه قال الله تعالى انا وجدناه صابراً وما وجدنا الا كثرهم
من عهد مع استحالة معنى الطلب في حق تعالى عز وجل قوله
عند غلبة الظن ونحوه فلو اخبر عدل بوجوده وعدل بعدمه
جاز له التيمم فتنبه قوله وكذا من شرطه ٨ عجزه ١٠ يشير
بان له شرطاً غير ما ذكرولذا قيل ان شرطه ستة وعدمها
كون التيمم بثلاث اصابع او اكثر وقيل سبعة منها الاسلام
قوله فالحاصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح واستعمال
الصعيد وكونه طاهراً والعذر وهو العجز عن استعمال الماء
حقيقة او حكماً * واما سنه ثمانية الضرب بباطن كفيه

واقبالهما

واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتفریح اصابعه والتسمية والترتيب
والولاء كذا قيل وكون العجز من شرط التيمم ثابت بقوله تعالى
وان كنتم مرضى يذل بعبارته على ان المرض شرط وبدلالته
على بقية الاعذار فانها اما مثله او فوقه في الحرج فاما فوقه
فلحق بالمرض واما مثله فلحق بالقياس لقوله تعالى ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج كذا في الحاشية قوله اذا خاف
زيادة المرض او ابطاء البرء * انما خصهما لانه لو خاف التلف
جاز له التيمم عند الشافعي ايضا ولولم يخف منهما ايضا لا يجوز
له التيمم عندنا وعنده والمقصود بيان محل النزاع بيننا وبينه
ويعرف السبب بما بينه الشارح قوله جنب كلام ابتدائي على
جميع جسده جراحة بكسر الجيم وفتح الراء بالتركية ياره معنائه
قوله اوبه اى بجسده جذرى بضم الجيم وفتح الدال
وتشديد الياء بالتركية چېك ديد كلرى مرض قوله فانه اى
المجروح يتيم لان للاكثر حكم الكل ولهذا لا يجمع في هذه
الصورة بين غسل العضو الصحيح ومسح الجريح لان الجرح
بضم الجيم وسكون الراء ياره معنائه كثير فكان كما ان كله جريح
قوله ولا يجب غسل الموضع الذى لا جراحة به اى فيه وان كان
لا يضرر باستعمال الماء مع التيمم لاجل الجريح كما هو مذهب
الشافعي لثلاث يتجمع الاصل والخلف لان الطهارة لا تجزى
فالطهارة لاحدهما فلا فائدة في وجود الآخر كذا في الكبير
قوله واكثره اى والحال ان اكثر بدنه صحيح او اكثر اعضاء وضوءه
صحيح قوله ان لم يضره المسح عليه اى على المجروح
مكشوفة بلا حائل قوله يشدها من شد شدا بالتركية بغلق

ونظف لا يقال اى لا يطلق
لفظ ما وجد في شيء الا
اذا طلب الماء فلم يجد فيصح
الاطلاق حينئذ عليه
اى من شرط التيمم

قوله ولو كان الصحيح اى البدن الصحيح والجريح اى البدن
المجروح منساويين في الغسل او الوضوء قوله فالاحوط
وجوب غسل الصحيح ومسح الجريح هذا في الوضوء ولا رواية
في الغسل بضم الغين وصحح في الفيض وغيره التيمم في صورة
الاستواء قوله والجنب كلام ابتدائي الصحيح اى صحيح البدن
قوله او يمرضه من امراض يمرض من باب الافعال اى
يدخله في المرض او يجعله مريضاً قوله خلافاً لهما لان تحقق
هذه الحالة في المصر نادر فلا يعتبر لندرته ولا بي حنفية رح
ان العجز في المصر قد ثبت في حق الجنب حقيقة فيعتبر كما اذا عدم
الماء في المصر حقيقة حيث يجوز التيمم فيه لان كلام الامام
في تحقق تعسره عليه بعدم قدرته عليه وعلى ثمة * ونقل
عن الفتاوى قال مشايخنا لا يباح التيمم للمقيم في عرف ديارنا
لان اجرة الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه التعلل بعد خروجه
عن الحمام بالعسرة * قال في الكبير اقول فيه تعريض اتلاف مال
الغير وهو انما يباح بشرط الضمان عند ضرورة لا تندفع الا به
ولم توجد هذه الضرورة هنا وفيه تعريض العرض للطعن
باللسان الذي هو اشد من طعن السنن سيما في الزمان الذي غلب
فيه الشح والبخل في باب الخير انتهى * لاشك ان الامر كما قال
التحرير لان في هذا الزمان تموجت السنة الحقد والحسد
وجور اهل الطغيان الذين يتعمدون الافك بمجرد الاوهام
الباطلة من الاعيان القاعدين في مسند الرجال ورؤية امور
الانام فضلاً عن اللطف والانعام تسلطوا علينا بانواع الافك
والبهتان الذينهم كانوا في زى اهل العرفان بل كانوا اشد

من جهلاء الزمان وانا الفقير القاصر القاعد في كرب الوحدة
حين تسويدي هذا في تاريخ تسع وثلثين ومائتين و الف
من هجرة من له العز والشرف مستغرق بالحنن العظيمة من ايدى
الناس كاني غريق في بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج سحاب
ظلمات بعضها فوق بعض فر من جسدى العقل والعرفان
وبقيت في صف الجهل بلا وجدان انما اشكوبى وحزنى الى
الله الملك المنان وما ذاك الا تذكرة لقصورنا وتنقية لوجودنا
من قبل الرحمن والغرض من اظهار ما قدره الله لنا انما هو
الاعتذار عما وجد فيه من الخطاء والنسيان قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم رفع عن امتي الخطاء والنسيان تجاوز
الله عنا وعن جميع الخلل وانعم علينا تفضلاً بمرکز دار الجنان
بحرمة نبينا محمد عليه صلوات الرحمن فله در الامام الاعظم
ما دق نظره وما اسد فكره ولهذا جعل العلماء الفتوى على قوله
في العبادات مطلقاً اسكنه الله تعالى في داره النعيم قوله وان كان
الجنب المذكور اى الصحيح الخائف من المرض بالبرد خارج
المصر اى في خارجه قوله او محتطاً من الاحتطاب بالتركية
اودن جمع ايدى فيندرج فيه الذهاب من قرية الى قرية
بل المقيم في المصر حتى لو كان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر
جازله التيمم فالعبرة للبعد عن الماء لالهذه القبود كذا في الحاشية
قوله صوت اهل الماء اى اذا خرج المقيم للاحتطاب او الحشيش
فان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب والا فهو
بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ واما في المسافر فبالطريق الاولى
قوله يجوز له التيمم وهو حسن جداً كذا في الكبير قوله لم يعد

عند أبي حنيفة ومحمد * لهما انه لا تكليف بلا قدرة ولا قدرة
بلا علم ولا علم مع النسيان قوله او مقدم اكاف مر كونه
بفتح الهمزة والكاف بالتركية يلاك والعنق بالتركية بوين
والسائق من السوق بالتركية حيواني ارقه دن سورديك وقوله
قائد بالتركية حيواني يولارندن يديجي يعني ان كان الاناء
في احدهما اي في مؤخر الدابة او مقدمها والحال ان التيمم
قائد بزما مها فانه على الخلاف قوله وان تذكر بعد خروج
الوقت اي تذكر الناسي الماء في رحله وقد تيمم وصلى معه
قوله سواء اي مساو في كون المسئلة خلافة لم يعد عندهما
ويعيد عند أبي يوسف رح كما لو تذكر في الوقت قوله اجزأه
ما فعل بل اولى بالاجزاء بالنسبة الى مسئلة ما لو وضع الماء في رحله
وهو لا يعلم كما سبق * ثم ان من كان بقرب الماء ولم يعلم به اما في العمران
فلا يجوز تيممه قبل الطلب واما في غيره فان كان عنده
من يسأله ولم يسأله فلا يجوز تيممه ايضا ان سأله بعد الصلاة
فاخبره واما ان سأله ابتداء فلم يخبره ثم بعد التيمم والصلاة
اخبره جاز صلاته فلم يعد كذا في ابن اطة وى نقلا عن شرح
النقاية واما اذا لم يسأله قبل ولا بعد فالظاهر انه لم يجز تيممه
لانه قادر على استعمال الماء بواسطة السؤال فاذا لم يسأله جاء
التقصير من قبله كذا في ابن اطة وى عنه قوله فعند أبي حنيفة
رح تجوز اي الصلاة في الوجوه كلها اي سواء كان له
ظن اولا وسواء اعطى بعد الصلاة اولا فالاقسام هنا بالغة
الى سبعة وعشرين صورة كافي الكبير تفصيله قوله لانه لا يارمه
الطلب من ملك الغير بل لا يجوز لانه ذل وسؤاله صلى الله عليه

وسلم بعض حوايجه من غيره لا يقاس عليه غيره لانه صلى الله
تعالى عليه وسلم كان اولى بالمؤمنين من انفسهم فيفترض على
المسئول عنه البذل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا كذلك
غيره قوله فان لم يكن له ثمن اي ثمن يكفي للشراء بمثل القيمة
او بغبن يسير بان لم يوجد له ثمن اصلا او وجد لكن لا يزيد على
حوايجه او يزيد لكن الزيادة لا يكفي فهي ثلث صور قوله
زيادة بالنصب على الحال او بالرفع على الصفة اي مال زائد
قوله في الزاد بالتركية يول آزيغي قوله بمثل القيمة اي بمقدار
القيمة المتعارف في اقرب المواضع اليه قوله او باعه عطف
على ان باعه اي بغبن يسير بالتركية متعارفدن جزئجه
زياده ديمك قوله لانه قادر لان القدرة على البذل كالقدرة
على الاصل ٩ قوله لان تلف المال كتلف النفس لانه شقيق
الروح لكن الروح فوقه ولذا قالوا يجب الشراء ولو باضعاف
قيمه احياء لنفسه كذا نقل عن الدر قوله وقدره اي عينوا
الغبن الفاحش في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة
لكن المفهوم من الفتاوى ومن شرح الهداية ان الغبن
الفاحش في العروض بزيادة نصف درهم على العشرة
وفي الحيوانات بزيادة درهم على العشرة وفي العقار بزيادة درهمين
على العشرة وهكذا يعتبر الغبن الفاحش في البيع والشراء
قال قاضيخان في فتاواه واختلفوا في حد الغالي عن أبي حنيفة
رحه الله ان كان لا يبيع الا بضعف القيمة فهو غال وقال بعضهم
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو غال انتهى قوله لقوله
صلى الله عليه وسلم ماء زمزم شفاء لما شرب له وروى لما شرب منه

وكن وجب عليه كفارة
ولم يملك رقة ولكن يملك
قتمه لا يجزيه الكفارة
بالصوم كذا في الحاشية نقلا
عن شرح النقاية

اي لاجله وزيد في بعض الروايات ان شربته تسد شفي شفاك
الله تعالى وان شربته لشبعك اشبعك الله تعالى وان شربته
لقطع ظمائك قطعه الله تعالى وهي هزيمة جبرائيل وسقيا الله تعالى
اسماعيل وقد شرب جماعة من العلماء لمطالب فنالوها ويستحب
ان يقول اللهم انه بلغني عن نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
انه قال ماء زمزم لما شرب له واني اشربه لتغفر لي وبعضهم
يذكر ما يريد وزمزم بئر معروفة بالمسجد الحرام والهزيمة
بفتح الهاء وسكون الزاء المعجمة بمعنى الغزاة ٩ في الارض بالعقب
كذا في الكوكب المنير وابن اظهوى قوله ينقطع به حق الرجوع
وهو ان يعطى الموهوب له شيئا الى الواهب عوضا للموهوب
قوله من آلات الاستقاء مما يمكن اخراج الماء به ولو مند يلا
قوله قالوا اي ائمتنا الثلاثة * قال في الكبير وينبغي ان يكون
هذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة * وحاصله ان المحتاج
الى الطهارة اذا كان مع رفيقه ماء او لم يكن ولكن معه
آلة ماء فابو حنيفة فيهما قال لا يجب السؤال لان احدهما طلب
عين والاخر طلب منفعة وهما منهيان بلا ضرورة ملجئة كذا
في الحاشية قوله انتظر امر من باب افتعل اي قف حتى استقي
دأبى مثلا وهي نفس متكلم وحده ثم اعطى الدلو اليك ونحو ذلك
من الوعد فعند ابي حنيفة رح ينتظر اي يتوقف قوله صح عنده
اي عند ابي حنيفة رح لكونه لا ينتظر مستحبا قوله وان خاف
فوت الوقت بان الوصلية لان عندهما ثبت القدرة بالاباحة
في غير الماء كما ثبت القدرة في الماء فلا يجوز التيمم قوله وكذا
الخلاص في العاري بالتركية جبلاق فعنده ينتظر استحبابا

٩ اي الطعن والضرب

ما لم يخرج الوقت وعندهما ينتظروا جوبا مطلقا قوله الاسور الحمار
بضم السين وسكون الهمزة بالتركية طعامك وشرابك اكل
وشربك باق قلاني والبغل بالتركية قاتر قوله امه اتان بفتح
الهمزة بالتركية ديشي حمار جمعي آتن بالفتح والمد وبضم التاء
او بالضمين بلامد اتن قوله لانه مشكوك في طهوريته
لا في طهارته فانه طاهر قطعا لا مطهر لغيره لتعارض الأدلة
في نجاسته وطهارته فلا تزول طهارته اي المشكوك الثابت له
قبل ذلك ٨ يقين ولا يزال اي المشكوك الحدث الثابت يقين
فيضم اليه التيمم ازالة للحدث يقين كما في الاصول قوله فيضم
اليه التيمم اي يجمعهما في صلاة واحدة لا في حالة واحدة
وهذا الجمع واجب حتى لو تيمم وصلى ثم اراق السور لزمه اعادة التيمم
والصلاة لاحتمال طهوريته كذا نقل عن الخلاصة قوله لكن
الافضل ان يبدأه ويصلي بهما معا خروجا عن خلاف زفر
رحم الله فان تقديم الوضوء لازم عنده لان السور ماء واجب
الاستعمال * ولنا ان المطهر انحصر باحدهما فيفيد الجمع دون
الترتيب كذا في ابن اظهوى قوله ولو تيمم وصلى ثم توضأ اي
فاحدث ثم توضأ واما الوضوء قبل الحدث فهو المسئلة
السابقة بعينه من قبيل الجمع وكذا الحكم في المسئلة الآتية
قوله ومن لم يجد الاسور الفرس وكذا سور البغل الذي امه
رمكة ٩ بالفتحات ديشي فرس قصر اقي معناسنه ولو كان
ام البغل بقرة فسوره طاهر وطهور كالحمار الوحشي كذا
في الحاشية قوله في رواية عنه اي عن ابي حنيفة رح مشكوك
لتعارض الأدلة في حله وحرمة قوله وهي رواية الحسن عنه

مطلب
التيمم بسور الحمار والبغل
وسور الفرس
اي قبل شرب الحمار

٩ جمعي كسر راء الله رماك
وفتح راء الله رماك ورمكا
وارماك ككولور

اي عن ابي حنيفة رح مكروه قوله وفي رواية البخني عنه
 اي عن ابي حنيفة رح قوله وفي رواية كتاب اه وهي الصحيحة عنه
 اي عن ابي حنيفة رح وهو قولهما انه طاهر مطهر اما عندهما
 فلان الفرس مأكول اللحم واما عنده فان حرمة لحمه ليست
 لتجاسته بل لكرامته لكونه آلة الجهاد كما في لحم الآدمي
 فان حرمة لكرامته قوله فان حرمة لحمه اه قيل وقد رجع
 اي ابو حنيفة رح الى قولهما قبل موته بثلاثة ايام قوله قال
 صلى الله عليه وسلم له ليلة الجن وهي الليلة التي جاءت الجن
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهبوا به الى قومهم ليتعلموا
 منه الدين وكان معه صلى الله عليه وسلم عبد الله بن مسعود رض
 وفي رواية زيد بن ثابت رواه ابو زيد قال في الكبيران ابازيد
 لبس بمجهول وذكر فيه ما يخرج عن المجهورية قوله
 ما في ادائك اه كلمة ما استفهامية والاداة بكسر الهمزة وفتح
 الدال الممدودة بالتركية مطره كه سفرده صوقونيلور قوله
 تمر طيبة وماء طهور اخرجاه ابوداود والترمذي وابن ماجه
 وفي رواية الترمذي فتوضأ منه اي من ماء التمرة قوله وهي
 الرواية المرجوع اليها اي رجع ابوح الى قول ابي يوسف رح
 وعليها الفتوى لان حديث ليلة الجن وان صح لكنه مكى
 وآية التيمم مدنية ناسخة لحديث الجن قوله وعن محمد رح يجمع
 بينهما احتياطا لان الآية وان نسخت المكى لكن قيل ليلة الجن
 وقعت ايضا في المدينة فلا يقطع بالنسخ فوجب الاحتياط
 كذا في الكبير تفصيله قوله الا عصير الغن بفتح العين
 وكسر الصاد بالتركية اوزم صوي قوله لا خلاف في عدم اه

فان الوضوء بنيذا التمر ورد على خلاف القياس فلا يقاس عليه
 غيره قوله جنب وجداه كلام ابتدائي اي لو وجد الماء
 في داخل المسجد قوله وليس معه اي مع جنب احد اي
 رفيق وغيره يأتيه به اي يأتي الماء من جوف المسجد بالجنب
 قوله تيمم اي الجنب للدخول قوله فان لم يصل اي الجنب
 الماء بمنع من الموانع يتيمم للصلاة مرة اخرى ولا يصلي مع
 الاول قوله لان نية التيمم للصلاة اي للصلاة حقيقة او حكما
 بان نوى عبادة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح
 بدون الطهارة او نوى مطلق الطهارة قوله ولم يتولها اي
 والحال ان الجنب لم ينو للصلاة عند دخول المسجد بل نوى
 للدخول فقط قوله ولو كان قد نواه لها اي قد نوى
 التيمم للصلاة عند دخول المسجد لم يصح ايضا قوله بالنظر
 الى الصلاة اي الصلاة التي ارادها الجنب لرجاء الوصلة الى
 الماء اذا دخله فلذا لم يتحقق العجز عن الماء حيثذ وانما صح
 تيممه لدخول المسجد ضرورة اذ لاماء الا فيه والحال انه لا يجوز
 دخوله جنب فهو عاجز بالنظر الى الدخول فقط قوله ونحوه
 اي الجنب والحائض والنفساء قوله الجنب ونحوه اي منقطعة
 الحيض والنفساء لقراءة القرآن عطف على قوله لو تيمم قوله
 نوى لها صفة لتيمم اي نوى التيمم للصلاة قوله يعقل فيها
 معنى العبادة مجهول اي يوجد ويتبادر فيها اي في تلك القرية
 معنى العبادة ولو كانت قرية مقصودة وضع لفظ يعقل موضع
 قوله فمما سبق تصح منه حالا فليتأمل قوله المكتوبات ايضا
 اما في صلاة النافلة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلاة الجنابة

فلان المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى
من غير ان يكون تبعا لامر آخر وهما اى سجدة التلاوة وصلاة
الجنائزة كذلك اى شرعنا ابتداء * فان قيل يصح التيمم والصلاة
به بنية الطهارة فقط وهى لبست بعبادة مقصودة قلنا الطهارة
شرعت للصلاة وشرطت لباحثها فكانت نيته بنية اباحة الصلاة
كذا في الكبير قوله والصحيح هو الاول اى عدم الجواز
لان التعليم وان كان قربة فلبس بمقصود ولو كان مقصودا
لا يجوز الصلاة به ايضا لانه اى التعليم يصح بغير طهارة
قوله لانه بمنزلة نية الطهارة والحاصل ان المفهوم من كلامهم
ان التيمم عند القدرة على استعمال الماء لا يعتبر تيمما واما عند عدمها
فاما ان لا ينوى اصلا بان لا يحضره نية ما او ينوى ما لا يكون
قربة كالخروج من المسجد او يكون قربة لكن لبست بمقصودة
كالاذان او تكون مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة
كتيمم الجنب للقرأة او يعقل لكن لا تصح منه حالا كتيمم الكافر
للصلاة او تصح لكن لا تحتاج الى الطهارة كتيمم المحدث للقرأة
فهذه المذكورات لا تصح الصلاة بها واما ان نوى مطلق التيمم
او مطلق الطهارة او قربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة
وتصح منه حالا وتحتاج الى الطهارة كسجدة التلاوة من المسلم
او نوى صلاة بعينها كصلاة الفجر او نوعها كصلاة
النافلة او جنسها كصلاة مطلقة تصح بكل اى
بنية كل واحد من هذه المذكورات المذكورات ٩ هذا
كذا في ابن آطه وى قوله في رحله بالتركية يوك
معناسنه ماء وهو اى والحال انه لا يعلم به اى بوجود الماء

٩ فاعل تصح اى الصلاة
المذكورة والسجدة
وغبرها

في رحله * واما مسألة العارى من عرى يعرى عريا من الباب
الرابع وكذا العريان بضم العين المهملة وسكون الراء بالتركية
جبلق اولان كمنه فعلى الخلاف السابق قوله في رواية
لا يجوز لزيادة تقصيره وغفلته قوله وفي رواية عنه اى
عن ابى يوسف يجوز لعدم تقدم علمه به قوله ولو كفر عن اليمين
بالصوم اى ولو صام ثلاثة ايام لكفارة اليمين والحال ان في ملك
الصائم رقيقا يصح الاعتاق به عن الكفارة او في ملكه ثيابا
يكفى لكسوة عشرة مساكين او في ملكه طعاما يكفى لاطعام عشرة
فنسيه كله قوله فالصحيح انه لا يجوز وقيل انه على الخلاف
المذكور في الماء لكنه غير صحيح فالصحيح في الثوب والكفارة
عدم الجواز اتفاقا بخلاف الماء فانه على الخلاف بينهما وبين
ابى يوسف قوله انما تجزى عند عدم كون احد الخ اى عدم
وجود واحد من الرقبة والكسوة والطعام قوله وقد وجد
اى وجد شئ منها في ملكه وقت الصيام لان النسيان لا يوجب
عدم الوجود في الملك فان وجود المال في الملك يجمع مع النسيان
بخلاف وجود الماء في التيمم فان الوجود ٩ فيه عبارة عن القدرة
على استعمال الماء وهى لا يجمع مع النسيان كذا في ابن آطه وى
قوله باكل الطهارتين كراغب الجماعة يؤخرها استحبابا
الى آخر الوقت ليؤدى الصلاة بافضل الامرين وهو الاداء
بالجماعة او منفردا والرجاء هنا بمعنى الظن القوى قوله وصلى
جازاى التيمم لانه اداها بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد
سببها وهو ما اتصل به الاداء قوله في وقت مكروه فيكون
في اداء الصلاة فيه خلل ونقصان والصلاة بالتيمم عند عدم الماء

مطلب
مسألة العارى

٩ اى وجود الماء في التيمم

لاخلل فيها ولا نقصان قوله خلافا للشافعي بناء على ان التيمم طهارة ضرورية عنده ومطلقة عندنا * لنا التراب طهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح وهو قوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور المسلم وفي رواية وضوء المسلم ٩ قوله وكذا يجوز اي التيمم لفرضين او اكثر عندنا فروضنا او توافل او مختلطة كالوضوء خلافا للشافعي ومالك واحمد * قال الشافعي ومالك لا يجمع بين فرضين بتيمم واحد وقال احمد اذا تيمم صلى الصلاة التي حضر وقتها والفوائت والتطوع الى ان يدخل وقت صلاة آخر * لنا قوله صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء والمذهب ان التيمم يرفع الحدث الى وجود الماء كذا في الحاشية قوله اودابته او رفيق القافلة سواء كان الخوف حالا او مآلا وكذا لو كان يحتاج الى الماء للمعجمين او لازالة النجس دون المرقعة كذا في ابن اظهوى قوله ولو كلبا اي يخاف على كلبه العطش ان يستعمل الماء الذي معه قوله يجوز له التيمم لان الماء مشغول بحاجته والمشغول بحاجته كالمعدوم لان الحرج مدفوع قوله فانه لا يعيد بالاتفاق اما عند ابى يوسف فظاهر واما عندهما فان الاعتداء غالب في الصحراء فالامر بالاعادة يؤدى الى الحرج قوله في موضع نظيف بالتركية بالكسر قوله فيفهم منه وفاق ابى يوسف للامامين على الاعادة * قال في الحاشية ولعل فيه روايتان عن ابى يوسف فاخذ المبسوط احديهما والخلاصة الاخرى انتهى قوله والاسير كلام ابتدأ في اي المسلم الاسير في ديار الكفار قوله ثم يعيد اذا قدره كذا في الخلاصة وفي فتاوى

٩ واذا كان التراب طهورا
تبقى طهارته الى وجود ما
يزيلها كطهارة الماء
ولاشك ان كل خلف يعمل
عمل الاصل عند عدمه
كالتكفير بالصوم عند
عدم الرقبة والكسوة
والطعام كذا في الكبير

قاضيان وهو يفيد الاتفاق ويشكل عدم الاعادة على المحبوس في الصحراء حيث كان السبب غلبة الاعتداء فان غلبة الاعتداء على الاسير في ايدي الكفار اظهر وزوم الحرج اشد * قال في الحاشية ولعل الفرق في الاول منع من الوضوء ولم يمنع من الصلاة فصلى بركوع وسجود وفي الثاني منع منهما فصلى بآيماء والله تعالى اعلم انتهى قوله ولو منع المحبوس من التيمم ايضا اي كما منع من الطهارة بالماء والمحبوس لبس بقيد احترازي فان فاقد الماء والتراب الطهورين والمريض العاجز عنهما كذلك كذا نقل عن الدر قوله ولا يصلي بلا طهارة لان الصلاة بلا طهارة معصية لم تنج بحال من الاحوال قوله وقالا يصلي اي يتشبه بالمصلين فيركع ويسجدان وجد مكانا يابسا والا يركع وجوبا ثم يعيد كالصوم وبه يفتى واليه رجع الامام كذا نقل عن الفيض قوله واجمعوا اي الفقهاء على ان الماشي اه وهو شي اي حال كونه يمشى قوله وكذا السابح من السبح بالتركية صوده يوزمك قوله وهو يسبح اي حال كونه يسبح قوله لان العمل الكثير اه فلا تصح الصلاة مع كل واحد منها بخلاف الماشي للوضوء بعد سبق الحدث لانه متحرم ٩ لامصل حتى لو ادى شيئا من الاركان حال كونه يمشى فسدت فالمشي في الصلاة اذا كان لمصلحة الصلاة ينال في الاداء لا التحريم فالمشي بدون سبق ينال في التحريم ايضا اي كما ينال في الاداء قوله وهو قول مالك والشافعي واحمد لقوله تعالى فرجا لا اوركبنا اي مشاة قلنا الرجال ضد الركبان فكانوا اعم من المشاة والقيام واريد بهم القيام بقول ابن عمر رضي الله عنه صلوا رجلا قياما على اقدامهم

٩ باجماع التكميل

فالاية لا باحة صلاة الراكب فقط * وفيه نظر لان الرجال عام شامل للمشاة والقيام فلا يجوز تخصيص العام بخبر الواحد عندنا كذا في الكبير قوله بخلاف المنهزم اسم الفاعل من الانهزام بالتركية محاربه ده بوز ولوب فرار ايتك قوله اذا كان مطلوب باي اذا كان المصلي ٤ فارا عن العدو والحال ان العدو يطلبه ٩ يصلي بالايحاء في الاحوال الثلث وان كان المصلي طالبا للعد ولا يجوز لفقد الضرورة قوله اي لمرض اشارة الى انه عطف على قوله لخوف وكذا قوله او طين قوله لان هذه العوارض سماوية ولا اعادة فيها لان المنع عن الركوع والسجود من صاحب الحق من غير اختيار من المخلوق وهو لا يكلف نفسا الا وسعها قوله لعدم القدرة على القيام بسبب القيد في العنق او في الرجل ٨ قوله يعيد اذا خلاص لان المنع عن القيام لبس من صاحب الحق الذي هو الله تعالى بل من جهة الخلق قوله ويجوز التيمم كلام ابتدائي اي يجوز عندهما بكل ما كان من جنس الارض * والضابط فيه عن المحيط وكل ما ينطبع ويلين بالنار او يحترق بها فلبس من جنس الارض لان من طبع الارض ان لا تحترق بالنار ولا تلين بها قوله بجميع انواعه حتى العقيق بفتح العين وكسر القاف ومده بالتركية يوزك قاشي اولان معروف طاش كه يمن ديارنده اولور والزبرجد بالفتحين وسكون الراء جواهر نوعندن قيملوبريش طاشدر واما اللؤلؤ فليس من انواع الحجر لانه خرد حيوان البحر وليست من الارض فلا يجوز التيمم بها مدقوقا كان اولاً والخرد بضم الخاء المعجمة وسكون الراء بالتركية نجس عذره معناسه

٤ المنهزم
٥ من ورائه

٨ مثلاً
مطلب
ما يجوز به التيمم من جنس الارض والتراب والغبار والرمل والحجر بانواعه

واما

واما المرجان فنقل عن الدراية انه من انواع الحجر فيجوز به التيمم ونقل عن الدرانه لا يجوز به لشبهه بالنبات لكونه اشجاراً نابتة في قعر البحر كذا في ابن اظهوي قوله والزرنج بكسر الراء والنون وسكون الراء المهملة والياء والزرنج بكسر الراء المعجمة معرب من الزرنج بالتركية خرزمه كه ايكيسي دخي اوج نوع اولور اجر اصفر اسود اولور قوله اي الاثمد بكسر الهمزة وسكون الشاء بالتركية سورمه طاشي كه كوزه چكيلور قوله والنورة ٩ بالضم اي الكلس بكسر الكاف وسكون اللام بالتركية كرج كه انوكله يابي يارلر قوله والمغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وفتحها بالتركية آشي ديدكاري قزيرل بالحق طين اجر معناسه جمعي مغرات كلور قوله من انواع الاتربة جمع تراب وتربة بضم التاء فيهما قوله الا بالتراب والرمل بفتح الراء وسكون الميم بالتركية قوم وقايره ديرلر ولا يجوز بغيرهما عند ابى يوسف رحمه الله قوله يجوز حتى بالعشب بفتح العين وضمها بالتركية ياش اوتة ديرلر قروسنه حبش ديرلر والتلج بفتح الشاء المثلث وسكون اللام بالتركية قار كه كوكدن يغار قوله ولا يجوز اي التيمم عندنا بما لبس من جنس الارض كالذهب والفضة والحديد بالتركية دمر والرصاص بفتح الراء قلاي معناسه والصفر بضم الصاد وسكون الفاء بالتركية طونج والنحاس بضم النون بالتركية باقر كه كرك قزيرل وكرك صارو قوله مما ينطبع ويلين بالنار اي يذوب بالنار كالفضة قوله وكالحنطة بالتركية بغداي وسائر الحبوب جمع حبوب بالضمين وهي جمع حب بفتح الحاء بالتركية دانه وتخومه ديرلر قوله والاطعمة جمع طعام وهو

٦ وفي كرج الية
خرزومه كرج الية
زرنج ديرلر ودخي
آجوشاشي كه كوكب
الارض ديرلر

ما يؤكل من انواع الماء كولات ههنا سواء كانت فواكه او غيرها
 قوله مما يترمد بالنار اي مما يكون رمادا اذا احترق بالنار كالخشب
 لان التيمم بالرماد غير جائز قوله وان كان على هذه الاشياء
 غبار بضم الغين المعجمة وفتح الباء بالتركية توزه ديرل يجوز التيمم
 بغبارها عند ابي حنيفة رح اه وفي احدى الروايتين عن محمد رح
 وهي رواية غير مشهورة قوله لا يجوز بالغبار لانه ليس بصعيد
 واجيب بانه تراب رقيق وهو صعيد قوله مجرد المس اي وضع
 اليد بنية التيمم على الارض قوله ولا يشترط ان اي ابو حنيفة
 ومحمد رح علوق شئ اي تعلق شئ من التراب واتصاله بكفه
 قوله على صخرة ملساء بالتركية دوز طاش قوله او على
 ارض ندية بتخفيف الياء لا بالتشديد بالتركية ياش يروجه
 يقال ارض ندى اي ذات بلل قوله ولم يعلق بيده اي لم يتعلق
 ولم يتصل بيده شئ من الغبار من علق يعلق من الباب الرابع
 علوقا قوله خلافا لابي يوسف رح وكذا محمد في الرواية الاخرى
 لهما ان لفظ من في قوله تعالى في سورة المائدة فامسحوا بوجوهكم
 وايدكم منه للتبعض فلا بد من تعلق شئ من الارض
 ولا يبي حنيفة ومحمد رح في رواية انها لا ابتداء ولان المراد
 بالصعيد في الآية وجه الارض ترابا كان او غيره فلا حاجة
 الى تعلق شئ باليد من جنس الارض قوله وبين الذهب
 والفضة حيث جاز التيمم على الصخرة وان لم يتعلق باليد شئ
 ولم يحز عليهما قوله والحال ان كلا المذكورين اه اعتبر
 الذهب والفضة شئ واحد لا اتحادهما في عدم جواز التيمم
 بهما قوله خلقا في الارض مجهولا وجملة خبر قوله وهما

قوله هو ان الذهب اه جواب اذ راجع الى الفرق اي فهو
 ان الذهب والفضة يدوبان من ذاب يذوب ذوبا بالتركية
 اريكم * وهذا الفرق الذي بينه المص لا يفيد الا ان لو كان
 التراب هو الاصل في التيمم والصخرة مقبسا عليه وليس كذلك
 بل الصخرة اصل ايضا لشمول الآية لها فان الكل داخل
 تحت مفهوم الصعيد * قال في الحاشية ولعل مراد المص ان
 الذهب مثلا يذوب ويلين فلا يدخل تحت مفهوم الصعيد
 لان طبع الارض ان لا يلين ولا يترق كما سبق من المحيط واما
 الصخرة فلا تلين ولا يترق فدخلت تحت مفهوم الصعيد
 كدخول التراب فيه فيؤل الى ما ذكره في الشرح من الفرق
 الصحيح قوله حتى لو حلف لا يجلس على الارض بان يقول
 والله لا اجلس على الارض قوله يحنث في يمينه فيجب الكفارة
 قوله لا يحنث في يمينه فلا يجب الكفارة فثبت ان الصعيد
 لا يتناولهما قوله واما التيمم بالآجر بفتح الهمزة ومدها
 وضم الجيم وتشديد الراء بالتركية كره مدكه انوك ايله
 بنا يدارل قوله فعند ابي حنيفة رح يجوز مطلقا مدقوقا كان
 اولا وان شوى مجهول اي طبخ وتصلب قوله يجوز التيمم به
 اي بالآجر ان كان آجر مدقوقا قوله والا فلا اي وان لم يكن
 الآجر مدقوقا فلا يجوز به التيمم عند محمد رح قوله وهذا اي
 جواز التيمم بالآجر المدقوق مبنى على الرواية المشهورة عن محمد
 رح في عدم جواز التيمم بالحجر الذي لا غبار عليه قوله بالطبخ اه
 اي بسبب الطبخ بالتركية بشمك قوله فاعطى بصيغة المجهول
 اي الآجر حكمه اي حكم الحجر قوله فان كان اي الآجر مدقوقا قوله

يجوز اى التيم به قوله والا اى وان لم يكن مدقوقا ولم يكن عليه غبار
فلا يجوز به التيم قوله اى بغبار غير ثوبه اشارة الى انه عطف
على الثوب لا على الغبار قوله كالحصير واللبد ٩ بالتركية كچه كه
يوكدن اولور والبساط بكسر الباء يره يازوب دوشنيلن شيلر
قوله اوهبت الريح عطف على قوله تيم وهبوب الريح بالتركية
روزكار اسمك فآثار اى فاجأ بالغبار قوله فسحبه بنية التيم
جاز تيممه عندهما بل لو ادخل رأسه وذراعيه في موضع الغبار
او انهدم حائط فحرك رأسه وذراعيه بنية التيم جاز لان الشرط
وجود الفعل منه كذا في ابن آطه وى قوله عند ابى حنيفة ومحمد
في احدى الروايتين عنه كما مر سواء وجد التيم ترابا آخر
او لم يجد لان الغبار تراب رقيق قوله فاستحال اى تحول بان تبدل
ملحا بكسر الميم وسكون اللام بالتركية طوز كه طعامه قتلر قوله
وهى ارض ذات تراب بفتح النون و تشديد الراء المعجمة بالتركية
صوصيران يرواصل السبخة بفتح السين والباء وبكسرهما
بالتركية جوراق وجوراقلى يردر كه اوت بجز * قال صاحب الخلاصة
ولو تيم بارض سبخة ان كانت منعقدة ٤ من التراب يجوز عندهما
خلاف ابا يوسف انتهى قوله مسافر اصابه اى ان اصابه
مطر قوله جافا اى مجفوقا ولا حجرا عطف على قوله ترابا
ولاماء عطف على القريب او البعيد قوله ويفر كه من التفريك
بالتركية او له ملك قوله وفيه خلاف ابي يوسف نقل عن
الولوالجية وان ذهب الوقت قبل ان يجفف الثوب لا يتيم
بالطين لكن مشايخنا قالوا هذا قول ابي يوسف فان عنده لا يتيم
الا بالتراب والرمل واما عند ابى حنيفة ان خلف ذهاب الوقت

٩ بكسر اللام وسكون
الباء الموحدة

٤ يعنى بعد من التراب
ويسمى باسمه

يتيم بالطين وان لم يخف ذهابه فلا يتيم كذا في الكبير قوله
وكذا اى كما جاز التيم بالحجر ونحوه يجوز التيم بالحصير بالتركية
كراج والكيران بكسر الكاف ومده وكذا الا كواز بفتح الهمزة
والواو والكوز بكسر الكاف وفتح الواو كله جمع كوز بضم الكاف
بالتركية باردق كه آندن صوايچلور كعيدان واعواد وعود كله
جمع عود بضم العين قوله والجباب بكسر الجيم وفتح الباء
وجيبة بكسر الجيم وفتحى البائين الموحدين جمع جب
بضم الجيم وتشديد الباء بالتركية كوب وقيو كه امجى اورله مش
اوله قوله والغضارة بفتح الغين المعجمة وهو ما يعمل بالطين
من السكرارج ونحوها بالتركية طيراق چناق قوله اذا لم تطل
اى الغضارة مجهول من الطلى بفتح الطاء وسكون اللام
من الباب الثانى بالتركية دوايى برنسديه سورمك تقول طليته
بالدهن والآنك بمد الهمزة وضم النون قرشون معنا سنه قوله
والحيطان بكسر الحاء ومده جمع حائط بمعنى الجدار عطف
على الغضارة واصله حوطان فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها مأخوذة من الحوط قوله وما لبس مطليابه اى
بالآنك جاز حتى لو كان بطنها مطليا وظهرها غير مطلى جاز
التيم على ظهرها دون بطنها كذا في فتاوى قاضى خان قوله
الا اذا كان اه الاستثناء مفرغ اى لا يجوز التيم بالغضارة المطلى
في وقت من الاوقات الا وقت كون الغبار عليه قوله ولو تيم
بالخزف بالخاء والزاء المعجمتين المفتوحتين بالتركية طيراق دسى
والفخار بفتح الفاء وتشديد الخاء بمعنى الخزف چناق وچوملك
وهو طبراقدن ياييلوب بشن شيلر قوله كالفحم بفتح الفاء

وسكون الحياء بالتركية كומר قوله وان لم يكن عليه اى عا
 الحرف قوله شئ منها اى من الادوية فهو اى الحرف كالحرف
 المطلى * قال فى الكبير وكان يذبح ان تعتبر الغلبة اى غالبية
 الادوية لكن لم يعتبروها لانه لما خلط الدواء مع الطبخ خرج
 عن كونه من جنس الارض من كل وجه قوله وان كان الرماد
 غالباً لا يجوز * قال فى الخانية والا لا * قيل ومنه يعلم حكم المساوى
 وهو عدم الجواز فلو قال ٩ والا لا لكان اخصروا وفر قوله وقيد
 بها اى بالشمس اه حتى لو جف فى الظل بالريح او بالنار فالحكم
 واحد قوله للحكم بطهارتها اى بطهارة الارض المجفوفة
 بعد النجس لما روى ابن ابي شيبه عن ابي قلابه انه قال زكوة
 الارض يبسها وروى عبدالرزاق عنه جفوف الارض ظهورها
 ورفع الاول ٤ صاحب الهداية وغيره وذكر فى المبسوط ايماراض
 جفت فقد زكت حديثاً والله اعلم بذلك كذا فى الكبير
 قوله منها اى من الارض النجسة بعد الجف * قيل لان اشتراط
 طهارة الصعيد ثبت بنص الكتاب فلا تأدى بما ثبت
 بخبر الواحد قوله وروى رواية نادرة رواها
 ابن كاس انه اى التيمم يجوز على الارض التى طهرت بالجفاف
 قوله بعينه اى ان ضرب يديه على موضع ضربه الاول ٨ يديه
 جاز قوله والتيمم مبتدأ خبره قوله سواء اى صفة التيمم للجنب
 ومنقطعة الحيض والنفاس ولمن عليه الوضوء واحدة لما فى الصحيحين
 اى البخارى والمسلم من حديث عمار بن ياسر قال بعثني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فى حاجة فاجنبت فلم اجد الماء فترغت
 فى الصعيد كما تمرغ الدابة ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

٩ اى المص

٤ اى الحديث الاول الى
 النى عليه السلام

٨ اى التيمم الاول فيه

فذكرت

فذكرت ذلك له فقال عليه السلام انما يكفيك ان تفعل بيدك
 هكذا ثم ضرب يديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال
 على اليمين ونظاها كفاه ووجهه وعلى هذا الحكم انعقد الاجماع
 كذا فى الكبير * وجه التسمية بالصحيحين انهما اصح الكتب
 بعد القرآن وان اصحهما هو البخارى فى المختار * وجلة ما فى البخارى
 من الاحاديث الشريفة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون
 حديثاً ٩ وفى مسلم باسقاط المقرر نحو اربعة آلاف * وفى بعض
 شروح المصايح روى ان الشيخ محمد البخارى والشيخ
 ابالحسين مسلم القشيري جمعا الاحاديث اوراقاً ووجاء الى
 مدينة النبي صلى الله عليه وسلم واخلاصا العبادة لله تعالى
 اربعين يوماً وتضرعا الى الله تعالى واستمداداً من روح النبي
 صلى الله عليه وسلم ان يبين لهما الاحاديث الموضوعة والصحيحة
 فغلب عليهما النوم فلما انتبها وجدوا الاحاديث الصحيحة باقية
 والموضوعة ممحاة عن الاوراق وجمعا الصحيحين فى الكتابين
 وسماههما بالصحيحين كذا فى الوسيلة نقلاً عن مطالع الروشنى
 قوله لانه اى المصلى اداها اى الصلاة بالقعدة الموجودة له
 قوله عند انعقاد سببها اى سبب الصلاة وهو دخول الوقت
 فسقط الصلاة عن المصلى اصلاً لانه اتى بما كلف به كمن كفر
 بالصوم لفقره ثم ايسر حاله وامشال ذلك كذا فى الكبير قوله
 خلافاً للشافعى اى لا يجوز لانه يتيمم مع عدم شرطه فلما
 مخاطب بالصلاة عاجز عن الوضوء فيجوز تيممه لضرورة خوف
 الفوت وقد حدث دارقطنى بسنده عن عمر انه اتى بخنازة
 وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها كذا فى الكبير قوله

مطلب
 وجه تسمية البخارى
 والمسلم بالصحيحين
 ٩ بالمكرر وحذف المكرر
 نحو اربعة آلاف

لان الولي وغيره في ذلك اى في خوف الفوت سواء من خاف
الفوت يتيم وليا كان او غيره ومن لا يخافه فلا يتيم ايضا * ثم
المراد بالفوات فوات كل تكبيراتها اى الجنازة * والمحدث والجنب
والحائض سواء فيما ذكر كذا نقل ابن ابي عمير عن الدر قوله
في صلاة العيد متعلق باحدث لا بشرع * فان قلت جنب
او محدث لم يشرع في صلاة العيد لو خاف فوت العيد ان اغتسل
او توضأ هل يتيم ام لا قلت يتيم لانه عادم للماء حكما كذا نقل
عن الدراية قوله لانه امن من الفوات مادام الوقت باقيا قوله
وله اى لابي حنيفة رح ان الخوف باق يعنى ان الامن من الفوت
غير مسلم لانه يوم ازدحام وكثرة فيغلب على ظنه اعتراء عارض
يفسد عليه صلاته ثم هو لا يدرك صلاة العيد فتفوت لا الى خلف
قوله يجوز له البناء بالتيم بالاتفاق لانه متى وجد القدرة
فسدت صلاته لانه يكون واجدا للماء كذا في الحاشية قوله
وكذا اذا خاف خروج الوقت لتوضأ بعد ما شرع في صلاة
العيد يتيم بلا خلاف وهذا الحكم مشترك بين الامام والمقتدى
كذا نقل عن الدراية ٩ قوله لانها اى صلاة العيد تبطل اه
كالجمعة فيتحقق الفوت قوله ولا يقضى بعده اى بعد خروج
وقت العيد اى اذا كان وقت الزوال قوله والجنازة لا يتيم
عندنا وما عدا صلاة الجنازة الخ ويلحق بهما صلاة الكسوف
والسنن الرواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحدها كذا نقل
عن الدر والسائر هي الصلوات الخمس والجمعة والوتر قوله
وقال زفر يتيم ولا يتوضأ لان التيم انما شرع لتحصيل الصلاة
في وقتها فلم يلزمه قولهم ان الفوات الى خلف كلا فوات

٩ والحاصل ان صلاة العيد
لوفات فات لا الى خلف
كصلاة الجنازة فاي مقام
خاف فيه هذا الفوت يتيم
واى مقام لم يخف فيه هذا
الفوت لا يتيم هذا كذا
في الحاشية

لان الخلف يصير قضاء بعد الوقت ولا دليل على ان القضاء
اولى من الاداء بالتيم * قوله وقد قال مشايخنا انه يعتبر الوقت
يعنى ان الوقت يجب اعتباره ومحافظة حتى ان الحلواني اعتبره
وحافظه في جواز الايماء مع ان الايماء خلف الركوع والسجود
الفرضين فاعتبار الوقت في جواز التيم الذى هو خلف عن
الوسيلة التى هي الطهارة بالماء اولى * فالاحوط ان يصلى بالتيم
في الوقت ويحافظ الوقت ثم يتوضأ ويعيد ليخرج عن
العهد التى هو شغل ذمته بتلك الصلاة لكن الشارح ذكر
العهد بالثنية * ولعله نظر الى صلاته في الوقت بالتيم وبالوضوء
بعد خروجه اذا لم يخرج بالتيم ليخرج بالتوضأ عند اعادته
وان خرج بالاول كان الثانى نفلا مشروعا او مكروها فليأمل كذا
في ابن ابي عمير وكذا الاحتياط في الجمعة بان يصلى بالتيم ثم الظهر
بالوضوء قوله حقيقة بان لم يقدر على استعماله ولو وجد الماء
او حكما بان لم يجد الماء فهم اقيدان للعجز لا للاستعمال * قال
في الشرعة ويتيم لذكر الله تعالى ولكل خير ورد السلام
ونحوه * وذكر شارحه او يتيم ايضا لمثل ذلك المذكور كس
المصحف وقرأ القرآن منه او عن ظهر القلب وزيارة القبر
ودفن الميت والاذان والاقامة والدخول في المسجد او خروجه
ولو عند وجود الماء صرح به في شرح النقاية نقلا عن المحيط
انتهى * فبشير هذا الكلام الى ان التيم لتلك الاشياء التسعة بنية
القربة يكون عبادة يشاب عليه فهذه المذكورات اولى فليأمل
والله اعلم بحقيقة الحال قوله فروع لوتيم اى رجل مع وجود

مطلب
الفروع

الماء لجنازة خاف فوتها قوله ثم حضرت اخرى اى جنازة اخرى قوله وهو اى والحال انه يخاف فوتها اذ لو لم يخف الفوت لزمه الوضوء اتفاقا قوله لا يلزمه اعادة التيمم لكونه عاجزا كما في الاولى * قيل قال في شرح التنوير وبه يفتى قوله خلافا لمحمد لان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيجوز لها التيمم قوله اى يجوز له ان يوطأ اه من الوطئ بمعنى الجماع اصله ووطئ يوطأ من الباب الرابع فاسقط الواو لوقوعها بين ياء وحرف حلق فبقى يوطأ * دلت هذه المسئلة على ان الزوجة او الجارية لبس لها ان تمنع زوجها عن الوطئ بعدم الماء قوله فكذا سبب الجنابة اى يجوز له ان يباشر سبب الجنابة ايضا بوطئ زوجته او جاريته لاتحاد عليهما قوله وينقض التيمم اه لانه خلف الوضوء فاينقض الاصل ينقض الخلف بطريق الاولى قوله جازله التيمم بدون استعماله اى استعمال الماء الغير الكافي خلافا للشافعي واحد فان عندهما لا يجوز له التيمم حتى يستعمل ذلك الماء الغير الكافي فيكون عادما للماء فان لفظ ماء في الآية نكرة في سياق النفي فيعم الكافي وغيره وقال علماؤنا اجراء ماء على عمومه غير ممكن فان وجود ماء نجس او وجود ماء يحتاج اليه ولو لدابته خير مراد بالاجماع فيراد به اخص الخصوص فيكون الماء الموجود كافيا مراد بالاجماع فسقط غيره قوله وان رآه في خلال الصلاة فسدت هذا مندرج في العموم السابق * ولعله خص بالذكر اشارة الى رد الائمة الثلاثة فانهم قالوا لا ينتقض تيممه ولا تفسد صلاته * ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب طهور المسلم وان لم يجد الماء عشر

عن استعمال الماء حكما
وهذا المعنى باق بالنظر الى
الجنازة الاخرى

سنتين فاذا وجدته فليتمسه بشرته وهو حجة عليهم قوله غير موجودة لان السور مشكوك في طهوريته فلا يلزم التوضي به فلا ينتقض تيممه فلا تفسد صلاته قوله ويصلها بالجزم معطوف على مدخول لم اى ومالم يصل الصلاة قوله ليحصل متعلق بالتوضي والصلاة المنفيين قوله لان عنده ٤ يلزم التوضي به ٣ فبرؤيته لا ينتقض تيممه فتفسد صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله في هذه الصورة قوله وبه يفتى لان للامام روايتين في التبيذ اما في الرواية المرجوع عنها فان الوضوء بتبيذ التمر لازم اذا لم يجد غيره واما الرواية التي رجع الى قول ابي يوسف فانه يتيم ولا يتوضأ بالتبيذ فلا تفسد صلاته ولا يعيدها فالمدكور هنا الرواية الاولى قوله ولورأى سرايا بالفتح بالتركة بوسار يرق كه ايام صيفك نصف نه بارنده اوزاقدن صوكي كورن شى كه آنى بوسار يرق ديرل قوله فظن اى غلب على ظنه انه ماء فشى نحوه اى الى جانب السراب في الصلاة فان الظن المجرد قد يلحق بالشك كما سيصرح به الشارح قوله سواء جاوز موضع سجوده اولا وسواء مشى يمنة او يسرة او غيرهما لان مناط الفساد هو قصد القطع بمشيه وقد وجد في كل حال قوله فانه لا يقطع فلو ظن انه سراب لا يقطع بطريق الاولى فقطعه في صورتين حرام فلو قطع فان كان ماراه ماء توطأ وقضى وتاب وان سرايا قضى وتاب لاجل القطع الحرام ولا يعيد التيمم في رؤية السراب واما ان لم يمش ومضى عليها فلم يفسد ولبس عليه شئ سوى انه لم يعمل بغالب ظنه وقد اصاب لان التيمم الاول لم ينتقض بمجرد القطع الحرام قوله والاصل الخ ناظر الى قوله وان شك

في قولهم بعدم الانتقاض
اذا وجدته في خلال الصلاة
لان الطلاق الامر باساس
الماء البشرية عند وجدانه
في الحديث يقتضى انتقاض
طهارته في الحال
٤ اى عند ابي حنيفة
٣ اى بتبيذ التيمم
٧ اى برؤية التيمم
تيممه عقوب رؤيته

انه اه وقوله وانه لا يعتبر اه ناظر الى قوله وكذلك يجب
 الاعادة اه قوله لان الظاهر انه لم يوضع للوضوء اى للطهارة
 وهذا التفسير اولى ليشمل الغسل والاستحشاء والعمل بالظاهر
 واجب اذا لم يعارضه دليل قوله والاولى ان يعتبر في ذلك العرف
 اى ما تعارفه الناس فيما بينهم اشارة الى ان الاولى تقديم دلالة العرف
 على دلالة الكثرة والقلّة * وانما قال والاولى اذ يمكن ان يكون
 الاستدلال بالكثرة مبنيا على العرف قوله حتى لو تعرف محمول
 تعارف كخاصم وخصوص قلبت الالف واوا في مجهوله قوله
 شربا او غيره بالحركات الثلاث في الشين من الباب الرابع
 وقرئ فشاربون شرب الهيم بالوجه الثلاثة كذا في الصحاح
 اى سواء شربوا او توضؤوا او اغسلوا وتعاودوا بينهم ينتقض
 تيممه قوله بالشرب فقط لا اى لا ينتقض تيممه قوله لا ينتقض
 تيممه في الحالين ٩ اتفاقا في رواية عن ابي حنيفة رح لكونه
 غير واجد للماء وغير قادر على استعماله قوله وفي رواية عن ابي حنيفة
 رح * وفي الكبير هذه الرواية في النوم فقط حال المرور ولعل
 لهذا خص المص النوم بالذكر مع دخوله في المرور بغير علم
 وظاهر عبارة الشرح ان الرواية في المسئلتين معا وهى التى
 مشى عليها صاحب الهداية وكثيرون ان النائم ينتقض تيممه
 لان المانع جاء فيه من قبل العباد فكان قادرا تقديرا * لكن الاول
 اولى كذا في الكبير قوله اما الخوف عدو متعلق لم بدون
 ملاحظة عطف قوله ولا على الوضوء قوله او خوف سبع
 افتح السين وضم الباء من الباب الثالث بالتركية بها يمدن
 او طيور دن برتجى وپاره ليحي حيوانه ديرلر و بسكون الباء يرتقى

وپاره لمق

٩ اى فى حال عدم العلم
 وفى حال النوم وقت مروره
 بالماء

وپاره لمق معنائه قوله او نحو ذلك كما اذا كانت دابته جوحا
 لا يقدر ان يركبها او كان شيخا ضعيفا ولبس عنده من عينه
 فى وضوءه والجوح بفتح الجيم وضم الميم بالتركية شول آت كه
 باشى سرت وقاتى صاحبه طورو ويرميه چامش ديمك قوله
 لمرض متعلق بلا يقدر وقوله وعدم بالواو لا باو كما وقع فى بعض
 النسخ فلا ينتقض تيممه والا ينتقض قوله جنب مبتدأ خبره
 يتيم قوله على بدنه اى بدن الجنب لمعة بضم اللام وسكون
 الميم والبقعة بضم الباء وسكون القاف بالتركية برپاره وبرپارچه
 يرديمك قوله ولبس معه اى والحال لبس مع الجنب ماء اصلا
 قوله وان وجد اى الجنب الذى بقى فى بدنه لمعة بعد ما تيمم
 للمعة قوله لانه اى الماء كالمعدوم لان وجود الماء الغير الكافى
 كانه لبس موجودا اذ لا يرتفع به حدث لعدم قبوله التجزى
 قوله كالمعدوم لعدم كفاية الماء للمعة قوله لانها اى للمعة
 اغلظ الحديثين واغلظ الحديثين اهم ويتيم لاجل الحدث
 قوله ويجب عليه اى على الجنب قوله ولا يجوز تيممه للحدث
 قبله اى قبل غسل المعة عطف على قوله ويجب وتأكيده
 لمفهومه قوله وهذا اى وجوب غسل المعة اولا عند محمد رح
 قوله بل على الاولوية لان وجود الماء يمنع التيمم لاجل الحدث
 عند محمد رح فلو تيمم قبل صرفه للمعة فقد تيمم مع القدرة
 على الماء فلذا لا يجوز قبل الغسل تيممه له قوله ولو كان اى
 الجنب بعدما احدث تيمم للحدث اى لاجله قوله ايضا اى
 كما تيمم للمعة قوله فى هذه المسئلة اى فى مسئلة الجنب المغسل
 الذى بقيت على بدنه لمعة وتيمم لاجله قوله يكفى لاحدهما اى

للوضوء او المعة قوله فيعيده اي تيمم الحدث عند محمد ر ح
قوله مطلقا اي وضوء كان او غسلا او غسل لمعة والطهارة
الحكمية هي طهارة من الحدث ومن الجنابة * وظاهر كلام
المص ان مرجع الضمير هذا الاخير ولذا قدمه الشارح لكن
لما كان حكم الاولين كذلك عمم الشارح المرجع ثانيا بقوله
مطلقا قوله ثوب نجس بفتح النون وكسر الجيم وفتحها
بالتركية مر دارشي معنائه وجمله وهو مضطراه حال
والضمير للذي بقيت عليه المعة قوله يكفى لاحد الطهارتين
اي للوضوء او المعة فقط قوله ويتيمم لما عليه من الحدث
لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب وتيمم للحدث
يكون قد اتي بالطهارتين اي الحقيقية والحكمية ولو توضأ
بذلك الماء وبقي الثوب نجسا لترك الطهارة الحقيقية مع قدرته
عليها بغير عذر فلو صلى مع الثوب النجس يكون آثما ولكن
تصح صلاته لثبوت العجز بعد اعدام الماء باستعماله في الطهارة
الحكمية قوله متمم مبتدأ خبره جملة يجوز ام قوما اي
لو كان التيمم اماما لقوم متوضئين بالماء قوله يجوز فعله اي
امامته ولكن بشرط * ان لا يكون معهم ماء والا فلا يصح امامته
كذا في ابن آطه وي قوله طهارة التيمم ضعيفة لانها طهارة
ضرورية لا يصار اليها الا عند العجز واما الطهارة بالماء فاصلية
فكانت اقوى فيلزم حينئذ بناء القوي على الضعيف والحال
ان بناء القوي على الضعيف لا يجوز * فان قلت قال محمد ر ح
من انقطع دمها دون العشرة فتيمم وكان ذلك في الحيضة
الثالثة بعد الطلاق الرجعي ينقطع الرجعة بدون ان يصلي كما

ولا ينفق عند اب يوسف
بناء على ما تقدم من
التعليل آنفا

قال قاضي خان في فتاواه
المتوضئ اذا اقتدى بالتيمم
رأى المقتدى ماء ولم ير
امامه فسدت صلاته
المقتدى دون صلاة الامام
لان الامام بعدم
انتهى لان كان عاجزا
عليه صلاته

لو اغتسلت ينقطع فقد جعل فيها التيمم طهارة مطلقة فما بال
محمد ر ح جعل التيمم هنا طهارة ضرورية قلت اخذ الاحتياط
في الموضعين فلم يجوز امامة التيمم للمتوضئين ليخرجوا عن عهدة
الصلاة بيقين وحكم في صورة الحيضة بانقطاع الرجعة احتياطا
وترجيحا لجانب الحرمة كذا في الحاشية * ودليل الامامين ان التيمم
طهارة مطلقة كالوضوء لاضرورية حتى لا تتقدر بوقت
الصلاة ولو كانت ضرورية لتقدر به كطهارة المستحاضة
كذا في الكبير * ولهما ايضا ما رواه ابو داود والحاكم ان عمرو بن
العاص قال صليت باحبابي الصبح وانا متمم فاخبرت النبي
صلى الله عليه وسلم فضحك ولم يقل شيئا وما رواه البخاري
ان ابن عباس رضاهما وهو متمم كذا في ابن آطه وي قوله
وكذا على هذا الخلاف القاعد اي القاعد الذي يركع ويسجد
واما القاعد الذي يومي فلا خلاف في انه لا يصح امامته للقائم
كذا نقل عن شرح الوقاية قوله ولهما ان آخر صلاة صلاها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ثبت في الصحيحين عن عبد
الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة وسئلت
عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الحديث الى
ان قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر رضي
الله عنه ان يصلي بالناس الى ان قالت ثم وجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم من نفسه خفة فخرج يهادي بين رجلين احدهما
العباس لصلاة الظهر وابو بكر يصلي بالناس فلما رآه
ابو بكر رضى ذهب ليتأخر فاومى عليه السلام اليه ان لا يتأخر
وقال لهما اجلساني الى جنبه فاجلساه الى جنب ابي بكر رضى

فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
والناس يصلون بصلاة ابي بكر والنبي عليه السلام قاعد
وما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه
خلف ابي بكر رضى وان صح لکن لا يقوى قوة حديث الصحيحين
على ان البيهقي قال لا تعارض فان الصلاة التي كان فيها اماما
صلوة الظهر يوم السبت والاحد والتي كان صلى الله عليه
وسلم فيها مأموما صلاة الصبح يوم الاثنين فلا يخالف هذا كذا
في الكبير قوله واما الماسح على الخف بضم الخاء المعجمة وتشديد
الفاء بالتركية ايج اديكى كه اياغه كير لر مست ديمكله معروفدر
قوله او على الجيرة بفتح الجيم وكسر الباء ومده بالتركية فانمش
قيريق كمكه صارقي واكصاريلان اغاج پرچه لرى قوله فانه اى
الماسح يصح ان يكون اماما للغاسلين بالاتفاق اما الماسح على الخف
فللاجاع على انه طهارة غير ضرورية فلم يكن بينه وبين غسل
الرجلين فرق وكذا مسح الجيرة فانه بمنزلة الغسل لما تحتها
على ما قالوا ولبس كطهارة المستحاضة قوله للاصحاء وذلك
لان المعذور يصلي مع الحدث حقيقة * وانما جعل حدثه في حكم
العدم للحاجة الى الاداء فكان اضعف حالا من الصحيح ولو زال
عذره اثناء الصلاة لا يبنى عليها لانه بناء القوى على الضعيف
ثم ان هذا لو قارن الوضوء بالحدث او طرء الحدث عليه بان سال
الجرح بعد الوضوء فلا يصح اقتداء الصحيح له واما لو انقطع
عذره فتوضأ وصلى على الانقطاع فهو في حكم صحيح يصح
اقتداء الصحيح به كذا نقل عن التنوير قوله وكذا لا تصح
امامة الامي وهو منسوب الى الام سمي به الجاهل لكونه كما ولدته

٩ بين الحديثين *

امه في عدم علمه * ونقل عن التنوير وشرحه ان الامي هو الذي
لم يكن حافظا لآية واحدة والقارىء من كان حافظا لآية
واحدة انتهى * فيجوز اقتداء من يحفظ التنزيل به لان فرضا
يتم بذلك المقدار كذا في حاشية اخي جلي قوله وكذا العارى
لللبس اى لا تصح امامة العارى له فلو ام الامي للقارىء والعارى
لللبس لم يصح صلاة الامي ايضا عند الامام لتركه القراءة مع
الامكان بان يقتدى الامي القارىء فان قراءة الامام قراءة للمأموم
وتصح صلاة الامام العارى وان لم يصح صلاة اللابس اذ لم يترك
اللبس مع الامكان بان يقتدى اللابس لان لبس الامام لبس
لبس للمأموم فافترقا * وقالا تصح صلاة الامي والعارى في المسئلتين
كذا في ابن آطه وى نقلا عن الدراية قوله ولو اما من هو
بمثل حالهما اى لو ام معذور بمعذور بمثل عذره وكذا الامي
الامي مثله جاز حتى لو اختلف العذران او ام معذور بعذرين
معذور بعذر واحد لم يصح كذا نقل عن الدر والدراية
قوله فصل في بيان احكام المياه لما فرغ من بيان الوضوء
والغسل والتيمم شرع في بيان الاتهما * فان قلت ان المص
ذكر الوضوء ثم الغسل ثم التيمم وقد اصاب لموافقه بالقرآن
فاوجه تأخير آلة الوضوء والغسل عن آلة التيمم التي هي الصعيد
قلت وفقكم الله تعالى واينا الى الحق ان بيان الصعيد متصل
بالتيمم في القرآن بخلاف آلة الوضوء والغسل التي هي الماء والمياه
بكسر الميم وفتح الياء جمع ماء مدا او قصرا بطريق جمع الكثرة
وفى جمع القلة امواه بفتح الهمزة اصله موه بالفتحين قلبت واوه
الفاء وهاء وهمة وهو جسم لطيف سيال به حيوة كل نام كذا

٩ واحدا

مطلب
بيان احكام المياه

في الحاشية نقلا عن شرح التنوير قوله وازالة الخبث ذكره
استطرادا والمقصود هو بيان آلة الوضوء والغسل قوله بماء
مطلق وهو الماء الذي بقي على اصل خلقته ولم يخالطه نجاسة
ولم يغلب عليه شيء طاهر كماء السماء والعيون لقوله صلى الله
عليه وسلم الماء طهور أي الماء المطلق مطهر كذا في ابن ملك
قوله من غير حاجة الى ذكر قيد فاضافة الماء الى محله كماء البئر
او الى صفته كماء المد ٩ او الى مجاوره كماء الزعفران لبست بقيد
والزعفران بفتح الزاء والفاء وسكون العين مشهور بالتركي بر كوكبك
قحولي چېكدر جمعي زعافر كلور ترجان ايله تراجم كبي قوله
كماء السماء الخ وكذا البرد والجمد والتلج المذابة وكذا الندى
وماء زمزم بلا كراهة وعن احمد يكره بماء زمزم وهو الاولى
للمخروج من خلاف العلماء كذا في الحاشية والبرد بالفتحين
طولوكه كوكدن يغار حب السحاب دبرل والجمد بالفتحين
بوز كه صودن طوكر يقال جمد الماء جودا اذا اشتد جموده
من باب دخل يدخل والتلج بالتركية قار كه كوكدن يغار بياضدر
وهذا الماء ماء مطلق فاضافته الى محله او الى صفته او الى مجاوره
مثلا كما مر آنفا لا يخرج عن كونه ماء مطلقا فانه لبيان محله
ووصفه ومجاوره واما الماء المقيد فهو ما لا يتبادر من اطلاق
الماء عليه بل لابد معه من قيد حتى يفهم انه أي ماء كماء التفاح
وماء البطيخ وغيرها قوله وماء الاودية بفتح الهمزة وسكون
الواو جمع الوادي على خلاف القياس والانهار جمع نهر معناهما
بالتركية دره كه ايچنده صواقار قوله وماء العيون بضم العين
والياء وكذا الاعيان بفتح الهمزة والاعين بفتح الهمزة وسكون

العين

٩ والمد بفتح الميم وتشديد
الدا ل بالتركية سبيل
صوي ديمك

العين وضم الياء جمع العين والينابيع جمع ينبوع بفتح الياء وضم
الياء الموحدة بالتركية صو چقان يرلر قوله وماء البحار بكسر
الياء وفتح الحاء وكذا الابحار بالفتح والبحور بالضمين جمع البحر
بالتركية د كيزدريا كه برلر مقابليدر قوله او خلعها اي
خلف الوضوء والغسل وهو التيمم * سميت النجاسة الحكمية
حكمية لاختصاص تحقق النجاسة بحكم الشرع قوله وهي ماء
موصولة او موصوفة والرابط ضمير لاجله ولامه متعلق بحكم
واما كلمة عند فتعلقة بوجوب الوضوء قوله او حقيقية وهي
النجس العين ٩ سميت بها لتحقيق عين النجس حقيقة بعد الحكم
بانها نجسة * والاصل في ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء
ماء ليطهركم به * دل بعبارة على كون ماء المطر مطهرا وبدلالة
على كون سائر المياه المطلقة مثله مطهرة ما لم يعرض لها عارض
يزيل ٤ ذلك الحكم عنها كذا في الكبير قوله ولا يجوز التطهارة
الحكمية اي الوضوء والغسل قوله كالرياس بكسر الراء
وسكون الياء بالتركية ديباج كه قوزي قولاي ديد كاري اكشيجه
اوتدر شرابن ايدرلر قوله وماء الثمار بكسر التاء المثناة وفتح
الميم جمع ثمر بالفتحين بالتركية ميوه لر هرنه دن اولورسه والثمر
اسم جنس شامل للقليل والكثير * ويحي في جمعه ثمار كجبل
وجبال وثمر بالضمين جمع ثمار ككتب وكتاب ويحي ثمرات
واثمار وثمر قوله مثل التفاح بضم التاء وتشديد الفاء بالتركية
المه يميشي قوله وماء البطيخ بالكسر والتشديد قاون وقارپوز
ايكيسنه بيله شاملدرا كثر شيوعى قاوندر قارپوزه بطيخ اخضر
ديرلر قوله والقناء بكسر القاف وضمها وتشديد التاء بمعنى

٩ التي حكم الشرع بوجوب
ازالتها من البدن اذا وجدت
فيه عند ارادة الصلاة
٤ اي يزيل العارض ذلك
الحكم اي حكم المطهر
عنهما اي عن المياه
الخالط النجس

الخيار عطف التفسير قوله وهو الماء الذي طبخ اي الباقلاء فيه
قوله ومثل المرق بفتح الميم والراء بالتركية شوربا كه طعام
نوعه ندر قيل وفي بعض نسخ الكبير وماء المرق وهو الانسب
في المقام قوله وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفر بضم
العين والفاء وسكون الصاد والراء بالتركية قابوغي صاري
بويارايحي قرمزي بوياربرجكدر قوله المنقوع صفة
العصفر وهو الماء الذي حبس فيه العصفر ولا يصغ بذلك
الماء شيء قوله وهذا اي ماء الباقلاء وقرينه اي عدم جواز
الطهارة الحكيمة بها قوله اذا كان ثخينا اي كثيفا وغلظا
قوله على اصل سيلانه اي باقيا على اصل جريانه يجوز الطهارة
الحكيمة به اي بذلك الماء كماء السيل قوله والمراد ايضا اي
كماء قيد ماء الباقلاء ما خثر به اي بالزعفران والخثور بضم الخاء
المعجمة والثاء المثناة من الباب الاول بمعنى الغليظ ضد الرقيق
وقوله وخرج عن الرقة عطف تفسيري قوله وبكل مايع طاهر
عطف على بالماء سواء لم يكن ماء كاخل او ماء مطلقا او مقيدا
فقوله وبكل مايع الخ تعميم بعد التخصيص بالنظر الى قوله
بالماء المقيد وقوله وبما ذكرنا من الماء المقيد تخصيص بعد
التعميم كذا قيل قوله جميع اجزائه اي اجزاء ما ينصرف
من الماء المقيد والماء اي بالعصر وتزول ايضا بالجفاف قوله
واحتزبه اي بقوله يمكن ازالته به عن العسل والسمن بفتح
السين فيهما بالتركية بال وياغ ديمك لان تدبيقه ودسومته
لا تزولان بالعصر والجفاف والدبق بفتح الدال وسكون الباء
بالتركية ياشقلق والدسومة بالضمين يا غليلق جرب معنائه

قوله لان فيه اي في اللبن دسومة ويمكن ان يكون المراد به
ما زال عنه الدسومة وبقي خالصا كالماء كما يشاهد قوله
وبما ذكرنا انفا عطف على قوله بكل مايع مر بيانه قريبا قوله
بالعسل او الدبس بالكسرتين بالتركية خرما بكمزي اطباقتده
والمراد هنا هذا بقرينة الربوب وهو بالضم جمع رب بضم
الراء وتشديد الباء بالتركية اوزم صوبي كه ادنى طبخله ثلثدن
اقل كتمش اوله قوله كالزيت والشيرج بكسر الشين ومده
وقم الراء بمعنى دهن السمسم والدهن بالضم بالتركية اوتدن
ويمشدن وچمكدن وجوبا تدن اولان ياغ مطلقا قوله
لايزيلها اي الغسل بتلك النجاسة الحقيقية قوله وعند محمد
وزفر والائمة الثلاثة لا تجوزاه بناء على ان زوال النجاسة بالماء
المطلق على خلاف القياس لان الزوال بالماء غير معقول المعنى
لان الماء لما ورد على المتنجس تنجس والماء المتنجس لا يزيل النجاسة
الا ان هذا القياس ترك في الماء وقلنا انه يزيل النجاسة لثبوته
بالحديث وبالإجماع وبالضرورة فلما كان غير معقول المعنى
امتنع قياس غير الماء على الماء بذلك المعنى وقالا كونه غير معقول
المعنى ممنوع بل زوال النجاسة بالماء امر معقول لان الماء لما ورد
على الشيء المتنجس انتقل نجاسته الى الماء وسالت معه ولهذا
يتلون الماء بلون النجاسة التي لها لون ويتلاشي ذلك اللون شيئا فشيئا
حتى يزول اللون الكلية زوالا محسوسا لا شك فيه فثبت ان زوالها بالماء
امر معقول والماء مع مثله في الازالة والقلع فيتعدى حكم الماء المطلق
الى المايغ وهي الازالة كذا في الكبير تفصيله قوله وتجوز الطهارة
اي الحكيمة والحقيقية قوله بماء مطلق لكن خالطه شيء طاهر قوله

اي كون ازالة النجاسة
بالماء المطلق على خلاف
القياس وغير معقول
المعنى ممنوع

وقرنيه اذا كان ثخينا
لا يجوز الطهارة بها كذلك
ماء الزعفران مقيد بالخثور
في عدم جواز الطهارة به

في جميع اوصافه فتغير جميعها فقوله فغير احد اوصافه ناظر الى المخالف في بعض الاوصاف واما المخالف في الوصفين فمعلوم من مسألة المخالف في الجمع قوله والماء الذي يختلط به الاثنان عطف على قوله بماء ومثال الجميع كما ان ماء المد مثال البعض اي الماء الذي يختلط به الاثنان بضم الهمزة او الكسرة بالتركية چونان ديدكري نسبه قوله بشرط ان تكون اه متعلق بقوله وتجوز الطهارة قوله هذا اي جواز الطهارة بالاشياء المذكورة لبس مطلقا بل اذا لم يزل عنه اسم الماء من زال يزول زولا بالفتح وزوالا من الباب الاول فقط فيما رأينا من مختار الصحاح والاشارة في الاختري ووانقولى بمعنى الانتقال من مكانه اي اذا لم يخرج عن اطلاق اسم الماء قوله وبشرط ان يكون رقيقا بعد ٩ واشترائط المص عدم زوال اسم الماء يغني عن هذا الشرط فان الغليظ قد زال عنه اسم الماء اذ لا يطلق عليه انه ماء بل اشترائط الرقة تفسير لزوال اسم الماء وهو الضابط عند مخالطة الاشياء الجامدة للماء من غير طبع قوله فحكمه اي اذا وجدت هذه الشرائط في الماء الذي خالطه شيء طاهر فحكمه في التطهير حكم الماء المطلق قوله والا اي وان لم يوجد واحد منها فلا يجوز به الوضوء وغيره قوله وهذا اي جواز الطهارة بالماء المختلط قوله ولا عبرة باللون والطعم والريح اي لا عبرة بزوالها وفيه خلاف الأئمة الثلاثة فيما اذا كان الخالط مما يستغنى عنه كالزعفران والاشنان بخلاف ماء المداي السيل فان التراب الذي يجري عليه الماء لا يستغنى عنه واما الاثنان ونحوه فبستغنى عنه فلا يبقى الماء مطلقا عند المخالطة حيث يقال ماء الاثنان وماء الصابون

ونحو

ونحو ذلك ونحن نقول ان هذه الاضافة لتعريف الجاور كماء البئر ٩ لالتعريف الذات فلا يفيد التقييد بشيء وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بغسل الذي وقصته ناقته اي كسرت عنقه ناقته بالسقوط منها بماء وسدر بكسر السين وسكون الدال بالتركية براغاج كه اوراقني دو كوب انكله جامده يونورل هكذا في الكبير وفي ابن آطه وي وقع اوقعته دابته ومعناه الله اعلم بمراد حبيبه صلى الله عليه وسلم اسقطته وكسرتة واللون بالفتح بالتركية رنك كه بياض وسواد وحرت والطعم بفتح الطاء وسكون العين لذت وداد والريح بكسر الراء ومده بالتركية قنخورايجد قوله لا يجوز اي التوضي به وضابطه بقاء سرعة السيلان فان ماء السيل مادام رقيقا يسيل سريعا كسيلانه عند عدم المخالطة فيجوز والا فلا قوله اذا القى الزاج بالتركية قره بويه في الماء حتى اسود اصله اسودد من سود من باب اجر فادغم الدال بالدال اي صار الماء سوادا قوله جاز الوضوء به مع تغير اوصافه الثلاثة لرقته وسرعة سيلانه والعفص بفتح العين وسكون الفاء بالتركية مازو كه دباغلا استعمال ايدرل قوله اذا نقع في الماء مجهول اي اذا القى في الماء وجس فيه مدة يجوز الوضوء به والمجصة بكسر الحاء المهملة وفتح الميم المشددة وكسر ها بالتركية نخود كه حبو باتدندر قوله ان كان الماء بحال لو برد مجهول من باب التفعيل من التبريد بالتركية صغومتق قوله لا يثنى اي لا يكون كثيفا ولا يخرج عن رقة الماء قوله والا اي وان كان الماء كثيفا بعد التبريد بحيث يخرج الماء عن رقته وطبعه فلا يجوز

٩ وماء العين
٩ وفات الوقص بفتح الواو
وسكون القاف بالتركية
بيوني افاत्मق

٩ اي ذا الحين او بعد
الاختلاط

الوضوء به لان الاصل ان التقييد للماء يحصل ٩ باحد شئين
 اما بغلبة الممتزج ٤ وهي اى الغلبة بسبب كثرة اجزاء الشئ
 المخلوط بالماء او بكمال الامتزاج وكال الامتزاج اما بتشرب
 النبات الماء حتى يبلغ مبلغا يمنع خروج الماء عن النبات الا بالعلاج
 او بالطبخ الكامل فينتد يخرج الماء المطلق عن طبعه وهو
 سرعة السيلا فيثخن اذا برد غالبا قوله لو توضأ بماء اغلى اه
 ماض مجهول من الاغلاء بالتركية قينامق اصله غلى يغلى
 من الباب الثانى قوله جاز الوضوء به اى بالماء المغلى مالم يغلب
 اى ما دام عدم غلبة الاثنان او الآس على الماء باخراجه
 عن رفته قوله وكذا لو بل الخبز ماض مجهول اى القى الخبز
 فى الماء وجس فيه قوله ثخينا بالخبز اى كثيفا وغلظا
 بامتزاج الخبز لا يجوز الوضوء به قوله ولم يجد له مجهول
 من جدد يحدد من باب التفعيل قوله بناء على ما تقدم مرارا
 فالحاصل ان المعتبر فى صيرورة الماء مقيدا بمخالطة الحامد زوال
 رفته واما مخالطة المايغ فان كان مخالفا للماء فى وصف واحد
 كماء البطيخ الذى يخالفه فى الطعم وماء الورد الذى يخالفه
 فى الرائحة فالمعتبر غلبة ذلك الوصف وان خالف الماء فى وصفين
 كاللبن يخالفه فى اللون والطعم فالمعتبر ظهور غلبة الوصفين
 وان كان يخالفه فى الاوصاف كلها كالحل فالمعتبر غلبة اكثرها
 وان كان لا يخالفه فى شئ من الاوصاف الثلاثة كالماء المستعمل
 على ما عليه الفتوى انه طاهر غير مطهر وكاء الورد المنقطع
 الرائحة فالمعتبر كون اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا اذا كانت
 مساوية احتياطا حتى يضم اليه التيم عند المساواة اذا لم يجد

غيره

٩ اى كون الماء ماء مقيدا
 حاصل باحد شئين
 ٤ اى المختلط

غيره واما الماء الذى يقطر من الكرم فى المحيط لا يتوضأ به
 لكمال الامتزاج وقيل يجوز لخروجه من غير علاج والاول
 احوط كذا فى الكبير قوله لان غالب الظن علة لقوله او غلب
 على ظنه قوله فى العمليات واما فى الاعتقادات فلا بد فيها
 من اليقين فهنا اصول احدها اليقين لا يزول الا بيقين مثله
 وثانيها الظن المجرد لا عبرة به وثالثها الظن الغالب معتبر كاليقين
 فى العمليات ورابعها الاصل فى الماء وغيره الطهارة كذا
 فى الحاشية قوله ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه ولم يغلب على ظنه
 وقوع النجاسة فيه وهو شامل لترجح جانب الطهارة والشك
 وهو تساوى طرفى الوقوع وعدمه قوله ولا يترك ذلك الماء ولا يذهب
 التفحص والسؤال ٩ مالم يغلب على الظن عروض النجاسة له
 بقرينة ظاهرة لما فى الموطأ عن عمر بن الخطاب وعمر بن العاص
 انهما مرا برجل على حوض يسقى فقال عمرو يا صاحب الحوض
 هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض
 لا تخبرنا كذا فى الحاشية قوله يذهب بنية بكسر التاء الفوقية
 وسكون الباء بالتركية صمان ديمكر اى يحمله ويذهب بسبب
 الجريان قوله شئ نجس كالجيفة بالتركية لاشء حيوان قوله
 لا يتنجس الماء اى الماء الذى تحت النجاسة واسفلها قوله لانها
 اى النجاسة فى الجيفة ونحوها لا تستقر ولا تلبث مع جريانه بل تذهب
 لان ما يتخلل من اجزائها يذهب مع الماء ولا يلبث وعدم ظهور الاثر
 فيه يحقق عدم الاستقرار لان عدم الاثر دليل على عدم المؤثر قوله
 اى دن بفتح الدال وتشديد النون بالتركية كوب جب كى
 قوله فى الفرات بضم الفاء وفتح الراء اى الماء الاعذب ويطلق

٩ بان يقول هل هو طاهر
 ام لا
 يقال فى الحاشية والحاصل
 ان وجوب الاحتراز عن
 النجاسة ليس لذاتها بل
 لوصفها المنفر من الرج
 المن والظن المشيع واللون
 القبيح فاذا لم يتيقن بوجود
 ذلك الوصف فلا يجب
 الاحتراز قاله بعض
 الافاضل انتهى

على نهر الكوفة قوله اذا لم يتغير احد اوصافه فان عدم
التغير وعدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة
بالحل الذي توخا منه * نعم يحتمل ان يتصل به اجزاء غير مدركة
لكنه توهم لا يزول به اليقين الذي هو الطهارة قوله صفوفا
كصف الجماعة في الصلاة متوضئين جمع صف قوله
هذا هو الصحيح فان الماء المستعمل مائع طاهر وقد بين ان المائع
الطاهر اذا خالط بالماء المطهر بصيغة اسم الفاعل فالعبرة
للغلبة والاستواء فاذا لم يغلب المائع الطاهر الماء المطهر ولم يساوه
فيحكم بطهورية الماء للغلبة الماء الجاري الوارد على غسالة
المتوضي بل اريب؟ وخلافه احتمال لا يزول به اليقين قوله خلافا
لمن زعم اه لان الزاعم زعم ان الماء المستعمل نجاسة لكن الصحيح
المفتي به انه طاهر غير مطهر ولذا قال المصن هو الصحيح قوله
ساقية صغيرة اي ماء نهر صغير يقال بالتركية ارق صوبي
قوله اوشاة بالتركية قيون ديمك اي شاة مية قوله وغمرها
اي ستر الجيفة بحيث لا ترى من تحت الماء قوله والا اي وان لم يكن
الغلبة للماء الذي لا يلاقى هكذا بل كانت الجيفة تظهر من تحت
الماء فلا يجوز الوضوء من اسفلها وقوله تسنين مضارع
من اسنين على وزن استفعل اصله بين بمعنى ظهر قوله اذا جرى
في ميزاب السطح بفتح السين بالتركية طام اوستي والميزاب
بالكسر اولق كه اذن يغمر صوبي اقرار جمعي موازب كلور
قوله لا يجري عليها اي لا يلاقى اكثر الماء بالنجاسة قوله او اكره
وهذا زائد بعد قوله او نصفه قوله ولولم يتغير اي احدا ووصافه
الثلاثة قوله من السقف بفتح السين وسكون القاف بالتركية

وقلم يخرج ماء النهر
المطهرية بالنسبة الى
كل متوضي
قوله والا اي وان لم يكن
الى آخره لا يخفى انه تكرار
لكون الماء نجسا للملافة
اكثره النجاسة وتجبسه
الماء الباقي لغلبته عليه
وبهذا اول ابو جعفر
الهند واني المروي عن
ابي يوسف وهو اختياره
كذا في الكبير

اولك طواني سقف البيت معنائه وجهه سقف وسقف بالضمين
فيهما قوله او من الثقب بفتح الثاء وسكون القاف بالتركية
ذلك وجهه ثقب وثقب بالضمين فيهما ايضا قوله سواء عمت
النجاسة اكثر السطح اي سواء وجدت النجاسة في اكثر
السطح او لم توجد فيه قوله لعدم تحقق مخالطته اي لعدم
حصول اليقين بمخالطة المطر للنجاسة فيورثه الشك مع
ان طهورية المطر متيقن فلا يزول بالشك قوله والنصف
له حكم الاكثر للاحتياط وحينئذ لا بد من اعتبار النصف فيما
ذكر في النوازل قوله حتى يمر عنه اي عن موضع الجاري
الماء المستعمل فيخرج المتوضي عن خلاف من قال انه نجس
فان الخروج عن خلاف العلماء مستحب * وانما قال المصن ينبغي
ولم يقل يجب لانه لا يخفى ان الغسالة لا يغلب الماء الجاري الطاهر
ولا يكون مساويا له حتى يخرج عن الطهورية على كل قول
قوله قال بعضهم يجعل اي في صورة الجريان ضعيفا قوله
وبقي جريه اي سد الماء سدا بحيث انقطع وبقى جري ما انفصل
منه فان هذا المنفصل يعد ايضا جاريا يجوز الوضوء به وكذا
لو حفر من حوض صغير نورا اوصب رفيقه الماء في طرف الميزاب
وتوضأ فيه وعند طرفه الآخر انا يجمع الماء فيه جاز توضؤه به
ثانيا ثم وثم وكذا في ابن آطه وي قوله اي في كونه جاريا
اي في اول مرتبة اطلق على الماء جاريا في الحكم الشرعي قوله
ان ذهب به تبين بكسر التاء وسكون الباء بالتركية صمان اي حل
الماء التبن واذبه فهو الماء الجاري قوله اي ينكشف ماتحة
اي ماتحت الماء من الارض ويظهر التراب اذا رفع الماء واخذ

وان وقع فيه الماء المستعمل
او النجاسة ولم يظهر اثرها
كذا في الكبير

بالكف فيحكم ح بان الماء ليس بماء جار قوله والاول اشهر
اه وحكمه عدم التجسس بالنجاسة مالم يظهر اثرها فيه اي
في الماء الجارى من لون او طعم او ريح الا ان باشرها كالتصل
بالجيفة كما تقدم قوله بغلبة الماء الجارى عليه اي بسبب كون الماء
الجارى غالباً على الماء الراكد * لبس في كلام المص ما يدل على
الغلبة بالاجزاء بالراء المعجمة * نعم فيه ما يدل على الغلبة بالاجزاء
بالراء المهملة وهو قريب مما قال في الدر المختار ان المختار طهارة
الماء المتنجس بمجرد جريانه فتنبه كذا في حاشية ابن آطه وى
قال في الهداية الماء المستعمل لا يظهر الاحداث خلافاً للمالك
والشافعي وهما يقولان ان الطهور ما يظهر غيره مرة بعد اخرى
كالسف القطوع انتهى * واختلف العلماء في ان الماء باى شئ يصير
مستعملاً ٩ فعند ابى حنيفة وابى يوسف بازالة الحدث الحكمى
وبالاستعمال على نية القربة والطاعة وعند محمد لا يصير الماء مستعملاً
بازالة الحدث فقط بدون النية الى القربة فاذا اغتسل المغتسل
او توضأ المتوضئ تقر بالى الله يصير الماء مستعملاً اتفاقاً وان اغتسل
الجنب او توضأ المحدث تبرأ فقط لا يصير مستعملاً عند محمد رحمه الله
تعالى وقال لا يصير مستعملاً * له ان صيرورة الزكوة وسخا بالنية
حتى صارت حراماً على بنى هاشم فيكون الماء مستعملاً بالنية
لا بازالة الحدث * ولهما ان الماء يصير مستعملاً بانتقال الاثم
وهى نجاسة في الحقيقة اي بازالة الماء الاثم فيصير مستعملاً
بانتقال الحدث ايضاً لان كل واحد منهما نجس بخلاف الزكوة
لان فيه ضرورة يستثنى عن قواعد الشرع كذا في التوفيق
قوله فصل في بيان احكام الحياض لما بين احكام المياه

بانواعه

بانواعه وافراده شرع في بيان احكام الحياض والماء الراكد
والحياض بكسر الحاء وفتح الياء وكذا الاحياض بفتح الهيمزة
جمع حوض بفتح الحاء وسكون الواو وهو مكان يتخذ لاجل
اجتماع الماء فيه والراكد بمعنى الساكن مأخوذ من ركديركد
ركوداً من باب نصر بمعنى السكون قوله الاصل عندنا اه
المراد به هنا ما يبتنى عليه الحكم الشرعى قوله وان لم يظهر
فيه اثرها اي اثر النجاسة من لون ونحوه سواء كان الماء الراكد
قلتين او اكثر وكلمة ان وصلية اي ولو لم يظهر فيه اي في الماء
اثرها قوله خلافاً للمالك مطلقاً حيث قال لا يتنجس مالم يظهر
فيه اثر النجاسة من الاوصاف الثلاثة سواء كان الماء قليلاً
او كثيراً قوله وللشافعي واحد في القلتين فا فوجه اي اختلفا
في القلتين فافوقهما وهو الصواب لان الشافعي واحد يوافقان
مشايخنا فيما دون القلتين * وما ذكر في الشرح من افراد الضمير
في فوجه سهو من الناسخ والقلة بضم القاف وتشديد اللام
المفتوحة يراد بها هنا مائتان وخمسون رطلاً والرطل مائة وثلاثون
درهما فيكون مجموع القلتين خمسمائة رطل بالبغدادى دليلهم
مذكور في الكبير واما دليلنا فقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه ثم هنا للتراخي
في الرتبة ومعناه تبعد الاغتسال مما بال فيه كذا في ابن ملك
وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الدائم ٩ وهو جنب ولا فصل
فيه بين دائم ودائم فهو على العموم مالم يصرف في حكم الجارى
بعد الخلوص ٤ الى غير محل النجاسة او في حكم البحر في عدم
تحرك احد طرفيه بحركة الطرف الآخر ولا يقال يحمل النهي ٨

٩ اي الساكن
في ابن ملك
٤ اي بعدم نفوذ النجاسة
الى محل غير محل النجاسة
التي وقعت فيه
٨ في الحديث

٩ قال في الكفاية والماء
المستعمل هو ما ازيل به
حدث بان يتوضأ متبرداً
وهو محدث او استعمال
في البدن على وجه القربة
بان يتوضأ وهو طاهر
بنية الطهارة وتفصيل
الاثمة فيه
٤ اي من الحدث والاثم
مطلب
في بيان احكام الحياض

على التنزيه لانا نقول النهى مطلقه يوجب التحريم اذا عرى
عن التأكيد فكيف وقد اكد ٩ والقياس يقتضى تنجس الكثير
ايضاً لان الجزء الملاقي للنجاسة يتنجس بملاقاتها ثم يتنجس
الجزء الذى يجاوره ثم وثم لكن تركا القياس فى الكثير للضرورة
ولقوله صلى الله عليه وسلم فى البحر هو الطهور ماؤه فبقى
ما عداه على اصل القياس كما فى الكبير تفصيله والغدير العظيم
وهو بفتح الغين المعجمة وكسر الدال ومدّها بالتركية جقوق يركه
ايحنده صوايركلور وجعه غدر بالضم فالسكون وغدران ايضاً
مبتدأ خبره قوله كالماء الجارى بالاتفاق الا ان بعضهم قال
الغدير العظيم ما لا يتحرك طرفه بتحريك الطرف الاخرى لوحرك
احد الطرفين بحركة الاستعمال لا يتحرك الاخر من ساعته
ولو تحرك بعد المكث لا يضر لان الماء بطبعه سيال يخلص ٤ بعضه
الى بعض بالاضطراب فروى عن ابي حنيفة ان التحريك يعتبر
بتحريك الاغترسال يعنى لو اغترسل انسان فى جانب لا يضطرب
الطرف الاخرى لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير ٨ وعن ابي يوسف
بتحريك اليد وعن محمد يعتبر بتحريك التوضي وقال بعضهم
ان الغدير العظيم يفوض الى رأى المبلى فان غلب على ظنه
وصول النجاسة الى الجانب الآخر لا توضع لانه ليس بعظيم
والا توضع لانه عظيم كذا فى ابن اطهوى وهو الاصح
عند جماعة منهم الكرخي وقال بعضهم وهم عامة المشايخ
ما كان عشراً فى عشر * قال ابو الليث وعليه الفتوى قوله
فالاصح ان جوانبه اى جوانبه الاربعة * وقيل المختار انه
سته واربعون وقيل ثمانية واربعون قوله فاختار قال مولانا

٩ بنون التأكيد

٤ اى يصل بعضه الى بعض
اجزاء الماء بالتحريك
والاضطراب من باب
نصر ينصر
١ كذا فى فتاوى
فاضلخان

ملا خسرو والصحيح قال فى الكبير فى قوله فاختار رواه ابو يوسف
عن ابي حنيفة والغرف بفتح الغين المعجمة وسكون الراء اخذ مقدار
الكف والمراد هنا غرف الوضوء وقيل غرف الاغتسال كذا فى
الحاشية قوله والمراد بالذراع ذراع الكرباس بكسر الكاف وسكون
الراء بالتركية كان بزي وجعه كرايس * قال الولوالجى والمجيبى
والهداية انما يعتبر هذا توسعة على الناس لانه اخصر وايسر كذا
نقل عن الدراية قوله مع اصبع قائمة فى القبضة الاخيرة وهو
الذى يسمى ذراع المساحة وهو مختار قاضيخان حتى قال فيه
وهو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات البق انتهى قوله
وفيه نظراء * قال فى الكبير فان المقصود من هذا التقدير حصول
غلبة الظن بعدم وصول النجاسة ٩ والحق ما هو هذا القدر
بالماء الجارى ونحوه وهذا امر لا يختلف باختلاف الازمنة ولا
الامكنة بان يقال ان النجاسة لاتصل من جانب الى جانب فى ماء
قدر عشرة اذرع كل ذراع سبع قبضات فى الزمان او المكان
الفلانى لكون ذراعهم كذلك وتصل فى الزمان او المكان الفلانى
لكون ذراعهم ثمان قبضات او اكثر قليلاً مل هكذا فيما عندنا
من نسخ الكبير * اقول فاللائق فى التصوير ان يكون سبع قبضات
بالنسبة الى قوله وتصل وان يكون ثمان قبضات بالنسبة الى قوله
لاتصل لان الاكثر له مسافة ابعد من مسافة الاقل فى القبضة
والله تعالى اعلم * ثم الذراع فى الاصل اسم للساعد وهو يذكّر
ويؤنث فلذا حذف التاء فى قوله عشراً فى عشر اثار التخفيف
قوله واذا كان الحوض بالصفة المذكورة فهو كبير لا يتنجس
بوقوع النجاسة فيه مطلقاً اى لا يتنجس فى وضع النجاسة

٩ الى النهاية المقدرة
فى الحوض

التي وقعت فيه ولا في غيره واما اذا كان له طول وعمق ولبس له عرض ولكن لو بسط اصار عشرا في عشر فلم يذكر حكمه في ظاهر الرواية لكن قال ابو نصر يتوضأ به * وقال ابو سليمان لا والمختار ما قاله ابو نصر ذكره في عيون المذاهب والظهيرية كذا في الحاشية قوله اذا لم ير لها اثر اى اذا لم يبصر للنجاسة اثرها مضارع مجهول مأخوذ من رأى رأى من الباب الثالث اصله لم يرء باسقاط الياء من آخره فلين الهمزة بسلب حركتها فاجتمع الساكنان الراء والهمزة وحذفت الهمزة ونقلت حركتها الى الراء فصار لم ير قوله اذا كانت النجاسة مريئة اى مبصرة بان يكون النجاسة مجسمة او كيفية * قال في الخلاصة ان النجاسة نوعان مريئة كالدم وغير مريئة كالبول انتهى * هذا عند اصابتها بالثوب قوله والصواب اذا كانت النجاسة غير مريئة * قال في الخلاصة في النجاسة المريئة يتنجس موضع وقوع النجاسة بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير واما في غير المريئة فعند مشايخ العراق كذلك اى يترك مقدار الحوض الصغير وعند مشايخ بلخ وبخارى يجوز التوضؤ من موضع وقوع النجاسة انتهى فقوله وبعضهم قالوا الخ يؤذن بان كلمة غير لابد من ذكرها قوله وهو بعض مشايخ العراق لفظ بعض حشو اذا المراد ببعض المذكور في المتن مشايخ العراق يظهر من شرح الكبير قوله والحوض الصغير نجس في خمس فادونه * لعله اشارة الى ان الحوض الصغير الذى يعتبر اخراجه من موضع وقوع النجاسة من الحوض الكبير لا الحوض الصغير المصطلح والالاختلاف المراد لان حد الحوض

الكبير عشر في عشر فادونه حوض صغير في المصطلح فليتأمل وفقنا الله تعالى الى السداد قوله وبعض مشايخ بخارى اه صوابه اسقاط لفظ البعض بقريضة ما سبق في الكبير بقوله فعند مشايخ بلخ اه قوله توسعوا فيه اى جوزوا في غير المريئة التوضأ ونحوه وجعلوه طاهرا كالماء الجارى قوله بان المريئة بقاؤها اى بقاء النجاسة المريئة متيقن برؤية عينها وغير المريئة لا يتيقن ببقائها لاحتمال الانتقال الى محل آخر فيورث الشك قوله فلا يتنجس من الماء شئ لاموضع وقوع النجاسة ولا غيره ما لم يظهر اثر النجاسة قوله ليصير الماء المستعمل شايعا اى منشرا في الماء بسبب التحريك قوله لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس ولانه لا يحتاج في كونه مغلوبا الى الشيوع والانتشار في الماء حتى يحتاج الى التحريك لاجل الانتشار بل هو باول الملافة يصير مغلوبا والحكم للغالب ولبس الماء المستعمل كالنجاسة اذ لم يعتبر فيها الغلبة بل قطرة واحدة تنجس دنا والماء المستعمل لبس كذلك قوله وعلى هذا الحكم القياس اشارة الى ان القياس مرفوع ومبتدأ مؤخر وقوله اى يقاس ما اذا كان اشارة الى تقدير مضاف في اول لفظ ما اى قياس ما اذا كان على ان يكون بدلا من القياس مثلا قوله يجوز مطلقا اى سواء كان التوضؤ في موضع وقوع النجاسة او في غيره وسواء توضأ واحدا وجماعة في محل واحد ولا يجوز ٩ قوله وعليه الغير لعل هذا حشول يوجد في نسخة كثيرة عندنا ولا في الكبير قوله ولو توضأ المتوضئ في اجبة القصب بفتحات الهمة والجيم والميم بالتركية مبشك واغاج وقامشلق ير ٤ قوله اى في المقصبة اسم المكان بالتركية

٩ على اختيار علماء البخارى
وبلخ للباوى خلافا لمشايخ
العراق كما تقدم
٤ وجمعه اجم بالضمين
واجام بالفتحين واجم
بالفتحين والاجام بكسر
الهمزة كله جمع اجبة

قاسلق وقار قيلق يرلكن بعد ان يكون الحوض كبيرا بقربنة
السباق قوله لا يخلص اى لا يصل بعضه الى بعض قوله لم يجز
وضؤه لعدم استهلاك الماء الساقط من الاعضاء بعدم الخلوص
والاختلاط قوله انتساج القرامى بالجيم من نسج الثوب والقرام
بكسر القاف بالتركية منقش پرده والمراد به هنا ما الترق اصول
القصب بعضه الى بعض مثل نسج الثوب حتى يمنع وصول
الماء بعضه الى بعض آخر فالظاهر اما تعريف الانتساج
باللام واسقاط الياء من آخر القرامى قوله معناها خراء الضفدع
اى عذرة الضفدع بكسر الضاد المعجمة وسكون الفاء وكسر
الدا ل جمع ضفادع بالفتحتين وكسر الدا ل بالتركية قور بغه كه
صوحيوانى قوله يقال له الطحلب بضم الطاء وسكون الحاء
وضم اللام وفتحها بالتركية بوسن ديرلر قوله فهو اى الطحلب
راسب اى واصل الى الارض وثابت فيه قوله وكذا الحكم
ايضا اى مثل اجرة القصب قوله قد انجمد ماؤه صفة الحوض
اى قد صار ماؤه جذا مثل الحجر بسبب البرد الشديد قوله
وكان الماء متصلا به اى بالجمد عطف على قوله انجمد وقوله
والثقب عطف على الماء او مبتدأ وكفيرة خبره والجملة حالية
وقوله فى اسفلها ماء صفة حفيرة قوله او ولغ فيه الكلب
والولوغ بالضمين بالتركية كلب لسانك اطرافه صوبى
ايحملك ويلامق قوله فى ماء قليل فيفسده اى الماء القليل
فلا ينتفع به ولا عبرة بما تحته من عشر فى عشر وانما العبارة لما
فى الثقب وهو قليل كذا فى الحاشية قوله ولم تنفصل بقعة
منه اى قطعة من الماء عن سائر الماء قوله بخلاف الصورة

الاولى لان فيها فصل بعض الماء عن بعض ولم يبق المنفصل
عشرا فى عشر قوله وفى السقف كوة بضم الكاف وتشديد
الواو وفتح الكاف لغة فيه بالتركية اوديوارنده وطوانده اولا
ذلك قوله والكوة مبتدأ خبره دون عشر فى عشر وهذا
مراد ايضا فى الثقب المذكور ولم يذكره لكونه معلوما قوله
بوقوع المفسد من التجاسة وغيرها قوله فى الخلاف اى بين
المسايخ والحكم اى التجسس وعدمه والتفصيل فيما تقدم
قوله وان ثقب الجمد ثقباً دون عشر فى عشر فعلا الماء اى
استولى وارتفع على الجمد قوله يتجسس عند عامة العلماء الا
اذا كان هذا الثقب عشرا فى عشر فلا يصير نجسا قوله كغيره
من الماء القليل اى كغير ما فى الثقب منه خلافا لما قال البعض
ان ما فى الثقب يعتبر متصلا بما تحته وهو كثير فلا يتجسس قوله
اى فلا تزول اشار الى ان لم تزل بمعنى لا تزول وخطأه الشارح
فى الكبير واعترف كثرة ذلك فى كلام المؤلفين قوله ولم تقع
غسلاته بضم الغين المعجمة وفتح السين الماء الساقط من الاشياء
المغسولة والمراد به هنا ما سقط من اعضاء الوضوء من الماء اى
غسالة الوضوء فى الماء ٤ قوله لا يتجسس لانه حيث كان حوضا
كبيرا كما ان تحته اذا كان حوضا كبيرا لا يتجسس ولو كان الماء
متصلا بالجمد لكن موته بعد التسفل غالبا فيورث الشك والاصل
فى الماء الطهارة فلا تزول بالشك قوله ولو كان ماء الحوض
عشرا فى عشر فنسفل * دلت المسئلة على ان ما كان اعلاه
عشرا فى عشر واسفله لبس كذلك كان حوضا كبيرا ما دام
متمثلا فاذا تسفل كان حوضا صغيرا واما ما كان اعلاه دون

٩ بان قال وكثير من
المصنفين يستعملون
المضارع بعد لم بمعنى
الاستقبال وهو خطأ
صريح
٤ قوله ولا يتجسس بالغرف
بان كان بحيث لو غرق منه
لا يتجسس ما تحته من الجمد
لم يفسد بوقوع التجاسة
فيه وان كان يتجسس او كان
دون عشر فى عشر يفسده
كذا فى الكبير

٤ اى من الثقب

عشر في عشر واسفله عشر في عشر لم يكن حوضا كبيرا
 فاذا تسفل الماء كان حوضا كبيرا قوله فوقعته نجاسة فيه اي
 في الحوض بعد النزول يتنجس ماء الحوض قوله لان المعتبر
 وقت الوقوع اي وقت وقوع النجاسة في الحوض حتى لو كان
 الحوض وقت الوقوع كبيرا ثم نقص لا يعود نجسا ولو كان
 وقت الوقوع قليلا ثم كان الحوض كبيرا بسبب الامتلاء بعده
 لا يعود طاهرا لما تقدم من ان المعتبر وقت وقوع النجاسة لا غيره
 قوله لكونه كبيرا فصار كما لو كان ممتلئا فوقعته فيه النجاسة
 لا يتنجس قوله واختار اي والذي اختاره في الخلاصة
 وقاضيجان ان الماء الخ قوله لا يتنجس الماء في الحوض فالخاصل
 ان الماء اذا تنجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثرة وان كان
 الماء كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا يتنجس بها اي بالنجاسة
 ولو نقص الماء بعد سقوطها فيه حتى صار قليلا فالمعتبر
 قلة الماء وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت
 النجاسة على الماء او ورد عليها هذا هو المختار كذا في الكبير
 قوله قد تنجس ماؤه اي ماء الحوض وخرج من جانب آخر
 قوله لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان اي مقدار الماء النجس
 الذي فيه اي في الحوض الصغير اشارة بيراد قيد المثل الى
 ان خروج عين ما فيه لبس بلازم قوله والخروج من جانب
 آخر ولو لم يخرج مقدار ما في الحوض قوله لانه حينئذ يصير
 جاريا وجاري لا يتنجس ما لم يتغير اللون او الريح او الطعم
 بالنجاسة والكلام ههنا في غير المتغير قوله حوض صغير مبتدأ
 خبره جملة الشرط والجزاء في المن والجزاء فقط قوله ووقعته

غسلته اي غسالة الوضوء وهي ماسقط من اعضاء الوضوء فيه
 اي في الحوض الصغير هل يجوز الوضوء ام لا قوله فيكون
 كالجاري الخ لوقال ويعمل بالظاهر ما لم يعارضه دليل لكان
 اولى لانهم حصر وا ان ما هو في حكم الجاري هو الغدير العظيم
 على اختلاف في تفسير الغدير العظيم كما مر قوله الا ان يتوضأ
 في موضع الدخول اي في موضع دخل الماء منه الى الحوض
 او في موضع خرج الماء من ذلك الموضع فيجوز فيهما التوضؤ
 قوله وكذا عين الماء اي موضعه الذي ينبع ويخرج ماؤه
 من تحت الارض يقال لها عين الماء وكذا ينبوع بمعنى عين الماء
 بالتركية صوچقان يروصويك كوزي وجمعه ينابيع وعيون
 قوله حركة ظاهرة اي قوية شديدة من جانب ينبوع والحال
 ان الماء يخرج بشدة الحركة من مخرج الماء الممتلئ في العين يجوز
 الوضوء فيها قوله والا فلا يجوز حتى يعلم خروجه بلبث
 او غيره هذا وما سبق كله على رواية ان الماء المستعمل نجس
 واما على رواية انه طاهر غير طهور فلا بد لعدم الجواز من غلبته
 اي غلبة الماء المستعمل على الماء المطهر بصيغة اسم الفاعل
 او مساواته كما في السابق بيانه قوله التوضؤ بالنجس كلام ابتدائي
 ان كان ذائبا مأخوذا من ذاب يذوب بالتركية اريحي اصله
 ذاب قلبت الواو همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة قوله بحيث
 يتقاطر على العضو وان لم يتقاطر عن العضو الى الارض وهذا
 مذهب ابي يوسف * ويمكن تطبيق كلام المص على قولهما بيراد
 لفظ عن بدل على بل الظاهر هذا * ويحتمل ان يكون مراد المص
 على مذهب الامامين بحمل لفظ على بمعنى عن قوله ولا يجزيه

٩ كروى عن ابي حنيفة
 وابي يوسف اخرج في المشهور
 بنجاسة الماء المستعمل كذا
 في قاضيجان
 كما هو مذهب محمد
 رحمه الله

من جرى يجزى من باب ضرب ناقص يأتي ويحتمل كونه المهموز
اللام لان المعنى فيهما واحد بمعنى لا يكفي امراره اى الصاق
النج على العضو من غير سيلانه وتقاطره قوله من الحوض فيه
اى فى ذلك النهر قوله فى موضع اى فى موضع آخر وحفر
رجل منه كذلك نهرا آخر قوله فتوضا اى الرجل منه اى
من النهر الثانى ثم حفر منه آخر فاجرى وتوضا ثم آخر كذلك
قوله جاز وضوء الكل هذا ان حل على مذهب من قال بنجاسة الماء
المستعمل فتوجيهه ان حكم الاستعمال لا يعطى له الا بعد الاستقرار
فى موضع ولم يوجد الاستقرار فلم يكن مستعملا او يقال
ان المختار طهارة المنجس بمجرد جريانه وان حل على مذهب
من قال بطهارة الماء المستعمل فهو مغلوب ولبس للمغلوب
حكم كذا فى الحاشية قوله الا فى موضع الجريان اى لا يسقط
الماء المستعمل عن الاعضاء الا فى موضع يجرى فيه الماء فيكون
اى الماء المستعمل تابعا للماء الجارى خارجا عن حكم الاستعمال
قال قاضيان لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذى
استعمله الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه فى المكان الثانى
فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم تكن بينهما مسافة فالماء
الذى استعمله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجمع فى المكان
الثانى فيصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك انتهى وقوله فلا يظهر
بعد ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل وسياق الكلام عليه
ان شاء الله تعالى والله الهادى الى الرشاد قوله حتى لو كان
ساكنا لم يغترفوا ولم يجر الماء من الانبوب بالضم بالتركية
اقامشك ايكى بغومك اراسى والمشهور الآن حمام وشادروان

قورنه سى وههنا صور ثلث وهى ما قاله قاضيان فى الفتاوى
ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه
فاذا ادخل يده فى الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا
لا يدخل فيه شئ من انبوبة ولا يغترف الناس بالقصعة يتنجس
ماء الحوض وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم
ولا يدخل من الانبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم
على انه يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يغترفون بقصاعهم
ويدخل الماء من الانبوب اختلفوا فيه واكثرهم على انه
لا يتنجس انتهى * فهذا هو الذى ينبغي ان يعتمد عليه كذا
فى الكبير قوله وعليه اى على هذا البيان الذى قاله البعض
واما ما سياتى من بيان بعض المتأخرين ففيه نظريجى الجواب فى ذيله
قوله سواء تدارك الاعتراف اى تلاحق وتلاصق مع الجرى
من الانبوب ولا قوله وفيه نظر اى فى قول من قال من المتأخرين
لان الضرورة ممنوعة فى حوض الحمام اذا لم يكن الغرف متداركا
ومتلاحقا لعدم الخرج فى التحرز وامكان غسله من غير مشقة
بخلاف الحوض الكبير قوله لانه اى ماء الحوض لم يصير
مستعملا عندهما عند ابى يوسف فرح فلان الحدث لم يسقط به
لعدم الصب وهو شرط عنده فى طهارة العضو واما عند محمد
فلان الحدث وان زال من يده بالادخال لكن بزوال الحدث
منه فقط لا يصير الماء مستعملا ما لم يكن فيه نجاسة القربة على ما
سأى ان شاء الله تعالى قوله لانهم لبس عليهم اى على الصبيان
حدث حتى يزول ولم ينووا الوضوء واما فى الكفار فغير مسلم
على قياس المسئلة التى قبلها عند ابى حنيفة ربح لانهم يزول

وهو ما ذكره الشارح
فى الكبير بقوله ولتسائل
ان يمنع اه
بى بادخال يده فى حوض
فقط بلا صب

كل فى المشهور
ابى حنيفة ربح

عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر أو توضأ ثم أسلم لم يلزمه
إعادة ذلك ونيته ٩ وعدها سواء فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا
الحكم أي في الماء الذي أدخل يدهما فيه عند أبي حنيفة رح
فلما تجس في المسئلة الأولى عنده تجس في هذه المسئلة أيضا
عنده * ويمكن أن تكون هذه المسئلة معطوفة على قوله وعندهما
الماء طاهر الخ أي وعندهما أيضا لو أدخل الخ وحيث ذكروا الحكم
مسلم في الكفار أيضا * هذا ما حققه الشارح في الكبير قوله
من يراقبه أي يحافظه أي الصبي وينظره قوله لا يتوضأ به
استحسانا إلا إذا كان موسوسا أو لم يجد غيره قوله ولو توضأ به
أي بهذا الماء جاز ولا يضم إليه التيمم بالشك لأنه متيقن الطهارة
فلا يتجسس بالشك * لكن المستحب التوضؤ بغيره للاحتمال فيه
كما في سور الجلالة بفتح الجيم وتشديد اللام وهي التي تأكل
العذرة فقط من المواشي قوله ويفيض من الخرض أي يجري
من جوانبه وهو المختار لعدم تيقن بقاء النجاسة فيه ولصيرورته
ماء جاريا قوله ولكن لا يصير الماء مستعملا عند أبي يوسف رح
لأنه إنما يصير مستعملا بالاسالة والمسح حصل باول الإصابة
لأن الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا زایل العضو أي فارقه
وباعد عنه لا يزال العضو ووجهه خلاف محمد * ذكر في الكبير
والفتوى على قول أبي يوسف وسيأتي بيان أحكام الماء المستعمل
في فصل النجاسة إن شاء الله تعالى قوله فصل في المسح
على الخفين لما فرغ عن بيان أحكام الحياض شرع في بيان
أحكام المسح على الخفين لكن المناسب تقديمه على مباحث المياه
لأنه جزء من الوضوء إلا أن المسح لما كان رخصة ثبت بالحديث

أي الكافر

مطلب
في بيان أحكام المسح على
الخفين

لدفن

لدفن الخرج صار كانه من العوارض لا من اصل الوضوء فلم يوصل
بالوضوء بخلاف الوضوء والغسل والتيمم لأنها ثبتت بالكتاب
وقد ثبت المسح بالأخبار المستفيضة أي المنشرة والشايعة
بين الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله بعدد ٦ كثيرة
وفعلا كذلك وعن الحسن البصري حدثني سبعون رجلا
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه عليه السلام مسح
على الخفين * وقال الكرخي أخاف الكفر على من لم ير المسح على
الخفين لأن الآثار جاءت فيه في حيز التواتر * وقال شيخ الإسلام
والدليل على أن من لم ير المسح على الخفين كان ضالا ما روى
عن أبي حنيفة رح أنه سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة
فقال هو أن تفضل الشيخين يعني أبا بكر وعمر على سائر الصحابة رضي
وأن تحب الختني يعني عثمان وعليهما وأن ترى المسح على الخفين
وأبو حنيفة رح أخذه من قول أنس بن مالك أن من السنة
أن تفضل الشيخين وتحب الختني وترى المسح على الخفين
لكن قالوا من رآه أي اعتقد حقيقته ثم لم يمسح أخذنا بالعزيمة
أي بالقصد الكامل كان مأجورا * وتفصيله في الكبير قوله
المسح جائز أي غير واجب بل الغسل بعد نزع الخف أثوب
لمن رآه حقا ولم يتهم فلو اتهم فالمسح أفضل قاله في الدر لاخذه
بالعزيمة * قال في الدر منكره كافر على رأي الثاني * وقال في التحفة
ثبوته بالإجماع بل بالتواتر رواية أكثر من ثمانين منهم العشرة
المبشرة قوله بالسنة متعلق بالثبوت لا بالجواز فيكون حالا
من الضمير في جائز أي جائز ثابتا بهارد لمن قال أنه ثابت بالكتاب
أيضا وهي قراءة الجر في قوله تعالى وارجلكم * وجه الرد

٦ أما رواية قولنا فثمانية
وعشرون من أصحاب النبي
عليه السلام هكذا روى
عن الحسن البصري

٩ أي الغسل أثوب لمن رآه
أي اعتقده حقا
٤ علة لقوله بل الغسل
أثوب

قد تقدم المراد في قرأة الجر هو الغسل ايضا * وانما عطف على
الممسوح اشعارا للاقتصاد في الغسل وترك الاسراف في الصب
على الرجلين * ودليل ارادة الغسل ان المسح لا يغني بالكعبين
في قوله تعالى الى الكعبين بالاجماع * ثم ان المص اورد السنة
مطلقا ليشمل القول والفعل كما اشار اليه الشارح ولوقيدها
بالمشهورة ايضا لكان اجود قوله من كل حدث
موجب للوضوء ظاهره عدم جواز المسح لمن جدد الوضوء بل
يكون آتما ومسرفا * ويمكن التوجيه بان يقال ار يديه عدم جواز
المسح لمن عليه الغسل كما يؤذن اليه قول الشارح احترازا الخ
نقل عن الدر في جواب الاشكال الا ان يعنى الحدث فيقال
ان المجدد لما حصل له القرية بذية او بالعمل صار كأنه محدث
فليتأمل كذا قاله ابن آطهوى قوله اذا لبسهما اي الخفين
شرط * جوابه ما يدل عليه سابقه اي اذا لبسهما على طهارة
كاملة فالمسح جائز بالسنة وقوله على طهارة كاملة يتعلق
بمخدوف حال من حدث لا بلبسهما لان اللبس ٩ على طهارة
كاملة لبس بشرط وانما الشرط ان يكون الحدث حاصل
على طهارة كاملة * وتقدير الكلام جائز بالسنة من كل حدث
كأننا ذلك الحدث على طهارة كاملة اذا لبسهما هكذا قدره
كمال الدين في عبارة القدوري وهو التحقيق كذا في الكبير
قوله لا وقت لللبس اي سواء كانت كاملة وقت اللبس ايضا
اولا ٨ قوله جازله المسح على الخفين وقال الشافعي ومالك
وهو اشهر الروايتين عن احمد الطهارة الكاملة شرط وقت
اللبس فلا يجوز ذلك المسح عندهم قوله يمسح يوما وليلة

٩ يضم اللام وسكون الباء
بالتركية لباس كريك
مأخوذ من لبس يلبس
من الباب الرابع على
٤ موجب للوضوء على
طهارة كاملة اي كأننا ذلك
الحدث الى آخره
٨ حتى لو غسل رجله
ولبس الخفين او لا ثم غسل
سائر الاعضاء واكمل الوضوء
من ثوبا وغسل رجله اليمنى
وادخلها الخف ثم غسل
البسرى وادخلها ثم
احدث يمسح عندنا
لا عندهم

وقال مالك في احدي الروايتين عنه لا يمسح المقيم وقال في الاخرى
لا توقيت في مسح الخفين يستحب نزعهما في كل جمعة كذا نقل
في الحاشية عن الدراية قوله لقول علي رض رواه مسلم في صحيحه
عن علي رضي الله عنه قوله عقيب الحدث وهو قول عامة
العلماء لقوله عليه السلام المسح على الخفين للمسافر ثلاثة ايام
والمقيم يوم وليلة * وظاهر ان هذا التوقيت لبيان مدة الحاجة
الى المسح واما قبل الحدث فلا حاجة الى المسح والى البيان
لحصول الطهارة بالغسل اي بغسل الرجلين * وهذا حجة على
المالك في عدم توقيته بوقت قوله ولا وقت اللبس كما قيل
ولا وقت المسح كما قيل قوله خلافا للشافعي لكن هذا الخلاف
لا يتصور في الصورة المذكورة لان الترتيب فرض عنده فلا يصح
الوضوء بالكلية عنده فيها فلذا قال الشارح وانما يظهر خلافه
المبنى على اشتراط كمال الطهارة وقت اللبس الخ اشارة الى
ضعف كلام المص قوله وانما يظهر خلافه لم يقل مثال
المص غير صحيح لان فيه خلافا للشرط المذكور ووجوب
الترتيب فخلافا للشافعي فيه يمكن ان يكون للوجوب اول الشرط
فلذا لا يظهر ثمة الخلاف المبني على الشرط واما في تصوير
الشارح فلبس فيه الا خلاف واحد وهو الشرط فيظهر قوله
يكفيه اي يكفي الماسح قوله ترى الدم من قبلها اي ظهر
الدم من فرجه دون ثلاثة ايام بان جرى الدم منها اقل من ثلاثة ايام
وانقطع قبل تمام الثلث فالدم دم استحاضة وقس عليها فوق
العشرة في الحيض وفوق الاربعين في النفاس هذا عندنا وعند
الشافعي اقل الحيض يوم وليلة واكثرها خمسة عشر يوما

كذا في الدرر قوله كصاحب سلس البول بفتح السين المهملة
 الاولى وكسر اللام بالتركية بولن طوتا ميان كسبه در قوله
 او انفلات الريج بكسر الهمزة وسكون النون بالتركية دبردن
 ريج بوشانق قوله او استطلاق البطن بكسر الهمزة بالتركية
 اسهال اولوب يوره كي آقق قوله والراف الدائم بضم الراء
 وفتح العين هو الدم الخارج من الانف والرعف بالفتح والسكون
 من الباب الاول او الثالث بمعنى خروج الدم من الانف قوله
 او الجرح بضم الجيم وسكون الراء بالتركية ياره وجعه جروح
 من باب فتح وكذا الجراحة بكسر الجيم وفتح الراء اسمدر قلع
 ويحق ياره سي وبونك مثلي اوله وقوله لا يرقأ اي لا يسكن دمه
 او صديده من رقا يرقأ من الباب الثالث قوله من دم الاستحاضة
 ونحوه مماعطف عليه اي قبل ان يخرج منها شيء قوله تسمع
 كالاصحاء جمع صحيح وصحاح ضد السقيم من باب ضرب
 فان قلت لو توضأ المعذور ولبس الخف على الانقطاع ثم ظهر
 عذره ثم احدث هل يمسح كالاصحاء ام لا قلت * المفهوم من اشتراط
 كون الطهارة كما ملة عند الحدث ان لا يمسح * والمفهوم
 من اطلاق قوله حتى ان المستحاضة الخ حيث لم يقيد بظهور
 شيء منها بكونه قبل الحدث او بعده ان يمسح كالاصحاء ولكن
 واحد منهما لم ير في محل كذا قاله ابن آطهوى قوله تسمع في الوقت
 فقط حتى لو توضأ المستحاضة الظهر فلبست خفيها بطهارة
 العذر وصلت الظهر ثم احدثت في الوقت تسمع في اثناء الوقت
 عند ارادة صلاة الجنابة او القضاء او النفل او نحوها واذا دخل
 العصر يخرج الخفين فيه عندنا قوله وعند زفر تسمع تمام المدة

لان طهارة المستحاضة لما لم تنقض بالحدث الذي ابتليت به
 شرعا كانت اي طهارة المستحاضة اقوى من طهارة الاصحاء
 في حكم الشرع * وجوابه ان الانتقاض حاصل الا انه لم يظهر
 حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا خرج الوقت ظهر حكمه
 مستندا الا ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل في الاحكام
 القائمة وجواز المسح منها * فظهر الاستناد في حقه وان اللبس
 حصل بعد الحدث في حقه وكذا لو تيممت اي المستحاضة
 ولبست الخفين ثم وجدت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها المسح
 لان تيممها بطل بوجود الماء مستندا الى اول الاستعمال فتبين
 انها لبستها بلا طهارة كذا في الكبير قوله ولا يجوز المسح لمن
 وجب عليه الغسل من جنابة او انقطاع حيض او نفاس
 اي لمن اراد الغسل فيشمل غسل الجمعة وغيرها من النوافل
 فلو لبست خفيهما على طهارة ثم نفست ثم طهرت والحال ان مدة
 المسح باقية لبس لها ان تسمع على الخفين قوله ويمسح على
 خفيه اي ولا يجوز له ان يمسح على خفيه لما روى الترمذي
 والنسائي عن صفوان بن عسال ٨ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يأمرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلثة ايام ولياليها الا
 عن جنابة ولكن من غائط وبول ونوم * وقال الترمذي حديث
 صحيح كذا في الكبير قوله وكذا لو ان المسافر توضأ الخ
 هذه الصورة مروية عن محمد بن روح في الاصل وما تقدم مروى
 عن الكل كذا فهم من الكبير قوله وعنده اي والحال ان عند
 الجنب ماء يكفي للوضوء اي لا يكفي للغسل سواء كفي للوضوء او لا
 او زاد على الوضوء او لم يكن له ماء قوله فانه يتييم اي الجنابة

اي حكم الانتقاض

٤ بان يربط فم الخفين
 كيلا يدخل الماء على القدم
 عند غسل ساير بدنه كذا
 عند غسلة الدراية
 قيل عن الدراية
 ١ يفتح العين المهملة وتشديد
 السين مبالغة بايع الغسل

اي من المستحاضة

قوله وعنده ذلك الماء حال ايضا او وجد ماء كافيا للوضوء فقط
 فان لم يكف ذلك الماء وضوءه او لم يجد ماء اصلا او وجد غير
 كاف للوضوء فانه يتيم لهذا الحدث ايضا لان تيمم الجنابة
 باق بعد قوله لان الادلة اى ادلة المسح غير مختصة بالرجال
 والحال ان النساء تابعات للرجال في الاحكام الشرعية ما لم يوجد
 دليل يخصص الحكم بالرجال قوله انما هو على ظاهرهما
 اى على فوق الخفين هذا بيان لمحل المسح فرضا وسنة عند
 اصحابنا قوله اولى من ظاهره لكون الباطن محل اصابة الاوساخ
 والاقذار قوله وفي رواية لكان اسفل الخف اولى من اعلاه
 وهذا يدل على ان المراد بالباطن الاسفل لا ما يباشر البشرة
 فان مسحه غير ممكن فكيف يكون اولى في رأى ٩ قوله خطوطا
 بالاصابع جمع خط والاصابع جمع اصبع بكسر الهمزة والباء
 مشهور وفتح الباء لغة فيه وضم الهمزة والباء وفتحها لغة فيه
 ايضا بالتركية يرمق لما في اوسط الطبراني عن جابر رضى الله عنه
 قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه
 فخنسه اى طعن عليه السلام الرجل برجل وقال لبس هكذا
 السنة امرنا بالمسح هكذا ثم اراه بيده من مقدم الخفين الى اصل
 الساق مرة وفرج بين اصابعه كذا في الكبير قوله ان يمسح
 بجميع اليد والمراد به الكف مع الاصابع ولا ينافيه قوله فيما سيجى
 وهو حسن لان الاحسن حسن مع انه يمكن ان الهمزة سقطت
 فصار احسن حسنا قوله من قبله ٨ اى من جانب الاصابع
 وهى فوق رؤس الاصابع قوله فان المستحب فيه اى في الغسل
 ذلك اى الابتداء بغسل رؤس الاصابع ولما تقدم من حديث

الطبراني قوله وفرض ذلك مبتدأ خبره قوله مقدار ثلث اصابع
 اى من كل خف حتى لو مسح على احدهما مقدار اصبع او اصبعين
 وعلى الآخر مقدار خمس او اربع لم يجز قوله هو المختار اعتبارا
 بالاكلة وهو اصابع اليد لان المسح فعل يضاف الى الفاعل
 لا الى المحل كما قاله الكرخي قوله ان المعتبر اصابع الرجل كما في الخرق
 لانها ٩ محل المسح * وجه الاول ان الاكلة وهى البدا حق بالاعتبار كما
 في مسح الرأس قوله بحصول الغرض بالغين المعجمة وهو الغرض
 او بالفاء وهو الاخرى قوله عليهما اى على الخفين عرضا
 وهو مقابل طول الرجل جاز ايضا كما جاز في الطول قوله لما قلنا
 وهو حصول الغرض المأمور به قوله ولكنه اى المسح يكون
 مخالفا للسنة في جميع ذلك اى في الصور الثلاث من قوله ولو وضع
 الى قوله يجوز ايضا لما قلنا قوله ويمدهما اى اليدين عطف
 على قوله يجزى اى ويضع قوله الى الساق ٤ على زنة الحال بالتركية
 اياغك انجيكى وجعه سوق بضم السين ومده قوله والاول هو
 السنة كما فهم يماروى عن عمر بن الخطاب فيما سبق قوله اصول
 الاصابع والكف معا بان وضع رؤس الاصابع ولم يضع اصولها
 مع الكف لا يجوز ذلك المسح في جميع الاحوال الا في حال كون
 الماء متقاطرا قوله بمجرد الاصابة الى محل الغرض فاذا لم يكن
 الماء متقاطرا من الاصابع صارت البلة المستعملة اولا مستعملة ثانيا
 في الغرض قوله البلة الثانية التى مسح بها ثانيا حينئذ غير البلة
 التى استعملت اولا قوله وفي اقامة السنة متعلق بجوز المؤخر
 اى جوز لاقامة السنة استعمال بلة الغرض وان لم تكن متقاطرة
 ضرورة اقامة السنة حيث مسح بيطون الاصابع لان النفل

٩ اى خرق الخف يغيب
 فيه اصابع الرجل

٤ بان يضع رؤس الاصابع
 مع اصولها بدون وضع
 الكف على الخف ويمدهما
 الى الساق

٦ بل رأى يقتضى مسح
 على الارض لكونه محل
 اصابة الاوساخ والاقذار
 حيث سقط غسل الرجل
 لعدم سرية الحدث اليها
 ٧ بكسر القاف وفتح الباء
 او بالفتحين او بالضمين
 بمعنى الجانب ويجبى بمعنى
 الطائفة ويعنى عند الوجهة
 كذا في الاخرى

يفتقر فيه ما لا يفتقر في الفرض لانه تابع للفرض فيؤدي النفل
 بماء استعمال في الفرض تبعا للفرض لضرورة عدم شرعية
 التكرار في المسح كذا في الحاشية قوله بالنص متعلق بجوز
 وهو فعله صلى الله عليه وسلم ٩ قوله فلا يقاس عليه الفرض
 لان الفرض اقوى من السنة مع ان المسح على خلاف القياس
 فلا يجوز استعمال بلة الفرض لاقامة الفرض بل يقتصر على
 تجويز استعمال بلة الفرض لاقامة السنة كذا في الحاشية قوله
 لحصول المقصود اى اصل المقصود وهو كون المسح مقدار
 ثلث اصابع من الاعلى قوله ولكن خالف السنة لا يكون تاما
 قال عليه السلام فمن رغب عن سنتي فليس مني اى من اعرض
 وبعد عنها لان كلمة رغب اذا استعملت بعن تصير بمعنى اعرض
 فليس مني اى من عاملى سنتي قوله اى جوانب الرجلين الظاهر
 اى جوانب العقبين او جوانب الخفين بمعنى جانبيهما على نمط
 فقد صغت قلوبكما اى قلبا كما قوله لانه اى على الخف المعين
 بالنصوص لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها المسح على
 خلاف القياس انما وردت بالمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه
 لانه خلاف المحل الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كالابتداء
 من جهة الساق الى الاصابع فلا تضر لان الكيفية غير مقصودة
 بالذات بخلاف المحل قوله يجوز مسحه قال قاضيان وغيره
 سواء كانت البلة قاطرة او لم تكن وفي الخلاصة سواء اخذ الماء
 من الاناء او غسل ذراعيه وبقي البلل في كفيه هو الصحيح
 كذا في حلية المجلى قوله اذا المستعمل فيه اى في غسل البدن
 ما سال على البدن وانفصل عنه ولم يقل واستقر في مكان لما سألني

٩ ووقع فعله صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كاف في جواز النفل

من ان الصحيح انه يصير مستعملا كما انفصل بدون الاستقرار
 قوله اذا المستعمل فيه اى في المسح ما اصاب الممسوح وقد اصاب
 البلة اياه قوله لابنية المسح فنية المسح اولى ان يجوز وقد سبق
 قوله ولم يغسل ولم يغسل ايضا اذ لو اغسل احدى رجليه
 او اكثرها انتقض مسحه ولزمه نزع الخف فلو قال ولم يتبل لكان
 اعم واولى وفي بعض النسخ ولم تغسل وهو الظاهر قوله او اكثرها
 اى اكثر احديهما فلو ابتل النصف او اقل جاز مسحه كما
 لو لم يتبل اصلا * هذا هو المفهوم من هذه العبارة * لكن قال
 قبيل بحث الحيض ان النصف له حكم الاكثر لا احتياط فعلى هذا
 لو ابتل نصفها لم يجوز مسحه لان الاحتياط في الغسل دون
 المسح كذا في الحاشية قوله ذلك الحوض او المشى عن المسح
 قصدا لحصول المسح ضمنا ولعدم اشتراط النية ولو كان الحشيش
 مبتلا بالطل * وقيل لا ينوب الطل عن المسح لانه من نفس دابة
 والاصح انه ينوب لانه مطر خفيف كذا في الكبير قوله المطر
 ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن المسح قوله وهذا غير صحيح
 يعنى ان الواجب على المص عدم ذكره لانه غير صحيح عندنا
 لان التيمم انما احتاج الى النية لانه خلف عن الغسل حتى
 يقاس عليه المسح بل لمعنى آخر ذكر في باب التيمم قوله اى مدته
 يعنى لم يرد نفس المسح بل مدته وهى اول الحدث الاول بعد اللبس
 فلو سافر عقيب اللبس او مسح اول مسح فساير فبالطريق الاولى
 يتم ثلثة ايام ولياليها قوله لان المعتبر آخر الوقت لان المسح
 حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت يعتبر فيه آخر الوقت
 فعلى هذا لو سافر قبيل تمام يوم ولبلة مسح ثلثة ايام ولباليها

قال قاضيان في فتاواه اذا نقضت مدة مسحه في الصلاة ولم يجد ماء فانه يمضى على صلاته لانه لا فائدة بعد انقضاء المدة الى غسل الرجلين فلو قطع الصلاة وهو عاجز عن غسل رجليه فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم فلذا يمضى على صلاته وهو الاصح

فالخاص ان المراد بالمسافر في قولهم يسمح للمسافر من كان مسافرا
 قبل اللبس ومن كان مسافرا بعده قبل تمام مدة المقيم كذا
 في الحاشية قوله وهو مسافر اي حال كونه مسافرا ثم اقام
 اي سكن في محل وتقرر اقله خمسة عشر يوما قوله ينظر اي
 يلاحظ مدة مسحه قوله وان كان المسافر الذي اقام قد مسح
 حين المسافرة اقل من يوم وليلة اتم اي اكمل قوله ومن لبس
 الجرموق بضم الجيم والميم الممدودة وسكون الراء بالتركية خف
 اوزرينه كيلن جزمه غالبا معرب من سمر موزة قوله قبل ان يسمح
 على الخف اي قبل ان يحدث ويسمح فلوا كتنى بقوله قبل ان يحدث
 لكفى في افادة المراد قوله وقاية له اي حفظا للخف من وقى يقي
 وقاية مصدر قوله ومن غيرهما اي غير الجلد والكرباس نحو
 الجوخ والعباء قوله لا يجوز المسح عليه اي على الكرباس بالاتفاق
 بيننا وبين الشافعي قوله كالذي من الاديم بفتح الهمزة وكسر الدال
 ومده بالتركية سخيانه ديرل قوله والصرم بفتح الصاد وسكون الراء
 بالتركية خام كون درى جلد كبي فارسيدن معربدر وجهه
 صرام وصروم قوله وكذا الخف فوق الخف اي هو كالجرموق
 فوق الخف قوله وهو اي الجرموق وما كان مثله مما يجوز
 المسح عليه اذا لبس وحده قوله بدل خبر ضمير هو اي بدل
 عن الرجل لا عن الخف لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن
 ما للخف وظيفة حتى يصير من اعضاء الوضوء ويكون الجرموق
 بدلا عنه مانعا سرية الحدث اليه بل يمنع الجرموق السرية
 الى القدم فصارت كخف ذي طاقين ٤ وقال مالك والشافعي بدل
 عن الخف فلا يجوز المسح على الجرموق لان الخف بدل

وكذا الموقف فارسي معرب
 تلبس في البلاد الباردة ٤

٤ اي فان ديمك ٤

عن الرجل والبدل لا يكون له بدل ولان الابدال لا تنصب بالرأى
 قلنا الجرموق بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحته خف
 وان نصب البدل لبس بالرأى بل بفعله صلى الله عليه وسلم
 حيث مسح على الجرموق وحديثه في مسند الامام احمد
 وسنن ابى داود كذا قاله آطهوى قوله فلولبسه اي الجرموق
 فوق الخف قوله ونحوه مما لا يجوز المسح عليه قوله جاز المسح
 عليه اي على الجرموق والخف الملبوسين فوق ما لا يجوز المسح
 عليه من الجورب ونحوه قوله من عدم الجواز اي عدم جواز
 المسح على جرموق او خف ملبوسين على ما لا يجوز المسح عليه
 من كرباس وجورب * وقال هذا القائل انه لا يجوز الا ان يقطع
 ذلك الكر باس الذي تحت الجرموق والخف ٩ وتعليل ائمتنا
 ههنا بان الجرموق بدل عن الرجل الى آخره يعلم منه جواز المسح
 على خف لبس فوق مخيط من كرباس او جوخ او نحوهما مما
 لا يجوز عليه المسح لان الجرموق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل
 الخف مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلان يكون الخف
 بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى
 كذا في الكبير تفصيله قوله لما جاز المسح على الجرموق الذي
 لبس على ما يجوز المسح عليه من الخف مع ان المسح عليه جائز
 قوله لا يسمح على الجرموقين لان البدلية تقررت للخف بالحدث
 قبل لبسهما اي الجرموقين فلا تنتقل البدلية عن الخف
 الى الجرموقين ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البدل لا يكون له
 بدل قوله وعلى الخف الذي نزع جرموقه اي ومسح على الخف
 الخ قوله ولا يجوز ان يقتصر على مسح المزوع الخ اي لا يكتفى

٩ لكنه نقل عن رجل
 مجهول وهو بعيد عن الفقه
 خارج عن الاصول لان
 قطعه ان كان لبس بالخف
 المخدوق في عدم جواز
 المسح عليه فهو بمنزلة
 بدون خرق لانه لا يجوز
 المسح عليه وان كان لاجل
 اتصال جزء من الرجل
 بالخف فهو لبس بشرط
 كذا في الكبير ٤

على مسح الخف الذي انتزع جرموقه وفي روايات الاصل
ينتزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين وقال زفر يجوز ولا يجوز
ولا يبطل مسح غير المنزوع * ولنا ان الانتقاض في الوظيفة
الواحدة لا تجزى والجرموقان كالخفين ولو نزع احدا الخفين بطل
مسحه على غير المنزوع فكذا الجرموقان ايضا قوله قياسا على الخفين
اي المجردين عن الجرموق فان الجرموق بدل عن القدم كالخف
المجرد عنه فيقاس اي الجرموق عليه قوله فيه خرق كبير بموحدة
او مثله كذا نقل عن الدر وانما لا يجوز لخروجه عن الخفية لخروجه
عن المقصود بالخف وهو قطع المسافة بمتابعة المشي وبين الخرق
الكبير المانع عندنا بقوله ما بين منه اي يظهر من الخرق الخ وعند
مالك ما بين منه اكثر الرجل * ثم الصحيح عندنا كون الاصابع
المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الرواية والخرق بفتح الخاء
المعجمة وسكون الراء بالتركية هنا يرتق يردمك اصل مصدر معنسى
يرتمق والانحر اق والتخرق بالفتحين وتشديد الراء وضمها بالتركية
يرتمق يقال خرقت الثوب وخرقته بالتشديد فانخرق وتخرق قوله
خلافا لزفر والشافعي وكذا احد قالوا لا يجوز المسح وان قل
الخرق لانه لما وجب غسل البادي عن الخرق وجب غسل الباقي
في الخف لعدم التجزى قلنا لا نسلم وجوب غسل البادي لكونه
قليل بمنزلة العدم ولزوم الحرج في اعتبار القليل اذ غالب الخفاف
لا تخلو عنه عادة والشرع علق المسح بمسح الخف وهو الساتر
الذي تقطع به المسافة قوله لان القليل عفو لدفع الحرج
اجواب عن قولهم لما وجب غسل البادي اه بوقوع الحرج كما
ذكر آنفا قوله لان الاصابع لقليل لقلة ما دون الثلث

ومتضمن

اي كل ان الخف الجرد
عن الجرموق كان بدلا
عن القدم كذلك الجرموق
ايضا بدل عن القدم
فيقياس على الخف

ومتضمن الجواب عما قاله مالك ان الكبير ما يبد منه اكثر
القدم يعني ان الاصابع اصل القدم فيعتبر فيه القلة
والكثرة لافي القدم قوله في موضع منه اي من خف واحد
او في موضعين منه اي من هذا الخف ايضا قوله كذلك اي
وان كان في خف آخر قدر اصبع او اصبعين منه وزاد المجموع
على ثلثة اصابع جاز المسح قوله لان المانع اي المانع عن جواز
المسح مقدار ثلث اصابع من خف واحد قوله فلا يجمع
الخرق الذي في خفين حتى لو كان في احدا الخفين خرق دون الثلث
وفي آخر خرق كذلك لا يجمع لان الخرق لعينه لبس مانعا
من المسح بل لكونه مانعا من تتابع المشي والخرق في الخف
الواحد يوجب ضعفا يمنع من تتابع المشي فيه وفي الخفين لا يوجب
ذلك الضعف واما التجاسة والانكشاف فهما مانعان جواز
الصلاة لعينهما فافترقا كذا في الحاشية قوله لو انكشف ثمن كل
من عضوين والثن بضمة الثاء المثلث والميم والنون من الكسور
النسعة يطلق على جزء واحد من ثمانية اجزاء واحد وضعفه
وهو اثنان يكون ربعا للثمانية قوله كل منهما اي كل واحد
من العضوين عورة يجب ستره في الصلاة قوله يجمع ويمنع
جواز الصلاة ايضا كالتجاسة المتفرقة قوله وان كان الخرق
قدر اصبع هذا لبس بقيد معتبر فان ادنى الخرق الذي يجمع
هو مقدار ما يدخل فيه المسلة بكسر الميم وفتح السين وتشديد
اللام ابرة عظيمة بالتركية جوالد زديمك ومادون المسلة لا يعتبر
فانه ملحق بمواضع الخرز بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء مصدر
من باب نصر بالتركية سخيان دكك وبضم الخاء سخيانك

اي دون ثلث اصابع
قليل

ديكشي خياطت خف معنائه وهو المراد هنا كذا نقل عن الدر
والدرر قوله مع الخرق قدر اصبعين اي مع خرق آخر قدر
اصبعين في خف واحد قوله يجمع في الحكم بالمانعة عن جواز
المسح * وفيه بحث دقيق لقائل ان يقول لاداعي الى جمع الخروق
في خف واحد لمنع جواز المسح لانه علة المنع انتفاء معنى الخف
بامتناع قطع المسافة المعتادة بالخف لاذاته وللذات انكشاف
القدم والا لوجب الغسل في الخروق الصغيرة وهذا المعنى
منتف عند تفرق الخروق الصغيرة كمقدار الحصاة والفولة
لامكان قطع المسافة مع تلك الخروق وعدم وجوب غسل
البادي كذا نقل عن بعض الشيوخ * ونقل عن حلية المجلى
رايت في خزائن الفتاوى حديثا وفي بعض شروح المجمع قديما
وعن ابي يوسف لا تجمع الخروق سواء كان في خف او خفين
بخلاف النجاسة وانكشف العورة فانه يجمع بالاجماع فهذه
الرواية تعضدها وتلك الدراية ولا ريب في انها اولى بالتقديم
انتهى * وانا الفقير المرتب يقول لما تحقق انتفاء جواز المسح
بوجود امتناع قطع المسافة كانت هذه الرواية اخرى بالقبول
والله تعالى اعلم قوله من ان ظهور الانامل جمع اتملة وهي
رأس الاصبع وحدها مانع عن جرر المسح قوله ولو ظهر
الابهام بان يكون الخرق عندها بكسر الهزة وسكون الباء
بالتركية باش بر مق قوله فالمعتبر ظهور نفس الاصابع صغارا
كانت او كبارا حتى لو ظهر مع هذه الابهام اصبع آخر وهي
مقدار ثلث اصابع بالنظر الى غير الابهام لا يمنع المسح ايضا
هذا قوله لعدم ظهور شيء منه اي من غير المنقح لان المانع

انكشاف

انكشاف ما يجب غسله اذا كان قدر ثلث اصابع ولم يوجد
ذلك المقدار قوله خرزه بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة
فراء معجمة هي عمل الخفاف كالخياطة للخياط وقوله انفتق مأخوذ
من باب الانفعال بالتركية ديكشي سوكلك وايرلق قوله الا انه
اي الشأن الظاهري الماسح فان ضمير من قدمه رابط راجع اليه
ومتى وجد الرابط لا يلتفت الى ضمير الشأن بلا داع كما صرحوا
في محله قوله لما قلنا وهو عدم ظهور شيء من غير المنقح قوله
مقدار المانع من القدم بقرينة المقام اريد من ضمير كان الراجع
الى الشيء المقدار المانع من القدم ٩ قوله حالة الوضع اي وضع
القدم على الارض قوله بالعكس اي ولو كان الامر بالعكس
بان لا يبدو المقدار المانع حالة المشي ويبدو حالة وضع القدم
لا يمنع الجواز قوله اذا كان فوق الكعب بفتح الكاف وسكون
العين بالتركية طپوق كه انجيك مكينك نهايتنده اولان يومري
مكددر ٨ قوله ان كان يستر القدم مع الكعب فان المتبادر من اطلاق
القدم هو قوله لا يرى من العقب بفتح العين المهملة وكسر
القاف مؤخر القدم بالتركية اياغك او كجه سي ديمك قوله
في قولهم اي في قول الفقهاء جميعا الظرف متعلق بقوله جاز
وضمير وهو راجع الى الخف المذكور يقال بالتركية بوسدال
ديدكلري اد كدر قوله وفيها اي في فتاوى قاضيخان قوله
لولبس المكعب بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين خف
لاساق له بالتركية ترك كه طپوق مستي ديرلر قوله غير ان القدم
في الساق اي لكن القدم لوبي في الساق اي في ساق الخف والمراد به
ما فوق الكعب مما لا يتعلق به حكم المسح انتقض مسحه اجماعا

٩ فان المراد بالشيء الذي
في قوله لا يرى شيء من قدمه
المقدار المانع لجواز
المسح ايضا
٨ وان كان الخرق كثيرا زاد
على ثلثة اصابع

اي تؤيدها *

قوله عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينتقض به المسح حيث
قوله وللربع حكم الكل كما ان لاكثر حكمه فاذا خرج اكثر
العقب فكانه قد خرج كل العقب الذي هو ربع القدم فاذا
خرج كل العقب فكانه خرج كل القدم وعند خروج كل القدم
ينتقض المسح هذا اذا اراد النزاع واما اذا كان الخف واسعا
فزال عقبه عن موضعه عند الرفع فلا ينتقض بالاجماع كذا نقل
عن الدر قوله وفي رواية عنه اي عن ابي حنيفة وهو قول
الحسن بن زياد تلميذ ابي حنيفة * ونقل عن الدراية وعند ابي يوسف
رحمه الله تعالى قوله والافلا اي وان لم يخرج اكثر القدم
بان خرج نصفه او اقل منه فلا ينتقض المسح قوله لان مقدار
فرض المسح باق في محل المسح وخروج ما سواه كذا خروج
والتقييد بما سوى الاصابع لما في فتاوى قاضيخان قال رجل له
خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق في الخف
مقدار ثلث اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحها وان بقي
مقدار ثلث اصابع من القدم بعضها من القدم وبعضها
من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلث اصابع
كله من القدم ولا اعتبار بالاصابع انتهى قوله ثم دخل الماء
بنصب الماء اي خاض فيه ورفعه اي دخل الماء في الخف اما
لو دخل قبل الحدث الاول او بعده ولكن قبل المسح فلا ينتقض
قوله ابتلا لا هو غسل بحيث يبلغ الماء الكعب قوله وكذا
لو ابتل اكثر من احديهما اي من احدي الرجلين وهذا داخل
تحت قول المص والاى وان لم يتبل جميع احديهما وهو شامل
لما في مسألة لو ابتل اكثر احديهما اه ومقتضى قول المص ان لا ينتقض

وعلى ان كلمة الكل مطبقة
على التعبير بظهر القدم
والمفهوم منه ما عدا
الاصابع
اي اكثر رجل واحد
من الرجلين

في صورة الاكثر ولكن ذكر الزيلعي عن المرغيناني ان غسل
اكثر القدم ينقضه في الاصح اي ينقض المسح * ونقل عن التنوير
ايضا وينتقض بغسل اكثر الرجل فيه اي في الخف * وقال شارحه
وصححه غير واحد قوله فيجب عليه ان يكمل غسل رجله
وقيل لا ينتقض وان بلغ الماء الى الركبة * قيل وهو الاظهر
لان استتار القدم بالخف يمنع سرية الحدث الى القدم فلا يقع
غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان المسح كذا نقل عن الدر والبحر
والنهر قاله ابن آطه وي قوله وهذا موافق لقول محمد لان صدر
القدم مقدار ثلاث اصابع فادام في قدم الخف فحل فرض
المسح باق قوله ولكن العقب يخرج اه اي يخرج بنفسه عن
عقب الخف ويدخل بنفسه ايضا لكون الخف واسعا لا ينتقض
قوله لعدم النزاع اي الاخراج من المسح واما ما تقدم
عن ابي حنيفة من انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف
انتقض فانه فيما خرج باخراجه لا فيما خرج بنفسه ثم عاد قوله
خف مبتدأ خبره فيه فتق مفتوح بحيث يظهر منه ثلث اصابع
والفتق بفتح الفاء وسكون التاء بالتركية يارمق وديكلمش نسبه بي
سوكك وهنا بمعنى المفتوق قوله وبطانة الخف مبتدأ خبره
غير منفتق وقوله من خرقة او غيرها ظرف مستقر صفة احوال
من المبتدأ والبطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استاركة
قفطان يوزنك مقابليدر ويوزينه ظهاره ديرلر قوله مخروزا
بالنصب حال من الضمير المستتر في منفتق او بالرفع خبر بعد خبر
كما في بعض النسخ ويجوز الحذف بان يكون صفة من خرقة
ان كانت خبرا من قوله وبطانة وحيث يكون قوله غير منفتق

صفة او حالا من خرقة ومن هذا التوجيه علم وجه قوله في الكبير ويجوز في راء غير الحركات الثلاث بطريق الاحتمال ان تأملته تصل قعر التأويل والله الموفق قوله على العمامة بكسر العين وجمعه عمام بفتح العين والميم بالتركية دابند وصاريق كه باشه صار يلور قوله والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين وفتح الواو والياء وجمعه قلانس ٩ وقلاسي بالتركية باشه كيلان تقيه كه هرنه دن اولورسه اولسون قوله بدل الرأس اي بدل المسح بالرأس قوله ولا على البرقع بضم الباء والقاف ويجوز فتح القاف ايضا بالتركية يوز اورتسي كه بچه ديرلر نقاب ديرلر والبرقوع بضم الباء والقاف ومده يوزه اورتلن نسنه قوله مخروفا حال من مفعول تجعله وقوله ما يحازي فاعل مخروفا اي ما يقابل عيني المرأة منه الضمير راجع الى ما وفسره صاحب الدرر بالهماز قوله ولا على القفازين بضم القاف وتشديد الفاء عطف على القريب او البعيد وانما لم يجر المسح على هذه الاشياء لان الكتاب اي القرآن دل على فرضية الغسل ولم يرد في مسح هذه الاشياء شيء كما ورد في مسح الخف من الخبر المشهور ليجوز به اي حتى يجوز به نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل والمسح الى هذه الاشياء مع ان هذه الاشياء ليست كالخف في الحرج فتلحق به بطريق الدلالة كذا في الكبير قوله ويجوز المسح على الجباير هذا مبني على ما قيل ان المسح على الجبيرة مستحب عند ابي حنيفة حتى لو ترك المسح من غير ضرر وعذر جاز صلاته بلا مسح عنده وعندهما واجب لا يجوز تركه الا من عذر لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا رضي الله عنه ان يمسح على جبيرة

٩ ويجبي قلانس بالياء
وقلاسي بجذف الياء الاخيرة
وقلانس وقلاسي كذا
في كتب اللغة

مطلب
بيان المسح على الجبيرة

حين انكسر احدي رنديه بفتح الزاء وسكون النون بالتركية بلك ديمك يوم احد والامر للوجوب كذا في شرح المجمع * لكن نقل عن الدراية والصحيح ان عنده مسح الجبيرة واجب ولبس بفرض حتى يجوز بدونه الصلاة لان الفرضية لا تثبت الا بدليل قطعي وحديث على رضي الله عنه من الآحاد * ونقل عن الخلاصة انه فرض على ثبوته بظني وهو قولهما واليه رجع الامام حتى قيل في الوجوب وفاق ٩ وقال في شرح المجمع وعليه الفتوى * ونقل عن الدرر الصحيح ان لفظ الفتوى أكد من المختار والاصح والصحيح قوله من العيد ان بكسر العين ومده جمع العود بضم العين بالتركية اغاج ويجبي ايضا اعود في جمعه قوله باجماع الائمة المجتهدين * وفيه نظر لانه ينافي ما نقل عن الدراية انه قال الشافعي واحد في احدي الروايتين عنه انه يشترط الطهارة لان مسح الجبيرة مسح على حائل فصار ك مسح الخف قوله وان سقطت اي الجبيرة بعد المسح من غير برء لم يبطل المسح فان كان في الصلاة حين سقوطها مضى عليها وان كان خارجها اعاد الجبيرة وابدلها باخر بان يربط جبيرة اخرى ولا يعيد المسح لبقاء العذر كذا نقل عن الدراية قوله وان سقطت بعد المسح عن برء سواء اعتبر ان البرء كان قبل المسح او بعده قوله بطل المسح لتبين ان غسل ما تحتها كان واجبا قوله لزم الاستئناف اي ابتداء الصلاة من اولها ولا يجوز البناء على ما صلى لانه تبين ان الغسل كان واجبا بالحدث السابق وصار كانه شرع الصلاة من غير غسل ذلك الموضع وان كان السقوط خارجها يغسل موضع الجبيرة فقط ان لم يكن محدثا كذا نقل عن شرح

٩ اي في وجوب مسح الجبيرة
اتفاق بين ائمة الحنفية
الثلاثة

النقاية قوله بان كان يضرها الماء او كانت مشدودة يضرها الحل
قوله قال برهان الدين بعد ما ذكر هذا القيد عن ابي الحسين
النسفي قوله ولبس كذلك يعني غير جائز لانه لا يعدل الى الابد
مع امكان الاقرب والمسح على نفس البشرة اقرب الى الغسل
من المسح على الجبيرة ونحوها والتكليف بحسب القدرة والامكان
قوله وان ترك المسح الخ قدم بعض ما يتعلق بهذا المقام
عند قوله ويجوز المسح على الجبيرة اه فليرجع اليه قوله اذا
مسح على اكثرها اي اكثر الجبيرة جاز ذكره الحسن بن زياد نقل
عن الدربة يفتي * وقال في الخلاصة وعليه الفتوى قوله على
النصف اي نصف الجبيرة او اقل من النصف قوله وهو الصحيح
اشارة الى نفي قول من قال يشترط التكرار لانه حينئذ بمنزلة
الغسل الا ان تكون الجراحة في الرأس فلا يكرر قلنا مسح الرأس
ايضا بمنزلة الغسل مع انه يكره فيه التكرار قوله جازله المسح
على كل الجبيرة التي في تحتها جراحة والتي لبس فيها جراحة
لتعسر جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب * هذا على اشتراط
الاستيعاب واما على قول من جوز مسح الاكثر فقد جازله
المسح على اكثر الجبيرة قوله بين الجبيرة لاعتصا به الفصادة
بكسر العين المهملة وفتح الصاد سارغى كه جبيرة وغيرى
اوزرينه بغلنور والفصادة والفصد بالتركية فان المق قوله
والقروح بضم القاف والراء جمع القرحة بضم القاف وسكون
الراء بالتركية جبان قوله والجراحات بكسر الجيم وفتح الراء
والجراح ايضا جمع جراحة بالكسر بالتركية ياره اي لافرق
بين الجبيرة وبين هذه الاشياء في جميع ما تقدم قوله بمنزلة

الغسل * نقل عن الزيادات الاصل ان المسح على الجبيرة كالغسل
لما تحتها ما دامت العلة باقية والمسح على الخف لبس كالغسل
لما تحته * عرف ذلك من التفرقة بينهما وهذه الاحكام وهى
جواز المسح على الجبيرة المشدودة على حدث وعدم جوازه
على الخفين الملبوسين على الحدث ومن عدم ٩ توقيت مسح الجبيرة
وتوقيت مسح الخفين ومن عدم لزوم اعادة المسح اذا سقطت
من غير براء واعادتهما ولزوم غسل الرجلين اذا سقط الخفان
كذا في الحاشية قوله لانه لبس جمعا اه بل غسل احديهما
حقيقة والاخرى حكما قوله لا يجوز له ان يمسح على الخف
مع المسح على الجبيرة لان مسح الجبيرة غسل حكما فيكون جمعا
بين الغسل والمسح وذا لا يجوز قوله فان لبس الخف عليهما
اي على الرجل المغسولة وعلى الجبيرة المسوحة جار لانه لبس الخف
عليهما بعد الغسل حقيقة وحكما قوله من الكعب او دونها
ولفظ الكعب يجوز تذكيرها وتأنينها قوله لنقصانه عن مقدار
الفرض * دلت المسئلة على ان القدمين لو قطعتا وبقي من كل
منهما مقدار ناقص عن مقدار الفرض لزم غسلهما قوله فان
وقع المسح على الخف متعلق بالمسح وقوله على المغسول متعلق
بوقع اي ما بقى من ظهر القدم يعني المحل المشغول من الخف
بظهر القدم قوله حال كون ذلك المسح اشارة الى ان قوله
مقدار ثلث اصابع حال من المسح لا من المغسول فتنبه وقوله
عليه متعلق بالمسح ٨ قوله والحاصل ان مقدار الفرض اي مقدار
المسح الفرض يعتبر من القدم بدون الاصابع كما مر قوله فان
وقع اي المسح بتمامه اي بتمام المقدار المفروض على القدم جاز

٩ عطف على التفرقة
١٠ عطف على قوله سقطت
اي اذا اعادت الجبيرة
على القرحة لا يلزم اعادة
المسح عليها

١١ والضمير راجع الى الخف
الواقع على المغسول اي
حال كون ذلك المسح
على الخف الواقع على
المغسول مقدار ثلث اصابع
جاز المسح

قوله وان وقع اقل منه اى من المقدار المفروض على القدم او وقع كل المسح على الخف الخالى من القدم لا يجوز المسح فان قلت لو وقع المسح المفروض على القدم ثم زال القدم عن ذلك المكان كله او بعضه حتى بقى اقل من المفروض ولم يبق اصلاً ثم رجع الى محله او لا او وقع المسح المفروض على الخف الخالى كله او بعضه من القدم ثم رجع القدم الى ذلك الخالى حتى صار المسح المفروض كله على القدم هل يجوز المسح ام لا قيل لا يجوز كما اشير بعضه في الكبير وبعضه في شرح النقاية كذا قاله في الحاشية والله هو الهادى قوله قبل ما برأت ٩ اى القرحة فتوضاً اى عقيب الحدث قوله بعد ما برأت اى القرحة لا يمسح على الجبيرة والخفين قوله لانه لبس الخفين اه لانه عند البرء تبين انه كان محدثاً عند اللبس والتبين يؤثر فيما مضى كما يؤثر فيما بقى لان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته في الحال ثبوته في الزمن السابق حكماً وتحقيقه في الكبير قوله واذا كان الشقاق في رجله بضم الشين او بكسرهما بالتركية اياق يار يغي * هذا لبس بقيد مخصص بل مناط الحكم هو العجز عن الوضوء باى سبب كان قوله يمر الماء مأخوذ من الامر اصله امر ريمر فادغم فيه اى يجب عليه امر الماء فوق الدواء ان لم يضره قوله يستعين بغيره يأمر بغيره بان يوضئه وهو مستحب عند ابى حنيفة وواجب عندهما قوله يجب عليه الاستعانة عندهما لان عندهما ثبت له القدرة بالآلة الغير لان الآلة الغير صارت كآلته بالاعانة قوله انما يكلف بقدرة نفسه اذ لا يكلف الله نفساً الا وسعها ولان سؤال المنفعة حرام كسؤال العين ٤ قوله لا بقدرة غيره حتى لو بذل

٩ والبرء بالضم وسكون
الراء بالتركية ياره او كواب
تجك وخسته ابو اولق
من برئ يبرأ برأ من الباب
الرابع

* بل من الامر وهو من المرو
لان الامر
٤ ولان الاصل ان المكلف
لا يعتبر قادراً بقدرة الغير
عند ابى حنيفة رح

الابن ماله لايه الفقير لا يجب الحج على ابيه او وهب انسان مالا لفقير معسر وجب عليه كفارة لا يجب عليه قبوله قوله او كان ذلك فاستعان منه ان يوضئه فابى اى اعرض عن الاعانة جازت صلاته بلا خلاف قوله مما لا يسمى خفا وفي القاموس هو لفافة الرجل بكسر اللام وفتح الفاء هى ما يلف به على الرجل وغيره ٩ لكن العرف خص اللفافة بما لبس بمخيط والجورب بالمخيط ونحوه الذى يلبس كما يلبس الخف قوله حتى رؤيت ما وراءه ماض مجهول من رأى قوله تأكيد للثبوت واما ينشغان فخطأ انتهى كلام المغرب * وقيل اى خطأ في هذا المقام لا مطلقاً فانه يقال نشفت الماء اى جذبه بالثوب من باب ضرب اى جففه قوله وفي بعض الكتب اه هذا الى قوله كذا في فتاوى قاضى خان رد للمغرب ولهذا البعض فانه لما جعل قاضى خان معنى الشف نفوذ الماء الى القدم ومعنى النشف جذب الجورب الماء الى نفسه فكلا المعنيين صحيح قريب المعنيين فلا وجه للتخطئة في هذا المقام قوله وعليه الفتوى لما ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين وكذا الصحابة رضوان الله عليهم اجعين كعلي وابن مسعود والبراء وانس وابو امامة وسهل وعمر بن حريث وعمر بن الخطاب وابن عباس كذا في ابن آطه وى نقلاً عن الدراية قوله وقال لعوده اى قال ابو حنيفة من جاء لعيادته من اصحابه قوله ولا ينسدل من الانسدال بالتركية اشاغبه صارقق قوله غير ما تقدم من عدم الشقوق وقوله عند عدم ضيقه ينبغي ان يقيد به فان كان يضيق من الجورب يستمسك على الساق من غير شد وان كان رقيقاً من الكرباس قوله وهو اى الحديث

٩ فكانه تفسيره باعتبار
اللفظة

الثالث الذي هو امکان المشي معه فرسخا فصاعدا احسن الحدود
ينبغي ان يعول عليه لما في الخلاصة ان كان الجورب من الشعر
فالصحيح انه لو كان صلبا مستمسكا اي على الساق يمشي معه فرسخا
او فراسخ على هذا الخلاف انتهى اي لا يجوز عند ابى حنيفة ويجوز
عندهما قال في شرح الجمع الاصح رجوعه اي رجوع الامام اليهما قبل
موته بسبعة ايام وفي التوازل بثلاثة ايام * قال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ
انتهى * وقال الزيلعي في تبين الحقايق وعليه الغتوي قوله
لا يمكن قطع المسافة بها حتى قالوا لو شاهد ابو حنيفة صلابتها
لافتى بالجواز لشدة دلكها وتداخل اجزائها بذلك حتى صارت
كالجلد الغليظ واجمعوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة
كذا في الكبير قوله من المرعزي بميم مكسورة وقد تفتح فراء
ساكنة فعين مهملة مكسورة فزاي مشددة مفتوحة فالف
مقصورة او ممدودة مع تخفيف الزاي وقد تحذف الالف مع
تشديد الزاي ولفظ مرعزي مرعزي مرعزاء مرعز بالتركية
يحيى قيلنك التندة اولان دفتك ديد كلري يومشق يوك قوله
والغزل بالفتح وسكون الزاء مصدر وهنا ما يغزل من الصوف
قوله وقد علم منه اي من كلام الزاهدي قوله لبس
مخصوصا بما ينسج على اليد من الغزل اي بشيء يعمل باليد
وينسج به ولا بشيء يعمل من الغزل بل يعم الخيط وما لبس
من الغزل قوله فالعمول من الجوخاه لان ما يعمل منه اذا جلد
او نعل او بطن يجوز المسح عليه لان الجوخ احد الاربعة ولبس
من الكرباس لان الكرباس بالكسر اسم للثوب من القطن
ويلحق به كل ما كان من نوع الخيط كالانكان والابرسم ونحوهما

قوله لجاز الحاقه اي الجوخ به اي بما هو من الغزل بطريق
الدلالة بالنص قوله فانه اي الجوخ امن اي احكم منه ٩ قوله
واذا كان كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليه اي على الجوخ
ان يستراح كما زعم البعض * فالحاصل ان الجورب من اي شيء
عمل ان كان رقيقا بحيث ينسدل على الساق او لم يشد ولم يمكن
المشي به فرسخا فصاعدا فلا يجوز المسح عليه اتفاقا وان كان
مجلدا او منعلا او مبطنا فيجوز اتفاقا وان لم يكن كذاء وكذا بل كان
ثخينا يمكن المشي به فرسخا فصاعدا فختلف فيه يجوز عندهما
ولا يجوز عنده اولا ثم رجع اليهما كما سبق تفصيله قوله فروع
اي مسائل متفرعة على المسائل المتعلقة بالمسح قوله دون اعادة
بقية الوضوء اي لبس على الماسح غسل بقية اعضاء الوضوء
ان كان متوضئا فلو اعاد فالظاهر انه اسراف وكذا الحكم ٨
في نزع احدهما وفي الخروج من غير اخراج لكن وجود السرف
اذا كان الغسل بلانية القربة كما مر قوله وكذا اذا نزع
قبل تمامها اي المدة يعني لو توضأ ومسح او لم يمسح فنزع الخفين
او احدهما او انتزع قبل تمام المدة لزم غسل الرجلين قوله بمضى
على صلاته ولا تفسد بناء على انه اتى بما هو في وسعه قوله والذي
يظهر ان الاصح هو القول بالفساد الظاهر ان يقول ان الصحيح
بدل الاصح لما قال ابن الهمام في وجه صحة القول بالفساد ان الشرع
الشريف جعل الخف مانعا من سرية الحدث الى القدم
يوما وليلة او ثلاثة ايام ولياليها فان تمت المدة يسرى الحدث
الى القدم فيكون محدثا ولو في الصلاة * ولا فرق في هذا بين وجود
الماء وعدمه فكما يسرى عند وجوده فكذلك يسرى عند

٦ اي من العمول على اليد
من الغزل
٤ بان لم يكن الجورب رقيقا
ولا مجلدا ولا منعلا ولا مبطنا
بل كان ثخينا
مطلب
فروع المسائل
٨ اي لبس عليه غسل بقية
اعضاء الوضوء بل يلزم
عليه غسل الرجلين فقط
اذا كان متوضئا

عدمه اى عدم الماء قوله وان كان محله اى ولو كان محل التيمم عضوين حسا لكن محله شرعا وحكما جميع الاعضاء والاعتبار للشرع * ونظيره ان الوضوء الذى هو اصل التيمم طهارة لجميع الاعضاء واو كان محل الغسل اربعة اعضاء فقوله اذ لا فائدة في قطعها لا فائدة فيه قوله وكذا لو خاف ان نزعهما الخ اى لو نزع الخفين عند تمام المدة وغسلهما يخاف ذهاب الرجلين من البرد فيتيمم حينئذ ولا يمسح * فانقل عن التنوير وجوامع الفقه والمحيط من انه لو خاف الذهاب من البرد له ان يمسح مطلقا للضرورة فيصير كالجيرة فليستوعبه بالمسح ولا يتوقت * ففيه نظر لان خوف البرد لا يؤثر في منع سرية الحدث في داخل الخف وانما المنع للخف في المدة المعينة لا غير وقولهم للضرورة في وجهه يندفع بحجة التيمم كذا في الحاشية قوله ولا يمسح على الخفين اشارة الى رد ما نقل عن التنوير وجوامع الفقه والمحيط قوله فصل في نواقض الوضوء لما ذكر الطهارة الحكمية اصلا وخلفا وآلة شرع بذكر ما يعرض عليها فيزيلها ونقض الوضوء ما يخرجها عما يطلب به من استباحة الصلاة ونحوها فان نقض المعاني اخرجها عما يطلب بها ونقض الاجسام ابطال تأليفها اعترض عليه بان المنقوض اما وضوء واما غسل واما تيمم واما مسح فاين الباقي من نواقض غير الوضوء اجيب بان نواقض التيمم والمسح قد ذكرت في اثناء بحثهما واما نواقض الغسل فالجنابة والحيض والنفاس تأمل قوله المعاني الناقضة اه انما آثر وان ذكر المعاني دون العلل اقتداء بالسلف واحترارا عن مآلة الفلاسفة لانهم كثيرا ما يستعملون تلك العلل قوله كل ما خرج اه

لقوله

لقوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط * وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما الحدث فقال كل ما خرج من السبيلين والمراد من السبيل ما يكون سبيلا لخروج الحدث لغلبة الاستعمال فيه بالحقيقة العرفية الخاصة وان كان عاما لغويا مثل الدمع والعرق واللين ونحوها قال الشيخ حافظ الدين النسفي الناقض لبس عين ما خرج بل خروج العين لدليل لاح له * وقال ابن الهمام الظاهر ان الناقض عين ما خرج لا خروجه لدليل له ولما ترجع عند الشافعي طرف النسفي لدليل ظهر له قال اى خروج كل شئ الخ كذا في الحاشية قوله من غير الدبر لا تنقض لم يقل من القبل ليعم غيره من المنافذ والا فالانساب للسباق والحقاق من القبل قوله او المرأة اى او قبل المرأة الغير المفوضة بقرينة المقابلة بقوله فان خرج من المفوضة بميم مضمومة وفاء ساكنة بالتركية فرجله دبرى براولش عورت قوله بل الصحيح ان الخلاف الخ * اعترض عليه بان بين قوله فاما المثنية الخ وبين قوله بل الصحيح الى آخره تناقضا فان المفهوم من الاول ان الصحيح ان هذه المسئلة خلافية والمفهوم من الثاني انها وفاقية اجيب نعم ولكن يمكن التوجيه بان يقدر قيل قوله بل الصحيح قولك هكذا قيل لكنه غير صحيح بل الصحيح الخ كذا في الحاشية قوله ولا خلاف في غيرها اى في عدم النقض في غير الريح الخارجة من فرج المفوضة لانها غير منبعثة عن محل النجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى ان الريح نفسها ليست نجسة وانما تنجس لمروها على محل النجاسة كذا في الكبير قوله وقيل ان كانت اى الريح مسموعة بالصوت عند خروجها قوله والا

٦ كالفصح والقي

كما ان عدم الماء لا يمنع السرية كذلك الخوف لا يمنعها غاية الامر انه لا ينزع عن الرجل ولا يمسح بل يتيمم خوفا من البرد ولا يطلب نواقض الوضوء

اي وان لم تكن مسموعة عند خروجها فلا تنقض الوضوء قوله
وفي الخلاصة لو خرج الخ فان قلت هذا داخل في عموم كلام
المص كل ما خرج فيفيد انه ناقض قلت لا اي لا يدخل في كلام
المص لانه اختلاج لا خروج بكسر الهمزة وسكون الخاء المعجمة
بالتركية كوز سكر يمك ودبر سكر يمك وحركت ايمك * ولو سلم
دخوله فالمراد بما خرج ما كان نجسا وهذا الريح لبس بنجس اتفاقا
لعدم مجاورته النجس قوله يعلم انه اي حال كونه يعلم انه
اي الريح لم يكن من الاعلى اي من داخل البطن لا يجب عليه
الوضوء قوله وكذا الدود بضم الدال وسكون الواو جمع الدودة
وجمع الجمع الديدان بالتركية قورده حبوبات واغاجلرده اولور
والحصاة بالتركية افاجق طشله * لا يخفى ان هذا داخل في عموم
كل ما خرج الا انه صرح بذكره للاهتمام به * واعترض عليه
بانه فلم يصرح بذكر الدم والقيح والماء والبلغم اجيب بان هذه
الاشياء معتادة بالنظر الى بعض الاشخاص ولو سلم انها غير معتادة
ولكنها ناقضة ولو خرج من غير السبيلين بخلاف الحصاة
والدود وسيجيء ان شاء الله تعالى قوله من احد هذين الموضعين
اي الدبر والقبل قوله وهي اي الرطوبة قوله بخلاف الريح
بالنظر الى قبل فلا يكون ناقضا بخلاف الريح الخارج من الدبر
فانه يستتبع اجزاء لطيفة من النجاسة باعتبارها يكون ناقضا
قوله وان خرج الدود من الفم وكذا الانف وذكر هذه
المسئلة استطراد لمناسبة ما قبلها والا فالكلام فيما خرج من
السبيلين كما سيصرح به من الشارح بقوله هذا الذي مضى كان
في الخارج من احد السبيلين قوله لان الدودة ظاهرة اه علة

للخارج من الجراحة وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا يكون الا
من جراحة واما من الفم فكذلك هو من جراحة ان لم يكن
من الجوف وان كان من الجوف فكذا لا ينقض لكون ما عليه
قليل لا يملأ الفم فلا يكون حدثا كذا في الكبير قوله لا ينقض
ادخالها الظاهر لا ينقض اخراجها اي الحقنة لان الادخال
لبس بمظنة للنقض قوله الا انها اي البلة خفية فان التلوث
غالب وعنده في غاية الندرة بل لا يكاد يوجد قوله وكذا كل شيء
هذا مع قوله واما ما غيب اشارة الى ان ما ذكره المص في قوله
وان ادخل الحقنة ما كان طرفه من الحقنة وغيرها خارجا لكنه
غير الذكر قوله واما ما غيب اي كل شيء غيب في الدبر ثم خرج
ينقض وان لم يكن عليه شيء من البلة قوله ولذا يفسد اي
ما غيبه الدبر الصوم قوله وان اقطر الدهن بدال مضمومة
وهاء ساكنة بالتركية اوتدن وچچكدن وحبوباتدن چيقان
ياغ في احليله بكسر الهمزة واللام الاولى مع مده ثقب الذكر
ومخرج البول فعاد اي خرج بعده فلا وضوء عليه ذكره
في الاجتناس ولم يذكر هذا الخلاف قوله وهو الظاهر لانه
الموافق لخلاف ابي يوسف رح في افساد الصوم فان الاقطار
في الاحليل لا يفسد الصوم عند ابي حنيفة رح ويفسده عند
ابي يوسف وقول محمد مضطرب في افساد الصوم فيحتمل انه
مضطرب هنا ايضا قوله فخروجه اي الدهن ناقض اتفاقا
كما ان دخوله مفسد للصوم اتفاقا قوله وكذا اي لا ينقض
ان عاد من الاذن او من الاخر بعد يوم وكذا الماء فلوعاد من ساعته
فبالطريق الاولى ان لا ينقض قوله وان عاد من الفم نقض لانه

لا يعود من الفم الا بعد وصوله الى الجوف وهو موضع النجاسة
وفي الصورة الاولى ينزل من الدماغ وهو ليس موضع النجاسة
قوله وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقض كذا
في فتاوى قاصيخان قال في الكبير وقوله لا يخرج من الفم الا بعداه
لا يخلو عن نظر فان البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق
من غير وصول الى الجوف والسعوط بفتح السين وضم العين والطاء
ما يقطر في الانف من الدواء قوله وان احتشى الرجل احليله اه
ما خوذ من الحشو بمعنى الاملاء في الوسادة والاحتشاء بكسر الهمزة
والتاء بالتركية دم حيض منع ايجون فرجه بزادخال ايتك وبول
يولنه ينيه اذخال ايتك قوله لولا ذلك القطن الذي احتشى به
اي ادخل به قوله ان كان يريه اي يوسوسه ويدخل في الشك
قوله الا به اي لا ينقطع البول الا بادخال القطن فينشد يجب
قوله لو احتشى دبره يعني ان ذكر الاحليل لبس بقيد احترازي
كذكر البول فان الحكم في غير البول كذلك * قيل رجل لا يريه
الشيطان وينقطع البول بدون الحشو فهل يجوز له ان يحتشى
اجيب بانه لا يجوز لانه اضاعة مال وعمر ويكون داعيا لادخال
الشيطان في الريب قوله ما لم يخرج البول اه فان ظهر البول
على ظاهرها نقض اذا كانت القطنة مساوية لرأس الاحليل
او مرتفعة فوقه ولو كانت القطنة في داخل الاحليل وابتلت
كلها بالبول لا يكون البول خارجا ولا ظاهرا فلا يكون ناقضا
لوضوء قوله انتقض وضوءه لخروج النجاسة وان قلت
قوله كالدهن اي كما اذا عاد الدهن بعد الدخول لا ينتقض به
اقوله فان خروجه اي خروج ما يغيب في الدبر ناقض وان لم تكن

٩ الدماغ بكسر الدال
وقم الميم بالتركية باشده
اولان يني كه جمعي ادمغة
كلور بفتح الهمزة
وقم العين
وكسر الميم وقم العين
المجبة

قوله اما النجس الخارج
يقم الجيم عين النجاسة
وبكسر هاء لا يكون طاهرا
كالثوب النجس هذا
في اصطلاح الفقهاء واما
في اللغة فيقال نجس الشيء
في اللغة فهو نجس ونجس
نحس في شرح الجمع
لا بن ملك

عليه رطوبة لانه التحق بما في الامعاء وهي محل القذر بخلاف
قصة الذكر قوله بدهن ثم خرج اي من الدبر ينقض
بلا خلاف كافساد الاحتقان الصوم بلا خلاف كما مر قوله
الى ظاهرها اي القطنة لم ينتقض وضوءه قوله وان سقطت
اي القطنة قوله ان كانت اي القطنة الداخلة في الذكر
قوله في كرسف النساء بضم الكاف والسين بالتركية ينيه
قطن كبي قوله كذلك اي ينتقض وضوء النساء بماء يخرج
بالقطنة من الفرج الداخل الى الفرج الخارج ولولم يظهر منها
قوله كما في حشو الاحليل والحاصل ان الاحليل والدبر والفرج
الداخل سواء في الحكم قوله هذا الذي مضى ذكره من اول
الفصل الى هنا كان غالبه في الخارج من احد السبيلين سواء كان
قد دخل من الاعلى او من الاسفل قوله لقوله صلى الله عليه وسلم
الوضوء من كل دم سائل * ولانه صح عن ابي الدرداء رضي الله عنه
انه صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ كذا في الكبير تفصيله * وروى
ابن ماجه عن ابن عباس بواسطتين عن عائشة رضيها قال
عليه السلام من اصابه في ٩ او عاف او قل ٥ او مذى فلينصرف
فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية
الدارقطني ثم لين على صلاته ما لم يتكلم كذا في الكبير قوله
صفراء تفسير مرة بكسر الميم وتشديد الراء المفتوحة وقوله
اوسوداء زيادة منه على المتن لكن تساوى الصفراء في الحكم
قوله لا ينتقض اي الوضوء لانه طاهر حيث لم يستحله النجاسة
بل اتصل به قليل القى فلا يكون نجسا لان كل ما لبس بناقض
لبس بنجس كما صرح كذا في الكبير والحاشية قوله والصحيح

٩ من قاء يني قباء من
الباب الثاني
٤ والقلس بفتح القاف
وسكون اللام اول ما يخرج
من الفم قليلا كان او كثيرا
طعاما او غيره

وهو ظاهر الرواية انه نجس في الجمع لمخالطته النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكر في القنية كذا في الكبير قوله من الرأس او صعد من الجوف وسواء ملأ الفم اولا وسواء اختلط بطعام قليل اولا الا اذا كان الطعام ملأ الفم فينتقض حينئذ كما في الطعام المجرد قوله ان صعد من الجوف وملأ الفم ينتقض عنده كذا نقل عن الدراية ٩ قوله وفيه نظرا قال في الكبير * اقول لا يفهم من هذا الميل الى قول ابي يوسف رح لان الكراهة تمكن على قولهما ايضا لانهما يسلطان انه يستتبع قليل نجاسة والصلاة مع قليل النجاسة مكروهة انتهى قوله ان ساوى البراق الظاهر انه حشوري انه الحق من الاطراف فان قوله وان غلب الخ مغل عنده مع زيادة قوله على البراق ينتقض اي الوضوء اتفاقا كالرعاف فيعتبر فيه السيلان وكونه غالبا على البراق دليل قوة السيلان فيه وكذا ان كان الدم مساويا للبراق ينتقض احتياطا وهو ان يكون اصفر نارنجيا بمعنى لون الترمج قوله لا ينتقض اتفاقا لانه خرج عن كونه دما فلا يكون نجسا لكونه علقا منجمدا فقوله وان غلب السائل الخ تفسير للسيلان يعني ان حد السيلان ان يكون السائل غالبا على البراق او مساويا لا يغلبا لان الحكم للغالب واما المساوي فللاحتياط كما بين آتفا ولا يشترط ملأ الفم فيها قوله اذا المعدة بفتح الميم وكسر العين او بكسر الميم وسكون العين المهملة بالتركية قورسق كه انسانيه اشكنه منزله سنده در قوله وعند محمد لا ينتقض ما لم يكن ملأ الفم ولا يلزمه ان يقول فهو لبس بنجس لان كون ما لبس يحدث لبس بنجس قول ابي يوسف

٩ لانه نجس بالجاذبة

خبر لان قوله لا يأتوهم اه لا تخص به بل اي شيء قاء من انواعه طعاما او ماء او مرة او علقا بعد ان لم يكن دما سائلا قوله ويحكم بالنقض اي بنقض الوضوء لان للمجلس اثر في جمع المتفرقات كما لو تكررت آية سجدة في مجلس واحد يجمع ويجب سجدة واحدة قوله وهو الغثيان بفتحات الغين المعجمة والياء المثناة التحتية خبث النفس بالتركية كوكلي دونك واضطراب وتخرج ايتك قوله لان الاصله وانما ترك في بعض المواضع للضرورة كما في آية السجدة ٩ وغيرها فلا يقاس قيل اهمل الشارح توجيه ابي يوسف رح كما اهمل المص بيان تفسير اتحاد المجلس لان قول محمد رح اصح الاقوال فيها قوله ما لا تطيقه اي ما لا تطيق المعدة تحمله وهضمه وكذا اذا قاء ثالثا ورابع قبل سكون النفس عنه * فهذا هو تفسير اتحاد السبب قوله وان سال حقيقة او حكما بنفسه اي بلا تبعية بما لبس بناقض الوضوء قوله لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في القطرة الى آخره علة لقوله والا فلا اي فلا ينتقض الوضوء ان لم يكن الخارج سائلا لقوله صلى الله عليه وسلم ولان رطوبات البدن واخلاطه لا يعطى لها حكم النجاسة الا بالانتقال والا لما صحت صلاة قط والانتقال في السيلين يعلم بمجرد الظهور لان محل الظهور لبس بمقر النجاسة فظهوره دليل انتقاله واما في غيرهما فالانتقال لبس الا بالسيلان * ولذا حكموا بطهارة الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح * ويؤيده قوله تعالى او دما مسفوحا اي مصبوحا فان غير المسفوح لبس بداخل تحت الحرمة فلا بد لحرمة ونجاسته من دليل ولفظ قطرة

٩ اي كما ترك السبب في السجدة لان سببها هي تلاوة آية السجدة فاذا تعدد التلاوة في مكان واحد ترك السبب واكتفى بسجدة واحدة والله الموفق

٤ ومسفوحا من مسفوح دمه اذا مسفكت وهرقته

او قطرتين في الحديث كناية عن القلة وعدم السيلان بدليل
 الا ان يكون سائلا كذا في الكبير قوله وهي اي النقطة واحدة
 الجسدي بضم الجيم وفتحها وفتح الدال وتشديد الباء وكذا
 البثر بفتح الباء وسكون الشاء المنلثة بالتركية جحك ديد كرى
 جبان كه امراض بدنيه دندر والبثر عطف تفسيرى قوله قشرت
 بضم القاف وكسر الشين مجهول اى اخذت قشرها بكسر
 القاف بالتركية قابق كه اغاجك وغير ينك قابو غى كى قوله
 اجتذب مجهول من باب الاقتعال وجملته صفة الماء اى اخذ
 ذلك الماء من الخارج والتأمت اى النقطة عليه اى على الماء
 والمراد بالالتيام ههنا بالتركية جبان قبانوب مهر لنمك قوله
 رق عن الدم او القيج يعنى كان اصله دما او قيجا فرق فصار
 صديدا وماء اصفر فلوسال فالحكم كذلك الا ان العادة ان يسيل
 منها ماء اودم او صديد ولفظ عن متعلق برق قوله ما اذا خرج
 اى الماء ونحوه بنفسه من غير عصر او خرج بالعصر نقض
 الوضوء قوله والاول اى اختيار صاحب المحيط اوجه * نقل
 عن التنوير والخارج والمخرج بيان في حكم النقض * وقال
 في البرازية هو المختار لان للاخراج خروجا فصار كالقصد
 ونقل عن الدر معني الاوجه الاشبه بالمنصوص رواية والراجح
 دراية فيكون الفتوى عليه كذا في ابن آطه وى قوله قاله ابن الهمام
 وذكرناه في الشرح وهو انه قال لا يظهر تأثير للاخراج
 وعدم الاخراج في هذا الحكم لكونه اى ما خرج خارجا نجسا
 وذلك يتحقق مع الاخراج كما يتحقق مع عدمه يعنى كما يتحقق
 مع الخارج بنفسه فصار كالقصد فلذا اختار السرخسي في جامعه

النقض انتهى * قوله وتفسير السيلان تفسير لما يستفاد من قوله
 ان سال عن رأس الجرح فان عن البعد والمجاورة وتمهيد لقوله
 وقال بعضهم الخ قوله ولم ينحدر اى ولم ينزل عن رأس
 الجرح لا يكون سائلا قوله اى يجب تطهيره اى تطهير ذلك
 الموضع في الوضوء وغيره قوله اوفى ازالة النجاسة الحقيقية
 وهذا القيد الاخير للاحتراز عن اشكال اورده صدر الشريعة
 من انه اذا فصد وخرج منه دم كثير ولم يتلطح رأس الجرح
 بضم الجيم فانه ناقض مع انه لم يسيل الى ما يلحقه حكم التطهير
 في الوضوء والغسل بل خرج الى موضع يجب تطهيره وهو رأس
 الجرح وسال فيجب تعلق كلمة الى بالخروج لا بالتجاوز * فهذا
 القيد الاخير جار تعلق الى بقول المص وتجاوز فان المكان
 الذى تجاوز اليه الدم يلحقه حكم التطهير في الجملة لان طهارة
 المكان من النجاسة الحقيقية من شرائط الصلاة كذا
 في الكبير والحاشية قوله اذا خرج الدم من الرأس الخ وكذا
 اذا خرج في العين وسال في داخلها ولكن لم يتجاوزها لا ينقض
 كذا في الحاشية قوله وهو اى الموضع الذى يجب تطهيره
 عند الاغتسال قوله وصماخ الاذن الى خارج اى الى ارنبة
 الانف وظاهر الصماخ بكسر الصاد ثقب الاذن ينقض الوضوء
 قوله لسال نقض اى الدم الوضوء والا اى وان لم يكن بحال
 او تركه لا يسال فلا ينقض قوله لان المعتبر خروج ما من شأنه اه
 فان الانحدار المأخوذ في تفسير السيلان اعم من ان ينحدر حقيقة
 كالمائل بنفسه او حكما كما اذا مسح الدم عن رأس الجرح
 ثم وثم ونحوه فخرج الدم وسرى فيه اى اختلط الدم في القطن

اي بالتركية صوب يلاق *

قوله لو بزق من البرق بفتح الفاء وسكون الزاي من الباب الاول بالتركية توكرمك والبراق بضم الباء وتخفيف الزاي الممدودة بالتركية اغزياري كه توكره ديمك اي لو بزق والحال ان في بزاغه دما قوله فلا وضوء عليه لان العبرة للغالب والمغلوب في حكم التابع فلم يكن الدم المخلوط سائلا بنفسه لو انفصل قوله على سيلانه بنفسه اي سيلان الدم بنفسه لو انفصل عن البراق قوله ومغلو بيته اي البراق تدل على عدم ذلك اي يصير في حكم العدم قوله يتوضأ احتياطا والقياس عدم النقض للشك في زوال الطهارة الا ان القياس ترك للاحتياط في العبادة فان في مساواته للبراق يغلب ظنه على سيلانه بنفسه قوله لو عض شيئا اه ماض اصله عضض من الباب الرابع فادغم فيه والعض بالتركية اصرمق اي لو عض شيئا مثل التفاح والكثيري قوله عليه اي على ذلك الشيء فلا يلزم عليه الوضوء وكذا لو استأله بسؤال فوجد فيه اثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان فيه قوله والا فلا اي وان لم يوجد الدم في الشيء الموضوع فلا ينقض الوضوء * وهذا هو الاحوط لانه اذا رأى الاثر يجب عليه ان يتعرف ويفتش هل ذلك عن ذلك عن شيء سائل بنفسه ام لا فاذا ظهر ثانيا على كفه او اصبعه غلب على الظن كونه سائلا والا فلا قوله الشيخ اي الكبير في السن قوله ويسيل الدموع اي يستمر سيلانه من عينيه هكذا في بعض النسخ على التثنية والظاهر على لفظ المفرد كما وقع في نسخ الكبير ولذا قال فيه على سبيل البدل قوله لوقت كل صلاة اي خروج وقت كل صلاة فان وضوءه ينتقض

بمخرج

بمخرج الوقت فقط عند ابي حنيفة ومحمد رح على ما سأتى ان شاء الله تعالى قوله فيكون اي الشيخ صاحب عذر فينتقض وضوءه وانما لم يقطع محمد بكونه صاحب عذر لانه يمكن ان لا يكون صاحب عذر لكنه مرجوح فيكون كونه صاحب عذر مظنونا غالبا والظن الغالب ملحق باليقين ولذا قال امره بصيغة المضارع المتكلم كذا في الحاشية قوله ولا فرق بين الرمد وغيره اه وكذا لا فرق بين العين وغيره كالاذن والسرّة والثدي ونحوها الا ان الرمد في العين غالب فلذا خصصهما قوله خراج بضم الخاء المعجمة وفتح الراء الممدودة بالتركية بدنده حقار حبان قسمندن برشي * وما وقع في نسخ ابن آطه وي بضم الجيم اظن انه سهو منه قوله في ما فيها الماق كالموق طرف العين مما يلي الانف قوله لانه من جملة القروح قال في الكبير قال في الجنس ان الخارج منه اي من الغرب لبس بد مع وقال فيه ولو خرج من سرته ماء اصفر وسال نقض لانه دم قد نفج فاصفر وصار رقيقا قوله واما صاحب الجرح الذي لا يرقأ مأخوذ من رقا الدمع يرقأ من الباب الثالث بمعنى سكن قوله عن النزف بفتح الزاي المعجمة يقال نزفه الدم اي خرج منه دم كثير حتى ضعف قوله او انفلات ريج اي خروجه بغير اختيار بحيث لا يقدر ان يستمسكها وكذا استطلاق البطن كما سبق البيان فيها قوله لوقت كل صلاة اي الخروج وقت كل صلاة كما مر قوله من الفرائض والنوافل عندنا وعند مالك يجب عليهم الوضوء لكل صلاة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم النفل بوضوء الفرض * وقال الشافعي يتوضؤون لكل صلاة فرض

اي ارتفع
مطلب الجرح
بيان صاحب العذر

ويصلون به النفل تبعاً لحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنه عليه السلام قال لها توضع لكل صلاة * ولنا أيضاً دليل قال في شرح المجموع لأبي مالك * دليل الشافعي قوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لكل صلاة * ولنا قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة * واللام فيما رواه الشافعي بمعنى الوقت استعارة فهو المراد بالحديث الأول كذا في الهداية قوله وهو أي ما وقع في بعض النسخ قوله وفيه أي في لفظ القدوري دفع توهم أن يبطل بإضافة توهم إلى جملة أن يبطل وضوءهم بالنظر إلى الصلاة أي الوقتية ولا يبطل بالنظر إلى الصلاة الغير الوقتية من النوافل وغيرها كما قال الشافعي أنه إذا صلوا أي صاحب الأعذار الفرض بطل وضوءهم في حق الفرض وبقي في حق النفل كذا في الكبير قوله بخروج الوقت فقط أي وقت صلاة فرض حتى لو توضأ لصلاة العيد جازله أن يصلي به الظهر عندهما ٩ لأن العيد ليس بفرض فكان كالتوضي للصلاة الضحي قوله وبايها وجد أي وينتقض وضوءهم إذا وجد أي من خروج الوقت ودخوله عند أبي يوسف رح قوله في الصورة المذكورة أي في توضي المستحاضة حين تطلع الشمس حصل دخول أي دخول وقت الظهر فقط * وتظهر ثمرة الخلاف فيها فإن وضوءهم ينتقض عند أبي يوسف وزفر بدخول الظهر لوجود دخول الوقت وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينتقض لعدم الخروج قال في الهداية والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة إلا والحديث الذي ابتليت به يوجد في ذلك الوقت وكذا كل من

٩ قال في الهداية وهو الصحيح لأنها بمنزلة صلاة الضحي

هو في معناها ممن به سلس بول أو رعا ف دائم أو انفلات ربح أو نحوها لأن الضرورة تتحقق وهي تعم الكل انتهى ٩ قوله وينبغي وجوب إياه الظاهر أن المراد بقوله وينبغي يستحب ويؤيده ما في الخلاصة ويعصب الجرح ويربطه ولو ترك لأبأس به انتهى قوله وإن لم يكن أه كلمة أن وصلية أي ولو لم يكن منعاً كلياً قوله لأنه نجاسة غليظة والزائد فيها على قدر الدرهم مانع كما سيجي أن شاء الله تعالى قوله هذا هو المختار للفتوى * وفي الخلاصة بين هذا القول ثم ذكر قول صاحب القيل محمد بن مقاتل ثم قال والفتوى على الأول حتى قال فيه فإن سال الدم بعد الوضوء حتى نفذ الرباط لا يمنع من أداء الصلاة انتهى * لكنه يخدش الذهن بأن في الغسل خروجاً عن خلاف العلماء وهو مستحب * وإيضاً قد يتخلف ظنه ولا ينجس فيفيد ولو مر جوحاً * وإيضاً في كونه اضاعة المال في كل زمان ومكان أشكال والله الهادي إلى الرشاد كذا قيل فقوله في الكبير إذا كان لا يمكنه الصلاة بدون النجاسة فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه اضاعة المال ففيه تأمل فتأمل قوله وصاحب العذر مبتدأ خبره قوله يخرج وضمير يخرج راجع إلى صاحب العذر قوله لأنه أي صاحب العذر تمكنه الصلاة أه قوله لأن صفة الحيض إذا تقررت أه قال في الحاشية أما لو احتشت قبل التقرر قبل تمام ثلثة أيام فالمستفاد أنها كصاحب العذر ولكن لم أره في محل انتهى وضمير بقاءها راجع إلى الحيض قوله فانه أي العذر متعلق بحقيقة الخروج ولو كان مرة واحدة في كل وقت قوله

٩ وهذا الذي ذكره الهداية تعريف صاحب العذر في حق بقاء عذره تقرر كونه صاحب عذر كما مثله بالاستحاضة لكن تقرر ابتداء أنما يكون بما إذا مضى عليه وقت صلاة ولم يمكنه ان يتوضأ ويصلي خالياً من ذلك الحدث فيه فبشروط في ثبوت العذر أو لا استيعاب الوقت بالحديث على هذه الصفة كما يشترط الوقت العذر استيعاب الوقت بالحديث وبالطهارة منه وفيما بينهما يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة وهو المختار كذا في الكبير والصغير

ولم توجد اى حقيقة الخروج بسبب الربط والعلاج * ثم ان هذا
المنع من صاحب العذر واجب عليه لكن لو لم يمنع لم يخرج
من كونه صاحب عذر الا انه ترك واجبا كذا قاله في الحاشية
قوله رجل مبتدأ وقوله به جذرى صفة رجل وجملة خرج
منها صفة الجذرى وجملة هو سائل صفة ماء وقوله وقد صار
جملة حالية من فاعل الظرف المستقر في ضميره وخبر المبتدأ
قوله نقض ذلك قوله ثم سال القرحة اى القرحة الاخرى
من الجذرى غير الاولى قوله نقض ذلك اى القرحة الاخرى
التي لم تكن سائلة قبل الوضوء فلم يكن لهما مدخل في كونه
صاحب عذر قوله لان الجذرى قروح متعددة لا قرحة
واحدة بخلاف من صار صاحب عذر بقرحة كبيرة
فتوضأ منها ثم سال منها شئ من طرف آخر فانه لا ينقض
وضوءه لكونها قرحة واحدة قوله وعلى هذا مسألة
المتخربين ثنية المتخرب بكسر الميم والخاء المعجمة وفتحهما وهو
ثقب الانف قوله لما قلنا وهو كونه جرحا آخر مثل الجذرى
فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن قوله وقت صلاة
كامل لفظ كامل بالرفع صفة لوقت ويجوز جره بالجوار قوله
فا دام يوجد اى العذر منه اى من صاحب العذر ولو مرة في كل
وقت صلاة فهو اى صاحب العذر باق في عذره قوله بان لا يمكنه
اى صاحب العذر ان يتوضأ ويصلى فرض ذلك الوقت وقوله
من اول وقت متعلق بلا يمكنه قوله فبشرط في الثبوت اى
في ثبوت العذر اولا استيعاب الوقت اه قوله بان يمضي الوقت
اى الوقت الكامل قوله في كل رقة مرة اى وفيما بين الاشرافين

٩ على هذه الصفة وهي
ان لا يمكنه ان يتوضأ
ويصلى فرض ذلك الوقت
خاليا من العذر الذي ابتلى
به من اول وقت الصلاة
الى آخر الوقت

من الثبوت والزوال يكفي لبقاء العذر وجود الحدث في كل وقت
كامل مرة واحدة * نقل عن الصغار لا بد للبقاء من سيلانه في الوقت
مرتين او ثلاثا والاول هو المختار قياسا على الثبوت كما تقدم كذا
في الكبير قوله والدم منقطع جملة حالية من فاعل توضأ قوله
وانما لا ينقض به اى بذلك العذر في الوقت ما اى الوضوء وقعه
اى لذلك العذر * والحاصل ان صاحب العذر لو توضأ لحدث
غير عذره نقضه العذر ولو توضأ لعذره نقضه حدث غير عذره
سواء كان ذلك الحدث من البول او الريح من الدبر او من عذر آخر
غير الذي ابتلى به ولو توضأ لعذره لا ينقضه عذره قوله فان كان
اى صاحب العذر قد توضأ حال كونه على الانقطاع وصلى عليه
ايضا ودام انقطاع عذره لا يعيد ما صلى من الفرائض حال كونه
صلى على الانقطاع قوله وكذا لو كان اى الوضوء والصلاة
على السيلان اه لا يعيد ما صلى قوله وهو قائم والحال ان العذر
قائم وثابت وقت الاداء اى اداء صلاته قوله والعذر منقطع
اى والحال ان العذر منقطع وقت اداء الصلاة وتم الانقطاع
اى دام انقطاعه بان يمضي عليه الوقت الثاني على انقطاع
عذره فيلزم اعادة ما صلى بذلك الوضوء كذا نقل عن الكافي
قوله انتشر قال في مختار الصحاح الانتشار والاستنثار بمعنى واحد
قوله الكتلة بضم الكاف وسكون التاء المشات الفوقانية
قال المختار ايضا القطعة المجتمعة من الصمغ وغيره والصمغ بفتح
الصاد المهملة والغين المعجمة بالتركية اعاج صافزى * هذا بيان
معناه في اصل اللغة وقوله والمراد به الخ اما استعارة او حقيقة
عرفية تأمل قوله اى الدم اه ويمكن الرجوع الى الكتلة

فات انكثالة قد تكون يابسة بحيث لا تقطر وقد تكون رطبة بحيث
تقطر قوله والقردا بضم القاف واحدا القردان بالكسر والافردة
كلام مبتدأ بالتركية كنه ديد كلرى بوجك والحنان بفتح الحاء
وسكون الميم كنه ديد كلرى كه دوه ده وحيوان لرده اولور لكن
قردا كبرجه اولور وكنده صغارا وكبارا لغت بش مرتبه سنى
بيان ايدر قوله ان كان اى القردا كبيرا قوله وان كان صغيرا
الح فان قلت ان تعدد القردان وكان كل منها صغيرا بحيث
لا ينقض ولكن لو جمعت لسال ما مصته هل تنقض قلت الله تعالى
اعلم لا تنقض كما فى الذباب والبراغيث قوله اما العلق بالفتح
جمع علقه بالتركية سلوك ديمك اذا مصت والمص بالتركية
اغزله صور مق وجذب ايدوب جكمك حتى امتلأت اى العلق
قوله وان لم تمص اه بل مصت قليلا بحيث لو شقت لم يسيل منه
الدم لا ينقض قوله واما الذباب بضم الذال وفتح الباء بالتركية
قره سكك والبعوض بفتح الباء وضم العين سورى سكك
والبراغيث بفتح الباء وكسر الغين المعجمة ومدھا جمع البرغوث
بضم الباء وسكون الراء يره ديد كلرى موز ياتدن جانوار قوله فلما
لم يكن كل واحدة اه لم يكن نجسا اما الدم فلان قليلا غير مسفوح
وغير المسفوح غير محرم للآية المذكورة وغير المحرم لا يكون نجسا
قيل عليه ان الكلام فى دم خرج من آدمى وهو حرام ولو لم يكن
مسفوحا قلت حرمة دم آدمى كحرمة لحمه لان حرمة لحم آدمى
بناء على كرامته لا على نجاسته فغير المسفوح من دم آدمى
ثبت على طهارته الاصلية مع كونه محرما واما التقي فلان قليلا
يخرج من اعل المعدة وهو ليس بمحمل للنجاسة كذا فى الحاشية

نقلا عن الدر قوله وهو الصحيح عند صاحب الهداية حيث
قال ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا يروى ذلك عن ابى يوسف
رحمه الله تعالى وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث
لم ينقض به الطهارة انتهى * قوله خلافا لمحمد وقال نجس
احتياطيا واختاره ابو جعفر الهندوانى وغيره * وثمرة الخلاف
تظهر فى قوله فاذا اصاب الح قوله فاذا اصاب اى الدم القليل
او التقي القليل الثوب لا يمنع اه قوله لا ينجسه وهو الصحيح خلافا
لمحمد وقوله لانه لو كان الح تعليل لقول ابى يوسف * يريد ان كون
الخارج من بدن الانسان حدثا لازم لنجاسته وانتفاء اللازم
مستلزم لانتفاء الملزوم * فان قلت ان دم الاستحاضة والجرح
الذى لا يرقأ ليس بحدث مع انه نجس قلت كونه ليس بحدث
ممنوع بل هو حدث الا ان اثره لا يظهر الا بخروج وقت صلاة *
مفروضة كذا نقل عن الدراية قوله وكذا النوم ناقض
للوضوء * اعلم ان النوم وما ذكر بعده مظنات للاحداث اقيم
اى النوم مقامها ٨ وليس باحداث حقيقة * وانما لم يذكر العتة
لانها ليس بناقض كنوم الانبياء عليهم السلام وهل ينقض
اغماؤهم وغشيهم * ظاهر كلام المبسوط نعم كذا ذكر فى الدر
قوله اى واضعا جنبه بالارض الظاهر على الارض قوله او متكئا
على مرفقه وكذا الونام مستلقيا او على وجهه او على احد وركيه
تثنية ورك بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الفخذ * والحاصل
لونام بحيث يزول قوته الماسكة ويزول ايضا ومقعده من الارض
نقض الوضوء وان لم يزل قوته الماسكة لم ينقض كذا نقل عن الشوير
وشرح قوله اى صار من الاسترخاء اى لاجل الاسترخاء

٩ راجع الى ما لا يكون حدثا
من التقي القليل والدم
الغير السائل
١٠ لا ضرورة
لان النائم غير متمكن من
منه الرجوع اليه فاقام الشرع
فى النوم مقام اليقين احتياطيا
كذا فى شرح جامع
الصغير
١١ العتة باختلاف نقصان
العتة واختلافه ويكون
كلامه ككلام الجانين
كلامه
١٢ يجي وينذهب
قوله او متكئا ما خور
من اوتكأ اصله وكما قيلت
من اوتكأ اصله وكما قيلت
الفاء مهبوز اللام فقلت
الواو من اوتكأ الى التاء
لوقوعها قبل التاء فادغم
التاء فى التاء فصارت التاء

او كائنا من الاسترخاء فهو علة لاصار واخبر قوله بحال او هو حال
من الطرف قدم عليه معناه كمال الرخاوة قوله لقوله صلى الله
عليه وسلم العيان وكاء السه فن نام فليتوضأ رواه ابو داود
عن علي رضي الله عنه قال وكاء بكسر الواو ومد الكاف المفتوحة
الخط الذي يربط به الشيء والسه بسين مهملة مفتوحة بعدها
هاء اصله ستة بفتح السين والتاء وهو العجز اي المقعد وقديراد به
حلقة الدبر وجعل منه هذا الحديث ويجمع على استاه كسبب
واسباب فحذفت التاء تارة وقيل سه واللام تارة وقيل ست
مأخوذ من ستة سته من باب تعب اذا كبرت عجزته فجعل الستة
مثل يد ودم في الحذف ومعنى الحديث ان اليقظة وكاء الدبر
اي الحافظ لما فيه من الخروج وفي حديث آخر العين وكاء السه
فاذا نامت العين استطلق الوكاء اي اطلق الوكاء الذي كالخط
في الدبر فيخرج منه الريح غالباً كذا في الكوكب المنير شرح الجامع
الصغير قوله وفي الكافي الخ هذا الاختلاف في نوم المستند
الذي لم يزل مقعده من الارض اما لو زال فينتقض بلا خلاف
كذا في ابن ابي عمير قوله وجد زوال التماسك اي زوال قوته
من كل وجه لانه لم يقعد بقوة نفسه وانما قعد بقوة الاسطوانة
ونحوها قوله ولونام جالسا يتمايل اي حال كونه يتمايل الى اطرافه
عند النوم قوله ربما يزول مقعده اه قد يزول مقعده
وقد لا يزول عن الارض قوله لا ذكر للنعاس اي قال الحلواني
لم يتعرض العلماء للنعاس بضم النون وفتح العين المهملة نوم
خفيف هو اول النوم مأخوذ من نعس ينعس من الباب الاول بمعنى
نام نومة خفيفة قوله كان حدثا اي كان ذلك النعاس حدثا

وان كان

في كاء يربط به فيم الكسبة
والجواز

وان كان يسهوا عن حرف او حرفين اي عن كلمة او كلمتين
فلا يكون حدثا قوله وان نام في الصلاة سواء تعمده او لا * وقال
ابو يوسف ينقض الوضوء بالتعمد وسواء طال نومه او لا * وقال
مالك ينقضه النوم الطويل قوله قائما راكعا الخ خلافا
للشافعي في غير القائم قوله فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله
من تمة الحديث والاسترخاء بالتركية اعضاده كي آك يرلرني
صالي ويرمك رواه البيهقي عنه عليه السلام وروى عن ابن عباس
رضي الله عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى
غط او تنحى ثم قام يصلي فقال يا رسول الله انك قد نمت فقال
عليه السلام ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فانه
اذا اضطجع استرخت مفاصله وكذا حديث حذيفة المذكور
في الكبير فيكون حجة على الشافعي في قوله بالنقض في غير القاعد
وعلى مالك في قوله بالنقض في النوم الطويل لكن الطويل الثقيل
ناقض بلا خلاف وانما الخلاف في الطويل الخفيف قوله وهو
المروى عن شمس الأئمة حيث قال اذا نام خارج الصلاة على
هيئة الركوع او السجود يكون حدثا في ظاهر الرواية كذا
في الحاشية قوله والمعتمد الخ يريدان ما ذكره المصنف من الاطلاق
في النوم على هيئة الساجد في الصلاة وخارجها حيث اطلق
عدم النقض في الصلاة ووجود النقض في خارجها لابس
بمعتمد خبران والمعتمد هذا قوله والا اي وان لم يكن النوم
على وجه السنة فيكون حدثا لوجود كمال الاسترخاء مع عدم
تمكن المقعد * فان قلت النوم في الصلاة هل هو ممدوح قلت قال
عليه السلام اذا نام الغيب في السجود يباهي الله تعالى به

خط بفتح العين المعجمة
والطاء المهملة بمعنى نائم

ملائكته فيقول انظروا الى عبدى روحه عندى وجسده
 فى طاعتى * فيه دليل على ان نوم الساجد لا يكون حدثا والاف السجود
 بغير طهارة كفر او كبيرة فكيف يكون فى طاعة الله تعالى كذا
 فى ابن آطه وى نقلا عن العيني فى شرح المجمع قوله حال كونه
 اى النائم مستويا فى الحالتين اى لم يكن كالمنكب على وجهه كما
 فى المسئلة الآتية والمراد بالحالين حال القعود وحال وضع اليثيه
 على عقبه قوله ووضع اليثيه على عقبه بالواو لا باو عطف
 على نام واليثيه تشية اليثيه بفتح الهمزة والياء فى اللغة ذنب الغنم
 والمراد ههنا مقعد الانسان وقوله على عقبه تشية عقب
 بفتح العين وكسر القاف بالتركية اياغك او كجسى قوله وصار
 شبيه المنكب على وجهه بضم الميم وفتح الكاف وتشديد الباء
 مأخوذ من الكب بفتح الكاف وتشديد الباء بالتركية يوزى
 اوزرينه دوشمك اصله انكب من باب الانفعال قوله وهذا
 هو الاصح لا ما ذكره المص من عدم النقض لحصول كمال الاسترخاء
 بل هذه الهيئة المذكورة فى الشرح ايسر فى خروج الرج
 من سائر هيئات النوم قوله وهذه الصورة اى الذى ذكرها
 بقوله واما اوجعل الخ قوله بخلاف صورة المتن يعنى قوله
 او واضعاً بطنه على فخذه الخ قوله بان جلس الخ هذا
 تفسير للاحتباء ولا اعتبار لما ذكر فى غاية البيان من تفسير الاتكاء
 ٩ بهذه الهيئة وحكم بالنقض فان هذه الهيئة لا تعرف فى اللغة
 اتكاء قطعا وانما سمي احتباء كذا فى الكبير قوله وفى الخلاصة
 فان نام متربعا الخ هذا ما افاده الشارح بقوله متربعا او غير
 متربعا من هيئات القعود * نقل عن الدراية ولونام المريض

مضطجعا فالصحيح انه ينتقض ولو جلس رجل على تنور فادلى
 رجله فنام كان حدثا كذا فى الحاشية قوله ويلصق اليثيه
 اى طرفى مقعده بان يضع على الارض قوله نوما غير ناقض
 مفعول مطلق او مفعول به للنائم وغير ناقض صفة نوما قوله
 والفتوى على رواية ابي حنيفة قال شمس الأئمة الحلوانى ظاهر
 المذهب عن ابي حنيفة كما روى عن محمد * قيل وهو المعتمد سواء
 سقط او لا انتهى * وما فتى به من رواية ابي حنيفة هو الاولى
 اذ لم يتم الاسترخاء بعد مزيلة المقعد حيث انبته بمجرد السقوط
 فورا قوله على دابة عريانة صفة دابة بضم العين المهملة
 وسكون الراء وفتح الياء مأخوذ من عرى عريانا بضم العين
 وسكون الراء فيهما بالتركية جبلاق ديمك اى على دابة لبس
 على ظهرها شئ قوله عليها اى على دابة حالة الصعود على
 الجبال فى الطريق او حالة المشى على الارض المبسوطة لا ينتقض
 قوله وان كان ذلك اى النوم على الدابة العارية عن السرج
 وغيره حالة الهبوط اى النزول من الجبل الى السافل قوله لعدم
 تمكنها اى المقعد على ظهر الدابة وهذه المسئلة تؤيد النقض
 فى صورة واضع بطنه على فخذه كما اختير من قول ابي يوسف
 فيما تقدم آنفا قوله ولو كان اى النائم على الدابة راكبا فى الاكاف
 بكسر الهمزة وفتح الكاف مركب بلا نيدر والسرج بفتح السين
 وسكون الراء بالتركية آت ايرى ديمك قوله وكذا الانماء بكسر
 الهمزة وسكون الغين المعجمة بالتركية او غمق بى هوش اولق
 قال الاكل هو مرض يضعف القوى ولا يزيل العقل وسببه
 امتلاء بطون الدغاء من بلغم غليظ انتهى وفى الطب هو تعطل

٩ وبعضهم فسر الاتكاء
 بهذا التفسير وحكم بالنقض
 لكنه لا عبرة به

القوى واجتماع الروح ولبس كالجنون في ازالة العقل فلذا
صح على الانبياء دون الجنون قوله وكذا السكر ناقض للوضوء
ايضا اي كالاغماء وهو سرور يغلب على العقل فيمنعه عن العمل
بموجبه والاولى في تعريفه ان السكر حانة تعرض الانسان
من امتلاء دماغه بالابخرة المتصاعدة اليه فيتعطل معها عقله
المميز بين الحسن والقبيح عن تمييزه المعتادة كذا في الكبير
قوله اي علامته في كون السكر ناقضا للوضوء قوله بالاتفاق
يحكم بنقض وضوءه الباء في بالاتفاق متعلق بحكم المؤخر
اي يحكم به لزوال تمييز الحدث عن غيره قوله وكذا القهقهة
في كل صلاة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلاة جميعا
وقالت الائمة الثلاثة لا تنقض الوضوء لانها لو تنقضت في الصلاة
لنقضت في خارجها وفي صلاة الجنائز وسجدة التلاوة كما في
النواقض * ولنا ان القياس ما ذكره لكن تركاه فيما اذا كانت
القهقهة في ذات ركوع وسجود بما قاله صلى الله عليه وسلم
من كان ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة قاله
صلى الله عليه وسلم حين انصرف من الصلاة لما ضحك القوم
في صلاة ذات ركوع وسجود حين جاء رجل ضريرا بالبصر فوقع
في حفرة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم قيل هل تنقض
القهقهة التيمم والوضوء الذي في ضمن الغسل اجيب نقل
عن الدر تنقض التيمم واما الوضوء في ضمن الغسل فقد اختلف
فيه قيل لا تنقض ^٩ وقال في الذخائر الاشرفية تنقض ورجحه
في الخانية والفتح * وسبب النهي عقوبة له وعليه الجمهور كذا
نقل عن الدر قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الحديث من غير

مطلب
في بيان القهقهة
٩ وان تنقضت الصلاة فقط
يلزم حينئذ اعادة الصلاة
من غير تجديد وضوء على
قول لا وعلى قول نعم يلزم
تجديد الوضوء ايضا واما
نفس الغسل فلا تنقضه
القهقهة اجابا

فرق بين العاقد والناسي والرجل والمرأة والتيمم والمتوضئ
فان قلت فكذا نقل من غير فرق بين المغسل وغيره قلت على
قول من قال بالاتقاض به نعم فان هذا الحديث يكون سنداه
واما على قول من قال بعدمه فغاية ما يمكن ان يقال ورد النص
اي الحديث في صلاة مطلقة والظاهر كونها بطهارة الوضوء
لا بطهارة الغسل ولا التيمم ايضا كذا في الحاشية قوله لا تنقض
اي القهقهة وضوءه بل تنقض الصلاة والسجدة فقط قوله
لان الحديث ورد في صلاة مطلقة بل سبب الورود كان في صلاة
ذات ركوع وسجود كما سبق وفي اكثر النسخ ذكر بعد سجدة
التلاوة سجدة السهو وهو سهو لان القهقهة في سجود السهو
ناقضة قطعاً لانه في حومة الصلاة ذات الركوع والسجود
فان سلام من عليه السهو لا يخرج عن الصلاة عند محمد
وعندهما وان اخرج له لكن اذا سجد للسهو عاد اليها قوله
ولا تنقض وضوءه لان القهقهة انما جعلت حدا بشرط
ان تكون جنابة وفعل النائم لا يوصف بكونه جنابة قوله قال
في الخلاصة هو المختار اما فساد الصلاة فلانها ^٩ كالكلام وكلام
النائم يفسد الصلاة على ما اختاره قاضيخان وصاحب الخلاصة
 وآخرون واما عدم نقض الوضوء فلان النقض بالقهقهة
كان على خلاف القياس ولانه باعتبار معنى الجنابة وقد زال
ذلك المعنى بانوم قوله وبه اخذ اي عمل عامة المتأخرين
احتياطاً لان النائم في الصلاة كالمستيقظ * ولا فرق في الاحداث
بين النوم واليقظة فانه لو احتل يجب الغسل كما لو انزل بشهوة
في اليقظة يجب ايضا * وفيه نظر لا يخفى كذا في الكبير قوله

٩ اي القهقهة

٩ في القهقهة

وعن أبي حنيفة تنقض أي القهقهة في النوم الوضوء لما مر في علة
 المتأخرين حينئذ يتوضأ إذا انتبه ويبنى على صلاته التي صليها
 ركعة أو ركعتين قوله ولا تفسد الصلاة بناء على أن كلام النائم
 لعدم كونه كلاما لا يفسد الصلاة لصدوره بلا اختيار على ما
 اختاره فخر الإسلام قوله والمختار من هذه الأقوال الأربعة
 هو مختار صاحب الخلاصة قوله لا تنقض وضوءه بل تنقض
 صلاته فقط فهذا الذي تقدم حكم القهقهة وأما التبسم
 والضحك فسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى * قال في الدرر لا تنقض
 القهقهة في الصلاة وخارجها طهارة المغسل انتهى * قوله
 وأما التبسم فلا ينقض الوضوء لانه دون القهقهة فلا يلحق بها
 قوله لكونه أي التبسم بمنزلة الكلام الغير المسموع لا يتم الابطس
 مقدمة هي قولك والكلام الغير المسموع لا ينقض ما كان بمنزلة
 لا ينقض تأمل * وقال في الكبير لكونه لبس بكلام لكونه غير مسموع
 وهذا أقرب لكنه لو قال لكونه غير ملفوظ لكان أظهر قوله وحده
 القهقهة أي تعريفها على وزن الزلزلة * قال في القاموس قهقهه
 أي رجع في ضحكه أو اشتد ضحكه أو قال في ضحكه قه فاذا كرره
 قيل قهقهة انتهى * لكن قيل هذه الصفة لم نسمعها قط قوله
 والصحيح قوله ويكون مسموعا الخ فلو اقتصر بيان القهقهة
 عليه لكان أوضح وأولى قوله سواء بدت أي ظهرت نواجذه
 أو لا جمع ناجذة وهي في الأصل نهاية الأضراس والمراد ههنا
 مع الأضراس خمسة من كل جانب فيكون عشرين ضرسا
 في أقصى الفم من الفوق والتحت وهذا الحد رواه الحسن
 عن أبي حنيفة وهو المشهور حد أو وقوعا قوله وقيل أقصاها

أي النواجذ أقصى الأضراس وابعدها فيكون خمسة أضراس
 قوله وقيل الأنياب جمع ناب وهي ما اتصل بالرباعية وهي
 متصلة بالثنايا وهي اثنان في مقدم الفم من كل حنك فتكون
 أي الثنايا أربعة في أوائل الأسنان قوله لاله أي لا للتبسم
 ولا لجيرانه أي لمن عنده قوله لان النص أي الحديث ورد
 في حق القهقهة فقط والضحك أدنى من القهقهة قوله أن يكون
 مسموعا له أي أن يكون صوت الضحك مسموعا للضحك
 ولا يكون مسموعا لمن عنده قوله من الرجل والمرأة أي المباشرة
 الفاحشة ناقضة وضوء الماس والممسوس وكذا لو كانا
 رجلين أو امرأتين كذا في القنية وكذا بين الرجل والامرء قوله
 خلافا لمحمد * له أن عدم الخروج متيقن والخروج مظنون
 فلا ينقض به الوضوء * وقال هو ممنوع فانه ربما خرج واتمسح
 فيظن انه لم يخرج قوله وهي أي المباشرة الفاحشة أن يمس
 بطنه أي بطن الرجل بطنها أي بطن المرأة قوله أظهرها
 منصوب معطوف على بطنها وهي منصوب على أنه مفعول
 المس أي يمس بطنه ظهر المرأة قوله وفرجه مرفوع عطف
 على فاعل المس وقوله فرجها أي فرج المرأة منصوب عطف
 على مفعول المس بعطف واحد على معمول واحد واحد وقوله
 منشرا حال من فرجه قوله فاقم السبب الغالب الذي هو
 مس الفرج بالفرج مقام المسبب الذي هو خروج المذي قوله
 وأما مس الذكر أي مس الرجل ذكره بيده قوله مباشرة حال
 من مسه أي مسه بلا حائل كالشواء بكسر الشين ومد الواو
 المفتوحة بالتركية كباب من شوى يشوى شيئا من الباب الثاني

مطلب
 بيان المباشرة الفاحشة
 ومس الذكر

بمعنى طبخ اللحم قوله او بجائل غيره اي غير الشواء كالمرقة
 بماسه النار بواسطة القدر كالنجرة قوله فانه لا ينقض الوضوء
 عندنا لكن يندب غسل يده اذا مس ذكره قاله شارح التنوير قوله
 خلافا للشافعي في مس الذكر اذا كان بباطن الكف * وقال مالك
 في احداقوله ينقضه * وقال احمد ينقضه مس الفرج ذكر اكار
 او غيره * وسندهم قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره
 فليتوضأ رواه مالك في الموطأ وابوداود والترمذي وقال الترمذي
 حديث حسن صحيح وحديث عائشة ايضا وهو ضعيف * ولنا قوله
 صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة
 فقال هل هو الا بضعة منك اي قطعة وجزء منك رواه ابوداود
 والترمذي والنسائي * قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء
 يروى في هذا الباب * وقال الطحاوي هذا حديث مستقيم الاسناد
 غير مضطرب في اسناده ومثله * واجيب بان المراد مس الذكر
 بجائل ورد بان تعليه صلى الله عليه وسلم بقوله هل هو الا بضعة
 منك يا ابي عن ذلك التوجيه ٩ قوله ومالك واحد يوافقان
 الشافعي اي في مخالفته في مس الذكر وعدم مخالفته في اكل ما
 مسه النار * قال في الكبير اما النقض مما مسه النار فلم يقل به
 الشافعي ولا غيره من الأئمة ٢ قوله وكذا مس المرأة اي مس
 الرجل بيده المرأة وكذا الامر لا ينقض الوضوء لكن يندب
 الوضوء للخروج عن خلاف العلماء لاسيما للامام لكن بشرط
 ان لا يلزم ارتكاب المكروه في مذهبه بسبب المس كذا نقل عن الدر
 قوله اذا لم تكن اي المرأة المسوسة محرمة مطلقا اي سواء
 مس بشهوة او بغير شهوة والمحرم للمرأة بفتح الميم والراء وسكون

٩ وقال الطحاوي في شرح
 الآثار لا يعلم احدا افا
 بالوضوء من مس الذكر
 الا ابن عمر وقد خالفه
 في ذلك اكثرهم كذا
 في الحاشية
 وقال في الحاشية نقلا عن
 الكواكب شرح الجامع
 الصغير ذهب طائفة الى
 وجوب الوضوء الشرعي
 مما مس النار في الصدر الاول
 ثم استقر الامر واجمع العلماء
 على عدمه انتهى يعني
 عدم وجوبه

الحاء بينهما من لا يحل له نكاحها على التأيد بسبب قرابة
 اورضاع او مصاهرة بضم الميم وفتح الصاد الممدودة وكسر الهاء
 بالتركية كويكي وداماد ديمك قوله وقال مالك واحد ينقض
 ان كان بشهوة * واستدل الأئمة الثلاثة رحمهم الله تعالى بقوله
 تعالى اولامستم النساء قلنا ذهب جماعة من الصحابة الى ان المراد
 بالمس الجماع كناية وجماعة منهم ذهب الى ان المراد حقيقة
 ورجح مذهب الاولى وحل الآية على الكناية لان الآية تصير
 حينئذ بيانا لكون التيم رافعا لمحدث الاصغر والا كبركا
 ان سباق الآية وهي قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الى قوله
 وان كنتم جنبا فاطهروا بيان لكون الماء رافعا لهما فيجب حل
 لامستم على الجماع ليكون بيانا لحكم الحديثين عند عدم القدرة
 على الماء كما بين حكمهما ٩ عند وجودها * ولنا ايضا ما في الصحيحين
 ان عائشة رضيها قالت كنت انا بين يدي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ورجلاي في قبلته فاذا سجد غمزني اي طعني فقبضت
 رجلي واذا قام بسطتهما وعن عائشة انه عليه السلام كان
 يقبل بعض نسائه فلا يتوضأ رواه البرار باسناد حسن كذا في الكبير
 والحاشية قوله ولو حلق الشعر بالتركية باش وسائر اعضا
 قلبي يلومك قوله او قلم الاظفار ماض بمعنى قطع والاظفار
 جمع الظفر بضم الظاء المعجمة وسكون الفاء بالتركية ديرنق قوله
 ولا اعادة غسل ما تحت الشعر بالنظر الى الحية والشارب قوله
 ولا مسح بالنظر الى رأسه قوله طهارة حكمية حال من فاعل
 وقع قوله لا تختص اي الطهارة الحكمية بذلك المحل المغسول
 والمسح قوله فلا يزول حكمه اي حكم الغسل والمسح وهو

٩ اي حكم الحديث الاصغر
 والا كبر في اول الآية
 الكريمة عند وجود قدرته
 على الاستعمال

طهارة البدن كله بزوال المحل المغسول والممسوح قوله بثره
بفتح الباء الموحدة والهاء المثناة بالتركية قبر جق قوله قد انتبر
من البر وهو الرفع أى ارتفع جلدها وقوله ثم قشر أى جلدها
والقشر بالتركية يوزن لك وصويلىق وقوله او قشر عطف على
مدخول لو أى لو قشر بعض جلد رجله او غيرها أى غير الرجل
قوله أى بالوضوء بانه يعلم انه توضأ جزما قوله وشك فى الحدث
بان الحدث وقع منه أم لا فلا يلزم التوضؤ لان توضأه متيقن
فلا يزول بالشك قوله لما قلنا أى يلزم عليه الوضوء لان حدثه
متيقن وتوضؤه مشكك واليقين لا يزول بالشك قوله فعليه
أى فيجب عليه غسل العضو الذى شك فى غسله قوله فى ذلك
أى غسل بعض أعضائه قوله فهو أى العالم بقعوده للوضوء
على وضوء لان قعوده للطهارة قرينة مرجحة احد طرفى الشك
وهو كونه متوضئا والمراد بمن فى قوله وكذا من علم من اه كان
محدثا أولا وبمن فى قوله ومن علم متوضئا أولا فى هذه المسائل
الثلاث قد عمل بالشك فى مقابلة الشك لان الحدث فى الاولين
متيقن وفى الاخير الوضوء متيقن فلا تغفل كذا فى الحاشية
قوله نظرا الى القرينة وهى جلوسه للتغوط قوله ان كان
أى هذا التردد اول ما عرض أى اول حال وجد فيه ولم يكن
عادته اعاد الوضوء قوله يريبه كثيرا أى يوسوسه فى اكثر
الافاق مأخوذ من اريب يريب من باب الافعال أى يدخله
فى الشك لا يلتفت اليه أى الى الريب حتى يستيقن انه بول
قوله وشكه فى الحدث عطف على تيقنه ومن المعلوم
ان اليقين لا يزول بالشك قوله ان ينضح فرجه من نضح ينضح

من باب التفعيل والنضح بمعنى الرش والتنضح بمعنى الارشاش
يجئ من الثلاثى من باب ضرب ومن المزيد عليه بالتركية
صوسميك وصا جق أى من الآداب ان يرش الماء المبلى بذلك
بفرجه وازاره عقيب الوضوء او يحشى بالقطن أى يدخله
فيها حتى اذا رأى بللا يجعله من الماء لا من البول والله اعلم
بحقيقته وهو الهادى الى الصواب قوله فصل فى بيان
النجاسة الحقيقية * لما فرغ من بيان الحكمة وتطهيرها اصلا
أى بالوضوء وبالتيمم وخلفا شرع فى بيان النجاسة الحقيقية
وقدم الحكمة لكثرة وقوعها واهميتها حيث لا يعنى عن شئ منها
قوله النجاسة على ضربين هى فى الاصل مصدر نجس
ينجس من الباب الخامس والرابع فهى اسم معنى وتطلق على
الجسم النجس فهى اسم عين قوله نجاسة غليظة أى شديدة
فى منع جواز الصلاة ونجاسة خفيفة تأثيرها بالنسبة الى الغليظة
قوله اما النجاسة الغليظة اه اكتفى بالتمثيل عن تعريف
النجاستين لاختلاف فيه بين ابى حنيفة وصاحبيه مع عدم
سلامته عن النقض فى كلا المذهبين * فعلى قول ابى حنيفة رح
الغليظة هو النجس الذى لم يتعارض نصابه فى كونه نجسا
والخفيفة بخلافه أى ما تعارض نصابه على طهارته ونجاسته
وعندهما الغليظة هو النجس الذى لم يختلف فى كونه نجسا
والخفيفة بخلافه أى ما اختلف العلماء فى نجاسته * ويرد على
تعريف ابى حنيفة سؤرا الحار حيث حصل التعارض فى كونه نجسا
ولم يحكم بنجاسته وعلى تعريفهما المنى حيث اختلف فيه
وهو مغلظ كذا فى الكبير قوله كالعذرة وكذا كل ما خرج

مطلب
بيان النجاسة الحقيقية

من الأذى موجباً لو ضوء أو غسل نجاسة مغلظة للاجتماع
على نجاستها مع عدم الخرج في اجتنابها قوله أي بول ما لا يؤكل
يعني سواء كان بول أحد من بني آدم صغيراً كان ٩ أو كبيراً
ذكر أو أنثى أو بول حيوان لا يؤكل لحمه سوى الفرس
كذا في الحاشية قوله والدم المسفوح أي السائل فخرج
الكبد والطحال بكسر الطاء وقح الحاء بالتركي طلاق ديمك كه
انسانده وحيوانده برقطعه شيدر جكر كي اولور فن ثم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم املت لنا ميتتان ودمان اما الميتتان
فالسماك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال رواء الحاكم
والبيهقي عن ابن عمر رض والميتة مازالت حياته لا بدكاة شرعية
والكبد بكسر الكاف والباء ويجوز اسكان الباء مع فتح الكاف
وكسرها بالتركية جكره ديرل كذا في شرح جامع الصغير
وخرج ايضاً دم الشهيد مادام عليه والباقي في لحم مهزول
وعروق وقلب وما لم يسل ودم قل وبرغوث وبق وكان كرماني
دوية جراء لساعة فهي أي مجموعها اثنا عشر كذا في ابن آطه وى
قوله والخمر مؤنثة في الفصيحة وقديد كر وانها نجاسة غليظة
بالاجماع وفي باقي الاثرية روايات ثلث التغليظ كاخمر رجح
في البحر والتخفيف يعتبر فيه الكثير الفاحش رجح في النهر
والطهارة وتفصيله في الحلية قوله ونحو الكلب أي رجيعه
وما خرج من دبره للاجتماع على نجاسته مع عدم الخرج في اجتنابه
قوله سباع البهائم جمع البهيمة بالتركية دورت ايقلو يرتجى
حيوانات قوله ولحم الخنزير وسائر اجزائه * والدليل على نجاسته
الغليظة قوله تعالى اولم خنزير فانه رجس فان الهاء في فانه

٩ ولو كان الصغير لم يطعم
بل هو رضيع كذا
في الحاشية

راجع الى الخنزير لقربه مع صلاحيته لا الى اللحم فقط كما قيل
وهذه الاشياء نجاستها معلومة في الدين بالضرورة لا خلاف فيها
الا شعر الخنزير لما ابيح الانتفاع به للخراز ضرورة بالتركية
سختيان ديكيجي قوله وكذا أي نجاسة غليظة لحوم حيوان
لا يؤكل لحمه قوله اذا لم يكن أي ذلك الحيوان مذبوحة الخ
بان مات حتف انفه او ذبحه مجوسى او وثى او مسلم ترك التسمية
عمدا او ذمى كذلك قوله والصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكاة
قال في الاسرار جلود السباع تطهر بالذكاة عندنا خلافاً
للشافعي وقال الجلد يكون متصلاً باللحم نجس ولا يطهر
بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهراً قلنا من مشايخنا من يقول
اللحم طاهر وان لم يحل الاكل ومنهم من يقول نجس وهو
الصحيح عندنا لما قيل ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة * ولكننا
نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مماسة اللحم الجلد
فلا نجس * وههنا كلام كثير * حاصله ان في طهارة جلد ما
لا يؤكل بالذكاة اختلافاً * والاصح الطهارة وفي طهارة لحمه
اختلاف والصحيح النجاسة لان سورة نجس * وقد عللوا نجاسته
حتى صاحب الهداية قال بانه متولد من لحم نجس * وايضاً
ان اللحم نجس حال الحيوة فكذا بعد الذكاة والجلد طاهر
حال الحيوة فكذا بعد الذكاة كذا في الكبير قوله الا الخنزير
استثناء من قوله فيجوز أي يجوز الصلاة مع لحم ما لا يؤكل لحمه
او مع جلده اذا ذبح بالتسمية الا الخنزير قوله لانه نجس العين
لقوله تعالى فانه رجس والضمير يعود الى الخنزير كما مر فان الاحتياط
فيه ٩ فدل على ان جميع اجزائه رجس والذكاة وعدمها في حقها

٩ أي في ارجاع الضمير الى
الخنزير وهو المضاف اليه
لشمله

سواء قوله لما تقدم انه نجس العين ولان جلده لا يقبل الد باغة
لان له جلودا مترادفة بعضها فوق بعض كجلد الادمي فلا يطهر
ولا يجوز بيع جلده لما في الصحيحين عن جابر انه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة ان الله ورسوله
حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام ٩ قوله في غير ظاهر
الرواية انه اى جلد الخنزير يطهر بالد باغة اه لعموم قوله
صلى الله عليه وسلم ايما اهاب دبغ فقد طهر رواه الترمذي
عن ابن عباس رضه وصححه ورواه مسلم بلفظ آخر * والجواب
ان المراد بالاهاب ما كان طاهر احوال الحياة او المراد ما يقبل
الد باغة وجلد الخنزير لبس شيئا منها وكذا جلد الحية
والفأرة لا يقبل الد باغة مثل الخنزير كذا في الكبير قوله وهو
رجيع ذى الخافر بالتركية آت قاترا شك ترسي قوله جمع خثي
بفتح الخاء المعجمة وسكون الثاء المثناة من خثي يخثي من الباب
الثاني مصدر بمعنى القاء الروث وبكسر الخاء جامد بالتركية
صغر بقر فيل ترسي قوله نجاسة غليظة عند ابي حنيفة رح
لما في البخاري من حديث ابن مسعود اتى النبي صلى الله عليه وسلم
الغائط اى محل التغوط فامرني ان آتبه بثلاثة احجار فوجدت
حجرين والتمست الثالث فلم اجد فاخذت الروثة فأتته بها فاخذ
الحجرين والقي الروثة وقال هذا ركس اى رجس وهو متحد وزنا
ومعنى فهذا نص على نجاسة الروثة لم يعارضه دليل على طهارته
فيكون مغلظا كما مر في تعريف النجاسة الغليظة والخفيفة
فان قيل قد عارضه ما في البخاري من حديث ابي هريرة رضه قال له
عليه الصلاة والسلام آتى احجارا استنقص بها اى استنجى بها

٩ كذا في حلية الجبل
شرح منية المصلي

ولا تأتى بعظم ولا بروت قلت ما بال العظم والروثة قال عليه
السلام هما من طعام الجن ونحوه في الترمذي لا تستنجوا بالروت
ولا بالعظام فانه زاد اخوانكم من الجن فانه يدل على طهارة
الارواث لكونها طعام المؤمنين من الجن ولذا قال مالك
بطهارتها فحصل التعارض فينبغي ان تكون خفيفة عنده
قلنا لانسلم المعارضة لانها انما تكون مع التساوى ولا تساوى
لان ذلك دال على النجاسة بعبارة وهذا يدل على الطهارة ٩
بإشارته والاشارة لاتعارض العبارة كذا في الكبير قوله وعندهما
خفيفة لوقوع الاختلاف في نجاستها * قال في الشرنبلالية
قولهما اظهر وطهرها محمد آخر البلوى وبه قال مالك وفي الحلية
فان الزاهدي والثوري ومالك يرون طهارتها * ودليلهما ايضا
عموم البلوى باصابتها لامتلاء الطرق والخانات منها فتعفى
عنهما ما لم تفحش لما عرف من ان ما عمت بليته خفت قضيته
انتهى * قوله وخرء الد جاج بفتح الدال وكسرهما وتخفيف
الجيم المفتوحة بالتركية طاوق ترسي قوله والبط بفتح الباء
وتشديد الطاء بالتركية قاط ديدكرى صوقوشى قوله والحبارى
بضم الحاء وفتح الباء والالف المقصورة بعدهما بالتركية
طوى ديدكرى قوش يساوى الواحد والجمع فيها والاوز بكسر
الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاى المعجمة بالتركية اوردك قوشى
ويطلق على البط قوله مما يستحيل اى يتحول ويتغير
الى نتن وفساد رائحة قوله نجاسة غليظة اجاما قال قاضيخان
وصاحب الخلاصة وخرء ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر الا ماله
رائحة كويهة كخرء الد جاج والبط والاوز فهو نجس نجاسة

٩ على ان الاشارة متنوعة
لانه يمكن ان يكون ما كان
طعامهم روثا لم يكن على
حاله بل كان خلقا آخر
حبا خالصا كذا في حاشية
ابن اظه وي

غليظة وعليه مشى المص فيما سأتى فقد عللوا في كونها غليظة
بكونها مستقدرة عند ذوى الطباع السليمة بتغيره الى نتن
وفساد فاشبه العذرة بل هو اشبه بها كذا في الحلية قوله
واما النجاسة الخفيفة هي ما تعارض نسان في كونه نجسا
وعندهما ما اختلف في كونه نجسا قوله فهي كبول ما يؤكل لحمه
من الحيوانات كالضأن والمعز والابل والبقر قوله وهذا عند
ابى حنيفة وابى يوسف رح لقوله صلى الله عليه وسلم استنزهاوا
عن البول فان عامة عذاب القبر منه اخرجهم الحاكم والمحرم
مقدم على المبيع قوله اما عند محمد فبول ما يؤكل طاهر
وقال عطا والتخعي والزهرى والثورى ومالك واجد طاهر
لحديث انس رض قد م ناس من عكل او عرنية فاجتوا المدينة
فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلبقاح بكسر اللام وقع القاف
جمع اللقحة بالزكية يكي طغور مش دوه وان يشربوا
من ابوالها والبانها متفق عليه كذا في الحلية ولو كان نجسا
لما امر بشرب البول فبول الفرس طاهر عند محمد مخفف
عند ابى يوسف واما عند ابى حنيفة رح فمخفف على رواية
انه رجع الى قولهما في حل لحم الفرس قبل موته بثلاثة ايام
واما على رواية عنه ان لحم الفرس حرام فغلظ * حكى ان تركا
امسك فرسه في السوق فبال ففر الناس فضحك وقال تفرون
من بول مختلف في نجاسته ولا تفرون من تجارة اتفقت على حرمتها
يعنى الرباء كذا في ابن اظهوى قوله وهو قول مالك نقل
عن الدراية وقال مالك واجد بول ما اكل وروثه طاهر يجوز
شربه للتداوى وغيره وعند ابى يوسف رح يجوز للتداوى

وعند

مطلب
بيان النجاسة الخفيفة

وعند ابى حنيفة رح لا يجوز مطلقا قوله والخراء وهو
مخصوص في العرف بر جمع الطير فلذا لم يدكر قوله من الطيور
في كثير من النسخ قوله وروى عنهما اى عن ابى يوسف
ومحمد رح وهذا ايضا على رواية الهندوانى ان خراء ما لا يؤكل
من الطيور نجاسة مغلظة لانه مستحيل الى نتن وفساد فاشبه خراء
الدجاج كذا في ابن الملك قوله وصححه صاحب الهداية
ان التخفيف للضرورة ولا ضرورة فيه لعدم المخالطة مع الصقر
والبازى والشاهين ونحوها بخلاف الحمام والعصفور * واهما
انها تذرق اى التى خراءها من الهواء والتحرز منها متعذر
فتحققت الضرورة * وقوله لعدم المخالطة * قال في الكافي
مخالطة الناس مع الصقر والبازى والشاهين اكثر من مخالطتهم
مع الحمام والعصفور ولو وقع في الاوانى قيل يفسدها وقيل لا
وهو ظاهر الرواية قاله قاضى خان لتعذر صون الاثناء عنه كذا
في الكبير قوله لما مر من تفصل الخلاف من انه خفيفة عند
الامام غليظة عندهما وانه غليظة عند محمد طاهر عندهما
وانه غليظة عند محمد خفيفة عندهما على ما سبق فعن محمد رح
رواية واحدة هي انه غليظة وعن الامام روايتان خفيفة وطاهر
وعن ابى يوسف روايات خفيفة وغليظة وطاهر فرواية انه
طاهر عن الامام وابى يوسف رح كذا في ابن اظهوى قوله
واما بول الهرة بكسر الهاء وتشديد الراء المهملة المفتوحة
مؤنث الهرة بالتركية يسي وكدى بوليدر قوله نجس نجاسة
غليظة لدخوله تحت قوله عليه السلام استنزهاوا عن البول
مع عدم المعارض والمخالف قوله تخمير الاوانى جمع الاثنية

بالمد هي جمع الاء بكسر الهمزة وفتح النون مدا بالتركية
 جناحه ديرل اي تغطيتها ٩ عادة الناس غالبا فلا ضرورة فيها
 فيكون بولها غليظة قوله بخلاف الثياب جمع الثوب ويحيى
 حينئذ جمعه الاثواب فانها لا تنجس به لعموم البلوى لتعذر
 الاحتراز عنه * واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة اذا اصاب
 الثوب قال بعضهم يفسد الصلاة اذا زاد على قدر الدرهم وهو
 الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا لطهارته وهذا الوجه
 حسنه الشارح قوله فظاهر عندنا وقال الشافعي كخرء الدجاج
 لتغيره الى نتن كريهة * ولنا الاجماع العمل للامة على اقتناء الحمامات
 اي تسكنها في المساجد لاسيما في المسجد الحرام فانها مقبحة فيها
 من غير نكير من احد من العلماء قوله مع الامر بتطهيرها اي
 امر النبي صلى الله عليه وسلم بتطهير المساجد وتنظيفها كما
 في حديث عائشة رضيها قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ببناء المسجد في الدور وان تنظف وتطيب رواه ابن حبان
 في صحيحه واحمد وابوداود فدل ذلك على طهارة خراء ما يؤكل
 وهو وجه الاستحسان كذا في الكبير قوله ولو وقع في الماء
 اي لو وقع خراء ما يؤكل لحمه من الطير الا ما استثنى في الماء القليل
 لا ينجسه اذا كان الواقع قليلا لعموم البلوى بواسطة ذرقها
 من الهوى * وفي الحلية ثم هذا على قول القائلين بانه في الاصل
 نجس ولكن سقط حكم نجاسته للضرورة واما على قول
 القائلين بانه طاهر من الاصل فلا ينجسه اصلا سواء كان
 الواقع قليلا او كثيرا في ماء قليل او كثير انتهى قوله وكذا
 بعرة الفأرة بفتح الباء وسكون العين المهملة بالتركية فاره نك ترسي

٩ وسترها *

قوله وفيه نظر ذكرناه في الشرح وهو قوله لقائل ان يمنع
 عموم البلوى في الدهن لان الغالب فيه التخمير اي ستره والحفظ
 انتهى * لكن لا يخفى ان عموم البلوى يجمع مع غلبة التخمير والحفظ
 ولذا قال في الاختيار والاحتراز عنه ممكن في الماء غير ممكن
 في الطعام والثياب والدهن من جملة الطعام كذا في الحاشية
 قوله البيضة اذا وقعت اه بفتح الباء وسكون الياء التحتية
 بالتركية بمورطه در وقوله او في المرقاة بالفتحين بر مقدار
 شورب اكه طعام نوعدن قوله وكذا السخلة اذا وقعت اه
 بفتح السين وسكون الحاء المعجمة بالتركية قيون وكجنيك يكي طوغمش
 قزوسي واوغلاغي ديشي واركل قوله لا تفسده اي السخلة
 الماء كذا في كتب الفتاوى * وفي الحلية اعلم ان البيضة والسخلة
 اذا وقعت احديهما في الماء او المرق او الثوب ففيه اختلاف المشايخ
 فقل لا يفسد رطبة كانت السخلة او يابسة ما لم يعلم ان عليها
 قدر الان رطوبة المخرج ليست نجسة * ولهذا قالوا مجرى البول
 طاهر ومن حكم بهذا نصير بن يحيى * ومشى عليه قاضيخان
 وهو ظاهر اطلاق المص * وقيل ان كانت رطبة افسدت ذلك
 حتى لو حل الراعي السخلة كما سقطت من امها وهي مبتلة واصاب
 البول اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلاة او وقعت
 في الماء افسدته لانها خرجت من مخرج نجس وان كانت
 يابسة لا تفسد الماء وغيره انتهى قوله وعندهما المايعة اه قالا
 ان محل الانفحة ٩ يتنجس بحلول الموت فتنجس ما فيه الا ان الجامدة
 تنجست بالمجاورة وامكن غسلها فطهر بالغسل * وقال ابو حنيفة
 ربح ان الموت لئس بئنجس في نفسه وذاته بل النجس هو الدماء

٩ بفتح الفاء والحاء المهملة
 تخفيفا وتشديدا مع كسر
 الهمزة في اوله وسكون
 النون لين في معدة الرضيع
 صبيبا كان او غيره
 من الحيوانات

والرطوبات والانفحة بمعزل عنها ولا تتجسس بنجاسة الوعاء
لأنها في محلها ومعدنها كذا في الحاشية قوله في رواية
حسن بن زياد عنه أي عن أبي حنيفة رح لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب رواهما المسلم الأول
لا يغسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب رواهما المسلم الأول
عن جابر والثاني عن هريرة رضي الله تعالى عنهما * ووجه الدلالة
أنه عليه السلام سوى بين البول والاغسال في الماء الدائم حيث
نهى عنهما ولأنه ماء أزيل به نجاسة حكمية فيقاس بماء أزيل به
نجاسة حقيقية بل أولى * إذا القليل من الحقيقية يعني بخلاف
الحكمية كذا في ابن أبي حنيفة والكبير * ونقل عن القاضي أبو حازم
أنا أرجو أن لا يثبت رواية نجاسة الماء المستعمل عن أبي حنيفة رح
كذا في شرح المجمع لأبي البقاء وحلية المجلي قوله نجاسة
لما مر من الحديثين خفيفة لاختلاف العلماء وللضرورة في تعذر
صون الثياب عنه فخفف حكمه قوله طاهر ولو من جنب
على الظاهر غير طهور فلا يرفع حدثا بل خبثا على الراجح كذا
نقل عن الدر قوله وبه أخذ أي عمل أكثر المشايخ لأن الماء
إذا استعمل في محل فاقصى أحواله أن يعطى له حكم ذلك المحل
وأعضاء المحدث طاهرة حتى لو حمل إنسان وصلى به جازت
صلاته لكن لا يحل إذا الصلاة بيدن محدث فالماء المستعمل
يصير بهذه الصفة فإذا أصاب الثوب جازت صلاته فيه ولو توضأ
به لم تجز صلاته * وما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل أنه لم يرو
عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة التحرز عنه مع احتياطهم
في الطهارة وتحرزهم عن قليل النجاسة وإن خففت فدل على

طهارته كذا في الكبير * وفي الحلية وهو اختيار أكثر المشايخ
لأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتبادرون أي يتسابقون
إلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتح الواو بمعنى ماء الوضوء
فيمسحون به وجوههم ولو كان نجسا لمنعهم كما منع الحمام من شرب
دمه انتهى قوله وعليه الفتوى وكذا قال غيره أن الفتوى عليه
وقيل وفي بعض النسخ وقع والفتوى على قول محمد رح قوله
بين كون مستعملا اسم الفاعل بإضافة الكون إليه والضمير
إلى ماء الوضوء أي لافرق في طهارة الماء المستعمل كون المتوضي
محدثا أو غير محدث بأن توضأ على الوضوء قوله خلافا لفرق في غير
المحدث حيث قال الماء طاهر مطهر اسم الفاعل لأن حكم البدن
باق كما كان تجوز الصلاة به قلنا لما نوى القربة والحال أنه قد ازداد
به طهارة على طهارة ونورا على نور كما في الأثر فقد نوى الطهارة
الجديدة حكما ولا يحصل الطهارة حكما إلا بإزالة النجاسة
الحكمية وهي نجاسة الآثام فصارت الطهارة على الطهارة
وعلى المحدث سواء حكما فلا يبقى مطهرا كذا في الكبير
هذا فيما إذا نوى القربة وأما إذا لم ينو القربة في الوضوء
على الوضوء فيعلم من تفصيل الماء المستعمل بين أتمنا الثلاث
أنفا ٩ قوله كل ما أزيل به حدث سواء كان حدثا أصغرا أو أكبر
أو استعمل في البدن على وجه القربة ٣ هذا حد الماء المستعمل
على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح فإن عندهما يصير مستعملا
بأحد شيئين إما بإزالة الحدث أو باستعماله في البدن على وجه القربة
وبينهما عموم من وجه فإن كلمة أو لما نعت الخلو فقط فيجتمعان
فحين توضأ وهو محدث بنية التقرب ويفترق الأول في محدث

٩ وهو كونه طاهرا
وطهرا
٣ أي قصد التقرب
إلى الله

توضاً بلائية ويفترق الثاني في متوضي توضاً بنية فغنى قوله
 باحد هذين الوجهين باحدهما وبهما كذا في الكبير والحاشية
 قوله وقال محمد لا يصير اى الماء مستعملاً بمجرد رفع الحدث
 بل بالاستعمال على وجه القربة في البدن سواء رفع الحدث ام لا
 لان ثبوت حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال الاثم اليه
 على ما في الحديث عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال
 اذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة
 فطر اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج
 من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء او مع آخر قطر الماء
 فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء او مع
 آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب رواه مسلم وذلك
 لا يكون الا بنية التقرب اجماعاً كذا في الكبير قوله اذا زال اى الماء
 عن البدن اى انفصل عن البدن في الغسل اى الطهارة الكبرى
 قوله او عن العضو عطف على البدن اى اذا زال الماء عن
 عضو من اعضاء الوضوء في التوضي قوله لضرورة التطهير
 علة لعدم الاستعمال المفهوم من انما واستقرار الماء في مكان
 ليس بشرط * قال في الهداية الصحيح انه كما ازيل عن العضو
 صار مستعملاً لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال
 للضرورة ولا ضرورة بعده انتهى * هذا هو مذهب اصحابنا
 اى الاجتماع في مكان ليس بشرط وكذا في المحيط كذا في الكبير
 قوله حتى يستقر في مكان اختاره في الخلاصة وافتي به المرغيناني
 وهو قول سفيان الثوري والنخعي وبعض مشايخ بلخ ورجحه
 بعض الفقهاء للمخرج ولكن رد بان ما يصيب من يديه وثوبه عفو

اتفاقاً

اتفاقاً فلا حرج اى في غيرهما كذا في ابن ابي عمير والكبير قوله
 فانه لا يصير به مستعملاً ٩ ولو كان مع نية القربة حتى لو لم يكن
 ذلك الثوب نجساً فالماء الذي غسل به كالأول طاهر ومطهر
 قوله ويدخل فيه اى في قوله او استعمل في البدن على وجه
 القربة قوله بنية اقامة السنة حيث يصير مستعملاً فلو لم يحضر له
 نية او نوى غير السنة لم يصير الماء مستعملاً اتفاقاً * ويدخل فيه
 ايضاً وضوء صبي بنية او حائض لعادة عبادة او غسل ميت
 كذا في الحاشية وحكم الماء المستعمل ان لا يطهر من باب التفعيل
 الاحداث ولكن يزيل النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن
 عند ابي حنيفة ومحمد ويكره شربه ولا يحرم ويجوز به كذا
 في الخلية نقلاً عن محمد * فروع * نقل عن البدايع في الخلية
 ان التوضي في المسجد مكروه عند ابي حنيفة وابي يوسف بناء
 على اصل حكم الماء المستعمل * وقال محمد لا بأس به اذا لم يكن
 عليه قدر لهما على رواية النجاسة والطهارة لاشك انه مستقدر
 طبعاً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخياط والبلغم
 انتهى قوله غسلت القدر بكسر القاف وسكون الدال المهملة
 بالتركية جومك والقصاع بكسر القاف ومد الصاد والقصع
 بكسر القاف وفتح الصاد المهملة جمع القصعة بفتح القاف
 وسكون الصاد بالتركية خناق قوله او العجين عطف على
 الوسخ او من الخنا والدسم قوله ان لم يكن على يدها حدث
 اصغر او اكبر بالاتفاق اما القدر والقصاع ونحوهما من البقول
 والثمار واليابات طاهرات فلان الجمادات لا يلحقها حكم
 العبادات ولا توصف بحدث حتى يزال واما المرأة فلعدم القربة

٩ بسبب غسل الثوب

٩ وما في معناه من الخيض
 والنفاس بعد الانقطاع

٩ يعني عدم اعطاء حكم
 الاستعمال قبل الانفصال
 الى آخره

والحدث لفرضنا انها لم تنوقربة ولم تكن محدثة اما لونه
بذلك اى يغسل يدها قربة بان غسلتها من الطعام او للطعام
لقصد اقامة السنة كان ذلك الماء مستعملا سواء كانت طاهرة
او غير طاهرة كذا في الحلية قوله من الامر ين اى الحدث
وبه القربة قوله والاى وان كان على يدها حدث من الاحداث
المذكورة عطف على قوله ان لم يكن قوله فعلى قول محمد خاصة
اى فلا يصير الماء مستعملا ايضا عند محمد لعدم نية القربة واما على
قولهما فيصير مستعملا لان حدث اليد زال به قوله للضرورة
علة للنفي المستفاد من كلمة لا في المواضع الثلاثة قوله للتبرد فانه
يصير مستعملا لانعدام الضرورة والمراد به وبماثاله انه يصير ما
اتصل به وانفصل عنه مستعملا لاكل الماء به عليه في الدر
قوله هو الصحيح اما لانه صار مستعملا بسقوط الفرض اولانه
خالطه البراق فلا يبقى ظهورا اذا صار مغلوبا قوله وان ادخل
اى الجنب او المحدث الكف يصير الماء مستعملا اذ لبس في ادخال
الكف ضرورة بخلاف ادخال الاصابع فان فيه ضرورة
اذا كان الاناء كبيرا ولم يكن معه اناء صغير يؤخذ به الماء بل يحتاج
الى ادخال الاصابع قوله افسده اى اجماعا والمراد بالطاهر
من لم يكن جنب ولا محدثا فلا يرد على قوله ولبس على بدنه نجاسة
انه مستدرك لكون الكلام في الطاهر قوله وكذا لو ذلك جسده
لازالة الوسخ بفتح الواو والسين بالتركية كيرينغى ان لا يفسد الماء
لان الفرض انه طاهر ولم ينو القربة قوله او اناء طاهرا لا يصير
الماء المغسول مستعملا قوله لا يفسده ما لم يغلب الغسالة عليه
اى على ماء الاناء او حوض الحمام على ما تقدم في فصل المياه

قوله

قوله ويكره شرب الماء المستعمل تنزيها للاستقذار وتحريما
على رواية كونه نجسا والعجن به كالشرب كذا في الحاشية نقلا
عن الدر قوله وكل اهاب بكسر الهمزة اسم للجلد قبل الدباغ
فاذا دبغ صار ديبا او صرما او جرابا قوله دبغ فقد طهر وكذا
المثانة والكروش * فالاولى ان يقال وما دبغ ولو كانت الدباغة
بالشبهس والمراد ما يحتمل الدباغة فالا يحتمل لا يطهر بجلد
حبة واما قبصها فطاهر وكذا جلد فارة لا يطهر بالدباغة
كذا في الحاشية قوله الا جلد الخنزير استثناء من ضمير طهر
ومقتضاه انه يقبل الدباغة ولكن لا يطهر بها وقيل لا يقبل
قوله والا دمى اى جلد الا دمى لكرامته يعنى جلد الا دمى
لا يحتمل الدباغ ولو احتمل يطهر لكن يحرم الانتفاع به لكرامته
لان نجاسته كذا في الحلية * خص الخنزير من عموم حديث ابن عباس
انه صلى الله عليه وسلم ايماء اهاب دبغ فقد طهر بناء على ظاهر
نص القرآن كما مر * وايضا خص جلد الا دمى لكرامته قوله
سواء كان اى الحيوان المذبوح بالتسمية مما اكل لحمه او لم يؤكل
قوله لانه نجس وان كان دون ظفر لا يفسده صرح به غير واحد
من اعيان المشايخ ومنهم من افاد ان الكثير ما كان مقدار الظفر
وان القليل مادونه لان في القليل تعذر الاحتراز عنه فلم يفسد
الماء لاجل الضرورة كذا في الحلية قوله جلد الكلب والذئب
يطهر بالذبح * وذكر الناطقى رحمه الله عن محمد انه اذا صلى
على جلد كلب او ذئب قد ذبح جازت صلاته وعن ابي يوسف
ضد هذا فعن ابن سماعة عن ابي يوسف انه لا خير في جلد
الكلب والذئب وان دبغا ولا يلحقهما الطهارة ولم يعرف قول

مطلب
في بيان مكل اهاب دبغ
فقد طهر

عن ابي حنيفة فاروى عن محمد يفيد ان الكلب والذئب نجسا
 نجسى العين * ويؤيده قول بعض المشايخ ما كان سوره نجسا
 يطهر جلده بالذكاة غير الخنزير وماروى عن ابي يوسف يفيد
 انها نجسا العين * قال في الحلية ولم يقف على كون الذئب نجس
 العين من احد الا في هذه الرواية كذا في الحلية تفصيله قوله
 وعصب الميتة بفتح العين والصاد المهملة والاعصاب بفتح
 الهمزة جمع عصب بالتركية سكرديمك مبتدأ خبرها قوله طاهر
 والريش بكسر الراء وسكون الياء بالتركية يلك كه طيور قتادنده
 اولور والظلف بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام بالتركية طرناق
 قوله طاهر اذا لم يكن عليه دسومة بضم الدال والسين لما
 في الصحيحين عن ابن عباس قال تصدق على مولاة لميمونة بشاة
 فأتها فرأى رسول الله عليه السلام فقال هلا اخذتم اها بها فذبحتموه
 فانتقمتم به فقالوا انها ميتة فقال انما حرم اكلها * وما ذكره الشارح
 من حديث عبد بن عباس اخرج الدارقطني عنه واعله بتضعيفه
 عبد الجبار بن مسلم وهو ممنوع * فقد ذكره ابن حبان في الثقات
 فلا ينزل حديثه عن الحسن كذا في الكبير وفي الحلية الاكل
 ان يقول اذا لم يكن عليها رطوبة نجسة ولادم مسفوح
 لان المعهود فيها في حالة الحياة الطهارة فكذا بعد الموت لان الموت
 انما يؤثر النجاسة فيما تحله الحياة لا تحل هذه الاشياء
 فلا يحلها الموت فوجب الحكم ببقاء الوصف الشرعى المعهود
 لعدم المنزلة له وهو الطهارة انتهى * قوله وكل ما لا تحله الحياة
 فيها كاللبن والبيض طاهر * وقال الشافعى كل ذلك نجس * قوله
 فلا يجوز الانتفاع بشئ من اجزائه جلدا او عظما او غيرها

لانه شابه الخنزير في الشكل وحرمة الاكل * ويرده ما قال انس
 رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يمشط بمشط من عاج
 والعاج عظم الفيل على ما في الصحاح وغيره رواه البيهقي قوله
 جازت صلاتهاى بالاتفاق لما تقدم من طهارة العظم والعصب
 وكون الرواية عن محمد لا ينافى كون المسئلة اتفاقية اذا الدليل يدل
 عليه وكذا ذكرت في الفتوى مطلقا من غير عزو الى احد كذا
 في الحاشية قوله فتجوز الصلاة معه مطلقا اى سواء كان سن
 نفسه او غيره وسواء كان قدر الدرهم او زائدا عليه فان سن
 الانسان على ظاهر المذهب الذى هو الصحيح طاهر بلا خلاف
 بين علمائنا * واما الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فعلى رواية انه
 اى عظم الانسان نجس وفي فتاوى قاضى خان عظم الانسان
 اذا وقع في الماء لا يفده لانه طاهر بجميع اجزائه انتهى * لكن
 قوله بجميع اجزائه ينافى قوله فيما سبق جلد آدمى اذا وقع
 في الماء قدر الظفر يفسده فيجب ان يحمل على ان المراد جميع
 اجزائه التى لا تحلها الحياة كذا في الكبير والحاشية وما وقع
 في بعض النسخ من قوله بخلاف آدمى والخنزير فعلى رواية
 انه نجس قوله وكاف اه فى الكبير ثم كاف مفتوحة بعد مشاة
 فوقانية ثم ياء النسبية قوله اى فروه اى فرو والسنجاب وهو
 حيوان والفرو بفتح الفاء وسكون الراء بالتركية كورك كه درى
 لباسلرندر قوله بودك الميتة بفتح الواو والذال دهن الميتة
 قوله فيطهر بالغسل ثلاثا هذا موافق لما فى الخلاصة واذا دبح
 الجلد بالدهن ٩ النجس يغسل بالماء ويطهر والتشرب عفوانتهى
 قوله فالأفضل ان يغسل اه ووجهه ان الاخذ بما هو الوثيقة

٩ وما فى نسخة الخلاصة
 عندى وقع بالماء النجس
 مكان بالدهن

عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤد الى حرج وهنا كذلك
ومن ههنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلاة فيها
الا ازار والسراويل فانه تكره الصلاة فيها مع جوازها اما الجواز
فلان الاصل في الثياب الطهارة فلا تثبت التجاسة بالشك
ولان المسلمين كانوا يصلون في الثياب المأخوذ من الغنمة قبل الغسل
واما الكراهة في الازار والسراويل فلقر بهما من موضع الحدث
فصار شبهة المستيقظ ومنقار الدجاجة المخلاة قوله وغيرهما
كالقرظ بفتح القاف والراء وبالطاء المعجمة نبت بنواحي تهامة
وقشر الرمان والعفص بتقديم الفاء على الصاد المهملة بالتركية
مازى يلاوط * وما في بعض النسخ بتقديم الصاد على الفاء
سهولانه ورق الذرع وبس هو مما يدفع به والمراد بالسبخة بافتحتين
التراب الذي فيه ملوحة ولا يثبت شيئا بالتركية چوراق ديدكلى
توبراق قوله او بالقائه في الرمح فيرلن رطوباته فهذه
الدباغة معتبرة ايضا عندنا خلافا للشافعي * لنا ان المقصود
من الدباغة ازالة الرطوبات ومنع الفساد وقد حصل بالشمس
او الريح او التراب فيطهره فالدباغ الحقيقي والحكمى مستويان
في كون كل منهما مطهرا قوله وفي رواية لا يعود نجسا وهو
الاقبس لان هذه الرطوبة ليست تلك الرطوبة الباقية النجسة
لانها تلاشت وصارت هواء بل هذه رطوبة تجددت من ماء
طاهر وسرت في اجزاء حكم بطهارتها وملاقة الطاهر
بالطاهر لا يوجب تنجسه كذا في الكبير قوله ففرك ثم اصابه
الماء في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود قال قاضيان الصحيح
انه يعود نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية فيه

وانما حكم بطهارته يابس بالنص على خلاف القياس فاذا اصابه الماء
زال مورد النص وهو حال اليبس بخلاف الجلد والارض والبئر
فان الحكم بطهارتها مطلق وموافق للقياس لزوال اثر النجاسة
كذا في الكبير قوله وجفت اى الارض وحكم بطهارتها ثم
اصابها الماء في رواية تعود نجسة وفي رواية لا تعود والخيار
الثاني لما قلنا ولقول قاضيان الصحيح انها لا تعود نجسة كذا
في الكبير قوله اذ تجست فغارت اى نفدت ماء البئر ثم عاد ماؤها
ففيها روايتان ايضا والاصح عدم العود وفي فتاوى قاضيان
والاظهر في البئر ان يعود نجسا وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود
نجسا كذا في الحلية لكن ما ذكر من قاضيان غير صحيح بل الصحيح
مانقل الشرح عنه في فصل البئر قوله فصل في البئر اى البئر
الذى دون الخوض الكبير ولا عبرة للعمق على المعتمد كذا
في الحاشية والبئر بكسر الباء وسكون الهمزة بالتركية قيوديدكلى
حقور كه اندن صو چقاريلر وجمعه آبار على وزن الآحاد
والا بار بسكون الباء على وزن الافعال والابور بفتح الهمزة
الاولى وضم الثانية وسكون الباء كلها جمع البئر عقبه بذكر
احكام البئر لادنى مناسبة وهى ان ذكر المسئلة المتقدمة ومساائل
البئر من جملة بيان التجاسة الحقيقية قوله نزحت اى اخرجت
البئر والمراد ماؤها فان حقيقة النزح للماء فاسناده الى البئر من قبيل
المجاز العقلى بملاسة المكانية كما في جرى الميزاب او النهر
او من باب اطلاق اسم المحل على الحال مجازا مر سلا قوله
وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها اى للبئر باجماع
السلف وهم الصحابة ومن بعدهم * اعلم ان مسائل الابار مبينة

بيان البئر
مطلب

على اتباع الآثار اذا القياس فيها اما ما قاله بشر المريسي ان لا تطهر
اصلا لانه وان نزع ما فيها ببق الطين والحجارة نجسا فيتنجس الماء
الجديد واما ما نقل عن محمد بن ربح انه قال اجتمع رأي ورأي ابي يوسف
رح ان ماء البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفله ويؤخذ
من اعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من جانب
فلا يتنجس ثم قلنا وما علينا لو امرنا بنزع بعض الدلاء ولا يخالف
السلف وعند مالك والشافعي واحد لا يتنجس القلتان ما لم يتغير
لونه او طعمه او ريحه * ونقل عن الدر ان غير المعين من البئر
كالعين ولذا قال في البحر والنهر ان الصريح واجب يراق الماء
كله فيهما ولو في موت مثل عصفورة لتخصص الابار بالآثار
لكن نقل عن القنية ان حكم البركة بكسر الباء وسكون الراء
اي الحوض كالبركة اذا عرف هذا فقله اذا وقع في البئر نجاسة
الى آخره مبنى على ما روى عن ابن عباس وابن الزبير من الامر
بنزع بئر مزعم حين وقع فيها الزنجي كما سيأتي بيانه ان شاء
الله تعالى كذا في الكبير والحاشية قوله وان وقعت فيها
اي ماتت فيها فأرة اي حيوان غير مأكول او عصفورة اي
حيوان مأكول قوله ينزع منها اي من البئر بعد ما اخرج
الجسد منها قبل الانتفاخ والتمتع والتفسخ قوله انه قال
في فأرة الخ واما العصفورة ومحوها كسام ابرص فلحقها بها
دلالة لاقباسا فلا يردانه لمدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون
بطريق الايجاب والزائد الى الثلاثين بطريق الاستحباب
لحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في فأرة اذا وقعت
في البئر فانت فيها انه ينزع منها عشرون دلوا او ثلثون دلو

و يفتح السين الممدودة
وتشديد الميم بالتركية
يؤتى كرتنكل ريد كبرى
آله جه كبر

واو لاحد الامرين وكان الاقل ثابتا يقيين وهو معنى الوجوب
والاكثر يؤتى به لئلا يترك اللفظ المروي كذا في الحلية ولا احتمال
زيادة الدلو المذكور في الاثر على ما قدر من الوسط فانه
المعتبر وهو ما يوسع صاعا من الحب المعتدل * ونقل عن ابي زيد
الدبوسي الصحيح ان هذا الحديث موقوف من طريق انس
واجيب بان الموقوف في مثله كالمرفوع لانه على خلاف مقتضى
القياس * وقد ذكر عن البدايع انه روى عن علي رضي الله عنه
كذا في الحلية قوله ما يوسع صاعا وهو الف واربعون درهما
وقيل الدلو الوسط ما كثر استعماله في تلك البئر وقيل ما يستعمل
في كل بلد وقيل هو دلو تلك البئر * قال في الدراية لوزن بدلو
غير وسط ينزع به على حساب الدلو الوسط حتى لو نزع بدلو
عظيم يسع عشرين دلوا وسطا من بئر وجب فيها ذلك النزع
اكتفى بواحد خلافا لرفر * له ان تتابع الدلاء يصير الماء
كالجاري * ولنا ان المقصود من النزع تقليل النجاسة وهو
حاصل به ولا اعتبار لمعنى الجريان بدليل انها لو نزلت كل يوم
دلوان جاز كذا في الحاشية قوله ون ماتت فيها حمامة اه
او ماتت فوقعت في البئر او سنور بكسر السين * وفتح النون
المشددة واسكان الواو هي الهرة قوله او ما قاربها اي قارب
احد هذه الثلث في الجثة سواء كان مأكولا او غير مأكول
قوله وهو الاظهر اي ما في الجامع الصغير اظهر من رواية
القدوري في مختصره ما بين اربعين الى ستين * ونقل هذا ايضا
عن محمد بن ربح لكن المذكور في الجامع الصغير نص في محيط
رضي الدين والتحفة والبدايع على انه ظاهر الرواية عن محمد بن ربح

وقال في الهداية وهو الاظهر لانه آخر تصانيف محمد بن الحسن * وفيه دلالة الاستقرار والرجوع عن غيره اليه كذا في الخلية قوله لحديث ابي سعيد اه علة لوجوب الاربعين لا للاظهارية قال في الاختيار وفي الجملة والد جاجة ونحوهما من اربعين الى ستين هكذا روى عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه لانها ٩ ضعف الفأرة فضعفنا الواجب انتهى لان الواجب في الفأرة عشرون دلوا فضعفه اربعون قوله وهذا اي قول ابي سعيد ينزح الخ لبيان الايجاب فهذا لبس من كلام ابي سعيد قوله وان ماتت فيها شاة او كلب او آدمي وكذا سقط او مات في الخارج ثم اتى فيها او مات سخلة او جدي او اوز كبير فيها نزح جمع الماء قوله فامر به اي باخراج الزنجي ابن عباس رضي هذا في رواية البيهقي والدارقطني وابن ابي شيبه وفي رواية الطحاوي ان الامر اسم الفاعل هو ابن الزبير ولعله لهذا قال في الاختيار هكذا حكم ابن عباس وابن الزبير رضي في برزخ مزم حين مات فيها الزنجي ولان الآدمي ونحوه لثقله ينزل الى قعر البر فلا في جميع الماء انتهى قوله ان تنزح اي بان تنزح مأوها فهو بدل اشتغال من بها واسناد النزح الى البرزخ عظمى بملا بسة المكانية والمراد نزح مأوها ونقل عن الدراية فغلبتهم اي غلبت النار حين عين جاءت في قعر زمزم من قبل الركن اي الحجر الاسود فامر ابن عباس رضي بها فسدت بالقباطي والمطارف ونحوها حتى نزحوها فلما نزحوها انفجرت عليهم انتهى * قال في الكبير وهو مرسل فان ابن سيرين الراوي لم يره ابن عباس رضي والقباطي بفتح القاف جمع القبطية بكسر

٩ يعني الجملة ونحوها

القاف وسكون الباء وتشديد الباء المثناة بالتركية بياض انجه كاندن اولان ثيابدر والمطارف بفتح الميم وكسر الراء جمع المطرف بكسر الميم وفتح الراء وبضم الميم ايضا بالتركية كآرنده علمري اولان ردايه ديرلر قوله وكذا الكلب اي ينزح جميع الماء في رواية لانه نجس العين * ونقل عن الدراية والصحيح انه لبس بنجس العين فالمن على الرواية الغير الصحيحة او على قولهما على ما قبل انتهى * كذا في الحاشية قوله سوى الكلب والخنزير * الاولى تأخير لفظ الكلب كما في الكبير سوى الخنزير والكلب فان قوله على ما ذكره متعلق باستثناء الكلب فقط يعني ان المراد بكلمة كل لبس ما يفيد ظاهره من احاطة الافراد بل غيرهما من بقية الافراد بقرينة المقابلة فان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما وراء الخاص كذا في الحاشية قوله ولم يعلم ان عليه نجاسة اراد بالعلم ما يعم الظن الغالب فانه ملحق باليقين عند الفقهاء اي لم يعلم ولم يظن * ثم ان هذا النفي هو المتبادر من اطلاق المص والتبادر من اقوى القرائن فلا يرد ان في كلام المص قصورا اشار اليه الشارح بهذا النفي قوله لا يتنجس الماء لان الحكم بالتنجس لا بد فيه من علم او غلبة ظن وقد عدما ههنا فالمراد بعدم التنجس عدم الحكم بالتنجس فلا ينافيه الاحتمال الا ان كذا في الحاشية قوله لاحتمال انه اي الحيوان الطاهر سوره كان عليه اي على الحيوان نجاسة قوله ومع هذا اي مع احتمال ان عليه نجاسة او انه احدث عند الوقوع لو توضحاً جاز تأكيده لما استفاد من عنوان الاحتياط تنبيهها من الذهول عنه قوله لان الاصل عدم ذلك ٩ ولم يطرد عليه ما يعارضه

٩ اي غير الكلب والخنزير

٩ اي عدم النجاسة عليه وهو ميقن واليقين لا يزول بالشك

من علم اوطن كما سمعت قوله الا ما كان غالباً الخ هذا الاستثناء
 تأكيدي لما يفهم من نفى العلم والظن فان الفأرة حينئذ كانت
 يظن ان عليه نجسا قوله كما قالوا في الفأرة اذا هربت من الهرة
 وكذا الهرة اذا هربت من الكلب والشاة من السبع كذا نقل
 عن الجوهرية قوله نجستها من باب التفعيل اي نجست الفأرة
 البئر في نزع كلها * ونقل عن المجتبى الفتوى على خلافه لان في بولها
 شكا كذا في ابن ابي عمير ونقل عن الدر قوله وان كان
 سورته اي سور الحيوان الذي اخرج من البئر حيا قوله والظاهر
 وجوب النزع يعني ان تقييد هذه المسئلة باصابة فيه الماء
 لبس على ما ينبغي كما قيد المص المسئلة بها بل الاظهر عدم
 التقييد والتنجس على كل حال كما صرح به قاضيان
 حيث قال او وقع فيه كلب او خنزير مات او لم يميت واصاب فيه
 الماء او لم يصبه اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك
 اولان مأواه في النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب انتهى
 كذا في الكبير قوله عشر دلاء جمع دلو ونحوها استحبابا
 اي يستحب هذا استحبابا واما قوله احتياطاً فقد روى قولك * وانما
 فعل هذا بطريق الاستحباب الاحتياط وان لم تنزع فتوضاً
 جاز قوله مشكوكا ينزع كله كما نزع كله فيما سوره نجس
 لاشتراك المشكوك والنجس في عدم الطهورية وان افرقا
 من حيث الطهارة بخلاف المكروه فانه غير مسلوب الطهورية
 وانما استحبابا فيه نزع دلاء كذا في الحلية قوله وانتفخ فيها
 الحيوان سواء مات فيها او مات خارجها فالق فانتفخ الانتفاخ
 بالتركية شيمك ولو فأرة يابسة على المعتمد وكذا التمتع

اي المتساقط شعره كذا نقل عن الدر قوله او تفسخ اي
 انتشر وكذا لو تفسخ في الخارج فوقع فيها * ثم ان المراد بهذا
 التفسخ التفسخ بدون الانتفاخ فلا يرد ان ذكر الانتفاخ
 يغني عن ذكر التفسخ لان التفسخ يلزمه الانتفاخ لان اللزوم
 ممنوع قوله نزع جميع ما فيها من الماء اي الماء الذي كان
 فيها وقت الوقوع بعد اخراج الحيوان الواقع فيها من البئر
 قوله لا انتشار النجاسة علة لقوله نزع جميع ما فيها * وعليه يحمل
 ما روى من رواية الطحاوي عن علي رضي الله عنه من الامر
 بنزع الماء كذا كما مر قوله وان وجدوا فيها فأرة ميتة
 اي ما ينجس البئر نجاسة غليظة قوله ولا يدرون انها اي الفأرة
 متى وقعت اي والحال انهم لا يعلمون وقت وقوعها في البئر
 فان علموا به عملوا بما علموا وهو ظاهر قوله ولم تنفخ اي لم يوجد
 لهم دليل يدل على طول المكث كك الانتفاخ والتمتع وهو
 تساقط الشعر من الجلد والتفسخ قوله اعادوا صلاة يوم وليلة
 اي يعتبرون انها مكثت فيها منذ يوم وليلة لان ذلك اقل المقادير
 في باب الصلاة كذا في الكبير واعادوا اي ما صلوه بوضوء
 لهم من ذلك البئر النجسة منذ يوم وليلة قوله في الزمان المذكور
 اي مدة يوم وليلة قوله وان كانت انتفخت او تفسخت وكذا
 لو تمتعت اي الفأرة * لم يذكر في المسئلة السابقة الا الانتفاخ لان
 عدمه يستلزم عدم التفسخ مثلاً * فان قلت فلم يكتب هنا بذكر
 التفسخ لاستلزامه الانتفاخ عادة قلت ذكر الانتفاخ لثلاثتهم
 ان حكمه غير حكم التفسخ قوله او ما ادوه من الفرائض
 والواجبات بالوضوء الذي توضأوا من ذلك الماء في مدة ثلثة

ايام ولياليها* واما النوافل فلا تعاد لعدم صحة الشروع قوله
وغسلوا كل ما اصابه عطف على اعدوا اي يجب غسل كل شيء
اصابه من ذلك الماء قوله فيه اي في المدة المذكورة والظرف
متعلق باصاب قوله عند ابى حنيفة اي هذا الذي ذكر الى هنا
عند ابى حنيفة وجه قوله وهو الاستحسان ان الاحكام تضاف
الى اسبابها الظاهرة والوقوع فيها هو السبب الظاهر للموت
واما القاء الريح ونحوه من الخارج بعد الموت فهو موهوم لا يعتبر
في مقابلة الظاهر في حال الموت على السبب الظاهر كمن جرح
انسانا واستمر ذافراش حتى مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل
كون الموت بغيره فيحمل على موتها فيها الا ان الموت لا يكون
عقيب الوقوع في الغالب فقدرت المدة عند عدم الانتفاخ يوم
وليلة لان ما دون ذلك ساعات لا يمكن التقدير بها وعند الانتفاخ
بثلاثة ايام لانه دليل تقادم الزمان ومضيه قوله وقال لبس
عليهم اعادة شيء مما صلوه بالوضوء من ذلك البر الواقعة فيها
قارة ولا غسل شيء مما اصابه ماؤها قوله حتى يتحققوا متى وقعت
اي الفارة الميتة وهو القياس لان الحوادث تضاف الى اقرب
الافاق عند الامكان وطهارة الماء متيقن واليقين لا يزول
بالشك وشك في نجاسته لاحتمال وقوعها في تلك الساعة ونحوها
يؤيده ما حكى عن ابى يوسف رحمه الله انه قال كان قولي
مثل قول ابى حنيفة الى ان كنت جالسا في بستان فرأيت حداة
بكسر الحاء المهملة وفتح الدال والهمزة وجعه حذاء مثل
عنبه وعنب بالتركية جيلاق ديدكلى قوش في منقارها جيفة
فطرحتها في البر فرجعت عن قول ابى حنيفة فلا يحكم بالنجاسة

من وجهه فالتحقت بالنجس من كل وجه احتياطا اختاره صاحب
الهداية في التجنبس قوله والفتوى على قول محمد لان الشرع
رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة اي حقيقة الحمار والكلب
لحمه وعظمه مثلا وقد زالت تلك الحقيقة بالكلية فان الملح غير
العظم واللحم فاذا سارت الحقيقة لمحا ترتب عليه حكم الملح
وكذا الرماد بعينه قوله حتى لو اكل الملح او صلى على الرماد
جاز لم يوجد هذا في بعض النسخة قال في الحاشية ولعله الخاق
من بعض النساخ ونظيره في الشرع ان العصير طاهر فيصير خرا
فيتنجس ثم يصير خلا فيطهر فعلم ان تبدل الوصف يدل على
تبدل العين وعلى قول محمد فرعوا طهارة صابون صنع من دهن
نجس وعليه يتفرع ما لو وقع انسان او كلب في قدر الصابون
فصار صابونا يكون طاهرا لتبدل الحقيقة كذا في الكبير قوله
صرح به في التجنبس* حيث قال خشبة اصابها بول فاحترقت
ووقع رمادها في بر يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الحمار
اذا مات في الملح لا يؤكل الملح وهذا كله قول ابى يوسف خلافا
لمحمد انتهى* فعلم ان الحكم عند محمد عدم الفساد في كل ما كذا
في الكبير قوله وكذا الاجر المنفصل بمسد الهمزة المفتوحة
وضم الجيم وتشديد الراء المهملة بالتركية طوغله كره مدى قوله
قطعة منه اي من الاجر المتنجس بعد الغسل الثلاثة فاذا زالت
اي النجاسة من ظاهره اي من ظاهر الاجر قوله بقى ما في باطنه
من النجاسة جواب اذا فيحكم بطهارة ظاهره حتى لو قام عليه
المصلي جازت صلاته واما ما تشربه في باطنه فاذا وقع
الاجر في الماء تحلل ما في باطنه من اجزاء النجاسة في الماء فيتنجس

٩ اي ان استحالة العين
تستتبع زوال الوصف
المرتب عليها
١٠ اي يكون التجنبس قول
ابى يوسف وعدم التجنبس
قول محمد وقوله يطهر
بالغسل ثلثا بالجفاف في كل
مرة اي اذا كان الاجر
جديدا غير مستعمل على ما
سبق ايضا
١١ اي عدم فساد البئر
بوقوع ذلك الرماد وجواز
اكل الملح

فظهر الفرق بهذا التفرير بين الأجر وبين رماد العذرة عند محمد
فإن الرماد قد صار حقيقة طاهرة لا يشوبها شيء من أجزاء
النجاسة وباطنه كظاهره فلا ينجس الماء ولا غيره إذا وقع فيه
كذا في الكبير قوله جارibal في الماء أي لو بال فيه وخرج
من الماء الرشاش بفتح الشين المعجمة ومدّها بعد فتح الراء المهملة
بالتركية صاحيلان نسنه اكرصووا كسر قان سينيديسي قوله
من ذلك الرشاش أي بعض ذلك فن اسم بمعنى البعض أوزائد
في الآتيات أو ملحق من الخارج والله أعلم قوله لا يمنع ذلك
أي الرشاش جواز الصلاة بذلك الثوب وإن كثّر قوله وكذا
إن رميت مجهول رمى أي إن القيت العذرة وهي قازورات
الإنسان قوله فخرج منها أي من أجل رمي العذرة لكون من أجلية
وبتقدير المضاف في الضمير المؤنث أو أن الضمير تصحيف من منه
راجعاً إلى الماء لأن في رجوع المؤنث إليه تكلفاً لا يخفى قوله
فيه أي في الثوب أثرها أي أثر النجاسة من اللون والريح ينجس
قوله جاريا أو راكداً من ركديركد من الباب الأول والركد
بالتركية مكانه ساكن أولوب طورمق لأن الغالب أن الرشاش
المرتفع من صرب شيء للماء إنما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء
الشيء الضارب فيحكم بالطهارة لأن الأصل تعيين الطهارة
فلا يعارضه شك ٩ أصابة النجاسة كذا في الذخيرة قوله نحو
السرقين بكسر السين المهملة والقاف الممدودة وسكون الراء
المهملة بينهما أصله السرجين بكسر السين والجيم فارسي
معرب بالتركية طوار ترسي كه قروميس أوله والروث طوبان
ديزقلى حيوانك ترسي قوله والأصح هو لارل أي ما قاله الفقيه ٥

ولأن البقية لا يزول
بالشك
من أنه لا يمنع ذلك الرشاش
جواز الصلاة بذلك الثوب
حتى يستيقن أنه بوب

لأما في قاضيخان ولا ما ذكر عن محمد بن الفضل قوله لا يزول
بالشك لأن طهارة الثوب في الأصل متيقن ونجاسته من أصابة
الرشاش مشكك لا يلتفت إليها قوله عن يغسل الدابة وهي
حقيقة عرفة فيما يركب عليها كالفرس والبغل والحمار* وفي الأصل
ما يدب على الأرض أي يتحرك فيها قوله أي ولو كانت أي الدابة
أولاً قد تمرغت في بولها من باب التفعّل من التمرغ بالفتحين
وتشديد الراء المهملة المضمومة والمراغ بفتح الميم والراء المهملة
بالتركية طوار يعني حيوان طيرائه باتوب وسورتنب اغنقى يقال
مرغته في التراب تمر يغافترغ قوله قال أي أبو النصر في جوابه
إذا جفت وتناثرت أي النجاسة بالتركية طاغلق قوله لا يضره
أي الغاسل أيضاً* وهذا يناسب ما اختاره الفقيه أبو اللبث
رحمه الله تعالى قوله إذا التى الحجر المتلطح اسم المفعول من باب
التفعل بالتركية بول شمش وقار شمش قوله لون النجاسة فيجب
غسله حينئذ قوله لما تقدم آتفاً من قواعد الأصول أن اليقين
لا يزول بالشك وتقدم أيضاً أن قاضيخان ذكر في الرشاش من رمى
العذرة نفسها لا يفسد مطلقاً ما لم يظهر أثرها فكيف بالحجر
الملوث قوله ولبس بول الحفّاش* وقع هذا في بعض النسخ
بضم الحاء المعجمة وتشديد الفاء ومدّه بالتركية يراسه قوشى كه
كيجه او جرو قوله وخرؤه بضم الحاء المعجمة بالتركية قوش ترسي
قوله بشيء خبر لبس يعني لا يجب غسله قوله وكذا دم البق
والبراغيث جمع بقعة بفتح الباء وتشديد القاف بالتركية سورى
سك ودخى نخته كهله سنده ده استعمال أول نور والبراغيث
بالفتحين جمع البرغوث بضم الباء وسكون الراء المهملة بالتركية

به دیرل قوله ومعه شعر انسان بفتح الشين المعجمة وسكون
 العين المهملة بالتركية قبله وتويه دیرل قوله لانه طاهر اى شعر
 الانسان طاهر فى ظاهر الرواية وهو الصحيح * قال فى الحلية وعليه
 اعتمد الكرخى قوله كسر قينه بكسر السين والقاف بالتركية
 طوار ترسى قوله كالتى بفتح القاف وسكون الباء بالتركية
 قوصمق استفراغ معنائه قوله بعد الابتلاع بالتركية يوتقى كه
 بوغازدن كرمك اى ما يجره البعير من معدته بعد الابتلاع الى فمه
 ثم يعيده اليها مرارا فيضعه والمضع من الباب الثالث والثانى
 بالتركية جيمك قوله الزبل مطلقا بكسر الزاء المعجمة وسكون
 الباء الموحدة بالتركية حيواناتك ترسى وترس اولان يره مزبله
 دخى دیرل قوله ومرارة كل حيوان كبوله نجاسة للاستحالة
 الى فساد بعد اتصاله بمحل النجاسة كالدّم والسوداء ونحوهما
 من الفضلات سوى البلغم والمرارة بفتح الميم والراء المهملة اجيلق
 وحيوان اودى ودخى سودايه مرارة اسود دیرل * قال فى الحلية
 فان كان بول حيوان نجسا نجاسة غليظة فرارته كذلك
 وان كان نجاسة خفيفة او طاهرا فهي كذلك خلافا ووفقا
 ومن فروع هذا ما ذكرنا اذا دخل مرارة ما يؤكل لحمه فى اصبعه
 لقرحه فيه يكره ذلك فى قول ابى حنيفة لان عنده لا يباح التداوى
 ببول ما يؤكل ولا يكره عند ابى يوسف لانه يباح به التداوى
 عنده وبه اخذ فى الدخيرة والفتاوى وابى اللبث لمكان الحاجة
 وفى الخلاصة وعليه الفتوى * قلت وقياس قول محمد لا يكره ذلك
 مطلقا لطهارة بول ما يؤكل لحمه عنده كما تقدم انتهى قوله
 وان كان اقل من الظفر الخ فلا ينجسه والقياس ان ينجس مطلقا

لوقوع الشك وصاركن رأى فى ثوبه نجاسة لا يدري متى اصابته
 فانه لا يعيد شيئا من الصلوات التى صلاها بذلك الثوب حتى
 يتيقن صلاته مع النجاسة كذا فى الحلية لكن مال الشارح فى الكبير
 الى رجحان قول الامام * وقيل يفتى بقولهما وعد قول الامام
 استحسانا قوله بكرة او بعرتان نقل عن الدرر والتعيين بالبعرتين
 اتفاق لان ما فوق ذلك كذلك والمراد ما يستقله الناظر وعليه
 الاعتماد كما نقل عن التنوير فباط الحكم بعدم التجسس هو الاخراج
 قبل التفرق بعد ما كان قليلا فى عين الناظر كذا فى الحاشية
 قوله قبل الافتراق بمعنى التفرق والانكسار وهذا استحسان
 ووجهه مذكور فى الشرح قوله والرياح تهب فتلقى الريح
 بعض ذلك فى البئر فيها فالحكم بفساد المياه به يضيق الامر
 على سكان البوادي وما ضاق امره اتسع حكمه قوله فجعل
 القليل عفوا للضرورة ولا ضرورة للكثير كذا فى الهداية فاما ما
 فى الامصار فاختلف مشايخنا فيه فقال بعضهم تتجسس اذا وقع
 فيها بكرة او بعرتان لانه لا تخلو فى الامصار عن اغطية غالبا
 وقال بعضهم لا تتجسس لان البعرتين صلب على ظاهره رطوبة
 الامعاء فلا تداخله النجاسة وقال الامام الترمذى الاصح التسوية
 بين آبار الفلوات وآبار البيوت كذا فى الكبير والفلوات بفتح الفاء
 واللام والواو وفلى بضم الفاء وكسر اللام وتشديد الباء وفلى
 بكسر الفاء واللام وفلا بكسر الفاء وفتح اللام ايضا جمع فلاة
 بفتح الفاء واللام بمعنى المفازة والصحراء كذا فى القاموس قوله
 اى البكرة او البعرتان اشار الى ان ضمير المؤنث راجع الى البكرة
 فقط وان كان حكم البعرتين كذلك اولى انه راجع الى البكرة

او البعرتين بتأويل احديهما اي احدي البعرة والبعرتين فكلمة
اولا لستردد والشك قوله ولم يبق لها اثر هذا هو المناط لعدم
التنجس حتى لو اخرجت فوراً وبقى اثر تنجس ولو اخرجت بعد
حين ولم يبق لها اثر لم يتنجس * فالشارح حل الفورية على عدم
بقاء الاثر لانه الغالب كذا في الحاشية قوله كما لم يتنجس البئر
للضرورة كالارواث والاختاء في الكدس بضم الكاف وسكون
الدا ل اي في دوس الخ من فانها معفوة نقل عن ابي حنيفة ونقل
عن فتاوى الخانية وان تقتت اي تفرقت البعرتان في اللبن
يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك كذا في الحلية قوله يتنجس
في الاصح وقيل يعنى فيه البعرة والبعرتان كالبرء قوله وفيه
اشارة اي وفي هذه الرواية عن ابي حنيفة قوله وفيه ان حد الكثير
اي بيان ان حد الكثير هذا لكن الظاهر حذف فيه وعطف
ان على ان الرطبة قوله وهو الصحيح هكذا نقل عن الكافي ونقل
عن فتاوى قاضيخان الفاحشة ما يستكره الناس والبسير ما يستقله
قال في الهداية وهو ما يستكره الناظر في المروي عن ابي حنيفة
وعليه الاعتماد انتهى كذا في الكبير قوله اختلاف بين المشايخ
وهنا ثلثة اقاويل واختار الشارح ثالث الاقاويل لاكثر المشايخ
كما يجي فيه آنفا واختار صاحب الهداية ثاني الاقاويل لبعضهم
قوله بعضهم افى بالتنجس وقالوا لان النجاسة تشيع اي انتشرت
في الماء لرطوبة الرطبة ولرخاوة المنكسرة بخلاف الصحيح اليابس
فلا وجه للتسوية بينهما قوله وهو مختار صاحب الهداية
والكافي قال لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر
والروث والخثي والبعر لان الضرورة تشمل الكل انتهى قوله

والصحيح

والاصح انه يتنجس لعدم
الضرورة وامكان الاحتراز
كذا في الكبير

والصحيح عطف على المنكسرة بالتركية بتون وصاغ قريب دكل
ديك * قال الحاشية وما في بعض النسخ هو الصحيح سهو
من النسخ كيف يكون مناط التسوية هو الصحيح والحال
ان الشارح اختار قول اكثر المشايخ وسيأتى بيانه فكيف يقول
هنا هو الصحيح انتهى * قوله للتخلخل على وزن التقلقل بالتركية
برنسنه كدك ايتك كذا في الاختري وكون الارواث والاختاء
بمنزلة المنكسرة بعد ان يكونا يابسين صليين للرخاوة فن نجس
بالبعر المنكسر نجس بهما ومن لم ينجس به لم ينجس بهما ايضا
كذا في الحلية قوله واكثر المشايخ وهذا ثالث الاقاويل اي
لم يحكموا بالتنجس ولا بعدمه مطلقا بل فصلوا وقالوا ان كان فيه
ضرورة الخ قوله بتعسر الاحتراز اي بسبب تعسره عنه وقوله
ووقوع الحرج في حكمه بالنجاسة عطف على الاحتراز والبلوى
بفتح الباء الموحدة وسكون اللام والالف المقصورة بعد الواو
وكذا البلاء بالالف الممدودة بمعنى المحنة والمشقة من باب غزا
يغزو ناقص واوى وجعه البلاء قوله الكثير الطارق صفة
بعد الصفة من آبار اي كثير الاستعمال والمار يقال طارقت الابل
اذا ذهب بعضها في اربع بعض قوله للضرورة لان للضرورة
اثرا في اسقاط حكم * النجاسة كما تقدم الاشارة اليه قوله بمنزلة
البعرة في الحكم * وهذا غير مختار لما تقدم من الكافي انه لا فرق
بينهما قوله وكذا خرد البط والاوز الاهلي لانه نجس غليظ
بخلاف البرى الطيار فان فيه ضرورة لانه يذرق اي يتغوط
من الهوى قوله وخرد الحفاش بضم الحاء المعجمة وتشديد الفاء
بالتركية ياره سه قوشى كه كيجه او چر كوندركوزى كورمز

قال في الحاشية عن الكافي
لا فرق بين الرطب واليابس
والصحيح والمنكسر والروث
لان الضرورة
تشمل الكل

وما يرى في بعض النسخ من زيادة لفظ وكذا فلعلة الحاق من بعض
 النسخ لانه **ك**لام ابتدائي قوله وكذا اي لا يفسد ماء البئر
 ذرق ما لا يؤكل اه بفتح الذال المعجمة وسكون الراء بالتركية
 قوش ترسني القايتك وبالزاي المعجمة لغة فيه ايضا مأخوذ من ذرق
 يذرق من الباب الاول والثاني فيهما قوله وهو اي قول المص
 خلافا لمحمد يناقض قوله فيما سبق حيث قال فيه وقال محمد
 كلاهما يعني بول ما يؤكل وخرء ما لا يؤكل من الطيور طاهر
 فان المفهوم من هذا كون خرة ما لا يؤكل من الطيور طاهرا
 وفي هذا المقام كونه غير طاهر لكن الصحيح هذا دون ذلك فقوله
 وقال محمد الخ بدل او عطف بيان من كلمة قوله وما في بعض
 النسخ من تنية لفظ طاهر سهو من النسخ فان لفظ كلا مفرد
 اللفظ والمعنى كذا في الحاشية قوله وقال بعضهم روى الخ وهو
 رواية ابي جعفر الهندواني كما مر قوله الا اذا فحش بان استوعب
 ربع الثوب ولو كان الثوب كبيرا هو المختار وهكذا في البدن
 وقدر بعضهم الفحش باستيعاب ربع الجزء المصاب من الثوب والبدن
 كاليد والكم كذا في ابن اظهوى نقلا عن الدر قوله ويفسد اي الذرق
 الماء القليل بقرينة مقابلة قوله **ك**سائر النجاسات الخفيفة
 متصل بقوله وان قل اوبه وبما قبله فان حكم الخفيفة يخالف
 الغليظة في الثياب ولا يخالف في الماء قوله مالم يغيره ٩ كسائر
 النجاسات سواء كانت غليظة او خفيفة ولذا لم يقيده كما قيد
 في مقابلة ٤ قوله ولا يفسد اي الذرق ماء البئر اي بئر كان في المفازة
 او في البيوت فان قلت ماء البئر اما قليل او كثير فيدخل فيما تقدم
 بقوله ويفسد الماء وان قل فان المراد بالماء المتقدم مالم يكن

جاريا

جاريا قلت نعم الا انه افرد بالذكر للتسوية بين القليل والكثير
 في البئر لعدم امكان الحفظ قوله ويفسد الاواني جمع آنية
 واء اي يفسد ذرق سباع الطير ماء الاواني لا يمكن صونها
 اي حفظ الاواني عن الذرق بالاغطية والستر قوله عن ذلك
 اي عن مثل الشاة والبقرة من الحيوانات بخلاف الطيور لرميها
 بنجسها من الهواء قوله لانه اي بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده
 اي عند محمد ر ح فلا يتنجس ماء البئر عنده وهذه احدي المسائل
 التي تظهر ثمة الخلاف فيها بينه وبينهما في كون بول ما يؤكل
 نجسا نجاسة خفيفة عندهما طاهرا عند محمد ر ح كما تقدم قوله
كله للنجس لان ماء البئر في حكم القليل ولو كان كثيرا
 مالم يكن عشرا في عشر * وقد تقدم ان القليل يتنجس بوقوع
 النجاسة وان لم يظهر اثرها فيه قوله ثم استقى اي نزح الجنب
 دلوا آخر من البئر الخ لا يتنجس البئر ولو على القول بنجاسة الماء
 المستعمل ايضا قوله اذ في التحرر عنه اي عن التقاطر في البئر
 حرج قوله اي لم ينو الغسل او الوضوء بل سقط فيه بدون
 اختيار او دخل فيه مع اختيار لاجل طلب الدلو والتبريد او نحوهما
 فانغمس في الماء ولبس على بدنه وثيابه نجاسة فهي المسئلة
 الملقبة بجحط او نخط وتفصيله في الحلية قوله قالوا انما قال
 قالوا لان هذا الماء لا يصدق عليه تعريف المستعمل كما سبق
 قوله لانه اي الرجل باول ملاقة الماء اي باول ملاقاته الماء
 فالباء متعلق بصار المؤخر وجلة صار خبر لان اي صار الماء
 مستعملا قوله فيلاقي اي الماء بقية الاعضاء وهو اي صار الماء
 ان الماء نجس فلم يزل عنها اي عن بقية الاعضاء الحدث فبق

٩ اي الماء الكثير باحد
 الاوصاف الثلاث
 بقوله وان قل اي الذرق
 الواقع في الاواني لا يمكن
 حفظها عن
 بالاغطية

الرجل على جنابة قوله وقال اي ابو حنيفة رح في رواية
 اخرى يخرج اي الرجل عن الجنابة اذا كان اي الرجل
 الجنب تمضمض اه قوله ثم انه اي الرجل يتجسس بنجاسة الماء
 المستعمل واما الجنابة فانها قد زالت عنه حين تمضمض واستنشق
 قوله فعلى هذه الرواية الثانية عن ابي حنيفة رح يجوز له قراءة
 القرآن اي مع الكراهة وعن ظهر الغيب اي عن حفظه
 ولا يجوز له الصلاة لان بدنه كله نجس بنجاسة حقيقية تلتوئه
 بالماء المستعمل قوله وعنه اي وروى عن ابي حنيفة رح قوله
 حكم الاستعمال اي لا يصير الماء مستعملا قبل انفصال البدن
 عن الماء للضرورة ٩ قوله وهو اوفق الروايات الثلاث المذكورة
 هنا عن ابي حنيفة رح قوله انتهى اي كلام الهداية
 قوله في طهارة العضو فلم يوجد الصب على الاعضاء وما يقوم
 مقامه من جريان الماء عليها لا يجوز الوضوء ولا الغسل عنده
 فلم يخرج من الجنابة بدخوله في الماء الراكد فلم يصير الماء مستعملا
 لعدم ازالته الحدث وعدم نية القرية كذا في الكبير قوله الرجل
 بخروجه الخ اي اما طهارة الرجل فلخروجه عن الحدث
 اذ الصب والنية لئلا بشرط في الطهارة عنده قوله والماء
 اي واما طهارة الماء فلانه لا يصير مستعملا عنده الابنية القرية
 والحال انا فرضنا عدم النية ههنا قوله على بدنه اه اي بدن
 الرجل الجنب عند الدخول في البئر بنجاسة حقيقية وكان
 مستنجيا بالماء ايضا وهذا القيد معتبر بقرينة مقابلة قوله او كان
 اي الرجل مستنجيا بنحو حجر دون الماء يتجسس ماء البئر باجماع
 اصحابنا لاختلاط النجاسة بالماء وفي الحلية عن التفاريق

٩ فبصير الرجل طاهرا
 فيكون الماء مستعملا بعد
 الانفصال

عن ابي حنيفة وابي يوسف رح البئر لا يتجسس كالماء الجاري
 والبئر اذا لم تكن عريضة وكان عمق ماؤها عشرة اذرع
 فصاعدا فوقعته النجاسة فيها لا يحكم بنجاستها في اصح الاقوال
 انتهى * قوله ولو وقعت الحائض في البئر فينظر ان وقعت
 بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب في اختلاف الائمة قوله
 وان كان اي الوقوع قبل الانقطاع فكالماء طاهر الغير المحدث
 فيبقى الماء طاهرا والحائض حائضا والنفساء كالحائض قوله
 قال الى اربع اي من واحد الى اربع فأرات يخرج لكلها ٩
 عشرون دلو او ثلثون وكذا حكم الثلث والاثني بطريق الاولى
 قوله حكم الدجاجة يعني حكم الزائد على الاربع الى تسع فأرات
 حكم الخمس منها ينزح لكلها ٩ اربعون دلو فقط قوله معناه
 لا يمكن نزحها مأخوذ من العين بمعنى الماء الخارج من الارض
 اصله معيون كزيد اصله مزبود فنقلت حركة الباء الى العين
 فاجتمع الساكنان فحذفت الواو وكسرت العين لتصح بناء الباء
 فصار معنا قوله وقت ابتداء النزح * وهكذا قال في الكافي
 ولا عبرة بما كان فيها وقت الوقوع كما قال به بعضهم * واما
 اذا لم يكن معينا فالعبرة بما كان الماء فيها وقت الوقوع * كذا
 في ابن ابي عمير قوله كيف يقدر ما كان فيها اي في البئر
 من مقدار ماؤها قوله تحفر حفرة مجهول من حفر يحفر حفرا
 من الباب الثاني بالتركية يرى قازمق وقوله حفرة بضم الحاء
 المهملة وفتح الفاء اسم التصغير بالتركية حقور جفاز قوله
 وتجصص مضارع مجهول من باب التفعّل والجص بفتح الجيم
 وتشديد الصاد بالتركية كرج طبراني وقوله عمق الماء بضم

٩ اي لجموعها
 ٤ بفتح الميم وكسر العين
 وسكون الباء اي اذا كان
 فيها اي في البئر عين
 جاز

العين وسكون الميم بالتركية حقوري ودريكي * وقال بعضهم يرسل فيها قصبه ويجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزح من البئر عشر دلاء مثلا ثم يعاد القصبه فينظر كم نقص فينزح لكل قدر منها عشر دلاء * وهذا القولان مرويان عن ابي يوسف رح قوله يحكم به ذوا عدل ثنية ذو اى صاحب عدل من اهل الصلاح والورع المتدين سقط النون بالاضافة قوله من اهل البصارة اى ممن يعرف احوال الماء والبئر قوله يحكمهما اى العدلين قوله وهذا اى الاخذ بقول العدلين اشبه بالفقه قوله قال في الكافي انه الاصح اذ الرجوع الى اهل البصيرة اصل في كثير من الصور كما في الشاهديين وتقويم المتلف قال الله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون ثم ان الصحيح ما قاله في الكافي ان المعتبر في مقداره وقت ابتداء النزح كذا في الكبير قوله وكذا تطهر البكرة بفتح الباء والكاف بالتركية مفره كه اكا قيواي طاقلور وقيوچار في دير قوله ونواحها اى جوانب البئر واطرافها جمع ناحية بمعنى الجانب ويد المستقي اى يد العامل لاجل التطهير قوله تبعا لطهارة البئر مروى ذلك عن ابي يوسف رح نفيا للمرج كالدين اذا تنجس بنجاسة الخمر ثم صارب خلا حكم بطهارة الدن تبعا قوله وكذا في كل موضع نزح مقدار ما وجب نزحه مثل نزح عشرين او ثلثين دلو مثلا فلما تم العدد وحكم بطهارة الماء طهر الدلو والحبل والبكرة ويد العامل وغيرها وقول المص واذا نزح الخ بكلمة اذا يدل على ان ما اصاب بدن المستقي وثوبه قبل تمام النزح الواجب وقبل طهارة البئر لا يظهر والله تعالى اعلم قوله

٩ من القصب مثل قدر
النصف او الثلث او الرابع
او نحوها

مطلب
اذا طهر البئر طهر الآلات

وفي وجوب نزح الكل اى في صورة وجب نزح الماء كله اذا نزح حتى وصل الى حد لا يملأ منها نصف الدلو لقلة الماء كان ذلك النزح نزحا للكل فيحكم بطهارة البئر ولو احققها قوله اذا بقي فيها بعد النزح مقدار ذراع بكسر الذا والمججمة وفتح الراء بالتركي ارشون كه انك ايله براوچارل قوله وهو اى قول قاضيخان اوسع اى اكثر رخصة من غيره قوله وذلك اى قول البرازي احوط اى اكثر احتياطا واهتماما في باب العمل قوله بدلو منخرق من باب الانفعال بالتركية يرتق يصب الماء من خروقه فان خرج الماء في الدلو اكثر من نصفه اى نصف الدلو قوله لا ينجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه فأت اومات في الخارج ثم وقع فيه قوله كالق بفتح الباء وتشديد القاف اى البعوض بفتح الباء وضم العين جمع بعوضة بالفتح ايضا بالتركية سوري سنك يوكى قوله والذباب بضم الذال وفتح الباء واحده ذبابة بالضم ايضا قره سنك والزناير بفتح الزاء والنون الممدودة وكسر الباء جمع زبور بضم الزاء والباء وسكون النون بينهما بالتركية بال اروسى والمراد ههنا بجميع انواعها * لنا قوله صلى الله عليه وسلم لسمان الفارسي يا سمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة لبس لها دم فأت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضوءه رواه الدارقطني وما تكلم بعض في سنده فغير ضار في كونه حجة كذا في الكبير والحلية قوله والعقارب جمع العقرب بالفتح والسكون والخنافس جمع خنفس وخنفسه بفتح الخاء المعجمة وضمها وسكون النون وفتح الفاء بالتركية طوكزلان بوجكى كه دپرتسك كربه رايحه سى ظاهر اولور

برسيه بوجك الخنفساء بمعناه كذلك بضم الخاء وفتح الفاء وبالالف الممدودة قوله والعلق بالفتحين جمع علقه بالفتحات بالتركية سلوك ديد كلري حيوان كه صوايچنده اولور والعلق من حيث انه علق لادم له فلا ينجس الماء فلا ينافيه ما نقل عن المجتبي من ان علقا الذي مص دما اذا مات فيه ينجس الماء على الاصح كذا في الحاشية قوله وما شابه ذلك من الفراش بفتح الفاء والراء جمع فراشة بالفتح ايضا كله بكة ديرلر كه كيجه ايله او چوب كندوسنى آتش سراجده احراق ايدر قوله وصغار الحشرات بكسر الصاد وفتح الغين المعجمة جمع صغير والحشرات بالفتحات جمع حشرة بالفتحات الثلاث ايضا يريوزنده كزن حيوانا تك كجوجكى وخرده سى ديمك قوله وكذا موت ما يعبش في الماء اى يسكن في الماء مدة حيوته لا ينجس الماء قوله كالسمنك بالفتحين بالتركية بالق بجميع انواعه والصفدع المائى بكسر الصاد المعجمة او بفتحها وسكون الفاء بالتركية صوقور بغه سى قوله والسرطان بالفتحات الثلاث بالتركية ينكج ديد كلري حيوان كه صوايچنده اولور والحية المائية وهى ما يعبش فيه وفي الحلية ويدخل فيه الكلب والخنزير المائيان وفي الخلاصة وغيرها الكلب المائى والخنزير المائى اذا ما في الماء اجعوا على انه لا يفسد الماء قياسا على ما لبس له دم سائل يجمع عدم الدم المسفوح فيهما ولهذا قلنا لافرق بين الصفدع المائى والبرى اذا لم يكن للبرى دم اما اذا كان له دم سائل فانه يفسد الماء اذا مات فيه على الاصح انتهى ما في الحلية قوله فانه لا ينجسه بلا خلاف للنص بقوله صلى الله عليه وسلم احلت

٩ قال في الخلاصة اذا مات الكلب والخنزير المائيان في غير الماء من المايعات هل تفسد ذلك المايع قطع في الماء او لم يقطع انتهى لكن قيل والقوى على انه لا يفسد وفي الخلاصة ايضا وعن محمد اذا تفتت في الماء كرهت شربه هذا اذا كان مائيا او بريافا كان مائيا وبريا كطير الماء ان مات فجا سوى الماء من المايعات تنجس وحده المائى ان استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعبش فهو مائى وبرى انتهى ما في الخلاصة

لنا ميتان ودمان الحديث فانه يقتضى طهارة السمك الميت ووقوع الطاهر في الطاهر لا يؤثر في الطهارة كذا في الكبير قوله في العصير ونحوه مما عدا الماء والعصير فعيل بمعنى المعصور هو ماء العنب وكذا غيره من الخل واللبن قوله لانعدام المعدن كمجلس مكان كل شئ فيه اصله فان العصير لبس معدن الصفدع المائى يعنى ان الموجب للنجس موجود وهو الدم والمانع من النجس مفقود وهو المعدن كذا قال في الكبير * لكن هذا غير الاصح لان ما يرى في صورة الدم لبس بدم حقيقة فالموجب مفقود ايضا كذا في الحاشية قوله لان الدموى لا يعبش في الماء اى لا يسكن فيه فايرى في صورة الدم فلبس بدم * ودليله انه لو كان دما لا سود اذا شمس وهو لا يسود بل يبيض كذا في الحاشية قوله والبرى سواء اى في عدم النجس بقرينة قوله وقيل البرى يفسده والمثوى بمعنى المأوى والمسكن قوله فطير الماء يفسد الماء اذا مات فيه لانه لبس بمائى لان توالده لبس فيه قوله في الصحيح من الرواية عن ابي خنيفة قوله ولو مات طير الماء في غير الماء من العصير وغيره يفسده باتفاق الروايات وبه يفتى كذا في الكبير نقلا عن الخلاصة قوله لاختلاط الاجزاء المحرم اكلمها معه اى مع الشرب مع انها حرام وما يحتمل فيه تناول الحرام بكره تناوله يجب التحرز عنه لانه رعى حول الحمى عطف على قوله لاختلاط قوله على غير الاصح الذى ذكره في الهداية قوله لان ما فيها اى لان الدم الذى في الحية المائية لبس بدم حقيقة كما مر قوله وكذا الوزغة بفتح الواو والراء والغين المعجنتين جمعه وزاغ بفتح الواو والراء وزغان بكسر الواو وسكون الراء

واوزاغ بالتركية الآجد كلرسام ابرص معنائه وهو بفتح السين
وتشديد الميم وفتح الهمة وسكون الباء بالتركية بيوك كرتنكله
ديد كلري كلر ومحصله ان الاصح ان ما يعبش بالتوالد والسكنى
في الماء لا يفسد موته الماء ولا غيره ولو كان فيه دم لانه لبس بدم
حقيقة وان ما لا يعبش فيه بل يعبش في البر بالتوالد والسكنى
ان كان فيه دم يفسده والا فلا وان ما يعبش فيها لا ينجس الماء
لانه لبس بدموى ولورئى فيه صورة دم كذا في الكبير والله الموفق
الى الرشاد قوله فصل في الاسرار هي جمع سور مهموز العين
وهو في اللغة مطلق البقية من الشيء وفي العرف بقية الشراب
الذي يبقية الشارب وقد يطلق على بقية الطعام في العرف ايضا
وانواع الاسرار خمسة متفق على طهارته ومتفق على نجاسته
ومكروه ومشكوك ومختلف فيه قوله سور الآدمى طاهر
بالاتفاق الا ان سور المرأة مكروه لذكر كعكسه للاستلذاذ كذا
قيل ولكن نقل عن الدراية روى مسلم عن عائشة رضيها قالت
كنت اشرب وانا حائض واناؤه بصبغة المتكلم وحده النبي
صلى الله عليه وسلم فبضع فاه على موضع في فبشرب كذا
في ابن آطهوى قوله او طاهرا من جميع الاحداث لان السور
ياخذ حكم اللعاب ولعاب الانسان طاهر لتولده من لحم طاهر
اذ حرمة لكرامته لان نجاسته وقوله تعالى انما المشركون نجس
والمراد انهم ذونجاسة معنوية وهو الشرك ولبس المراد حقيقة
نجاسة ذواتهم بالاجماع حتى لو حل كافرا غير ملوث بنجاسة
وصلى معه جازت صلاته قوله او غيرها اي غير الخمر باكل مية
ونحوها فشرب الماء من فوره اي في عقيب قوله ريقه في فوه

مطلب
في بيان احوال الاسرار

٩ كالحول جنب او حائضا
فكذلك كذا في الكبير

بكسر

بكسر الراء وسكون الباء بالتركية اغز توكركى وذهب الاثر ٩
اي اثر الخمر فلا يتنجس سوره قوله خلافا لمحمد بناء على
زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء مع انه لا يجوز تطهير الشيء
بغير ماء عند محمد كذا في الكبير قوله فعن ابي حنيفة فيه اربع
روايات هذا قبل رجوعه الى قول الامامين فقد صح انه رجع
الى قولهما قبل موته بثلاثة ايام كذا نقل عن الدر قوله ولم اراه
لغير المصنف فلعله تصحيف من بعض النساخ لان المصنف ثقة
لا يتهم بمثل هذا قوله كالحمة اي سور الفرس كالحمة والمراد
كراهة التحريم كما صححه صاحب الهداية في الجملة ورواية الثلجي
عن ابي حنيفة على كراهة التنزيه كما صححه البعض في الجملة قوله
لكرامته وشرافته بكونه آله الجهاد وكبت به اعداء الله لا الكراهة
فيه فيكون لعابه متولدا من لحم طاهر بلا شك كلعاب الآدمى
فكذا سوره طاهر قوله وساثر سبع البهايم نجس كالاسد
والفهد ٣ والذئب لاختلاط سورها بلعابها النجس اما نجاسة
سور الكلب فللاحاديث الصحيحة في الامر بغسل الاناء بعد اراقة ما
فيه لولوغه اي لشرب الكلب باطراف لسانه واما سور الخنزير
فلنجاسة عينه على ما تقدم واما ساثر سبع البهايم فلنجاسة
لحمها ايضا على ما هو الصحيح قوله كالصقر بفتح الصاد وسكون
القاف بالتركية طوغان نوع من جافر ديد كلر يدر والبازي
بالتركية طوغان معروف قوله من الحشرات بالتركية برحيوانا تلك
صفارى قوله والدجاجة المحلاة مأخوذ من التخلية من باب
التفعل قوله مكروه كراهة تنزيه وهذا استحسان والقياس
في غير الدجاجة ان يكون نجسا لتولد اللعاب من لحم نجس * وجه

٩ اي اذا مكث ساعة واتبع
براقه فيها ثلاث مرات
بعد لحس شقيقه بلسانه
وريقه ثم شرب الماء فانه
لا يتنجس
٤ اي منع وصرف واذل به
اعداء الله يقال كبت
الله تعالى اعدائه اي اذله
من الكبت بفتح الكاف
وسكون الباء الموحدة والباء
الفوقاني بعده
١٠ والفهد بفتح الفاء وسكون
الهاء بالتركية يارس
ديد كاري جنوار والذئب
بكسر الذال المعجمة وسكون
الهمزة بالتركية قورد
ديد كاري جنوار

الاستحسان في سباع الطيران لعابها لا يصبب الماء لانها تشرب بمنقارها بكسر الميم وسكون النون بالتركية قوش بورني ومنقارها عظم طاهر والكراهة انما هي لاحتمال كونها اصابته نجاسة قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت الشرب كما في الدجاجة المخلاة قال في الدر والهريرة البرية من السباع قوله عند وجود غيره اي خير السور المكره وان لم يوجد غيره لم يكره اصلا قوله خارجه اي خارج المكان لبس بقيد معتبر حتى لو كانت اي الرأس والعلف والماء داخل ذلك المكان ولم يصل منقارها الى ماتحت رجلها فالحكم كذلك قوله ان كانت اي الدجاجة المحبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى تجول فيها من الجولان فلا يكره سورها قوله وتلحس فيها عطف على قوله تمكث اي من غير ان تلحس واللمس بالتركية يلامق قوله يتنجس الماء لاتصال اثر النجاسة من لسانها الى الماء قوله بقاء على التطهير بغير الماء فانه لا يكون تطهيرا عنده فلو قال بقاء على عدم التطهير بغير الماء لكان اظهر ويمكن ان يكون لفظ عدم ساقطا من قلم الناسخ قوله وسور الحمار اي الاهلي فان الوحشي داخل في ما كول اللحم قوله والبغل الذي امه اتان بفتح الباء والغين المعجمة بالتركية قاتر ديدك لري حيوان والاتان بفتح الهمة والتاء الممدودة وجعه آتن بمد الهمة وضم التاء واتن بالضمين بالتركية ديشي مركب ومركب قوله قيل الشك في طهارته بانه نجس ام طاهر مع القطع بعدم الطهورية وهذا لبس من مساق عبارة المصنف هنا وفيما سبق فان السوق هنا في بيان الطهور وغير الطهور قوله وقيل في طهوريته مع القطع بانه طاهر لبس بنجس لانه لو وجد الماء

المطلق لم يجب عليه غسل رأسه فهو طاهر بلا شك وهو الاصح وقد نص محمد عليه في النوادر حيث قال اربع لو غمس فيها الثوب لم يتنجس سور الحمار والماء المستعمل ولين الاتان وبول ما يؤكل لحمه كذا في الكبير نقلا عن المبسوط قوله حتى لو كانت امه رمكة بالفتحات مؤنث الفرس وجعه رماك بكسر الراء ورمكات بفتح الراء والميم وارماك بفتح الهمة وسكون الراء قال السروجي في شرح الهداية اذا نزا الحمار على الرمكة لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصير سور مشكوكا انتهى والمراد لا يكره عند الامامين الحاقا بالفرس وعند ابي حنيفة يكره كالفرس الا ان سورته لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح في سور الفرس كذا في الكبير قوله امه بقرة اي وكذا البغل الذي امه بقرة يحل لحمه اتفاقا ولا يكون سورته مشكوكا للاحاق بالام قوله وعرق كل شيء بفتح العين والراء المهملة بالتركية حيوان بدندن حاصل اولان دره ديرل قوله اي يكره ان يصلي المصلي والحال ان بدنه وثوبه ملوث به اي بعرق ما كان سورته مكروها قوله انما هو لان الروايات اي لاجل ان الروايات عن ابي حنيفة رح مختلفة لان الامامين يخالفانه قوله لا ان اي لا لان فهو عطف على قوله لان يعني ان قيد عند ابي حنيفة رح لبس للاحتراز عنهما كما هو العادة بل جيئ توطئة لقوله في الرواية المشهورة قوله طاهر في الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية وغيره * ووجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معرويا بالتركية جبلاق في حر الحجاز * والغالب انه يعرق ولم يروا انه عليه السلام غسل بدنه وثوبه منه قوله قال

اسم فاعل من باب استوشب
وماضيه اعروزي

شمس الأئمة يعني انه اخذ هذه الرواية كما ان القدوري اخذ المشهورة عن ابي حنيفة رح قوله وفي بعضها نجاسة خفيفة الظاهر انها من المتن قوله هي الصحيحة جملة معترضة بين المبدأ والخبر قوله انه اي عرق الحمار طاهر كما ان الصحيح ان سوره طاهر * وانما الشك في طهوريته * ولا يتأتى ذلك الشك في العرق فان جميع انواعه غير طهور قوله وروى عن محمد في النوادر وهو اسم كتاب له نسبة اليه ابن سماعة وابن رستم وهشام قوله بل الصحيح انه اي ابن الحمار نجس * قال في الهداية وشرحه وكذا لبه اي لبن الاثان وعرقه لا يمنع جواز الصلاة وان فحش قال شارحه في الكفاية هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيح واما في اللبن فغير صحيح لان المذكور في الكتب المعتبرة نجاسة لبن الحمار كذا في الكبير فقول المص وهو الصحيح اما ملحق من الخارج او كلمة غير مضاف الى الصحيح سقط من قلم الناسخ كيف والمعتبرات نصب عيني المص قوله كما يكره الوضوء به اي بالسور المكروه قوله ويكره ان يدع وفي بعض النسخ ونسخة الكبير وان يدع عطفا على الصلاة وهو الظاهر قوله والاصح انها اي كراهة الصلاة معه كراهة تنزيه لان ما تقدم من الاحاديث يرجح على كراهة التحريم قوله وان فحش اي ما اصاب من السور المشكوك بحيث يعد كثيرا فاحشا لان الطاهرية بل الطهورية متيقنة وجاء الشك من احتمال التنجيس او عدم الطهورية واليقين لا يزول الا بيقين مثله كما في الاصول قوله بناء على انه اي السور المشكوك فيه تأمل فان السور المشكوك لا يكون نجسا فكيف يقال انه

والمبدأ قوله والمشهورة وخبر قوله انه طاهر

نجس قوله نجس نجاسة خفيفة لما تقدم انه احدى الروايات عن ابي حنيفة رح في العرق والسور مثله في الحكم * قاله في الكبير وفيه تأمل مذكور في ابن اظه وي قوله فهي اي النجاسة قدر الدرهم او دونه عفو عندنا قوله وعند زفر اي واما عند زفر والشافعي ومالك واجد فتمنع الجواز وان قلت اي ولو كانت قليلة لان النص الموجب للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير كما في النجاسة الحكيمة * ولنا ان القليل عفو اجاعه اذ الاستنجاء بالحجر كاف بالاجاع وهو لا يستأصل النجاسة ولان التحرز عن القدر القليل متعذر والتقدير بالدرهم مروي عن علي وعمر وابن مسعود وهو لا يعرف بالرأى فيحمل على السماع واما النجاسة الحكيمة فانها لا تجزى فتعفى عن مقدار معلوم منها ولا خرج في ازالته بخلاف الحقيقية فافترق بينهما كذا في الكبير قوله على ما تقدم في الاداب انها اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها وان كانت قدر الدرهم يجب وان زادت عليه يفرض الغسل قوله ثم اصابه اي الثوب او البدن منها اي من النجاسة قوله يصيراه جواب لو اي لصار المجموع اكثره وقوله منعت جواب اذا اي منعت جواز الصلاة حينئذ اي حين اذ جعت النجاسة لان المانع حمل النجاسة الزائدة على قدر الدرهم في الصلاة ولو اصابته في زمانين او في مكانين قوله من قطرة دم واحدة اصابته اي الثوب لزيادة ورعه اي صفوة ابي حنيفة رح واتقائه ومداومته واهتمامه على عاية آداب الشريعة ودقاة التقوى والدقائق جمع دقيقة بالترصية المجده دير لر قوله اسم موضع او اسم ملك نقل

قال في الحاشية ان ما تقدم ان سور الحمار مشكوك وفي عرقه ثلث روايات عن ابي حنيفة احد بها انه نجاسة خفيفة فين حكم السور وحكم العرق بون بعيد فكيف يكون الحكم مثل العرق في الحكم كما قاله الشارح انتهى في الكبير في اي حتى يعني في قوله اذا اصابه اي الثوب او البدن اقل فاعل اقل اي شيء اقل من قدر الدرهم ولم يغسلها اي النجاسة الاقل ثم اصابه ثانيا مقدار ما اوجعت مع النجاسة الاولى او جعت زائدا على بصير المجتمع فتتم جواز قدر الدرهم فتتم جواز الصلاة

عن الهاوي قوله وهو اى مقعر الكف داخل اصول الاصابع
وانما قدر بالدرهم لان التقدير به اخذ من موضع الاستنجاء
قال النخعي استنجوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه
بالدرهم في ذكرهم قوله ما يبلغ وزنه مثقالا وزن المثقال
عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات قوله دهن نجس
بضم الدال وسكون الهاء بالتركية روغن ياغ ديمك وجمعه
دهان بكسر الدال وادهان بفتح الهمزة زيت وچمك وسائر
حبوبات دن اخراج اولئان ياغلر قوله ثم انبسط اى انتشر
وسرى اطرافه بعدد من قوله وان زاد بعد ذلك اى ولوزاد
بعد الانبساط على قدر الدرهم وهو اختيار المرغيناني وجماعة
قوله وقت الصلاة به اى وقت اداء الصلاة بهذا الدهن
قوله وما صلى به اى بالدهن النجس قبل الانتشار جازت صلاته
واذا انتشر وصارا اكثر من قدر الدرهم فينبذ لا تجوز وتحقيقه
ان المعتبر في المقدار من الجاسة الرقيقة لبس جوهر الجاسة
بل جوهر الشيء المتنجس عكس الكثيفة فليتأمل كذا
قاله في الكبير فيقال بطريق اللغز اى نجس تجوز الصلاة معه
مرة ومرة لا تجوز معه وهو الدهن النجس قوله الجلد مفعول اصاب
بكسر الجيم وسكون اللام بالتركية درى وجمعه جلود بالضمين
واجلاد والسمن بفتح السين وسكون الميم بالتركية ساده ياغى كه
سددن اخذ اولنور قوله اذا اختضب اه من الخضب من باب
الافتعال بالتركية بويامق بمعنى الصبغ بفتح الصاد المهملة
معناه ما واحد قوله بالصبغ النجس بكسر الصاد المهملة بمعنى
الخضاب بكسر الخاء المعجمة بالتركية بوياء كه نه دراو اولورسه

اولسون وقوله ثم غسل مجهول نائبه كل اى كل واحد من الاشياء
المذكورة قوله والثوب عطف على الجلد وكذا اليد
على احديهما قوله لذلك اى لاجل المشقة والكلفة بل اولى
اذ قد يتعذر زواله * واعلم ان الحكم بالطهارة في المسائل الثلاث
اعنى غمس اليد في السمن النجس وصبغ اليد بالخناء النجس وصبغ
الثوب بالخضاب اذا بقي في اليد اثر السمن وفى الثوب لون الخناء
او الصبغ يجوز ان يكون مبنيا على ان الباقي فيها من الدسومة
واللون مما يشق زواله لانهم قد فسروا المشقة بان يحتاج الى
شيء آخر سوى الماء لقطع اثر كالصابون والاشنان بضم الهمزة
وكسرها بالتركية چوغان ديد كلرى نسنه كه بمعنى الحرص
بضم الخاء المهملة لانها آلتان معدتان للتطهير بالماء وعليه
مشى غير واحد من المشايخ وصرحوا به كذا في الخلية قوله
ينبغي ان لا يكون طاهرا الخ لان المشقة انما توجد اذا كانت
العين لا تزول بالماء المطلق مع ان الخناء تزول بالماء فقط فلم توجد
المشقة الموجبة للعفو مع بقاء اثرها * وحاصله ان الثوب لبس كاليد
والجلد فان الدسومة التىبقى فيهما لا تزول بمجرد الماء فوجد
المشقة في الازالة فطهرتا واما الثوب فان اللون الذى فيه يزول
بمجرد الماء فلا مشقة في ازالة اللون وكذا اليد الخضوبة قوله
الا يرى الى ما روى وفي بعض النسخ ان ما روى اه ولعله سهو
من الناسخ * وهذا تنوير وتأكيده لعدم الاحتياج الى حرص
ونحوه قوله فيعلو اى يخرج ويظهر فوق الماء وقوله فيرفع
مجهول اى يؤخذ الدهن بقصعة ونحوها ويراق الماء مأخوذ
من الاراق من باب الافعال اصله يروق بصيغة المجهول

فقلبت الواو الفا بعد نقل حركتها الى الراء المهملة والاراقة
 بالتركية دوكمك قوله خلافا لمحمد وقال لا يطهر الدهن
 النجس بوجه من الوجوه وهو احوط وقول ابي يوسف رح
 اوسع وفي فتاوى قاضيان وعلى هذا الخلاف اللحم اذا طبخ
 بالخسر والحديد اذا موه اى اعطى الماء النجس عند محمد لا يطهر
 ابدا وعند ابي يوسف وجه الله يغلى اللحم في الماء الطاهر ثلثا
 فيطهر واما الحديد فيمويه بالماء الطاهر ثلثا ويبرد في كل مرة
 فيطهر الحديد انتهى قوله وذكر في الذخيرة عطف على روى
 في قوله الى ما روى فهو من تامة صلاة ما قوله رجل ادهن
 اى طلى في رجليه دهنا مأخوذ من باب الافتعال اصله ادتهن
 فقلبت التاء دالا لاتحادهما في المخرج فادغم قوله ثوب مبطن
 اسم المفعول مأخوذ من البطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية
 اسطاركه ثوبك ايحنده اولور يعنى اسطارلى ثوب ديمك قوله
 اصاب في ظهارته اى في طرفه الظاهر نجاسة وكذا
 لو اصاب في بطانة الثوب فنفذت الى ظهارته قوله باعتبار
 الموضعين اى باعتبار القدر الذى في البطانة مع القدر الذى
 في الظهارة قوله في حكم الثوبين فصار كما لو كان في جبة
 اقل من قدر درهم وفي قبضه كذلك ولو جمعا زاد على قدر
 الدرهم فممنع الجواز عند محمد رح قوله لا يمنع اى جواز الصلاة
 لانها اى البطانة والظهارة في حكم ثوب واحد فلو شرع
 والنجس في الظهارة فقط صح الشروع اجماعا ثم لو نفذت
 الى البطانة وهو في الصلاة فسدت عند محمد رح فقضى
 لا عند ابي يوسف رح فلا يقضى والله اعلم قوله لا يضر

جواز الصلاة كالقميص والسر او يبل فكذا هذا اى في ثوب
 ذى طاقين * قال قاضيان وقول محمد احوط وقول ابي يوسف
 اوسع انتهى قوله والاولى ان يأخذ بقول ابي يوسف في المضرب
 اسم المفعول من التضريب بالتركية نكنده ايله ديكلمش قفتان
 لباده كى لاحتمال انهما اتفقا في المضرب على عدم المنع وفي غيره
 على المنع بان يكون قول ابي يوسف في المضرب فقط وقول محمد
 في غير المضرب فقط كذا في ابن آطهوى قوله واذا لف الثوب
 المبلول النجس صفة بعد صفة للثوب في ثوب طاهر اى اذا جمعا
 بحيث ظهرت ندوة المبلول في الطاهر والندوة بفتح النون
 والدا بالتركية ياشليق كه رطوبت معناسنه فاللف لبس للتقيد
 قوله والمراد من المبلول المبلول بالماء بان كان الثوب متنجسا فاصابه
 ماء طاهر فصار مبلولا بالماء او بان كان متنجسا بالماء النجس
 فالمراد بالماء مطلق الماء قوله فان الطاهر بالطاء المهملة اى الثوب
 الطاهر لو ادخل في الثوب المبلول بالبول قوله يتنجس لان الندوة
 حينئذ عين النجاسة وان لم تقطر بالعصر قوله وكذا المراد اى
 ينبغى تقيد المسئلة ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب اثر النجاسة
 من لون او ريح حتى لو كان الثوب المبلول متلونا بلون او متكيفا
 بريح فظهر ذلك في الثوب الطاهر يجب ان يكون نجسا كما
 لو غسل ذلك النجس ولم يزل اثره ولم يبلغ حد المشقة حيث لا يحكم
 بطهارته فكذا هذا الحاقا للداية بالنهاية فلا يحكم بطهارته
 كذا في الكبير قوله فظهرت رطوبتها اى رطوبة الارض فيه
 اى في الثوب لكن لا يقطر منه الماء ان عصر لا يتنجس الثوب
 الطاهر قوله وكذا لو كان الثوب مبلولا بالماء الطاهر ونشر على

مكان يابس نجس قابل المكان منه لا يتنجس ما لم يظهر فيه اى
 في الثوب عين النجاسة قوله فغرق اى التأم وابتل الفراش اى
 صار الفراش بللا من عرقه اى عرق النائم قوله اذا غسل
 رجله ومشى على لبد بكسر اللام بالتركية يحكه كه يوكدن اولور
 قوله فابتلت ماض مؤنث اصله ابتلت فادغم اللام فيها فصارت
 ابتلت عطف على قوله مشى قوله وجازت صلاته بدون اعادة
 غسلها لكونها طاهرة يقين والطاهر يقين لا يصير نجسا الا يقين
 مثله * وانما عرض الشك ههنا بسبب المشى على ارض نجسة
 فلا يعارضه قوله طينا رطبا بكسر الطاء ومد الياء بالتركية
 بالحق جامور والرطب بالتركية ياش كه قرونك ضدى قوله
 ما لم يغسلها اى ما لم يغسل الرجل رجله ان كان الطين قدرا مانعا
 اى اذا كان ذلك الطين زائدا على قدر الدرهم وهو محمول على
 كون النجاسة غليظة ولا يجوز حملها على النجاسة الخفيفة
 قوله رجل رمدت مؤنث من الباب الرابع مأخوذ من الرمد
 بالفتحتين بالتركية كوزا غريمق قوله فرمست بكسر الميم
 وفتح الصاد المهملة مأخوذ من الرمص بالفتحتين بالتركية كوز
 بكارنده جمع اولان وسخ كه چياق ديرل اكر جمع اولوب سيلان
 ايدرسه غمض ديرل بالفتحتين والصاد المهملة اى رمضت عيناه
 قوله فى المؤق بضم الميم وسكون الهمزة مهموز العين بالتركية
 كوز ييكارى قوله الى ماتحت الرمص ان كان محل الرمص
 بقى فى الخارج عند غمض العين فينشد يكون من الوجه فيجب
 ايصال الماء الى ماتحته ان لم يضره قوله فلا وضوء عليه
 اى لا يجب عليه تجديد الوضوء لان الدهن لم يصل الى جوفه

الذى

الذى هو محل النجاسة قوله انما يخرج بعد الوصول الى الجوف
 وفى الكبير قال قاضيخان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد
 الوصول الى الجوف وانه موضع النجاسة انتهى اقول قد ينزل
 الدهن وغيره من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل الى الجوف
 كما فى البلغم فينبغي انه اذا علم نزوله الى الحلق فقط لا ينقض قوله
 وكذا ان عادى الماء من اذنه بضمى الهمزة والذال المعجمة او بسكونها
 بالتركية قولاق وجهه آذان بمد الهمزة والذال فلا وضوء عليه
 ايضا اللهم الا اذا صار قريبا او صديدا فانه حينئذ ينقض الوضوء
 وعن النصاب اذا اصاب الثوب من ذلك الماء اكثر من قدر الدرهم
 لا ينجس الثوب الا اذا تغير لون الثوب منه كذا فى الحلية قوله
 القرحة اذا برأت فارتفع قشرها اى القرحة وهى بضم القاف
 وفتحها وسكون الراء المهملة بالتركية قليج وسائر سلاحدن اولان
 ياره وجبانه ديرل والقرح بفتح القاف وضمها مأخوذ من قرح يقرح
 من الباب الثالث ياره لمق جرح معناسند والجمع قروح بالضمين
 والبرء بضم الهمزة وفتحها وسكون الراء من برء من المرض يبرء
 برأ وبراءة من الباب الرابع بالتركية خسته لكى وجبانى ابو اولمق
 وقوله قشرها بكسر القاف وسكون الشين المعجمة قابق ديمك والجمع
 قشور بالضمين قوله كان اى الجلد فوق المادة وهى بمعنى
 الزيادة المتصلة مأخوذ من المد والمراد ههنا القرحة التى هى
 تحت القشر قوله فوق ذلك الخ منصوب بفعل مقدر تقديره
 فتوضأ وغسل فوق ذلك القشر المرتفع وقوله جاز وضوءه جواب
 اذا وكلمة ان وصلية اى ولولم يصل الماء الى ماتحت ذلك القشر
 لان القشر لم يخرج عن ان يكون ظاهر البدن ولم يخرج ماتحته

١ لانه ان كانت النجاسة
 خفيفة لا تمنع الجواز وان عم
 جميع باطن القدم
 عن الحلية ملخصا
 ٢ واكرطو كرسه اكارهص
 ديرل يقال رهصت عينه
 من الباب الرابع

ايضا عن ان يكون باطن البدن فلا يفترض غسل ما تحت القشر
 كذا في الحلية قوله ثم خلق رأسه من الخلق بفتح الحاء المهملة
 وسكون اللام من الباب الثاني بالتركية باش تراش ايتك والتحليق
 ايضا بمعناه وقوله او قلم من باب التفعيل بمعنى قطع ظفره بالضم
 بالتركية ديرناق ديمك عطف على خلق قوله فهو ظاهر ادخل
 الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ الموصوف معنى الشرط كأنه قال
 اى ماء سال من في المنام فهو ظاهر كيف ما كان سواء كان متحلا
 بالحاء المهملة اى منفصلا من الفم او مرتقيا اى صاعدا من الجوف
 وفي الحلية ذكر في الخسائية والخلصة هو الصحيح لانه متولد
 من البلغم انتهى قوله في المحيط انه اى الماء الذي يسيل من الفم
 ان جف وبقاه بعد الجفاف اثر بان كان منثنا او اصفر فهو نجس
 اما قبل الجفاف او بعده ولم يبق له اثر فلا يحكم بنجاسته لعدم الدليل
 والاصل في ماء الفم الطهارة بيقين قوله الا اذا علم انبعثاته
 اى الماء من الجوف بان جف وبقى له اثر من ريح مثنة او صفرة
 فحينئذ يتنجس فان تغير الرائحة او اللون دليل على انه من الجوف
 واما اذا علم انه من قرحة ونحوها فلا خفا في نجاسة الماء السائل
 منه قوله الذي يستفحشه الطبايع السليمة اى يعتقدده ويعده
 كثيرا فاحشا الطبايع المستقيمة جمع طبيعة وهى عبارة عن القوة
 السارية في الاجسام بها يصل الجسم الى كما له الطبيعي كذا
 في التعريفات قوله او طبيعة المبتي به وهذا اصل المروى عن
 ابي حنيفة على ما هو دأبه من التفويض الى رأى المبتي به وفي الحلية
 وروى عن ابي يوسف قال سألت ابا حنيفة عن الكثير الفاحش
 فكره ان يحمله حدا وقال هو ما يستفحشه الناس ويستكثرونه

انتهى

انتهى قوله هكذا في جميع النسخ اى جميع النسخ التي عندنا
 واعلم سهو من قلم النساخ فلذا قال والصواب اشارة الى ان رواية
 مسألة الشبر عن ابي حنيفة خطأ مخالفا للمعتبرات قوله والصواب
 بناء على ما ذكره في الهداية وشروحهها وسائر الكتب ان هذه
 الرواية انما هي عن ابي يوسف * وايضا عن ابي يوسف روايات
 اخر منها ذراع في ذراع ومنها اكثر من نصف الثوب ومنها
 نصف الثوب ثم في رواية نصف كله وفي رواية نصف جزء
 من اجزاء الثوب كذا في الحلية * والشبر بكسر الشين وسكون
 الباء بالتركية قارش كه بر مقلى تفر يق ايله برنسنه او طول ويحيى
 مصدرا من الباب الاول او الثاني بالتركية قارشلق معنسنه والمعنى
 ان الكثير الفاحش ما يكون وسعة النجاسة الخفيفة شبرا في طول
 وشبرا في عرض قوله لان الربع اقيم مقام الكل كخلق ربع الرأس
 في الاحرام يخرج منه عن الاحرام وكشف ربع العورة يفسد الصلاة
 ولفظ اقيم مجهول من باب الافعال اصله اقوم بضم الهمزة
 وكسر الواو فنقلت حركة الواو الى القاف وقلبت الواو ياء
 فصار اقيم قوله ربع جميع الثوب لان ابا حنيفة في رواية
 الخلاصة عنه ربع الثوب والثوب اسم للكل كذا في الحلية قوله
 ربع الموضع الذي اصابته اى اصابته النجاسة ذلك الموضع
 قوله فر ربع الذيل بالتركية ثوبك اتكينه ديرل وهو المعتبر في منع
 جواز الصلاة قوله وان كان دخر يصا بكسر الدال والراء
 المهملتين وسكون الخاء المعجمة بينهما وبعدها صاد مهملة
 بالتركية تيزديد كلرى نسنه كه خياطلر قاتنده معروفدر كه
 كومتلك ياننه ديكرلر جمعى دخا ريص كلور قوله او كما

بضم الكاف وتشديد الميم كوماك يكي كه كم القميص معنائه
ومطلقا يكه دخي ديرل هرنه نك اولورسه جمعي اكمام وكلم كلور
قوله فربع ذلك من الذيل والدخريص والكم لان اقل قطعة
من القطع المذكورة من الثوب كان قبل الخياطة ثوبا على حدته
فكدا بعد الخياطة والعضو طرف مستقل بنفسه وفي التحفة
والمحيط والبدائع وهو الاصح كذا في الحلية قوله هو المختار
وقال في الحقايق الفتوى على اعتبار ربع الموضع المصاب
من الثوب والبدن كذا في ابن آطهوى قوله واما الشرط الثاني
من الشرائط الست للصلاة فهو الطهارة من الانجاس * لما بين
احكام الطهارة من الاحداث شرع ان يبين الشرط الثاني
وهو الطهارة من الانجاس مأخوذ من طهر طهارة من باب نصر
او من باب حسن بالتركية پا كلك ونظافت والانجاس جمع
نجس بفتح الجيم وبكسرهما فالاول اسم لا يلحقه التاء والثاني
صفة ويلحقه واستعمل الاول في النجاسة الذاتية خاصة لا فيما
تعرض له النجاسة الامبالغة كقوله تعالى انما المشركون نجس
لان الشرك الذي هو النجس عارض لذات الكافر لانه طاهر
في ذاته حتى يجوز الصلاة مع جل الكافر الطاهر عليه كما مر
في اول بيان السور واستعمل الثاني اي كسر الجيم في الذاتية
والعرضية فهو اعم مطلقا فيقال في نحو العذرة والخنزير نجس
بافتح ونجسة بالكسر ولا يقال في الثوب الذي اصابته النجاسة
نجس بفتح الجيم * وانما يقال نجسة بكسر الجيم كذا في الكبير قوله
من يريد ان يصلي يعني ان لفظ المصلي مجاز عن مراد الصلاة
بطريق ذكر المسبب الذي هو الصلاة واردة السبب الذي هي

مطلب
في بيان الشرط الثاني
للصلاة وهو الطهارة
عن النجاسة

ارادتها

ارادتها قوله قبل الشروع متعلق بمحجب لكن الاحسن من حيث
المعنى تعلقه بقوله ان يزيل المؤخر قوله لقوله تعالى وثيابك
فطهر امر من طهر تطهيرا من باب التفعيل * ثبت فرضية
تطهير الثوب بهذه الآية * قال البيضاوي رحمه الله تعالى
من النجاسات اي طهر ثيابك يا محمد منها فان التطهير واجب
في الصلاة محبوب في غيرها وذلك بغسلها او بحفظها عن النجاسة
كتقصير الثياب مخافة جر الذبول فيها اي في النجاسة انتهى
والمراد من الآية حقيقة التطهير وما عداها من التفاسير عدول
عن الحقيقة من غير ضرورة قوله بالاولوية اي بطريق
الدلالة بالنص * وعلى ذلك انعقد اجماع الامة من غير مخالف
قوله لانها اي البدن والمكان الزم اي احوج منه اي من الثوب
اذ لا يمكن وجود الصلاة بدونها ولا تنفك عنهما واما الثوب
فيجوز الصلاة بدونه اذا لم يجده للضرورة قوله كماء الورد بالتركية
كول صوبي كه رايحة طيبة سي واردر والبطيخ بكسر الباء
وتشديد الطاء بالتركية قاربوز وقاون وقوله وبكل مايع نعيم
بعد تخصيص قوله يمكن ازالته اي ازالة النجاسة به اي بالماء
واستوفى الكلام في بحث المياه قوله وكذا تجوز ازالته
اي النجاسة الحقيقية بالنار والتراب لان المقصود قلع اثرها اي
ازالة النجاسة عن اصله بالكلية * وفي الحلية وانما جاز ازالته
بكل منها في المواضع المشار اليها لمساواتها الماء المطلق والمقيد
في ازالة النجاسة فاذا وجد التساوي في العلة وجد التساوي
في الحكم عند عدم المانع اولان الشارح الحق النار والتراب
بالماء وان كانا قاصرين في التطهير عن الماء دفعا للخرج انتهى

قوله منها اذا تلتطخ اى من ذلك المواضع العديدة لحصول ازالة
 اثر النجاسة بهما مسئلة تلتطخ السكين بالدم بكسر السين وتشديد
 الكاف ومده بالتركية بجاى قانه بولشقى قوله طهر الرأس
 والسكين حتى لو طبخ الرأس بعد الاحراق من غير غسل في ماء
 جاز ولا تفسد المرقعة وكذا لو قطع البطيخ او نحوه بالسكين
 لم ينجس ذلك المقطوع قوله يطهر اى السكين اذا ذهب
 اثر الدم وكذا اذا مسحه بخرقعة او بصوف الشاة يطهر
 والسيف كذلك لانه قد صح ان الصحابة رضوان الله عليهم
 كانوا يقتلون الكفار بسوفهم ويمسحونها ويصلون معها
 قوله فيقلها اى المسافر النجاسة بالتراب اى يمسح يده بالتراب
 حتى يصير قليلا قوله اذا وجد اى المايع فان ابا حنيفة وابا يوسف
 انما جوزا ذلك في الخف والنعل ونحوهما بالحديث ومحمد
 لم يوافقهما على ذلك فكيف يجوز هنا فيحمل على ما قلنا
 من التقليل لضرورة عدم المزيل كذا في الكبير قوله من النعل
 بالفتح فالسكون بالتركية بابوج والجرم موق بضم الجيم والميم
 وسكون الراء المهملة بالتركية جنزمه به ديرر والجمع جراميق قوله
 لا اذا كانت رطبة اى لا يطهر الخف اذا كانت النجاسة رطبة
 عند ابي حنيفة قوله وعند محمد لا يطهر الا بالغسل قياسا على
 سائر النجاسات * ولهما ما روى ابوداود من حديث ابي سعيد
 الخدرى انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم الى المسجد فلينظر
 فان رأى في نعله اذى او قدرا فليمسحه وليصل فيهما * وروى
 ابن حزيمة من حديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال
 اذا وطئ احدكم الاذى بنعله او خفه فطهورهما بالتراب ولكن قال

ابو حنيفة ان اجزاء النجاسة وهى الرطوبة حقيقة تبقى بعد ذلك
 بالتراب فحمل الحديثين على ما اذا جفت النجاسة فانها اذا جفت
 تجذبها اى الرطوبة الى نفسها فلا تبقى بعد ذلك * وقال ابو يوسف
 ان التراب اذا بولغ في المسح به يجذب تلك الرطوبات ايضا
 فلا تبقى بعد ذلك هذا ملخص ما في الكبير قوله فلا بد من الغسل
 بالاتفاق * وفي الكبير قال في الكفاية خرجت النجاسة الرقيقة
 يعنى من اطلاق الحديث بالتعليل وهو ان قوله صلى الله عليه
 وسلم فطهورهما التراب اى مزيل نجاستهما * ونحن نعلم يقينا
 ان الخف اذا تشرب البول او الخمر لا يزيله المسح ولا يخرج
 عن اجزاء الجلد فكان اطلاق الحديث مصروفا الى ما يقبل
 الازالة بالمسح انتهى قوله فلزق بعض التراب اى اتصل
 ولصق بالنعل قوله بل بمجرد ما استجسد بالتراب من باب
 الاستفعال اى صار ذات جسد وجرم مع التراب يطهر بالمسح
 عند ابي يوسف رح كما هو اصله في ذات الجرم وعلى هذا لو جف
 البول او الخمر فامر عليهما ماء ثم وضع عليه ترابا فتجسد فالظاهر
 انه يطهر بذلك والله اعلم قوله والحاصل ان المختار للفتوى
 الى اه * والحاصل ان الرقيق مجمع عليه في وجوب غسله وذات
 الجرم ان جفت فيطهر بذلك خلافا لمحمد وان كانت
 رطبة فيطهر عند ابي يوسف رح فقط والفتوى على قوله كذا
 في الحاشية قوله في الجملة اى الازالة لا بالكليسة اذا لم يبق
 للنجاسة اثر قوله بالحك بفتح الحاء المهملة وتشديد الكاف
 بالتركية قازيمق من الباب الاول والفرك بفتح الفاء بالتركية
 اومق من الباب الاول والحت بمعنى الحك قوله والحت بنحو عود

٩ وليس في عبارة النص
 ما يفيد الازالة في الجملة بل
 عنيها قول الشارح
 اى لم يبق لها اثر اللون
 اذا لم يبق وان بقي الغسل
 او الرجى وان بقي الغسل
 الا بالغسل فلا بد من الغسل
 فوجب ان التراب بالكليسة فليست
 والله اعلم بحقيقته

بضم العين المهملة ومده بالتركية اغاجه ديرل قوله لقلعها
علة لقولهما اى لزوال النجاسة عن اصلها بكل منهما اى من الحك
والحت عند عدم بقاء اثرها من اللون او الريح وان بقى ولم يزل
اثرها الا بالغسل فلا بد من الغسل قوله بارى اى فى بلد معروف
فيل فى طرف خورسان قوله لما رأى عموم البلوى من كثرة
السرقين طرقهم قوله وان انتضح البول اى انتشر بالنضح
بالتركية صا حلق وصحبه مق على البدن مثل رؤس الابرة بكسر
الهمزة وسكون الباء وفتح الراء المهملة بالتركية ايكنه كه در زيلر
استعمال ايدر بحيث لا يدركه الطرف اى العين قوله مثل رؤس
الابر بكسر الهمزة وفتح الباء جمع ابرة كسير وسيرة قوله لبس
بشيء معتبر بل هو كلا انتضاح فلا يجب غسله قوله عن ذلك
اى عن الانتضاح مثل رؤس الابر فقال انا ارجو من عفو الله تعالى
اوسع من هذا والاشارة للانتضاح المذكور اى انا ارجو
من الله تعالى لاجل كثرة عفو عفو اوسع واكثر من عفو هذا
الانتضاح ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يقع على ثياب المصلى
ولا بد على رجلها شيء من النجاسة ولا يستطيع احد الاحتراز
عنه فن للتعليل والمرجو منه محذوف للعلم به * ويمكن ان يكون
من بياننا لاوسع المؤخر والتقييد بعدم ادراك الطرف لما روى
عن ابي يوسف رح قال اذا انتضح من البول على ثوب يرى اثره فيه
لا بد من غسله وان لم يغسله حتى صلى بحال لو جمع اى البول
المنتضح لكان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلاة انتهى كذا
فى الحاشية والكبير قوله فى ماء قليل ظرف لوقع اى لو وقع
الثوب الذى انتضح عليه البول ونحوه فى ماء قليل قوله قليل

لا نجسه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء
قوله وقيل بنجسه وهو الاصح لان سقوط اعتبارها كان
لدفع الحرج ولا حرج فى الماء كذا فى الكبير عن الكفاية قوله
وانتضاح الغسالة اى انتشار ماء الغسل بضم الغين المعجمة فى الاناء
قوله وان استبان من البيان من باب الاستفعال اصله استبينت
فقلت حركة الباء الى الباء فقلت الباء الفا بحركتها الاصلية
اى وان ظهرت مواقع القطر فى الماء يفسد الماء قوله وغسالة
الميت بضم الغين المعجمة وفتح السين المهملة مبتدأ وخبره فاسد
وهى الماء الذى يغسل به الميت فى المرة الاولى والثانى والثالث
كله فاسد قوله فيطهر الثوب من المني به اى بالفرك اذا يبس
ولا يضر بقاء اثره بلافق بين منى الرجل والمرأة ولا بين ثوب
جديد وغيره بعد ما كان رأس الحشفة طاهرا من البول ثم لو بل
الثوب بعد الفرك فالمعتمد عدم عوده نجسا كذا نقل فى الحاشية
عن الدر قوله اذا يبس المني على الثوب * ودليلنا على الطهارة
بالفرك والحك ما فى صحيح مسلم عن عائشة رضيها لقد رأيتنى
وانا احكه اى المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابس
بظفرى * وما ورد فى صحيح ابي عوانة عن عائشة رضيها ما ذكر
فى الشرح قوله فانه طاهر عندهما لما روى عن عائشة انها
قالت كنت افرك المني من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلى
والواو الحال ولو كان نجسا لما فتح الصلاة معه وعن ابن عباس
انه قال سئل النبي عليه السلام عن المني يصيب الثوب فقال انما هو
بمنزلة المخاط والبصاق وانما يكفيك ان تمسحه بخرقة او باذخرة
ولان المني مبدأ خلق البشر وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا

اي الثوب المذكور
ذلك الماء القليل

الحشفة تبقى الحاء المهملة
والشين المعجمة بالتركية
ذكرت سنت يزدن
يو قارىسى رأس ذكره
ديرل

كذا في الزيلعي قوله خلافا لمالك وزفر فان الفرق لا يجزئ
 في المني عندهما * ثم قيل انما يطهر المني بالفرق اذا لم يسبقه مذي
 وعن هذا قال شمس الأئمة مسألة المني مشكلة لان كل فحل يمدى
 ثم يعني الا ان يقال انه مغلوب بالمني مستهلك فيه فيجعل تبعا للمني
 انتهى كذا في الكبير قوله ان لم يجاوز البول الثقب اي
 ان لم ينتشر البول على رأس الذكر وعلى اطراف رأسه يطهر
 بالفرق ولا يجب الغسل قوله لانه لم يصب اي المني لم يصب
 البول المتجاوز لعدم المجاوز في الاول ٩ ولدفق المني في الثاني ولا اثر
 لمرور المني على البول الداخل في الاحليل لعدم الحكم عليه بنجاسته
 فقوله لانه تعليل للمسئلتين قوله بالحت والفرق ٤ بطريق الدلالة
 لان الضرورة فيه اشد ٧ منها في البدن على ما قيل قوله لا يطهر
 بالفرق لان حرارة البدن جاذبة رطوبة المني الى البدن فيرق
 وتزول كثافته ٨ ولا يتحقق بفرقه استخراج ما تشربه البدن
 في منفذه بخلاف الثوب لان المني اذا يمس بيس وفيه رطوبة المني
 لم تتداخل الثوب فاذا فرق الثوب زالت او قلت تلك الرطوبة
 قال في الكبير وهو الوجه لان الطهارة بالفرق في المني وردت
 على خلاف القياس وطريق الدلالة ممنوع للفرق المذكور
 على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات افعال في منيه
 صلى الله عليه وسلم وهي محتملة لكون المني قليلا وكونه مخصوصا به
 صلى الله عليه وسلم على ما قيل ان فضلاته عليه السلام طاهرة
 فكيف تقوم الحجة لتأعلى طهارته بالفرق مطلقا في القليل والكثير
 خصوصا وكيف تقوم الحجة للشافعي بالاحاديث على طهارة
 المني مع المرجح من مذهبه اختصاصه عليه السلام بطهارة

٩ اي في صورة عدم مجاوز
 البول من الثقب الى اطراف
 رأس الذكر ولدفق
 المني في صورة التجاوز
 الى اطرافه ١٠
 ١١ اذا كان المني يابس
 في العضو ١٢
 ١٣ لان البدن اقل تشربا
 من الثوب والبلوى فيه اكثر
 فالنص الوارد في الثوب
 يكون واردا في البدن
 بطريق اولي ١٤
 كذا في الحلية ١٥
 ١٦ من كثف كثافة من الباب
 الخامس بمعنى الغلظة فهو
 كثيف بمعنى غليظ ١٧

فضلاته عليه السلام حتى طهارة الدم والبول له عليه السلام
 انتهى * هذا ملخص ما في الكبير قوله اذا لم يجب عنه اي دليله
 من اجاب يجب اصله يجوز بضم حرف المضارعة فنقلت
 حركة الواو الى الجيم وقلت الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت
 الياء لاجتماع الساكنين بعد دخول الجازم فصار لم يجب هذا
 ولكن نقل عن الدر يطهر البدن بالفرق كالثوب على الظاهر
 من المذهب كذا في ابن اطهوى قوله ذاطا قين تشد طاق
 بفتح الطاء الممدودة بالتركية اي كات صاحبي يعني استارلى ثوب
 ديمك وقوله اي مبطنا اسم المفعول من باب التفعيل بالتركية
 اي استار ليمش ثوب ديمك وقوله فنقد المني اي وصل الى
 البطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استار قوله وهو الصحيح
 كما قاله الترمذاني لان المني الواصل الى البطانة من اجزاء المني
 قوله وقيل لا يطهر اي ماسرى الى البطانة من رطوبة المني
 بالفرق بفتح الفاء بالتركية اوه له مك وقوله لرقته بكسر الراء
 وتشديد القاف المفتوحة بالتركية انجد ديمك قوله في الجملة
 يعني لا يطهر بالكلية بل يقلل النجاسة المحس قوله بالحس
 بفتح اللام وسكون الحاء المهملة من لحس يلحس من الباب الرابع
 بالتركية يلامق قوله يطهر يده بريقه بكسر الراء المهملة
 ومده بالتركية توكره ويقال له البراق ٩ بضم الباء وتخفيف الزاء
 المعجمة الممدودة والبصاق ايضا بضم الباء وفتح الصاد الممدودة
 كلاهما وزناو بابا بمعنى الريق وهي الاجوف اليابس وجعه ارياق
 قوله واما اذا اصاب الثوب نجاسة هذا شروع في كيفية تطهير
 النجاسة بالغسل قوله فاما ان تكون اي النجاسة مريئة اسم

٩ من بريق يريق بريقا من
 الباب الاول بمعنى القاء
 البراق من الفهم وكذا يصبق
 يصبق من الباب الاول بمعنى
 القاء الريق من الفهم
 مطلب
 في بيان كيفية التطهير

المفعول مأخوذ من رأى رؤية بمعنى المبصرة أصله رؤية فاعل
كاعلال مرمى ومخشى وبابه من الباب الثالث بالتركية كوزايله
كورلش ديمك قوله زوال عيتها أى جرم النجاسة المرئية
وأثرها من اللون أو الريح إذا لم يتعسر أزالتها * ثم النجاسة المرئية
هى التى لها جرم * وغير المرئية هى التى لا جرم لها كذا فى الحلية
قوله ألا ما يشق من شق يشق من الباب الأول أى يعسر
إزالة عين النجاسة بالماء فقط بل يحتاج فى زواله إلى الصابون
ونحوه ومنه الماء الحار فينشد لا يضر بقاء ما لا يزول بالماء الخالص
من الأثر كلون وريح * وفى ابن أظهوى الاستثناء منقطع لأن ما يشق
من أثر العين لبس من العين * وفيه تأمل لأن الأثر لا يحصل إلا
من العين فيكون جزءاً من العين فصح الاستثناء المتصل والله أعلم
قوله ولو بغسلة واحدة كلمة لو وصلية أى ولو زالت العين بالغسل
مرة واحدة طهر الثوب * قال ابن الهمام وهو الأقرب أى لا وفق
بالقياس لأن نجاسة المحل لمجاورة عينها وقد زالت العين عن المحل
قوله ولا يحتاج إلى غسل بعده نعم لو لم يزل عينها غسله إلى
أن يزول ولو بقاء فوق ثلث ثم الغسل اتفاقى بل المراد به ما يزيلها
من غسل وذلك وفرك كذا فى ابن أظهوى نقلاً عن الدر
قوله وقبل يغسل بعده أى بعد زوال العين ثلاث مرات الحاقاً
بغير المرئية وهو قول بعض المشايخ قوله وقيل مرتين أى يغسل
مرتين بعد الزوال كما يغسل غير المرئية مرة واحدة كذا نقل
عن الفقيه أبى جعفر قوله وإن لم يكن النجاسة مرئية أى
أن لم يكن لها لون مخالف للون الثوب يغسلها أى النجاسة حتى
يغلب على ظنه أى ظن الغاسل أنه أى الثوب قد طهر قوله

إذا لم يكن لها أى للنجاسة ريح أيضاً قوله فإن كان أه
فإن كان لها ريح يجب أه قوله ألا ما يشق بأن يحتاج فى زوال
الريح إلى غير الماء معه قوله وهكذا الطعم بفتح الطاء وسكون
العين المهملة بالتركية هرئسنه نك دادى يقال طعمه مر قوله
وعصر بالمبالغة بحيث لا يقطر ولو كان الثوب بحيث لو عصر
غيره قطر طهر الثوب بالنسبة إلى الأول دون الثانى ولو لم يبالغ
فى العصر لرقته هل يطهر الأظهرانه يطهر للضرورة كذا
نقل عن الدر قوله ويعصر بالجزم أى ولما لم يعصر الثوب
بالمبالغة كما فى القيل الأول عطف على قوله يغسل والعصر
بالفتح بالتركية ياش ثوبى صيقم قوله أنه يعتبر بدل من الأول
أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو أنه يعتبر غلبة الظن فى إزالة
النجاسة التى لبست بمرئية من الثوب ونحوه من غير تحديد بعدد
فاذا غلب على ظنه زوالها طهر المحل منها قوله لكن جعلوا
الثلث أه هذا الجاعل لبس القائل بالثلث ولا بالغلبة بل هى
جامع للقولين والله أعلم * هذا مقتضى ظاهر كلام المص * ولكن
الشارح جعل القائل بالثلث هو القائل بالغلبة وحقيقه فى الكبير
قوله فى المرة الأخيرة فيطهر الثوب بعصر واحد بعد غسله
ثلاثاً بلا عصر عند محمد رح قوله والصحيح ظاهر الرواية مبتدأ
وخبر وهو اعتبار غلبة الظن فإنها مقدرة بالثلث لحصول الغلبة
بها فى الغالب وقطعا للوسوسة وأنه إقامة السبب الظاهر الذى
هو الثلث مقام المسبب الذى هو الغلبة لأن فى الإطلاع على
حقيقة المسبب عسرة كإقامة السفر مقام المشقة فى تقصير الصلاة
ركعتين قوله أن الجنب إذا تزر أى استعمل الأزار بكسر الهمزة

وفتح الزاء الممدودة بالتركية يشتمل كه جامده انسان بلندن
اشاغى ستر ايجون بغلديغى ثوبدر وجعه الازر بالضمين وهو
الجمع الكثرة والازرة بعد الالف وكسر الزاء المعجمة الجمع القلة والازرار
بالتركية بلندن اشاغى ثوب بغلق وباشدن اشاغه وارنجه
ثوبى بورنكه دخی ديرل واصل اتر ازر من الثلاثى واء ترز
من باب الافتعال فقلت الهمزة ٩ ياء ثم قلبت الياء ٤ تاء لوقوع الياء
قبل ياء افعل فادغم التاء في التاء فصار اترز قوله وصب الماء اه
عطف على اترز والصب بفتح الصاد المهملة وتشديد الباء
بالتركية دوئك وقوله من حيث الظاهر بالفتح فالسكون بالتركية
ارقه يه ديرل قوله وامر ماض عطف على صب الماضى اصله
امرر من باب الافعال فادغم قوله بكفيه تشية كف بالتركية
الينك ايجى والمراد ههنا امرار الماء بيديه على الازار فلا عصر
فهو احسن قوله وان لم يفعل اى امرار الماء بكفيه فوق
الازار بل اكتفى بصب الماء على الازار اجزاءه اى كفاه
في طهارة الازار في رواية اخرى عن ابي يوسف قوله لضرورة
ستر العورة علة للقولين يعنى لو عصر الازار لانكشف عورته
فترك العصر للضرورة * وعلى هذا ذكر شمس الائمة الحلوانى
ان التجاسة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه بلا عصر
كفاه ويحكم بطهارة الثوب انتهى قوله وقد تقدم انه اى
العصر فى كل مرة ظاهر المذهب عن الكل * وفى الكبير ظاهر
الرواية * ثم المراد بظاهر الرواية والرواية الظاهرة ورواية
الاصول ورواية الاصل ومسائل الاصول والاصل مسائل
رويت عن ائمتنا ٧ الثلاثة او عن بعضهم وقد يلحق بهم زفر والحسن

وهذه

وهذه المسائل هي التى فى المبسوط والزيادات والجامع الكبير
والجامع الصغير والسير * وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت
عن محمد رحمه الله بروايات الثقات فهي ثابتة عن محمد اما متواترة
او مشهورة * وهذه الكتب الخمس ككله لمحمد بن الحسن
الشيبانى صاحب ابي حنيفة رح قاله واحد من الفضلاء حنالى زاده
وكذا فى رسالة ابن كمال باشه * وانما قال الشارح عن الكل
لان ظاهر الرواية قديكون قول بعضهم كما سمعت كذا فى الحاشية
قوله فغمسه مرة واحدة اى لو خوض الثوب فى الماء الجارى
مرة وعصره يطهر قوله فى غير ظاهر الرواية لان ظاهر الرواية
عن ابي يوسف هو الغسل ثلثا والعصر ثلثا وقد مر * وقد يقال
ان غير ظاهر الرواية غير رواية الاصول * وقد يقال فى النوادر
وهى التى لم توجد فى الكتب ٩ المذكورة بل فى غيرها من كتب
محمد ايضا او فى غير كتب محمد ككتاب المجرى لحسن بن زياد
وكتب الامالى لابي يوسف او التى ٣ رويت عن محمد برواية مفردة
كرواية ابن سماعة ورواية معلى بن منصور لبروايات الثقات
ذكره الفاضل حنالى زاده ايضا قاله ابن اطهوى قوله لا يسيل
منه الماء من سال يسيل سيلاً وسيلانا اى لا يخرج من الثوب
شئ بعد المبالغة ولا يقطر والقطر بفتح القاف وسكون الطاء
صوطله مسبته وطلمته غه دخی ديرل يستعمل لازما ومتعديا
من الباب الاول قوله قوته وطاقته اى الموجودة حين العصر
والطاقة عطف تفسير قوله حتى او عصره صاحبه اى غاسله
وهو صاحب الثوب ومستعمله ومقتضاه ان لا يطهر بالنسبة
الى المستعمل ان كان الغاسل غيره وصار بحيث او عصر المستعمل

٧ وهو ابو حنيفة وابو
يوسف ومحمد بن الحسن
وتوفى محمد بن الحسن
مؤخراً عن ابي يوسف
لان ابا يوسف مات فى سنة
احدى وثمانين ومائة ومحمد
مات فى سنة تسع وثمانين
ومائة من الهجرة كذا
فى رسالة ابن كمال باشا
واعمل لهذا اعتبروا الرواية
الظاهرة من كتب محمد بن
الحسن والله اعلم بحقيقة
الحسن بن الحسن الشيبانى
والكتب الخمس فيها
وهى كتب الحسن وسميت
محمد بن الحسن وسميت
المسائل فيها الرواية الظاهرة
وله كتب مؤلفة اخر ايضا
وغير ظاهر الرواية قبل هو
الرجائيات والهارويات
والكيسانيات والرقيات
عطف على لم يوجد

٩ لسكونها وانكسار
ما قبلها
مقابل لا يجوز ابدال الياء
تاء وادغامها فى التاء كما
فى المتن لان هذه الياء بدل
من الهمزة وليست اصلية
والهمزة المذكورة
فى مضارعه تبدل الفا
فتفتحة ما قبلها فلا تبدل تاء
فلا تدغم قلنا ممنوع بل
الابدال جائز لوقوعه
فى قوله تعالى واتخذ قوم
موسى اه وقوله تعالى
لا يتخذ المؤمنون
الكافين اولياء فيجوز
ابدال الياء الغير اصلية
تاء بلا ريب
مطلب
بان ظاهر الرواية وغير
ظاهر الرواية وبيان

لقطر كذا في ابن اظهوى قوله اقوى عنه اى من صاحب
الثوب يقطر منه الماء فانه اى الثوب يطهر بالنسبة الى صاحب
الثوب قوله اذ كل اى كل احد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف
احد ان يطلب من هو اقوى منه ليعصر ثوبه عند غسله قوله
بطانة ساقه بكسر الباء وفتح الطاء المهملة وفتح السين الممدودة
بالتركية مستك عصبه سى وايحى طرفى مبتدأ ثان وخبره
من الكرباس وجلته صفة الخف ٩ والكرباس بكسر الكاف
وسكون الراء المهملة بالتركية كان بزي كه مطلق * خام بزه ده
ديرلر جمعى كرايس كلور قوله وغيرها فى خروقه اى وقع
فى خروقه مكان فى جوفه وهو الصحيح اذ المراد ان التجاسة
اصابت الخف ونفذت الى بطائه اى الخف الى داخله من خروقه
قوله ماء نجس فاعل دخل حتى تجس الكرباس ايضا قوله
ودلك باليد عطف على غسل اى فرك الخف بيديه قوله
واهرقه عطف على ملأه بصيغة الماضى * لكن وقع فى بعض
النسخ اهراق بالهمزة زائدة جئ بها للعوض من ذهاب حركة
العين الى الفاء لان اصله اراق يريق اراقه واصل اراق اريق
بالاجوف اليائى او اروق بالاجوف الواوى على اختلاف فيه
كلاهما من باب الافعال فنقلت حركة الواو او الياء الى
الراء فقلبت الياء او الواو الفاء لركتها الاصلية ولفحة ما قبلها
الآن فصار اراق واستعمل بقلب الهمزة هاء فقليل هراق
يهرىق بفتح الهاء واهراق يهرىق من باب الافعال بمعنى الارقة
بكسر الهمزة بالتركية صويه دوئك وفيه تفصيل فى محله
قوله الا انه لم يتهيا اى لم يتيسر ولم يسهل له عصر الكرباس

قوله

٩ الذى هو مبتدأ اول
وخبره قوله فقد طهر
الخف

قوله ظاهرا وباطنا اى طهر ظاهر الخف وباطنه ولم يشترط
فيه عصر الخف ولا الكرباس لتعسره قياسا على مسألة البساط
كما سأتى ان شاء الله تعالى قوله من غير ان يستنقع اى من غير
ان يجبس الماء الجارى تحت رجله بل يجرى من تحتها وهو
اى والحال ان المستنقى متخفف اسم الفاعل اى لابس الخف
قوله ولبس بخفيه خرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة
بالتركية يرتق فلذا لم يدخل ماء الاستنجاء الى داخلهما
قوله لان بالماء اه كلمة ان عمل فى ضمير شان مقدر وقوله بالماء
متعلق بيطهر المؤخر قوله للضرورة وعموم البلوى هذا
استحسانا ومشى عليه قاضى خان لكنه خلاف المختار كذا
فى الحلية قوله منخرقا الخ اسم الفاعل من باب الانفعال مأخوذ
من الخرق بالتركية اثواب وغيرى نسبه يرتقى قوله رجله ولفاقته ٨
بكسر اللام وفتح الفاء الممدودة بالتركية اياغه ياخود برغبرى
نسبه صار دقلى صارقى كه طولاق معنائه عطف على رجله
لا قوله رجوت سعة الامراى جواز الامر مأخوذة من وسع يسع
وسعا بضم الواو وسعة بفتح السين والعين المهملتين فى اللغة
بمعنى الطاقة والقدرة وبمعنى التوسيع من الباب الرابع وسقط
الواو فى المضارع والمصدر كما سقط من يطأ قوله تبعا
لموضع الاستنجاء لان الماء جار من موضع الاستنجاء الى تحت الرجل
واللفافة فاذا اصابها ماؤه التجس او لا تجس ثم كان تزول نجاسته
تدرىجا حتى يطهر الموضع ويطهر ماؤه الاخير فكذلك الرجل
واللفافة حكمهما حكم ما اصابهما من الماء شيئا فشيئا الى الماء
الآخر الطاهر فيطهران غالبا ٣ كذا فى الكبير قوله الا يرى الى ما

٩ اى والحال
فى خفيه خرق حال من
فاعل يستنقى
بمعنى قوله لانه طاهر
٨ من لف يلف لفا من الباب
الاول واللف بالتركية
صار دق ودورمك
٧ وهو بالنصب مفعول
اصاب

٣ قد يابا من اليقين

صرح به في فتاوى ابي الليث وغيرها ان البساط بكسر الباء
 وفتح السين الممدودة بالتركية دوشه مه وياز في كه كلم حال كبي
 يره يازيلور قوله في نهراى اى اذا ادخل في ماء كثير جار من قبيل
 ذكر المحل وارادة الحال لان النهر اسم لمكان الماء الجارى واطلاقه
 على الماء مجاز من سل ٩ وقوله وترك فيه اى في الماء يوما اوليلة قوله
 كما في عنة الكتب والذي في فتاوى قاضيخان والخلاصة وعامة
 الكتب ذكروا بقوله وترك فيه ليلة وهو الصحيح ولعل الالف
 سقطت في تلك العبارة والاصل يوما اوليلة باولا بالواو كذا
 في الكبير قوله من غير عصر ولا تجفيف لتحلل النجاسة في الماء
 وزوالها بجريانه ظنا غالبا قريبا من اليقين قوله من لون اوريح
 او طعم والا فلا يطهر البساط ما لم يصل غسله الى حد المشقة
 كما تقدم قوله الا ان الاستدلال الخ متصل بقوله ثم ذكر مسائل
 والمراد ههنا تضعيف قياس المص في قوله الا يرى على مسألة
 الملتقط لان مسألة البساط ليست مثل مسألة الملتقط لان مسئلته
 ماء قليل يجري الى رجل المستنجي ويصل الى لفافة او لا متنجسا
 ثم يصل اليهما الماء شيئا فشيئا الى ان يكون الماء الآخر طاهرا
 من غير تكرر في زمان يسير واما البساط التجس اذا ادخل في الماء
 الجارى الكثير الطاهر وترك مدة طويلة فيه فهذه المسئلة
 لا تقاس على السابق بل الوجه في ذلك ما ذكرناه مع الضرورة
 وعموم البلوى الغالبة لكن الاحوط ان يغسل الرجل واللفافة
 بماء آخر كذا في الكبير قوله عروة القمقة بضم العين المهملة
 وسكون الراء المهملة وفتح الواو بالتركية برداق قواي والقمقة
 بضم القافين وسكون الميم الاولى بالتركية ايحينه كلاب قاتيلان

٩ واسناد الجريان في قوله
 جار الى النهر مجاز عقلي
 بعلاقة المحلية وملا بسته

قاب والمراد به ههنا الابريق المتخذ من النحاس وغيره بضم النون
 وفتح الحاء المهملة بالتركية باقرديد كرى نسنه قوله كلما صب
 اى الاخذ الماء ظرف لقوله واخذ ٩ والتقيد بالربة لبس احترازا
 لانها لو كانت يابسة فترطبت بالغسل فالحكم واحد وهو انه متى
 حكم بطهارة اليد يحكم بطهارة العروة قوله اثر غير شاق ٤
 والا فلوزالت الرايحة من اليد مثلا ولم تزل من العروة لا يحكم
 بطهارة العروة لطهارة اليد بل يحتاج الى غسل العروة مرة
 اخرى قوله من القصب اى الحصير المصنوع من القصب
 بالفتحين بالتركية قامش كه اندن قلم اولور ومدور اولان شيه
 ديرر قوله يدلك اى يفرك حتى تحت من التخي ٨ اصله تنجيت
 ماض مؤنث معلوم فقلبت الباء الفا وحذفت لاجتماع الساكنين ٧
 اى حتى زالت النجاسة وتباعدت عن محله فيطهر بعد الغسل
 ثلثا متواليا قوله من غير احتياج الى تجفيف فذكر الاحتياج
 بطريق ذكر السبب وهو الاحتياج وارادة المسبب وهو التجفيف
 اشعارا لكونه سببا للتجفيف قوله لانه صلب بفتح الصاد المهملة
 وكسر اللام بالتركية قاتى وشديد او بضم الصاد وتشديد اللام
 كذلك بمعناه قوله لا يشرب اى القصب النجاسة الشرب
 من باب التفعّل بالتركية صوي وغيره نسنه بي ايحينه المق قوله
 في الصقالة اه بكسر الصاد وفتح القاف الممدودة بالتركية قليج
 اچق ويوزينه ضيا ويرمك بو مقامده فينجق ايحينه صو كچمن
 مصر طرفنده قوغه اوتندن ياپيلور حصير مراد اولق غالبا
 الله تعالى اعلم وسامان اصل ولايت ادى وملك ادى قاموسك
 بيانه كوره وما وجدت في كتب اللغة الموجود عندي لفظ

٩ اى كلما اراد الاخذ صب
 الماء مجاز من سل بطريق
 ذكر المسبب الذي هو
 الصب وارادة السبب
 الذي هو ارادة الاخذ
 الصب
 اى بلا تعب ولا مشقة
 ٨ بفتح التاء والنون والحاء
 المهملة المشددة الممدودة
 بالتركية برشئ مكانين
 بعيد اولق
 وزائل اولق
 ٧ او مأخوذة من النحت
 بالنون من الثلاثي مضارع
 مجهول وهى بمعنى الحك
 والفك

السامان الا في القاموس كما ترجمته قوله وان كان الحصر
من بردى يفتح الباء وسكون الراء المهملة ونشديد الباء بالتركية حصر
او توديد كلرى كه قبا ويموشق او تدر قوله ويجفف من التجفيف
بالتركية قورتمق قوله في كل مرة اى في كل غسلة واحدة
ان يفصل بين الغسلتين بقدر انقطاع التقاطر منه للتشربة
النجاسة وما يشبه البردى في الرخاوة وتشرب النجاسة حكمه
حكم البردى في الغسل قوله وعليه الفتوى اى على قول
ابى يوسف قوله خلافا لمحمد فانه يقول المستخرج للنجاسة
انما هو العصر فا لا يقبل العصر لا يخرج منه جميع اجزاء النجاسة
فلا يطهر قلنا بل التجفيف المتعدد ايضا مؤثر في استخراجها
فانها اى النجاسة تخرج مع قطرات الماء بعد ما تحللت النجاسة
وامتزجت بالماء الداخلى في الحصر وما يبقى من النداء بعد
التقاطر معفو ولكن بشرط زوال اثر النجاسة كما مر مرارا كذا
في الكبير قوله اذا اصاب الخنزف او الاجر والخنزف بفتح الخاء
والراء المعجمين بالتركية دسى وحناق وطبراقدن يابلوب آتشد
بشان نسنه نك كلبسى والاجر بعد الهمزة وضم الجيم وتشديد
الراء المهملة بالتركية كره مدكه أنك ايله بنا يابلور قوله جفف
اولم يجفف لان النجاسة على ظاهره فكان كالبدن في الاكتفاء
بتكرار الغسل بلا عصر مع زوال الاثر قوله وان كان اى الخنزف
او الاجر حديثا يعنى جديدا غير مستعمل قوله ان يجفف
في كل مرة اى في كل واحدة من الغسلات الثلاث الى ان ينقطع
التقاطر في كل منها وماترك بعد الاستعمال مدة مديدة حتى جف
قويا فهو كالجديد في الحكم لانه يشاهد اجتذابه الماء ٩ فينبغي

تقييد القديم بما اذا تجس وهو رطب كذا في الكبير نقلا عن ابن الهمام
قوله مقدار ما يقع اكثرا ايه ٩ اى اكثر ظنه وعقله فلفظ
اكثرا فاعل يقع قوله انه قد طهر اى على انه قد طهر بحذف الجار
قوله وقد تقدم ان الثالث قائمة مقام اكثر الراى يعنى ان هذا
القول لا ينافى للقول بالثالث كما يفيد قول المصنف فيما تقدم بل
الثالث سبب اقيم مقام اكثر الراى المسبب تيسيرا على المكلف
وقطعا للوسوسة كما حقق في الكبير فيما تقدم قوله على
ان اشتراطاه علاوة متصلة بقوله واشترط وقوله لا يجوز ما خوذ
من الاحواج من باب الافعال اى يغنى اشتراط اكبر الراى عن ذكر
هذا الاشتراط ٨ وتصريحه لانه داخل في اشتراط اكبر الراى
قوله مع وجود شئ من ذلك اى وجود شئ واحد من الاشياء
الثلاثة التى هي اللون والطعم والريح قوله الا ان يصل اى غسلة
الى حد المشقة وحينئذ يحكم بطهارته مع وجوده لان اكبر
الراى حاصل حينئذ مع وجود احده هذه الاشياء الثلاثة * فالحاصل
ان زوال الاثر شرط في كل موضع مالم يشق كيف ما كان التطهير
وبابى شئ كان فليحفظ ذلك فقد كثر فيه الكلام لذلك كذا
في الكبير قوله الاشياء المذكورة من اللون والطعم والريح
قوله لا يحكم بطهارته اى الخنزف او الاجر المذكورين قوله
الا ان يصل غسلة الخ حينئذ يحكم بالطهارة ايضا قوله ولو موه
الحديد ماض مجهول من باب التفعيل وهو آلة من الحديد
كالسكين والسيف اى لو اعطى الحداد حين صنعه ماء نجسا ثم
اعطى ماء طاهرا ثلث مرات يطهر عند اى يوسف الخ قوله
خلافا لمحمد فان عنده لا يطهر ادا كما ر قوله في الحمل في الصلاة

٩ بالباء المثلثة وهى
وفي بعض النسخ وقع اكبر
باباء الموحدة وهو صحيح
ايضا يمكن تطبيقه
٤ اى لا يجعل اكبر الراى
محتاجا الى اشتراط صاحب
الحبيط
٨ اى اشتراط صاحب
الحبيط بعدم وجود طعم
النجاسة ولا لونها
ولا ريحها

٩ حتى يظهر من ظاهره

يجوز الصلاة معه عند ابي يوسف لا عند محمد قوله اما في حق الاستعمال اى استعمال السكين بعد التمويه بالماء التجس بان غسل ثلاثا بالماء الطاهر ولو في دفعة واحدة ثم قطع به بطيخ او خيار او غيرهما فلا خلاف في عدم تجس البطيخ ونحوه وكذا لو وقع في ماء قليل او غيره لا ينجسه اما لو صلى معه فان كان قبل التمويه ثلاثا بالماء الطاهر لا يجوز صلاته بالاتفاق وان كان بعده جازت عند ابي يوسف فغسل ظاهر السكين يطهره اجا عا والتمويه يطهر باطنه ايضا عند ابي يوسف وعليه الفتوى كذا في الكبير قوله تطهيرها عاجلا اى تطهير الارض في زمان قليل بسرعة قوله بخرقة طاهرة بكسر الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالتركية بزدن چايد اسكبي قوله حتى لا يظهر اى لا يبق في وجه الارض اثر النجاسة مريئة يطهر ايضا قوله وان كبسها اى ستر المصلى النجاسة بتراب وقوله القاه صفة تراب اى وضع التراب على النجاسة الى ان لا يجد ريح النجاسة فيها جازت عليها الصلاة عند ابي يوسف وكذا عند محمد في هذه الصورة فقط كما جاز التيمم منها لانها طيب عنده قوله وكذا الحصاة بفتح الحاء المهملة وتخفيف الصاد اوافق چاغل طاشي وجعه الحصى بالقصر وفتح الحاء والحصيات ايضا بالفتحات قوله ايضا اى جازت الصلاة عليها بحسب الاقتضاء كما جازت على المصبوب عليها الماء اذا تداخلت الحصاة في الارض قوله مثلها في الحكم اى مثل الارض في اطلاق اسم الارض عليها فيعطى الحصى حكمها والحصى اسم جنس يجوز التذكير والتأنيث وفي هذا المقام استثنين في بعض النسخ قوله لا تجوز الصلاة كذا ذكره

لان المصلى يستعمل المكان بالصلاة كما يستعمل البدن والثوب فيها فيمنع جواز الصلاة فيه قوله وهو الثيل بكسر المثناة بعدها ياء تحية ساكنة وفتح المثناة وكسر المثناة مشددة النجمل بنون فخم نوع من النباتات قوله وهو اى الحشيش بفتح الحاء المهملة وكسر الشين المعجمة ومدد الكلاء اليابس بفتح الكاف فقصر اللام على وزن جبل بالتركية اوت كه عشب مئاسنه واوتلويره ديرلر يقال كلئت الارض من الباب الرابع اذا كانت الارض ذات كلاء واليابس بالتركية قورى اوت كه ياش مقابلى وكذا حكم الرطب فالحشيش لبس بقيد قوله وكذا سائر ما ينبت اى ما يخرج من الارض من نجم وشجر والنجم بفتح النون وسكون الجيم بالتركية ساقى اوليوب يره دوشه ن اوته ديرلر والشجر بالفتحين نباتان ساقى وبالديرى اولان اوته واغاجه ديرلر قوله لم ينفصل عنها اى عن الارض يعنى المراد بالقيام الاتصال بالارض لا مطلق القيام قوله بالجفاف مطلقا اى سواء جف بالشمس او بالهواء او بالريح وسواء جف بعد ما وقع عليه مطرا وقبله قوله لان ما اتصل بالارض ولو بغير نبات كالجص الموضوع على السطوح بفتح الجيم وتشديد الصاد المهملة بالتركية كرج والسطوح جمع السطح بالفتح فالسكون بعده بالتركية طام اوزه رى وهرنسنه نك يوقاروسنه سطح ديرلر ودوشه مك بسط معناسنه دخى كلور مصدر در من الباب الثالث قوله فحكمه اى حكم ما اتصل بها حكمها اى حكم الارض في ذلك اى في حكم الطهارة بالجفاف وذهاب اثر بدلالة النص الوارد في حق الارض كذا في الكبير واما ما لم يتصل بالارض فلا الاجرا

خشنا كبحر رحي فهو كارض كما سيأتي ان شاء الله تعالى قوله
فيه الثيل ببناء المثلثة المفتوحة نوع من النباتات له خاصية كثيرة
يذهبها الاخرى قوله الطل اي الندى بفتح النون وقصر الالف
بالتركية كيجه يغان چه ونم وهو فاعل وقع قوله وهذا اي
المروى عن محمد بن الفضل يخالف ما قبله من مسألة الثيل
والخشيش ٩ قوله يطهر بالجفاف وذهاب الاثر لان كل واحد
من الحجر والجر صار كوجه الارض لاتصاله بها اتصال قرار
فياخذ حكمها في هذا الامر فان قلع بعد ذلك هل يعود نجس فيه
روايتان قلت والاشبه عدم العود كذا في الحلية قوله ولا يطهر
اي كل واحد من الحجر والجر والآخر الموضوعين على الارض
بلا تثبت ولا تخصيص بالجفاف فان الطهارة بالجفاف انما وردت
في حق الارض * ومثل هذه لا يسمى ارضا عرفا وكذا لا تدخل
الموضوعة في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على وجه
القرار ولكن قال قاضيان ان كانت النجاسة في الآخر الموضوع
على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلاة عليها وان كانت
النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز انتهى قوله
وكذا اللينة بكسر اللام وسكون الباء الموحدة بالتركية كريج
وقوله مفروشة بالتركية دوشمش قوله كالارض اه لما قلنا
في الآخر والحجر ذكر في قاضيان هذه المسائل قوله تطهر
بالجفاف وذهاب الاثر * وفي الكبير وهذا بناء على ان النص الوارد
في الارض معقول المعنى لان الارض تجتذب النجاسة والهوى
يجففها فيقاس عليها ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب
ولكن يلزم منه ان يطهر اللبن والآخر بالجفاف وذهاب الاثر

٩ لاطلاق الاول في الطهارة
ولتقييد الثاني بوقوع الندى
ثم الجفاف ثلث مرات
والفتوى على الاول

وان كان منفصلا من الارض لوجود التشرب والاجتذاب
انتهى * ويمكن التوجيه بانه اراد بالحجر جبرا عظيما خشنا بحيث
يتعسر نقله او يتعذر كارض والله اعلم كذا قاله في الحاشية
قوله كالرخامة لا تطهر الا بالغسل والرخامة بفتح الراء المهملة
والحاء المعجمة بالتركية يوشقلى وملايمت معناسند من رخم برخم
من الباب الرابع وبضم الراء وفتح الحاء مدا بالتركية او يوشق
طاش لكن بمقامه مشهور مرمره كالي طاش مراد در اي
لا بد من الغسل لعدم صحة قياس الرخامة على الارض حيث
تجتذب الارض النجاسة والرخامة لا تجتذب فلا تكون مثلها
قوله فالطين الحاصل منهما اي من الماء والتراب الذي كان
احدهما نجسا قوله هذا هو الصحيح كما ذكر قاضيان وهو
اختيار الفقيه ابو الليث وكذا روى عن ابي يوسف ذكره
في الخلاصة قوله وقيل العبرة للماء ان كان الماء نجسا فالطين
المخلوط نجس وان كان التراب نجسا فقط فالطين المخلوط منهما
طاهر قوله وقيل العبرة اي الاعتبار للطاهر * قال ابن الهمام
والاكثر على انه ايهما كان طاهرا فالطين طاهر انتهى قال البرازي
وهو قول محمد قوله وبعض ٩ افي به اي بقول محمد * ووجهه
في الخلاصة بصيرورته شيئا آخر لكون الماء والتراب طينا وهو
توجيه ضعيف قوله وفيه نظر اي في قول محمد وغيره اذ يقتضي
ان جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا اودهنها او نحو ذلك
ان يكون الطعام طاهرا لصيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر
المركبات اذا كان بعض مفرداتها نجسا ففساده غير خفي * فله در
ابي الليث وقاضيان حيث جعل قوله هو الصحيح مشيرا الى

٩ وهو البرازي

ان سائر الاقوال الاربعة لاصحة لها بل هي فاسدة لان النتيجة
 تابعة لاجس المقدمتين دائما والمقدمة الاخس ههنا هي الجزء
 النجس المخلوط بالجزء الطاهر كذا في الكبير قوله اذا جعل
 منه اى من الطين النجس الكوز والقدر والكوز بضم الكاف
 ومده بالتركية برداق كه اندن صوايچيلور ووجهه ثلاثة كيران
 واكواز وكوزة بالفتحات مثل عود جمعه عيدان واعواد وعودة
 والقدر بكسر القاف وسكون الدال بالتركية چناق چولمك
 والطين بكسر الطاء ومده بالتركية چامور كه بالحق معنا سده
 قوله فطبخ ماض مجهول اى طبخ الطين بالنار والطبخ بفتح
 الطاء المهملة آتشده بشرمك ويشمك قوله ولو احرقت
 ماض مجهول من باب الافعال والاحراق بالتركية يافق معناسنه
 والعذرة بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة بالتركية قازورات
 انساندر والروث بفتح الراء المهملة وسكون الواو بالتركية
 طوپان ديرنقلى حيوانك ترسى بغل فرس چاركبي قوله رمادا
 بفتح الراء المهملة خبر صار بالتركية كول كه اودن وغيرى نسنه
 يافقدن حاصل اولور قوله اومات الحمار فى الملحمة فصار
 ملحا عطف على احرق والحمار بكسر الحاء مشهور والمحملة
 بفتح الميم واللام وسكون الميم الثانى طوزلق كه دكر نكارنده
 بر كولد رنده طوز طوكار وروم ديارنده بريوك كولد ر صوبى
 آجى انده طوز طوكار قوله فصار ملحا اى انتقل الحمار والكلب
 والخنزير من حقيقتها الى حقيقة الملح قوله فصار جماءة
 بالفتحتين بالتركية قره چامور قوله بل يبقى الرماد نجسا اه
 عند ابى يوسف لان الرماد اجزاء تلك النجاسة فتبقى النجاسة

لان جلد الانسان المنفصل عن بدنه نجس لان ما بين ٩ من الحى
 بصيغة الماضى المجهول اى ما انفصل منه فهو كيتة ولا فرق
 فى الماء بين قليل النجاسة وكثيرها الا انهم استحسنا فيما دون
 الظفر للضرورة كذا فى الكبير قوله وفى اسنان الادمى بفتح
 الهزة وسكون السين المهملة جمع السن بكسر السين وتشديد
 النون بالتركية ديش كه فده آنك ايله طعام چينزل قوله طاهر
 بلا خلاف بين ابى يوسف ومحمد فاختلاف المشايخ مبنى على
 غير ظاهر الرواية * وهو غير صحيح لان السن عظم او عصب
 وهما طاهران من سائر الميتات سوى الخنزير فضلا عن سن
 الادمى المكرم قوله اى غير مذبوع بنوع من الدباغة
 ولا مذكى بالذال المعجمة من التذكية اى غير مذبوح بالسكين
 ونحوه قوله الترقى اى اتصل برأس جراحة يعيد ما صلى به
 من اعود يعود اعادة فاعلا له ظاهر والعود بمعنى الرجوع قوله
 وان صلى ومعه اى والحال ان معه سنورا بكسر السين المهملة
 وفتح النون المشددة وسكون الواو بالتركية پسى وكدى به درلر
 وقوله اوحية بالتركية يلان كه اغولى حيواندر قوله مطلقا
 ان جلس بنفسه اى السنور بلا اعانة من الغير سواء كانت عليه
 نجاسة مانعة او لا لانه لابس حاملا للنجاسة قوله فكذلك اى
 تجوز صلاته مطلقا قوله والا اى وان كان على ظاهر السنور
 نجاسة مانعة للصلاة فلا تجوز صلاته لانه حامل للنجاسة قوله
 كما لو حل صبيا لا يمسك بنفسه اى لا يقدر القيام والعود
 بنفسه بل يحتاج الى اعانة الغير فلا تجوز صلاته لانه حينئذ حامل
 للنجاسة قوله بخلاف جر والكلب ٤ بفتح الجيم وكسرهما وضمهما

٩ مأخوذ من الابانة اى
 انفصل من الحى وما انفصل
 من الحى كيتة فهذا قياس
 من الحى يقتضى ان نجس
 جلى يقتضى كثره الا
 الماء قليلا وكثيره
 انهم استحسنا فى القليل
 وقالوا بعدم تنجس كذا
 فى ابن اهدى

٤ وهو موقوف بالمتن
 لا بالشرح

وسكون الراء المهملة بالتركية كلب يوريسى وسائر يرتجى سباع
حيوان يوريسى وجع الجر والاجرى بفتح الهمزة وكسر الراء
والياء الساكن المنقلب عن الواو لوقوعها في الطرف وكسر ما
قبلها كلب يور يلى معنى سنه قوله لانه حامل للنجاسة التي
هى لعبه بضم اللام وفتح العين المهملة ماء يسيل من الفم بالتركية
اغز دن اقان صلياره ديرل فان لعب الجرو ونجس على كل
من الروايتين لان اللعب انتقل من محله الذى تولد اللعب منه
واستقر في الفم الذى يعتبر خارجا وظاهرا بالنسبة الى محل اللعب
في الباطن فاعتبر نجاسته وقد تنجس بها لسانه وسائر فمه فكان
مانعا للصلاة قوله اما اذا جلس اى الجر وعليه اى على المصلى
بنفسه اى بلا قصد من المصلى قوله كذلك اى لا يجوز صلاته
لانه حامل للنجاسة * قال في الحلية وفي محيط رضى الدين رجل
صلى ومعه جرو وكتب بالتركية كلب يوريسى او ما لا يجوز
ان يتوضأ بسوره * قيل لم يجوز والاصح انه اذا كان فمه مفتوحا
لا يجوز لان لعبه يسيل في ثوب المصلى فيصير مبتلا بلعبه فيتنجس
ثوبه فيمنع جواز الصلاة ان كان اللعب اكثر من قدر الدرهم
قبل الفراغ من الصلاة وان كان في الجر ومسدودا بحيث لا يصل
لعبه الى ثوبه جاز لان ظاهر كل حيوان طاهر ولا يتنجس الا بالموت
ونجاسة باطنه في معدنها فلا يظهر حكمها في معدنها انتهى
لان المصلى ايضا حامل للنجاسة في باطنه كذلك ولم يمنع
جواز الصلاة له قوله واذا لحست الهرة اه من الباب الرابع
والحس بفتح اللام وسكون الحاء المهملة بالتركية يلامق والكف
بالفتح والتشديد بالتركية اويج ايجي قوله يكره له ان يدعها اى

ان يترك الهرة وهى تلحس بدنه لان ريقها اى بزاقها مكروه
بضم الباء وتخفيف الراء المعجمة الممدودة بالتركية توكر ك ديمك
قوله ما بقى منها اى من الهرة قوله مما اصابه بيان ما بقى اى
اصابه لعبها اى لعب الهرة من الاكل بضم الهمزة وسكون
الكاف او بضمها ما يؤكل من الطعام وغيره والماء وسائر
الاشربة لانه اى ما بقى من الهرة سورها وسورها الهرة مكروه
عند الاختيار وذكر في الجامع الصغير وبهذا يتبين جهل العوام
انهم يتركون الهرة تدخل تحت لحافهم ولا يغسلون ذلك الموضع
وذلك مكروه عند ابي حنيفة ويضعون الطعام بين يدي الهرة
فتأكل بعضه فيرفع الجاهل ذلك ويأكله وذلك مكروه وبظن
انه اكرم الخبر انتهى * وهذا يفيد ان الكراهة المذكورة ليست
تنزيهية كذا في الحلية قوله جاز فعله اى صلاته يعنى ان ضمير جاز
في المتن راجع الى الصلاة بتأويلها بانفعل وعلى هذا فقوله
الصلاة بدل منه او خبر محذوف او مفعول اعنى ولكن ما وقع
في عامة النسخ لا يساعده لان لفظ الصلاة وقع باللام الجارة
ولعله تصحيف من الكتاب كذا في الحاشية قوله والاولى ان يغسل
وهذا يشير الى ان الكراهة تنزيهية لانها راجعة الى فعل
خلاف الاولى اوتركه * وقد تقدم ان هذا القول هو الاصح
قوله وانقاه عطف على استجر من باب الافعال والنقاوة
بفتح النون ومد القاف من الباب الرابع بالتركية ياك
ونظيف اولى والنقى بفتح النون وتشديد الياء المكسورة
ياك وتميز نسبه والانقاء بكسر الهمزة وسكون النون ومد القاف
برشنى ياك ونظيف ايتك اى وانقا موضع الاستنجاء ولعل المراد

بالانقاء ان لا يبق من النجاسة ما يمنع الصلاة وهو ما زاد على قدر الدرهم لا ازالها بالكلية وكذا المراد بموضع الاستنجاء لبس عين المخرج لان المخرج عفو ساقط الاعتبار كما تقدم والله تعالى اعلم قوله يجزيه اي يكفيه في صحة الصلاة بلا كراهة قوله وبه نأخذ اي نعمل ونفتي * وفي هذا اشارة الى ان البعض يخالف في ذلك ولكن قال في الكبير لا اعلم فيه مخالفا ٩ قوله بعد ذلك اي بعد الغسل ريح قبل ان يبس اه مضارع او ماض من الباب الرابع واليبس بضم الياء وسكون الباء الموحدة بالتركية قرومق قوله من اليثيه الموضع الخ فاعل يتجسس واليثيه مفعوله سقط نونها بالاضافة الى الضمير ثنية اليه بفتح الهمزة والياء وسكون اللام بينهما بالتركية قيون قويروغى وبومقامده انساك مقعدينك ايكى طرفي قوله اختلف فيه المشايخ بناء ان عين الريح الخارج من الدبر هل هي نجسة ام طاهرة ولكنها تجسس بالمرور على نجاسة فلذا تنقض الوضوء بخروجها والاصح انها طاهرة وتتجسس بالمرور اذ لو كانت نجسة العين لنقض الجشاء على وزن فاعل بضم الجيم وفتح الشين المعجمة ومدّها بالتركية ككرمك كه طعمائى جوق يمك ايله اغزه كلن ريحه ديرلر اذ لا فرق في التجسس بين خروجه من اسفل او من الفم كالفقئ قوله تمر به الريح اي الريح من الباطن قوله انه اي الموضع يتجسس ويروى الأئمة الحلواني انه كان يخطا ولا يصلى مع السراويل قوله خلافا له اي للأئمة الحلواني * والاول الاصح وذكر ابن الهمام في شرح الهداية لو مرت الريح بالعذرات واصاب الثوب ان وجدت رايحتها تتجسس وما يصيب الثوب من بخارات

النجاسة قبل ينجسه وقبل لا وهو الصحيح انتهى بناء على طهارة بخار النجاسة كما هو الاستحسان كذا في الكبير قوله لا ان الريح نجاسة اي لا يجب الاعادة لكون عين الريح نجسة فنجست ذلك الموضع قوله بل لانه اي بل يجب عليه اعادة الاستنجاء لانه لما خرج من موضع الاستنجاء الريح اه قوله ما لم يتحقق ذلك اي خروج الماء بعد الدخول فاذا تحقق ذلك فيجب الاعادة والا فيكون حكما بمجرد الوهم لان ذلك لبس بغالب الوقوع فلا يوجب اعادة الاستنجاء بمجرد الوهم قوله مبتلة اي حال كونه مبتلة فخرج منه اي من موضع الاستنجاء ريح قوله لا يتجسس السراويل بفتح السين المهملة والراء وكسر الواو على وزن المصاييح بالتركية طونه وايش كوملكنه دخى ديرلر قوله على الاصح ويتجسس على غير الاصح كما في موضع الاستنجاء على اختيار الحلواني اما لو ظهر اثر الريح في السراويل المبتلة كصفرة ظهرت فيه فان السراويل حينئذ يتجسس لان الريح صار منجمدا فيه يظهر اثره فيه كذا في الحلية قوله واذا ارتفع بخار الكنيف بضم الباء الموحدة وفتح الخاء المعجمة ومدّها بالتركية تتون كبي صويوزندن هوايه قلقان دومانه ديرلر والمربط اسم المكان بالتركية حيوان بغلطان طبلديه ديرلر وقوله كالاصطبل بالكسر والاصطبل بسكون الياء بالتركية حيوان اخورى قوله اي جد في الكوة والجد بالفتح فالسكون او بالفتحة بالتركية صوطوكوب بوزاو لمق وبوزاولان صويه دخى ديرلر والجود بالضمين مصدر در طوكق وبوزاولمغه ديرلر والكوة بضم الكاف او كسرهما وتشديد الواو المفتوحة

٩ وقد تقدم ان المقصود
الانقاء عندنا دون العدد
وهذا في الحديث المتناقل
في النجاسة واما لو كانت
غير المعتاد كالدم ونحوه
او اصاب النجاسة
او اصابت النجاسة
من خارج فلا يجزى فيه
الحجب بل لا بد من غسله
اجاما كذا في الكبير
٤ قال ابن اطه وى نقلا
عن عالم محمد في رسالة
الاستنجاء ما يدل على ان
الاصح ان الريح الخارج
لا يتجسس بالجاذبة ايضا
بل هو طاهر كسائر الرياح
والله تعالى اعلم

بالتركية ديوارده ياطامده اولان ذلك وينجره به ديرلر قوله
ثم ذاب الجمده عطف على القريب او البعيد وهو ارتفع بالتركية
بوزار يوب اقسى قوله والاستحسان ان لا يتجسس اي ان يكون
معفوا للضرورة ولعل المص اخذ بالاحوط او منع الضرورة
اولم يقف على ما في قاضخان والله اعلم والمذكور في قاضخان
اذا احترقت العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق بفتحي الطاء
والباء وهو الغطاء العظيم من الزجاج او اللبن او الاجر ثوب انسان
لا يفسده استحسانا ما لم يظهر اثر التجاسة فيه وكذا الاصطبل
اذا كان حارا وعلى كوته طابق او بيت البالوعة وهي على
وزن القارورة بئر حفر في وسط البيت للتبول والتغوط اذا كان
عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا اهريق فيه التجاسة
فغرق حيطانها وكوتها وتقاطر انتهى * فعلى هذا ان التجسس
قياس والاستحسان ان لا يتجسس الثوب بهذه القطرات * والظاهر
ان وجه الاستحسان فيه الضرورة لتعذر التحرز او تعسره
اذ لانص ولا اجال في ذلك كذا في الكبير قوله طين رطب
صفة طين بالتركية ياش جامور قوله رجل اي شخص
فاعل وضع والقدم مفعوله قوله في موضع اه ظرف مستقر
صفة الطين قوله اذا مشى الكلب على ثلج بفتح الثاء وسكون
اللام بالتركية كوكدن يغان يياض قاره ديرلر قوله بالطاهر
الجاف اه متعلق بالاتصال والجاف اصله جافف فادغم الفاء
بالتركية قروي يي يابس معنائه قوله ما لم يظهر فيه البلل
بفتح الباء واللام بالتركية ياش كه قرونك ضد لان الطاهر
لا يتجسس بالشك قوله او كان غضبان ٩ عطف صفة على راضيا

٩ والنسخ فية مختلف
في بعضها غضبا وفي
بعضها غاضبا وما وقع
في اكثرها غضبان والمعنى
واحد في كلها

صفة مشبهة مثل عطشان بمعنى الغضوب يريد اضرار المأخوذ
قوله اذا اكل بعض عنقود الغنب بضم العين والقاف وسكون
النون بينهما والغنب بكسر العين المهملة وفتح النون بالتركية
ياش اوزم صالقي قوله كما يغسل الاناء من ولوغه اي من شرب
الكلب من الاناء قوله وما اصابه لعابه عطف على ضمير يغسل
اي يغسل الاناء من اجل ولوغ الكلب وما اصابه لعابه بلا ولوغ
والولوغ بالضمين وبالعين المعجمة شرب الكلب باطراف لسانه
قوله ووجوبا عند الشافعي واحد اي يجب غسل الاناء
من ولوغ الكلب اي من شربه باطراف لسانه عندهما لحديث
الصحيحين طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع
مرات احد يمين بالتراب وهذا لفظ مسلم * ولنا ما روى الدارقطني
عن الاعرج عن ابي هريرة رضى عنه عليه السلام في الكلب الذي
يلغ في الاناء يغسل ثلاثا وخمسا او سبعا ٩ وروى عن ابن عدي
في الكامل بسند فيه الحسين بن علي الكرابي ولفظه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدكم
فليهرقه وليغسله ثلاث مرات فبين في الكبير تفصيلا فلزم
من هذا التفصيل ان يكون حديث السبع منسوخا بالضرورة
وعلى هذا لو اكل من العنقود خنزيرا وغيره من السباع المحكوم عليه
بنجاسة سورها فيغسل ثلاثا فيؤكل بعده كذا في الكبير
وقوله بلغ بفتح اللام مضارع من الباب الثالث والولوغ بالضمين
بالتركية كلب لسانك اطرافيله صوايحمك ويلا مغه دخی ديرلر
قوله على العصير بفتح العين فاعيل بمعنى المفعول بالتركية
اوزم صويي كه شره ديرلر والعصير اي والحال ان العصير يسيل

٩ وروى عن ابي هريرة رضى
ايضا موقفا انه كان اذا وقع
الكلب في الاناء اهراقه
ثلاث مرات
ثم غسله
ملخص كبير

قوله ولا يمكن تطهيره أي العصيرة حتى لو صار أي العصير خرا
ثم تخلل أي تحول وتبدل إلى الخل فاختار أنه أي الخل لا يطهر
فلا يحل * فاعمل هذا مستثنى من قولهم وحل خل الخمر فتدبر
قوله في دن خمر بفتح الدال المهملة وتشديد النون بالتركية
كوب ديد كرى قابه ديرل قوله قبل التخلل أي قبل تحول
الخمر خلا وإذا تفسخت الفارة أي انتشرا جزاؤها في الأطراف
لا يباح أكله * فالخصل أن العصير إذا نجس ثم صار خرا ثم تخلل
لا يطهر كذا في الكبير وقوله لا يكون بمنزلة ما حلخ أي لا يطهر
فلو قال لا يطهر لكان أخصر وأظهر والله أعلم قوله ثم تخمر
أي تحول خرا ثم خلا * ذكر في الخلافات قبل هي اسم كتاب
لعلاء العالم رحمه الله تعالى أنه لا يطهر انتهى ما في الخلاصة
قوله فعلم مما ذكر في الخلاصة أن العصير الخ لا يطهر
في المختار فلعل قولهم أن انقلاب العين من حقيقة إلى حقيقة أخرى
من المظهورات أما أن لا يتناولها أو يستثنى هذه من هذا القول
قوله لا سيما أي المشكوك والمكروه طاهران أما المكروه فظاهر
لأنه طاهر وظهور لكن يكره الصلاة قبل الغسل وأما المشكوك
فلأن طهارة الأعضاء من النجاسة الحقيقية متيقنة ونجاسة
الماء المشكوك مشكوك فيها ولا أثر للشيء المشكوك في رفع ضده
المتيقن وجوده قوله يستحب لازالة الكراهة غسل ما أصابه
الماء المشكوك أو المكروه كما تقدم فيما إذا لحست الهرة عضو إنسان
أنه يستحب أن يغسله وهذا يشعر بأن المشكوك مكروه والله تعالى
أعلم قوله وأما ما لزق من الدم السائل أي الدم المتصل
والتلطيخ باللحم بعد الخروج من العروق بالضميتين بالتركية

والذي لم يكن سائلا وقت
الادما أي وقت الاختلاط
بالدم أو ظهر أثر الدم
في العصير

مطلب
أن الدم الباقي في العروق
ظاهر والدم الغير السائل
ظاهر أيضا

طهره ديرل فهو نجس قوله لأن النجس هو الدم المسفوح
دون غير المسفوح لقوله تعالى أو دما مسفوحا فالبس بمسفوح
لا يكون حراما فلا يكون نجسا لأن الأصل في الأشياء الحل
والطهارة إلا ما حكم الشرع بحرمته أو بنجاسته هكذا ذكروا
يعني أكثر المشايخ وفي القنية عن أبي بكر العياض الدماء
كلها نجسة مسفوحة كانت أو غير مسفوحة ودم قلب الشاة
نجس انتهى * وأما أئمتنا فلم يرو عنهم صريحاً شئ غير المسفوح
كذا في الكبير قوله دون الثياب يعني إذا تلطيخ الدم الباقي
في العروق بالثياب لا يجوز معه الصلاة قوله كانت أي عائشة
تري في برمتها بضم الباء وسكون الراء وفتح الميم بالتركية
چوملك كه أنك إليه طعام طبخ أول نور وجمعه برام بكسر الباء
وفتح الراء الممدودة قوله صفرة لحم العنق بضم الصاد المهملة
وسكون الفاء بالتركية صار يلق والعنق بالضميتين بالتركية
بوغاز وبوينه ديرل فلذا قال في الكبير نقلا عن الإيضاح لو صلى
ومعه عنق شاة غير مغسول جاز لأن الدم المسفوح ما سال منه
وما بقى لأبس به انتهى * قال قاضيخان وما بقى من الدم في عروق
المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وإن فحش انتهى * قوله في بعض
الكتب الطحال بكسر الطاء المهملة وفتح الحاء المهملة بالتركية
طلاق ديد كرى جكر كبي نسنه كه أعضاء داخله دندر قوله
يخرج من الكبدة بكسر الكاف وسكون الباء أو كسرهما أيضا
وبفتح الكاف وكسر الباء أو سكونها وجمعها كباد بفتح
الهمزة والباء بالتركية جكر وجكرل قوله أن لم يكن أي الدم
من غيره أي من غير الكبدة متمكنا فيه فهو طاهر قوله وكذا

الحكم المهزول بالتركية فلان واريق حيوان اتي قوله لو صلى
وهي اى والحال ان المصلي حامل رجل بالاضافة قوله مادام
اى الدم متصلا به اى بالشهيد قوله اما اذا انفصل الدم عنه
اى عن الشهيد فهو نجس لان طهارته حال الاتصال عرفت
نصا على خلاف القياس لضرورة الامر بترك الغسل بقوله
صلى الله عليه وسلم زملوهم بكلوهم ودمائهم الحديث ولفظ
زملوا امر حاضر بمعنى لفروا وادفنوا و بكلوهم جمع كلم بفتح الكاف
وسكون اللام بمعنى الجراحة بالتركية سيف ياره سى مثلا
فاذا انفصل الدم عن الشهيد عاد الى القياس على سائر الدماء
لزال تلك الضرورة فيصير نجسا قوله اذا كان الصبي يستمسك
بنفسه بان كان يمشى ولا يحتاج الى معين وان كان رضيعا لا يمشى
فهو غير مستمسك كذا فى الحلية قوله فان غير المستمسك بنفسه
فى القيام والقعود بمنزلة الجماد فلا تجوز صلاة المرأة الحامل له
قد راء ركن لكونها حينئذ هي الحاملة للنجاسة لا الصبي كما
تقدم البيان قوله اذا اصلح مصارين شاة ميتة بالتركية
قيون اولوسيتك بغارسنى بفتح الميم والصاد جمع مصران
بضم الميم وسكون الصاد على وزن فعلان وهي ايضا جمع
مصير على توهم اصالة الميم وقوله التثنية بفتح التثنية وسكون
التاء الفوقية بالتركية رايحه كريهه وقوله لانها اى المصارين
قوله وكذا لو اصلح المئانة بفتح الميم والتاء المثلثة بالتركية
سدك اولدوغى قاويق كه موضع بول معنائه قوله ودبغها
طهرت المئانة وكذا الكرش بكسر الكاف وفتحها مع سكون
الراء او كسرهما بالتركية اشكنيه يعنى لو اصلح الكرش بازالة التثنية

اى حامل شخص
باضافة الحامل الى رجل
مطلب
فى ان دم الشهيد
الاتصل طاهر

والفساد كان طاهرا * وفى قاضيان وقال ابو يوسف رجه
الله تعالى الكرش يعنى كرش شاة ميتة لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة
الحكم انتهى * قوله ومعه فارة مسك بفتح الفاء والالف بلا همزة
بمعنى الناجفة بالتركية كوبك مسكى ديمك قوله لانها اى الناجفة
مد بوغة الخ * هذا مبنى على ان الناجفة ناجفة ميتة وكانت يابسة
فلو كانت رطبة لا تجوز الصلاة معها لان الناجفة الرطبة نجسة
واما اذا كانت ناجفة حيوان مذبوح فتجوز رطبة كانت او يابسة
لانها طاهرة كذا فى الكبير قوله والمسك حلال على كل حال
اى سواء دبغت الناجفة اولا قوله يؤكل ويجعل فى الادوية
ولا يضر كونه دما فى الاصل لان الدم قد تغير فصارت شيئا آخر
كرماذ العذرة كذا فى قاضيان لما فى صحيح مسلم عن ابي سعيد
الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اطيب الطيب المسك وهو طاهر يجوز استعماله فى البدن والثوب
ويجوز بيعه * وهذا كله مجمع عليه كذا فى الجامع الصغير
واما الزباد بضم الزاء المعجمة وفتح الباء فالظاهر طهارته كذا ذكره
غير واحد * وصرح فى الكبير خروجه عن النجاسة كالمسك
واختلف فى اصله * قال فى الحلية فان المسموع من اهل الخبرة
لهذا انه عرق سنوبرى انتهى * وفى القاموس والزباد الطيب
وهو وسخ لدابة السنوبرى يجمع تحت ذنبها على المخرج فتمسك
مجهول من باب الافعال الدابة وتمنع الاضطراب ويؤخذ ذلك
الوسخ المجمع هنالك بحرقة ونحوها انتهى ملخصا منه * وقيل
غير ذلك قوله فان كان لم يستهل الخ من باب الاستفعال
اصله لم يستهل واستهلال الصبي ان يظهر منه ما يدل على

ف تجوز الصلاة معها
لانها حينئذ مدبوغة لزال
الرطوبة والفساد
مطلب
فى بيان ان المسك والزباد طاهر
قال النووي المسك اطيب
الطيب وافضله كذا
فى الجامع الصغير

الحياة من بكاء أو تحريك عضو بعد خروج أكثره وهو يحصل
بمخرج صدره أن خرج مستقيماً وبمخرج سرته أن خرج منكوساً
كذا في الحلية قوله وإذا لا يصلي عليه أي على جنازة الصبي
الميت لكونه نفساً من وجه وجزء من وجه فعمل بالشبه الأول
في حق الغسل فغسل الصبي ولد ميتاً والثاني في الحكم بنجاسته
وعدم جواز الصلاة معه وعليه أخذ بالاحتياط في الموضعين
فيغسل ويسمى باسم علم ويدخل في خرقة ويدفن ويحشر
إلا أنه لا يرث كذا في الكبير وابن أظهري قوله فإن الميت الخ
فإن الصحيح أن الإنسان يتنجس بالموت كسائر الحيوانات إلا أن المسلم
إذا غسل يحكم بطهارته كرامة له فقط بخلاف سائر الميتات
قوله وأما إن كان أي الصبي المولود قد استهل بان علم حيوته
قوله وهذا في المسلم أي في الصبي المسلم بان كان بين مسلمين
أو بين مسلم وكافر فإن الولد يتبع خير الأبوين قوله جاز وقد أساء
أصله أسوء من باب الأفعال أساء بالتركية كوتيلك أي تمك وجوازه
بناء على أنه يطهر بالدباغ عند أبي يوسف رح في غير ظاهر
الرواية قوله لا تجوز صلاته فيه أي على جلد الخنزير ولودبغ
وهو الصحيح قوله ولو صلى ومعه ٩ بيضة بفتح الباء وسكون
الياء بالتركية يمورطه والواو في معه حالية قوله قد صار معها
بضم الميم وتشديد الحاء المهملة صفرة البيضة التي هي في داخلها
وهو المراد بقوله أي صفارها والجملة صفة البيضة وقوله دما
خبر صار قوله لا يعطى لها حكم النجاسة إلا يرى أنه لو صلى
ومعه حيوان مأكول طاهر لبس في ظاهره نجاسة جازت صلاته
مع أن في باطنه ما يمنع الجواز قوله ولو صلى ومعه قارورة بفتح

٩ والواو المحالية أي والحال
أن مع المصلي قارورة
البول

القاف الممدودة وضم الراء المهملة بالتركية صيرجه دن أولان
شبهه وجمعي قوارير كلور قوله فيها بول لا تجوز والظرف
مستقر والبول فاعل له أو مبتدأ مؤخر للظرف والجملة صفة
قارورة والبول بالتركية سديكه ديرلر قوله انفصلت أي البول
عن معدنها فيعطى لها حكم النجاسة حينئذ * ونقل عن خزائن
الفتاوى عن البخاري أن الصلاة لا تجوز مع البيضة التي فيها
فرخ ميت علم بموته قبل الصلاة انتهى * وفي الحلية ولقائل
أن يقول الأشبه عدم الجواز مع البيضة المذرة أي الفاسدة سواء
استحالت أي تغيرت صفرتها دماً أو لم تستحل دماً لأنها تصير
نجسة إذا انتنت أو تغيرت كما في اللحم والطعام * نقل عن القنية
والفتاوى واللحم إذا انتن حرم أكله والطعام إذا تغير واشتد
تغيره تنجس فكذا عدم الجواز مع البيضة التي قد صار معها
دماً فإن داخل البيضة المذكورة بالذات لبس بمعدن النجاسة
كذا في الحلية قوله رجل صلى في ثوب محشو من حشا يحشو
حشوا من الباب الأول أصله محشو وفادغم الواوان بالتركية
قفنان أيحني بنو قلمق ودوشك بصد يق طولدر مق تقول
حشوت الثوب والثوب محشو إذا دخلت القطن فيه والحشو
يطلق على ما في بطن الوسادة والفرش والقفنان من القطن
والصوف وغيرها قوله إن كان في ذلك الثوب ثقب بفتح
الهاء المثلث أو ضمها وسكون القاف بالتركية ذلك وقوله
أو خرق بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالتركية يرتق
وسوكك قوله يعيد صلاة الخ أي يجب إعادة صلاة ثلاثة أيام
ولباليها عند أبي حنيفة رح قوله خلافا لهما فإنه أي الرجل

لا يعيد شيئاً ما لم يستيقن وقت موت الفأرة في الثوب متى انت فيه نقل عن الخلاصة رجل فتق جيبه فوجد فأرة ميتة وزنها أكثر من قدر الدرهم ولم يعلم متى دخلت فيها ان لم يكن للجبة ثقب يعيد الصلاة كلها منذ يوم ادخل القطن فيها ولبسها وان كان لها ثقب ولبس الجبة يعيد صلاة ثلاثة ايام ولياليها عند أبي حنيفة رح خلافاً لهما كما ذكرنا انتهى قوله كما في الموجودة في البئر وهي انه ان وجد في البئر فأرة ميتة ولا يدرون انها متى وقعت ولم تنتفخ اعادوا صلاة يوم وليلة واما ان كانت الفأرة قد انتفخت او تفسخت اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها عند أبي حنيفة رح * وقال لبس عليهم اعادة شيء ولا غسل شيء مما اصابه منه حتى يتحقق انها متى وقعت فيها لاحتمال انها وقعت في تلك الساعة منتفخة قوله لبس بينهما اي بين الفأرة وبين الثقب طريق ومنفذ قوله يعيد اي جميع الصلوات التي صلاها بذلك الثوب من المكتوبات والمندورات والواجبات وما الحق بها من المسنونات كذا في الحلية قوله من قبل ان يخاط مجهول مأخوذ من خاط يخيط والخياطة بالتركية ثوب ديكمك اي لبداه ان الفأرة دخلت في الثوب قبل الخيط قوله ما يزيل به النجاسة المانعة او ما يعللها من مایع مزيل طاهر صلى معها اي مع النجاسة المانعة للصلاة قوله ولم يعيد لان ما صلى صحيح واعادة الصحيح لا تصح * ولان العبد مكلف بقدر طاقته قوله وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا ما يتيم به فان حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج تراب مطهر بصيغة اسم الفاعل وكذا العاجز عنها لمرض قوله

حيث لا يصلي ولا يشبه بل يؤخرها الى القضاء عند أبي حنيفة رح قوله وعندهما يصلي بلا وضوء ولا يتم تشبها بالمصلي وجوباً فيركع ويسجد ان وجد مكاناً يابساً والا يومى قائماً ولا يترك الصلاة وبه يفتي * وصح رجوع الامام الى قول أبي يوسف رح كذا في حاشية ابن ابي عمير نقله عن الدر قوله ثم يعيد ما صلى بلا وضوء اذا وجد ما يتطهر به لان الصلاة لم تشرع مع النجاسة الحكمية اصلاً لغلطها زيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق عليهما غير ظاهر كذا في الكبير قوله على جسده نجاسة اي نجاسة حقيقية مانعة للصلاة لان النجاسة الحكمية بين آثاف اختلاف ائمتنا فيها وكذا اذا كان على ثوبه نجاسة مانعة للصلاة ولم يكن معه ساتر لعورته سواء قوله ولبس معه ماء اي والحال لبس معه ما يزيل النجاسة من المطهرات قوله او من تلزمه مؤنته عطف على نفسه اي من يجب عليه نفقته من الزوجة والخادم ولوكلها قوله ان يصلي بها اي بالنجاسة التي في بدنه او في ثوبه لان التكليف بقدر الوسع وقد ادى ما وجب عليه كما وجب فلا يطالب بالاعادة قوله ان كان اقل من ربع الثوب طاهراً بضم الراء المهملة وسكون الباء مضافة الى الثوب بالتركية ثوبك دورت بلوكده برملوكي ديمك، قوله فهو اي المصلي بالخيار اي مخير بين صلاته لابسا له او عريانا قوله وان شاء صلى عريانا لانه مزدد بين محظورين كشف العورة والصلاة مع النجاسة فيختار احدهما وكذا لو كان جميع الثوب نجساً ولا حوط ان يصلي مع هذين الثوبين ولا يكشف عورته لان فيه خروجاً عن خلاف محمد وزفر والائمة الثلاثة ولان الكشف

محذور بكل حال والعريان بضم العين المهملة وسكون الراء
المهملة على وزن الغفران وكذا العري بضم العين وسكون الراء
من عري يعري من باب علم بالتركية جبلاق كسه وجلاق
اولق قوله بل يصلي به اي بالثوب الطاهر ربه وبقية نجس
بلا خلا ف بين الائمة كما في حلق رأس المحرم في مكة خرج
عن احرامه اذا حلق ربع رأسه قوله في الوجهين اي في صورة
كون ربع الثوب او اقله طاهرا قوله ولو كان جميع الثوب نجسا
كلمة لو وصلية ودليله ان في الصلاة في الثوب النجس ترك فرض
واحد وهو طهارة الثوب وفي الصلاة عريانا ترك فروض وهي
ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقدير ان يفعل ما هو
الافضل من الصلاة قاعدا بايماء * ولهما ان التجاسة وكشف
العورة قد استويا في حكم المنع حالة الاختيار واستويا في المقدار
اذ قليل كل منهما عفو دون كثيره فبستويان في حكم الصلاة
واما ترك القيام ونحوه فترك الى خلف وهو القعود والاياء واما
القوات الى خلف فكلما فوات فاستويا اي الصلاة عريانا
وبالثوب النجس * لكن الصلاة في الثوب النجس افضل عندهما
ايضا لان فرض الستر عام لا يختص بالصلاة وفرض الطهارة
يختص بها اي بالصلاة * وقال في الاسرار من طرف محمدان خطاب
التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كنوب طاهر كذا في الكبير
تفصيله قوله لعدم الثوب وهذا بالاتفاق * واما قوله او التجاسة
فعلى قولهما لان محمدا يقول عند مجاسة جميع الثوب او اكثر
من ثلثة ارباعه لا يجوز له ان يصلي عريانا كذا في الحاشية قوله
اخفض من ركوعه اسم التفصيل بالتركية سجده بي ركوع

محلندن اشاعى به انديرمك قوله كذا روى عن ابن عباس
وابن عمر وهو انهما قالا العارى يصلي قاعدا بالايماء وعن انس
رضي الله عنه ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا
في السفينة فانكسرت سفينتهم فخرجوا من البحر عراة فصلوا
قعودا بايماء * وفي المجتبى يصلي العراة وحدها متباعدين كذا
في الكبير قوله يتوسطهم الامام بان كان بعض الجماعة يمينه
وبعضهم شماله قوله لزيادة الستر فيها اي في هذه الكيفية على
كيفية القعود في حال التشهد وهي المذكورة في شروح الهداية
وغيرها قوله وان يصلي العارى قائما اجزأه اي كفى في صحة
الصلاة قوله فيتحير اي يكون مخيرا بين القيام راكعا وساجدا
او ايماء بهما وبين القعود كذلك قوله والاول اي الصلاة
عريانا وقاعدا يومى بالركوع والسجود ايماء افضل من الصلاة
عريانا قائما لان الحالة الاولى اقل انكشافا من هذه الحالة كذا
في الحلية ولان الستر وجب لحق الصلاة وحق الناس عامة والركوع
والسجود لم يجب الا للصلاة فكان الاول اقوى قوله لما فيه من ستر
اي بعض ستر يمكن * وقد قيل ما لا يدرك كله لا يترك كله واما الصور
الثلثة الباقية فلبس فيها ما يمكن من الستر قوله لان طهارة
المكان شرط من الشروط فاذا فات الشرط لا تجوز الصلاة
قوله قدرا مانعا لصحة الصلاة وهو الزائد على قدر الدرهم
من الغليظة وربع المصاب من البدن او الثوب من الخفيفة قوله
على شئ مبطن اسم مفعول من باب التفعيل بالتركية ايجي
استار انمش ثوب قوله ان كان ذلك المبطن مخيطا بصيغة المفعول
اصله مخيوط من خاط يخيط فاعل مثل اعلان مزيد اي مضربا

اسم مفعول بالتركية نينده ايله ديكلمش قوله لانه ثوب واحد
لان البطانة حينئذ مع الظهارة في حكم ثوب واحد فكان كما
لو كانت النجاسة في الظهارة وهو قائم عليها لا تجوز صلاته قوله
لانه في حكم ثوبين بسط الطاهر من الثوبين على الثوب النجس
فكان كبسط الثوب الطاهر على ارض نجسة فتجوز الصلاة
عليه اي على الثوب المبطن ؟ قوله عند ابي حنيفة ومحمد لانه
ادى ركعا مع النجاسة ففسدت الصلاة فسادا باتا اي مطلقا
كما لو اداه اي الركن مع كشف العورة او نجاسة الثوب او البدن
حيث تفسد اجماعا فكذا ههنا عندهما قوله لا تفسد صلاته
لان سجوده على النجاسة كعدم السجود فاذا سجد على الطاهر
صار كانه انما سجد الآن ولم يعتبر سجدة على النجس * وهذا
بناء على ان بالسجود على النجس تفسد السجدة فقط لا الصلاة
عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها لكون الصلاة
لا تجزى كذا في الكبير * ويفهم منه ان الفساد عند عدم الاعادة
لعدم السجود لا لفساده قوله وركبته ثنية الركبة بضم الراء
المهملة وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة بالتركية ديزكه اياقده
اولور والجمع القلة منها ركبات بضم الراء وسكون الكاف او فتحها
والجمع الكثرة ركب بضم الراء وفتح الكاف كذا في وانقولى قوله
وموضع جبهته عطف على موضع بفتح الجيم وسكون الباء
بالتركية انسانك وسائر حيوانك ايكى قاشينك اوستنه ديرلر
والانف بالتركية بورون ديمك قوله ان سجد على انفه الخ
لان الاقتصار على الانف من غير عذر بالجبهة في السجود جائز
عند ابي حنيفة قوله صار كعدم السجود فلا يجوز الاقتصار

وحيث يشترط ان تكون
الظهارة بحيث لا يظهر
منها لون النجاسة ولا رجليها
كما في البسط على ارض
النجسة كذا في الكبير

على الانف حينئذ ولو كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم قوله
وهذه الرواية عن ابي حنيفة هي الاصح لان عفو قدر الدرهم
انما يعتبر فيما اذا تادى اي حصل السجود بجزء آخر غير متصل
بالنجاسة اما اذا لم يتادى السجود بجزء من مكان طاهر فلا يعنى
لان السجود على النجاسة كلاسجود ولو كان غير مفسد * فالخاصل
ان موضع الانف لو كان اقل من قدر الدرهم فنجاسته لا تفسد
الصلاة اذا اتصل الانف به الا ان الاقتصار على الانف انما
يجوز عند ابي حنيفة اذا كان معدودا من السجود ووقوع العضو
في السجود به على النجاسة لا يكون سجودا وانما يكون سجودا
لو وقع على الطاهر مع وقوع بعضه على النجس كما لو كان
في موضع الجبهة اقل من قدر الدرهم حيث يجوز بالاتفاق
او كان موضعها كله نجسا وموضع الانف طاهرا حيث يجوز
عنده خلافا لهما كذا في الكبير قوله بل هو اي وضع اليدين
والركبتين فيه اي في السجود سنة قوله وكان وضعها اي اليدين
والركبتين في السجود على النجاسة كعدمه اي كانه لم يضعها
كلا قوله وهو غير مفسد اي عدم اوضاع لانه ترك سنة لا فرضا
وضمير هو راجع الى هذا عدم قوله رواية شاذة قال ابن الهمام
وليعلم ان عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين او اليدين لم يثبت
النفية ابوالبث وعليه بنى وجوب وضع الركبتين في السجود
قال وفي التجنب اذا لم يضع ركبته عند السجود لا يجزيه لانا
امر بالسجود على سبعة اعضاء * هذا اختيار ابي ثلبث وقوى
مبايحا على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسا جاز انتهى
نقل ابن الهمام انكر ابوالبث هذه الرواية بانه اذا كان موضع الركبتين

اي والحال ان وقوع
السجود به

نجسا تجوز كذا في الكبير قوله والصحيح ان الحكم في موضع
اليدن ايضا كذلك اي كوضع الركبتين على النجس لا تجوز
صلاته لانه ذكر في فتاوى قاضيخان اذا كانت النجاسة تحت كل
قدم اقل من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع الصلاة وكذا لو كانت
النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او في موضع
اليدن ولا يجعل كانه لم يضع العضو على النجاسة انتهى * فظهر انه
لا فرق بين الركبتين واليدن وبين موضع السجود والقدمين
في ان النجاسة المانعة في مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح
كذا في الكبير قوله لا يعني بل يمنع اه لان اتصال العضو بالنجاسة
بمنزلة حملها سواء كان وضع ذلك العضو فرضا كالقدم
والجبهة او غير فرض كاليدن والركبتين قوله لان الفرض
وضع احدي القدمين في السجود وغيره كالقيام حتى لو قام على
احديهما في السجود وغيره جاز وان كان مكرها قوله من قدر
الدرهم يمنع اي جواز الصلاة وقد تقدم آثافا نقل قاضيخان قوله
فانه يمنع اي جواز الصلاة قوله او كان ذلك اي اذا كان ذلك
الثوب مفروشا تحت قدميه فان كان مضربا فبمنع الصلاة والا
فلا لان الطاق الاسفل حيثئذ غير معتبر لوجود الحائل فبقى ما
في الطاق الاعلى وهو اقل من قدر الدرهم قوله وان افتح اي
شرع الصلاة فيه قوله جازت صلاته اتفاقا ولم تفسد لان المكث
اليسير على النجس الكثير معفو كالمكث الكثير مع النجس اليسير
كان معفوا قوله بل مكث مقدار ما يؤدي ركعا واحدا لان نفي
النفي اثبات قوله فلا تجوز صلاته لان المعفو هو المقدار القليل
من الزمان مع كثير النجاسة اما كثير النجاسة مع كثير الزمان

فلبس بعفو * والزمان الذي يمكن فيه اداء ركن من الصلاة مع
ملاسة النجاسة زمان كثير فيصير في الحكم كفعل مفسد زيد
في الصلاة فلا يعني عند ابي يوسف سواء ادى الركن او لا كذا
في الحلية قوله ما لم يؤدي ركعا على ذلك الحال بالفعل لانه لم يؤدي
جزأ من الصلاة مع المانع فلا تفسد عند محمد قوله لانه اي
قول ابي يوسف احوط * ولعل المصنف لهذا اقتصر على ذكر
قول ابي يوسف وترك قول محمد قوله على شئ نجس اي
من غير ان يكون النجس في موضع شئ من اعضاء سجوده قوله
لم يحصل منها اي من تلك النجاسة تلوث ثيابه منها قوله بقدر
مانع ولم يتصل بها اي بالنجاسة شئ من اعضاء سجوده لان الشرط
طهارة مكان المصلي لا غير وما عدا مكانه لا تشترط طهارته
ومكان المصلي ما يحتاج اليه في اداء صلاته فقط * وفيه خلاف
الشافعي فان عنده لا تجوز صلاته في الحالة المذكورة لان ثياب
المصلي مما يتحرك بحركته تبع له فقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل
على فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم
بلا دليل كذا في الكبير قوله على باطن اللبنة بكسر اللام
وسكون الباء الموحدة بالتركية كريبج او الاجر بمد الهمزة وضم
الجيم وتشديد الراء المهملة بالتركية كره مد وطوغله اي تحت
اللبنة والا جر قوله على ظاهرهما بالطاء المعجمة اي والحال
ان المصلي قائم فوق اللبنة والا جر قوله لم تفسد صلاته
لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه قوله اذا حلت النجاسة
بخشبة بالفتحين وجعه خشب بالفتحين ايضا وخشب بضم الخاء
المعجمة وسكون الشين اوضحه بالتركية اغاج قوله على الوجه

الظاهر بالمهملة قوله اى يمكن ان ينشر اى يقطع بألة المنشر
بكسر الميم وفتح الشين المعجمة بالتركية بحقي نصفين جازت
الصلاة عليها وان لم يمكن القطع بالمنشر فيما بين الوجه النجس
وبين الطاهر والتفريق بينهما فلا تجوز قوله ففرشها بطين
او حص اى طين على النجاسة او حصصها وجعلها صلبا بحيث
لا تؤثر النجاسة الى ما فوقها فصلى عليه جازت صلاته قوله
ولبس كالثوب الذى فرش على النجاسة قوله فانه لو فرش
على نجاسة رطبة اه * ولعل المراد به ثوب لا يكون غليظا بحيث
يكون كاللبد كما سيجي بيان حكم اللبد آنفا واما ان كانت النجاسة
يابسة فحكمه حيثنذ حكم التراب قوله ولو فرشها اى الارض
التي عليها نجاسة رطبة او يابسة بالتراب ولم يطين فوقها قوله
لوشمه اى التراب والشم بفتح الشين المعجمة وتشديد الميم بالتركية
وقوف وقوله مق قوله عليه اى على ذلك التراب الرقيق
قوله اى وان لم يكن التراب قليلا بل كان كثيرا حجه كشف
بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم اى جسده بالتركية بحته وجسدى
فانى وغلظ وصيق بونلر كيفك معناسى قوله تجوز صلاته
عليه اى على ذلك التراب الكثيف قوله يشف ماتحته من باب
نصر او ضرب بصيغة المعلوم ويحتمل ان يكون مجهولا اى يرق
بحيث يرى ماتحته من رقة الثوب قوله والاجازت اه اى وان كان
الثوب غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت الصلاة بل ان كان
غلظه بحيث يمكن ان يجعل من عرضه ثوبان قوله بكسر اللام
وسكون الباء بالتركية كچه كه يوكدن يابلور قوله فقلبها اى
حول المصلى الوجه الذى فيه النجاسة الى اسفل قوله جرمه

بكسر الجيم وسكون الراء المهملة نائب الفاعل ليقسم اى جسده
قوله وان كان غليظا اى ولو كان اللبد او الثوب غليظين قوله
قال لا تجوز الا ان يثنيه من التثنية من باب التفعيل جعل الشيء
اثنين قوله فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف النجس
باللف ليصير بمنزلة الثوبين اعلاه واسفله قوله وهو مذ كونه
فى المحيط وهو يفيد ان الخلاف بين ابى يوسف ومحمد ثابت
فى الثوب ذى الطاقين وان كان مضربا فان الثوب واللبد
الغليظين بمنزلة ثوب ذى طاقين متصلين وحيثنذ فى المختار
ههنا ايضا قول ابى يوسف كما فى المضرب كذا
فى الكبير قوله وقد قدمنا فى فصل الاسرار فى مثله ان هذا
اذا كانت الرطوبة من الماء النجس بالنجاسة لامن عين النجاسة
كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح
كما حقق سابقا قوله وقال شمس الأئمة عبد العزيز بن احمد
الخلواتى بالنون والهمزة نسبة الى الخلاوة كذا فى الكبير نقلا
عن القاموس ٩ قوله يصير الثوب والمصلى بصيغة المفعول
نجسا تمنع فيه الصلاة قوله والا اى وان لم يكن تأثير الرطوبة
كذلك بان لا يتل يده من باب الافتعال اصله يثلل فادغم اللام
فيها قوله فلا اى فلا يصير الثوب والمصلى اى السجادة
نجسا وقوله فى المعنى اى اقرب فى المعنى الى الصواب قوله لانه
اى ما ذكره شمس الأئمة الخلواتى وقوله لو عصر اى الثوب
وقطر جواب لو وقوله بتل جواب اذا قوله والا اى وان لم يكن
كذلك بل اذا كان الثوب بحال لو عصر لم يقطر فلا اى فلا يتل
اليد عند الوضع عليه فحيثنذ تجوز الصلاة معه وعليه والله اعلم

وفى الحاشية وعبار
القاموس هذا وينسب الى
الخالق شمس الأئمة عبد
العزيز بن احمد الخلواتى
ويقال بهمة بدل النون
وابو المعالى عبد الله بن
احمد الخلواتى
مطلب فروع شتى

بحقيقة الحال قوله فروع شتى اى مسائل متفرعة متعلقة
بطهارة بعض النجاسات الغير المذكورة في المتن * وشى على وزن
فعلى جمع شبت مأخوذة من شت يشث شتا بفتح الشين المجمة
وتشديد التاء من الباب الثانى بمعنى تفرق تفرقا وكذا التثاء
مصدر بالتركية طاعلق وطاغلق نسبه معناسه ومعنى الشى
بفتح الشين وتشديد التاء وبالالف المقصورة المسائل المتفرقة
قوله في الثالث متعلق بقوله عصر اى اذا غسل الثوب وعصره
في المرة الثالثة الى ان لا يتقاطر منه شى فحتى بمعنى الى قوله فاليد
طاهرة جواب اذا والضمير في فيه راجع الى الثوب قوله وان كان
اى الثوب يقطر اى يسيل منه القطر عند العصر قوله فالذى
يقطر نجس اى ما يقطر من الثوب نجس وكذا اليد نجسة
قوله ولا يشترط الصب اى صب الماء من فوق العضو النجس
عليه قوله كما لم يشترط اى صب الماء من فوق الثوب عليه
في تطهير الثوب النجس فلو غسل الثوب في ثلث اجانات طاهرات
طهر الثوب اتفاقا كما سيحى قوله يشترط الصب في تطهير
العضو فقط لا في الثوب فلا يشترط الصب للضرورة في الثوب
دون العضو فلو غسل الثوب في ثلث اجانات طاهرات او غسل
ثلاث مرات في اجانة واحدة بتجديد ماء طاهر طهر الثوب اتفاقا
واما لو غسل العضو مثله فكذلك الا عند ابي يوسف رح
قوله او ما يقوم اه عطف على الصب كالجريان بان يمر الماء
الجارى على العضو النجس قوله حتى لو ادخل الخ تفرغ
على قول ابي يوسف رح والاجانات جمع اجانة بكسر الهمزة
وتشديد الجيم وعاء يغسل فيه الثوب وغيره بالتركية تكنه كه

ايحده ثوب غسل اول ثوب قوله نجس الجميع من التفعيل والضمير
المستتر راجع الى العضو النجس وقوله الجميع مفعوله اى جعل
العضو النجس الداخلى جميع الاواني التى ادخل العضو فيها
للاغسل نجسا فالتثنية اتفاقا فانه ينجس ما فوق الثلث ايضا
حتى يحصل له التيقن بطهارته لعدم الشرط وهو الصب او ما
يقوم مقامه عند ابي يوسف رح قوله ولا يطهر اى العضو
النجس لان القياس يأبى حصول الطهارة للثوب والعضو معا
بالغسل في الاواني * لكن سقط القياس في الثياب للضرورة
وبقى في العضو لعدم الضرورة فيه * وفيه نظر لان الضرورة
ماسة في العضو ايضا لاقامة الواجب بل والسنة ايضا مسألة
قوله ولو غسل النجس بكسر الجيم اى الشىء النجس كالثوب
الذى اصابه الدم قوله بشىء نجس بفتح الجيم كالبول قوله
قبل يزول حكم النجاسة الاولى وهو المنع من جواز الصلاة اذا كان
اكثر من قدر الدرهم قوله ويثبت حكم الثانية اى النجاسة
الخفيفة وهو منع الصلاة اذا كان قدر ربع الثوب وهذا اذا كان
اثر الدم زائلا ببول الشاة مثلا وقول السرخسى لا يكون اى
لا يوجد فلا يطهر الثوب النجس الغليظ بالنجاسة الخفيفة * وقال
الشيخ كالدين وهو احسن كذا في الكبير قوله ففهم مجهول
اى من عبارة الهداية ان المايح الى آخره ومفهوم كلام الهداية
معتبر بالاتفاق لانه من قبيل الروايات مسألة قوله تنجس طرفاه
اى لو تنجس بعض طرف من الثوب قبل وكذا البدن ولعل المراد
بالنسيان عدم علمه بوجه ما قوله بتحر او بدون تحر اى سواء
تحرى محل النجاسة ثم غسله او لم يتحر اصلا قوله طهر جواب لو

المقدر قال ابن اظه وي نقلا عن الدر هو المختار انتهى وطهارته
لان غسل بعض من الثوب اوث الشك في وجود النجاسة لاحتمال
سكون المغسول محل النجاسة فلا يقضى بنجاسة الثوب بسبب
الشك لان الاصل طهارة الثوب يبين فلا يزول بالشك كذا في الكبير
قوله اعاد ما صلى مع ذلك الثوب كذا في الخلاصة اي يجب
الاعادة قوله وفي الظهيرية الخ المراد بغسل كل الثوب الغسل
احتياطيا لا وجوبا ولذا قال الشارح وهو الاحوط * والتعليل
بقوله لان غسل بعض من الثوب اه بعيد فان غسل طرف
من الثوب يوجب الشك في طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته
قبل * وحاصله انه شك في الازالة بعد يتقن قيام النجاسة والشك
لا يرفع المتيقن قبله كذا في الكبير مذكور تفصيلا فليرجع اليه
مسئلة قوله ولو بالت الجمر بالضمين وكذا الجمرات بالضمين
والاحرات بكسر الهمزة وسكون الحاء وكسر الميم كلها جمع
الحجار بكسر الحاء المهملة وفتح الميم الممدودة بالتركية اشكه
ديرلر فارسيد خرمعناسته قوله على الخطئة بكسر الحاء
المهملة وسكون النون وفتح الطاء المهملة بالتركية بغدايه
ديرلر قوله حال الدوس اي عند دوس الحرمن بفتح الدال
المهملة وسكون الواو بالتركية خرمي دوكن فذهب بعض
الحنطة باخراج العشر او باعطاء الفقير للتصدق او غيره قوله
فالباقي طاهر بعد الذهاب وكذا الذهاب اي المخرج للعشر
والتصدق طاهر ايضا * وجهه في المسئلتين ان اليقين لا يزول
بالشك والثوب والحنطة كانا طاهرين يبين ثم وقع الشك
في طهارتهما وان وقع بعد ان يتيقن بنجاستهما فليأمل كذا

في الحاشية مسئلة قوله بتر بالوعة باضافة البتر الى بالوعة
على وزن القارورة وكذا البلوعة بفتح الباء وضم اللام المشددة
بالتركية اويك اورته سنه ماء مطر جرياني ايجون قازيلان قيو
وخلاقبوسنه دخي ديرلر وهو المراد ههنا قوله جعلت بترماء
اي لوجعلت بترماء قوله ان حفرت بصيغة المجهول اي بتر
البالوعة قوله طهرماؤها اي ماء البالوعة ولا يطهر جوانبها
قوله اذا زادوا في عمقها بضم العين المهملة وسكون الميم
بالتركية حقوري ودريكلكي على قدر ما وصل اليه النجاسة
قوله في الصورة الاولى اي في صورة الحفر قدر ما وصل اليه
النجاسة قوله وبما اذا لم يظهر الخ عطف على قوله بما اذا واثر
النجاسة كاللون والريح والطعم في الماء قوله في كلتا صورتين
اي في صورة الحفر قدر ما وصل اه وصورة التوسيع فوق ما كان
الجوانب عليه في الاصل قوله والمختار الى آخره هذا ما قاله
الخلواني والاول رواية ابي سليمان والثاني رواية ابي حفص
ولعل هاتين الروايتين بناء على عدم ظهور اثر النجاسة ايضا
فان طباع الارض مختلفة يمكن ان لا يظهر الاثر من مسافة خمسة
اذرع في بعضها ومن سبعة اذرع في بعضها والافكيف يحكم
بالطهارة اذا بقي اثر النجاسة في الماء فيجب بناء الروايتين على ان عدم
ظهور اثر النجاسة شرط في طهارة ماء البالوعة كذا في الحاشية
مسئلة قوله توضحا اه اي لو توضحا رجل ومشى على الواح
مشرعة بفتح الميم والراء المهملة وسكون الشين بينهما باضافة
الواح اليها بالتركية طريق ويول وصواقان اولق وميراب
معناسته ويأمل ان يكون بصيغة المفعول من التشريع بان يكون

صفة لا لواح اي مشى على الواح موضوعة في الطريق والميراب
قوله برجله قدر بالفتحين اي التجسس وهي فاعل للرجل التي
هي الظرف المستقر او مبتدأ مؤخر لها والجملة صفة من الذي
اسند اليه المشى قوله مالم يعلم معلوم او مجهول انه اي الذي
توضاً قوله على موضعه اي موضع قدم من كان برجله قدر
ووضع المتوضي عليه قوله للضرورة الظاهر انه علة لعدم
الحكم بنجاسة رجل * لكن الظاهر ان علته ان الشك لا يزيل اليقين
فان طهارة قدم المتوضي متيقنة وجاء الشك في تجسسه والله تعالى
اعلم قوله ومثله اه اي مثل المشى على الواح المشى في الماء الجاري
في الحمام لا يتجسس الرجل مالم يعلم انه اي الماء الجاري فيه الخ
مسئلة قوله جلد الحية بالتركية يلان دريسي ديمك الخ
قوله وان ذكيت مجهول من التذكية اي ولو ذبحت الحية
بالسكين لان جلدها لا يحتمل الدباغة حتى تقام الذكاة مقام
الدباغة * يعني ان الدباغة مطهرة بصيغة الفاعل فيما يحتمل
الدباغة وان الذكاة تقوم مقامها فيما يحتملها * وجلد الحية
لا يحتمل الدباغة فلا تقوم الذكاة مقامها والله تعالى اعلم قوله
واما قيصها اي الحية اه وفي فتاوى قاضيخان نقلا عن شمس
الائمة الحلواني الصحيح انه اي قيص الحية طاهر * وفيه ايضا
اذا صلى وفي كنه بيضة مذرة بفتح الميم وسكون الذال المعجمة
من مذر يذر من الباب الرابع بالتركية يدين وفاسد ديمك حال
اي تحول وصار مخها اي باطنها دما جازت صلاته وكذا البيضة
التي فيها فرخ ميت انتهى * وكذا في الخلاصة مسئلة
قوله اذا وجد الشعر بفتح الشين بالتركية اربه في بعرا لابل

بفتح الباء الموحدة وسكون العين بالتركية دوه وقبون ترسي قوله
لا الذي اي لا يؤكل الشعر الذي يوجد في الخثى بكسر الخاء المعجمة
وسكون الثاء المثناة بالتركية صغر ترسي قوله وهذا التعليل
اي التعليل بقوله لانه اه يفيداه وايضا يفيد ان بعرا لابل والغنم
لولا يكن صلبا لا يؤكل الشعر الذي فيه وفي قاضيخان اذا احرق
الرجل رأس شاة قد تلطخت بالدم ولم يغسله وطبخه في قدر جاز
ولا يقصد المرقعة انتهى * والروثة بفتح الراء وسكون الواو بالتركية
آت وقار وجر ترسي مسئلة قوله مشى اي لو مشى رجل
في الطين بكسر الطاء بالتركية جامور بالحق ديمك قوله
جازت جواب لو المقدر اي جازت صلاته مالم يظهرا لان النجاسة
المانعة لها لم توجد * ونقل عن ابي نصر الدبوسي طين الشارع
اي في الطريق الجادة ومواطىء الكلاب فيه اي في الشارع
طاهر وكذا الطين المسرقن اي المختلط بالسرقين بكسر السين
طوار ترسي وردغة طريق اي الطين المخلوط بالماء بفتح الراء
وسكون الدال وفتح الغين المعجمة بالتركية صولو بالحق وقوله فيه
نجاسات صفة طريق وقوله طاهر خبر لقوله الطين اي طاهر
في جميع الاوقات الا اذا رأى عين النجاسة فيهما قوله هو الاصح
للضرورة * انما قال هو الاصح احترازا عما قال به شمس الائمة
الحلواني بانه لا يقبل هذا فيما قال به الخلاصة كذا في الكبير
مسئلة قوله فارة ماتت في دهن ان كان الدهن جامدا اي
حين مارأيت قور بصيغة المجهول من التقوير اي قطع ما حول
الفارة مدورا لان ما حولها يتجسس يسقين قوله والباقي طاهر
لانه طاهر من الاصل يسقين ثم وقع الشك في تجسسه واليقين

لا يزول بالشك كذا في الحاشية قوله وان كان اي الدهن
 ذائبا اي مذوبا بالتركية اريئش قوله يجوز ان يستصبح بصيغة
 المجهول اي يو قد الدهن النجس في السراج وقد تقدمت
 صفة التطهير بهذا الدهن مسئلة قوله تكرر الصلاة في ثياب
 الفسقة جمع ثوب والفسقة جمع فاسق بمعنى الخارج عن الطريق
 المستقيم والفاجر لانهم لا يتوقون عن الخمر اي لا يتحفظون
 عنه قوله الاصح انها لا تكرر لان الصلاة لم تكرر من ثياب
 اهل الذمة غير السراويل بالتركية طون وديزل مع اعتقادهم
 حل الخمر وشربهم قوله فهذا اي ثياب الفسقة اولي
 بجواز الصلاة بلا كراهة مسئلة قوله ولا تجوز الصلاة
 في الديباچ اه بفتح الدال المهملة وكسرهما ومد الباء التحتية وفتح
 الباء الموحدة الممدودة بالتركية اطلاس ديد كلري قاش كه
 فارسيدن معر بدر ارشي وارغاچي ابرشيم اولور والجمع دباچ
 والتسج بفتح النون بالتركية بزي طقومق قوله للزيادة في بريقه
 اي في لمعانه مسئلة قوله زعفران ذر بالذال المعجمة ماض
 مجهول اي اذيب في اناء للصبيغ بفتح الصاد المهملة وسكون الباء
 الموحدة بالتركية بويامق فبال فيه صبي وكذا البالغ قوله
 يصغ به اه اي لا يراق لانه اسراف واضاعة مال بل يصغ اه
 قوله لا ينفذ بالفاء اي لا ينفذ منه شيء ولا يسقط قوله فهي
 ظاهرة لدخولها تحت عموم قوله عليه السلام ايما هاب
 اي جلد دبغ فقد طهر خرجه احمد والترمذي والنسائي
 عن ابن عباس رضي الله عنهما كذا في شرح جامع الصغير
 قوله يجوز اتخاذ الخفاف بكسر الخاء المعجمة وفتح الفاء جمع خف

بضم الخاء المعجمة وتشديد الفاء بالتركية اياغه كيلان مست
 والمكاعب جمع مكعب بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين
 بالتركية طيوق مستي كه انجق طيوقه قدر ستر ايدر والغلاف
 بكسر الغين المعجمة وفتح اللام بالتركية كآب ومصحف قويه جق قاب
 وطوره والدلاء بكسر الدال المهملة ومد اللام المفتوحة
 جمع دلو بفتح الدال وسكون اللام بالتركية قوغه كه آنك ايله
 قيودن صوچكيلور قوله رطبا اويابسا اي سواء كان الدلو
 رطبا اويابسا مسئلة قوله واذا وقع في قدر اللحم بكسر القاف
 وسكون الدال بالتركية طبراق چناق وچولمك قوله حالة الغليان
 اي في حالة الغليان بالفتحات الثلاث بالتركية آتش
 اوزرنده قينامق لعل المراد وقوعها بعدما غلي سواء وجد
 الغليان بالفعل حالة وقوع النجاسة او سكن من الغليان
 وحيثذا فالمراد بغير حالة الغليان قبل ان يغلي * قال ابن نجيم
 في فن الحكايات من الاشباه * لما جلس ابو يوسف رح
 للتدريس من غير اعلام لابي حنيفة رحمه الله تعالى ارسل
 اليه ابو حنيفة رح رجلا لبس ثل * منها انه قال
 لابي يوسف طير سقط في قدر على النار وفيه لحم ومرق هل
 يؤكلان ام لا فقال يؤكل فخطأه من باب التفعيل اي قال اخطأت
 فقال لا يؤكل فخطأه ثم قال اي الرجل ان كان اللحم مطبوخا
 قبل سقوط الطير يغسل اللحم ثلاثا ويؤكل ويرمي المرقعة واليرمي
 الكل انتهى كذا في الحاشية قوله يغلي مجهول من التولية اي
 يغلي اللحم في مياه طاهر ثلاث مرات فيطهر قوله والمرقة
 بالفتحات بالتركية چوربه اي في الصورتين المذكورتين لخير

فيها اي لا يؤكل قوله تلك النجاسة التي وقعت في القدر خيرا
 قوله اذا صب فيها اي في المرقعة خل حتى صارت اي المرقعة
 كالخل خامضة بفتح الخاء المعجمة بالتركية اكشى طهرت المرقعة
 ايضا مسئلة قوله ولو طبخت الحنطة بكسر الحاء المهملة
 وسكون النون بالتركية بغدای دانه سي قوله وقال ابو حنيفة
 لا تطهر اي الحنطة ابدا اذا طبخت في الخسر وبه يفتي انتهى *
 ما في التجنبس وقال محمد لا تطهر الكل ابدا فضمير لا تطهر راجع
 الى الحنطة فقط ولذا فصله بقوله وكذا اللحم كذا في الكبير مسئلة
 قوله واوالقيت دجاجة بالفتحيتين بالتركية طاوق قوله تنف
 مضارع مجهول من التنف بالتركية توي يولق وحشله مق
 قوله قبل ان تنظف اي الدجاجة بان لم يشق بطنها قوله
 اوكرش بفتح الكاف اوكرها وسكون الراء المهملة اوكرها
 بالتركية قارن كه اشكنه ديرل وهو عطف على قوله دجاجة
 قوله على قانون ما تقدم في اللحم بان تطبخ بالماء الطاهر ثلثا
 فيطهر قوله اوكان اي الماء وصل الى حد الغليان ولكن اه
 قوله ولم تترك اي الدجاجة حتى يغلي اي لم تترك في الصورتين
 الى ان يغلي الماء عليها قوله يطهر بالغسل ثلثا كما تطهر به
 بعد الابقاء حال الغليان بعد التنظيف مما فيه من النجاسة الباطنة
 والظاهرة وبعد غسل الكرش على ما افاده التقييد بقوله قبل
 ان تنظف وبقوله في الكرش قبل الغسل كذا في الحاشية
 مسئلة قوله تلطخ ضرع شاة بفتح الضاد المعجمة وسكون الراء
 قيون ممة سي كه اندن سود صا غيلور بسر قينها اي بنجسها
 فخلها اي الشاة والحلب بالتركية صاغق قوله قال اي في القنية

قوله في الدهن الزكلابي الذي يؤخذ ويجلب من البحر البلغاري
 والزكلابي بالفتح فالسكون بالتركية قونضوز ديدكري حيوان
 بحري قوله وصلاة الجلابي اسم كتاب ايضا قوله نص على
 طهارته اي طهارة الدهن الزكلابي وقوله نص ماض معلوم
 او مصدر فيكون خبر ما في قوله ولكن ما ذكره مسئلة قوله
 وفيها اي وذكر في القنية ايضا قوله وقعت في وقر حنطة
 بكسر الواو وسكون النون بالتركية يوك كه حمل معنائه والحنطة
 بكسر الحاء المهملة وسكون النون بغدای كه فارسيد كنديم
 ديمك قوله فطحنت اي الحنطة ماض مجهول بالتركية دكرمنده
 او كتمك قوله قال مقاتل يؤكل اه وفي فتاوى قاضيخان بع
 الفأرة اذا وقعت في حنطة وطحنت الحنطة لابس باكل الدقيق
 الا ان يكون كثيرا يظهر اثره بتغير الطعم وغيره خبر وجد في خلاله
 بعر الفأرة ان كان البعر على صلابته يرمى البعر ويؤكل الخبر
 انتهى * قوله وكذا الدهن واللبن يعني اذا وقعت بعرة فيهما
 يرمى ويؤكل ما لم يتغير طعمه وفي قاضيخان البعر اذا وقع في الحلب
 عند الحلب فرمى من ساعته لابس به وان تفتت البعر في اللبن
 يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك انتهى مسئلة قوله صلى على طرف
 ثوب او بساط بكسر الباء الموحدة وفتح السين المهملة بالتركية
 يره يازيلان نسنه كليم وكجه وچول مثلا قوله وهو الصحيح
 لان مكان صلاته طاهر لبس هو حاملا للنجاسة قوله بخلاف ما
 اذا كان اي المصلي لابس اي الثوب الذي في طرفه نجاسة
 قوله فانه ان تحرك اي الطرف النجس من الثوب بحركة الطرف
 الطاهر الملبوس منه لا تجوز صلاته لان بتلك الحركة ينسب بحمل

التجاسة بخلا فيها في المفروش على الأرض كذا في الكبير
مسئلة قوله وفي سرجها بالتركية ابركة فرس ظهره اولور
وقوله اوركا بها اي في ركاب الدابة بكسر الراء المهملة وفتح
الكاف الممدودة بالتركية اوزنكي اي موضع قعود المصلي وتحت
قدمه قوله نجاسة مبتدأ مؤخر للظرف المقدم والجملة حال
من الدابة قوله جوزوه لان الاركان ٩ تترك على الدابة والاركان
اقوى من الشرائط فالشرائط التي من جلستها طهارة المكان
اولى بان تترك على الدابة عند الحاجة كذا في الحاشية والكبير
مسئلة قوله لا تجوز صلاته لان الخفين والجوربين تابعة للقدم
فكانه قام على التجاسة وقد ما عاريان قوله الا ان يخلعهما
اي الخفين ونحوهما بان يخرجهما ويجعلهما تحت قدميه
قوله ويقوم عليهما فيثبت ويجوز صلاته لخروج الخفين ونحوهما
عن التابعة فكانه قام على ثوب طاهر ورجلاه عاريان قوله لو ستر
التجاسة بكمه بضم الكاف وتشديد الميم بالتركية قوله كتمشيك
قوله لا تجوز صلاته لان الكم تابع له واما اذا نزع فقد زالت التبعة
قوله صلى في الديباج افوات الشرط بالنجس دونه كذا في الكبير
والديباج بكسر الدال المهملة ومده بالتركية اطلاس ديمك
فلو صلى في الثوب النجس لم تجز الصلاة والحمد لله على التوفيق
باتمام الشرط الثاني من شروط الصلاة قوله واما الشرط الثالث
فهو ستر العورة وهي بفتح العين وسكون الواو تطلق في اللغة
على ما تحت السرة الى الركبة وعلى النقص والعيب وعلى ما
يستحي منه وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلاة والاصل
في فرضية ستر العورة في الصلاة قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل

٩ اي اركان الصلاة
كالكوع والسجود تترك
على الدابة عند الحاجة
والحال ان الاركان
اقوى من الشرائط لانها
في داخل الصلاة والشرائط
في خارجها *

مطلب
بيان الشرط الثالث
ستر العورة

مسجد اي البسوا ثيابكم عند كل صلاة فان المراد من الزينة المحل
الذي يحصل به الزينة مجازا بذكر الحال واردة المحل وهي الثياب
والمراد من المسجد الصلاة التي المسجد محلها بذكر الحال واردة
الحال مجازا مرسلا كذا قيل * واعترض عليه بان الآية نزلت
في الطواف والستر فيه واجب لبس بفرض فتقتضى وجوب الستر
في الصلاة ايضا * والحق ان الفرضية ثبتت بالاجماع اذ لم يخالف
في هذه الفرضية احد من الائمة على ما نقله غير واحد من ائمة
النقل الى ان ظهر بعض المالكية كالقاضي اسماعيل فخالف
لكن خلافه غير معتبر لانه بعد تقرير الاجماع * مع ان كونه مجتهدا
غير مسلم وحينئذ فالآية يصح كونها سند الاجماع لان العبرة
في الآية لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وكذا الحديث المرفوع
عن عائشة رضي الله عنها لا يقبل الله تعالى صلاة حائض
الا بخمار رواه ابوداود والترمذي وحسنه الحاكم وصححه
والمراد بالحائض البالغة لان الحائض في الحقيقة لا صلاة لها
اصلا كذا في الكبير قوله ماتحت السرة منه اي من الرجل الى
الركبة بضم الراء وسكون الكاف بالتركية ديزه ديرلر والسرة
بضم السين المهملة وتشديد الراء المفتوحة بالتركية كوبكه ديرلر
قوله ان السرة ليست بعورة فلذا لم يتعرض للسرة واما الركبة
فلم يعلم حالها لانها غاية محتملة فلذا قال لمص والركبة عورة فالغاية
داخلة تحت المغيا فانقطع الاحتمال وثبت القطع وقال الشافعي
الركبة ليست بعورة وعن احمد روايتان احديهما كالشافعي
والاخرى العورة السوءتان فقط اي القبل والسدر وعن مالك
روايات ثلث احديهما كالشافعي والثانية كاحمد في روايته

الآخرى والثالثة ان الركبة والسرة داخلتان في العورة ودليل الشافعي في عدم كون الركبة عورة حديث ابي ايوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما اسفل من السرة من العورة رواه الدارقطني * ولنا حديث على رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة فتعارض المحرم والمباح في الركبة فيقدم المحرم بصيغة الفاعل على المباح فالركبة من العورة كذا في الكبير قوله تصرحنا بالقول لا اخذا بطريق الاستدلال من مسألة اخرى بل روى عنهما قوله محلول الجيب بفتح الجيم وسكون الياء بالتركية يقهيه ديرلر اي مخروق الجيب من تحت الحية الى اسفل السرة فنظر المصلي الى عورة نفسه هذه الرؤية توجد في الركوع غالبا عند عدم المنطق والسر او يل اذا صلى في ثوب واحد مخروق الجيب قوله بحيث لا تغطي من التغطية بالتركية او تمك وبرومك قوله لحية فاعل للفعل بالتركية صقاله ديرلر لا تجوز صلاته لفقد شرط صحتها وهو سترها عن نفسه ايضا قوله وفي الخلاصة جعل هذا اي القول المفتي به لبعض المشايخ قول محمد و اشار الى انه المختار عنده حيث قدمه صاحب الخلاصة فقال فان صلى في قبص واحد محلول الجيب ان كان بحال يقع بصره على عورته حالة الركوع لا تجوز صلاته وكذا لو كان بحال يقع بصره غيره عليه من غير تكلف كذا ذكر هشام عن محمد وعن ابي حنيفة وابي يوسف ان عورته لبس بعورة في حقه فلا تفسد صلاته انتهى وهذا الترتيب يفيد اختيار قول محمد لتقديم كذا في الكبير قوله ولو صلى الانسان عريانا بضم العين المهملة وسكون الراء

قوله انما هي اي ستر العورة
عورة من غير لامن نفسه
كما هو مذهب عامة اصحابنا
لان العورة لا تكون عورة
في حق صاحبها الا ترى انه
يجل لصاحبها مسها والنظر
اليها كما نقل عن المحيط انه
الاصح واعترض عليه
بان حلية المس والنظر
جاز بين الزوجين وبين
السيد والجواري مع اشتراط
الستر في الصلاة عن
مصاحبها كذا في
حلية المجلى شرح منية
المصلي
اي عن ابي يوسف
وابي حنيفة رح
والدليل يساعده وهو

بالتركية

بالتركية احيق جبلاق قوله كله او ربه لان نجاسة ربع الثوب تقوم مقام نجاسة كله حالة الاختيار فتقوم طهارة ربه مقام طهارة كله حالة الاضطرار كذا في الحاشية قوله وهو قادر اه اي والحال ان المصلي قادر على لبس ذلك الثوب الطاهر قوله وهذا اي هذه المسئلة وهي مسئلة المصلي عريانا ذكره بلفظ هذا باعتبار المذكور قوله وجب اي الستر للصلاة نفسها تعظيما للمناجى بصيغة المفعول في هذا المقام بين يديه سبحانه وتعالى وذلك لان الآية المتقدمة ذكرها مطلقة فعم جميع الصلوات في اي مكان او زمان كانت كذا في الكبير قوله في مسئلة الخلاف بينهما وبين محمد وقوله والرؤية بعد الستر الخ لبس من تمة الجواب بل مسئلة مستقلة قوله وبدن المرأة الحرة كلها تأكيد للبدن لا كنساب لفظ البدن التأنيث من الاضافة الى المرأة قوله لقوله صلى الله عليه وسلم المرأة عورة وتماه فاذا خرجت استشرفها الشيطان اي انتظرها ووضع يديه على حاجبيه لرؤية الجاني من البعيد * اخرجه الترمذي عن ابي مسعود رضي الله عنه والاجماع منعقد على ذلك قوله ولا في حق نظر الاجنبي حتى انه يباح نظره الى وجه المرأة الاجنبية وكفيها اذا كان بغير شهوة والمنع من كشف وجهها لخوف الفتنة لانه عورة وفي بعض النسخ حك واوولا وهو سهو ظاهر كذا في الحاشية قوله والا قدميها اه عطف على قوله الاوجهها قوله اختلاف المشايخ بخلاف الوجه والكف فان عدم كونهما عورة مجمع عليه * والاصل في هذا قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها والمراد بالزينة محلها بذكر

ان الستر وجب شرطا
للصلاة ذاتها لا لخوف رؤية
العورة فيها واذا كان
بحال لو نظرت الراء من غير
تكلف لم يوجد الستر كذا
في الكبير

الحال وارادة المحل مجازا مرسلان ابداء الزينة كالخلى من غير ابداء محلها لاجرح فيه والمراد من ما ظهر الوجه واليد والقدم على ما نقل عن الزمخشري * واما ما روى ابوداود مرسل عنه صلى الله عليه وسلم ان الجارية اذا حاضت لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويدها الى المفصل فانه لبس قطعيا بل محمول على كراهة النظر لا على فرضية الستر في الصلاة كذا في الكبير قوله وفي الحاقية الخ هذا بناء على ما نقل عن ابي حنيفة ان القدم عورة ورجحه البعض بسند ان المفسرين اجمعوا على ان المراد بما ظهر لبس الا الوجه والكف دون القدم فان القدم من الزينة الباطنة لكونه محل الخلخال فيبقى تحت النهي بدليل قوله تعالى ولا يضر بن بارجلهن ليعلم ما يخفين اي النساء من زينتهن فهذا دليل من رجع كونهما عورة قوله ومختار صاحب الهداية مبتدأ خبره قوله ما في المحيط * قال في الكافي استثناء هذه الاعضاء في حق المرأة للابتلاء وللضرورة بابدائها فان المرأة تحتاج الى تناول الاشياء بيديها والى كشف وجهها خصوصا في الشهادة والمحكمة والنكاح وتضطرب الى اظهار قدميها في المشي خصوصا الفقيرات منهن انتهى ملخص ما في الكافي قوله وذراعاها مبتدأ خبره عورة اي ذراع المرأة بكسر الذال المعجمة وفتح الراء بالتركية قول كه اعضادندر وقوله كبطنها اي بطن المرأة قوله لا خارجها اي لبس بعورة في غير الصلاة قوله لعدم الضرورة في ابدائه اي في اظهار الذراع محي تذكيرا وتأنيذا بخلاف الوجه والكف مطلقا والقدم فلا يدخل الذراع في قوله تعالى الا ما ظهر منها بل يبقى تحت النهي

الذي هو محل الخلخال والكف الذي هو محل الخاتم واما القدم فهو محل الزينة الباطنة وهو الخلخال بدليل قوله تعالى لا يضر بن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن فهذا دليل من رجع كونهما عورة كذا في الكبير

وقوله والاول اي كون ذراعها عورة في الصلاة وغيرها قوله واما الشعر بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة بالتركية صاج وقيل ديمك والمسترسل بصيغة الفاعل يقال استرسل الشعر اي بسطها اي النازل المتدلى من رأس الحرة غير جعد بفتح الجيم بالتركية قوير جق صاج قوله اي النازل اه واما غير النازل فتفق على كونه عورة قوله انكشف ما فوق الاذنين تثنية الاذن بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة او ضمها بالتركية قولاق ديمك فجعل الشعر المسترسل من الاذنين غير عورة في حق الصلاة قوله قال محمد وهو الصحيح ووجهه ان المسترسل منهما لا يوازي رأسها فلا يعطى له حكم الرأس بخلاف ما لم يسترسل فيعطى له حكم الرأس واما نظر الاجنبى الى النازل من الاذنين فلا يحل بالاتفاق لانه عورة بل لحوف الفتنة كذا في الكبير قوله ان المسترسل عورة لانه من اجزاء الرأس * وانما لم يجب غسله في الجنابة لاجرح ووجب الغسل في شعر الرجال اجماعا لعدم الجرح فثبت انه عورة في حقهن كذا في الكبير قوله واما الخصيتان تثنية الخصية بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة بالتركية ذكره متصل ايكي بيضه لر قوله فليل مجموعهما عضو واحد لان نفعهما واحد وهو الايلاد والتولد قوله وهو الصحيح لان كلا من الذكر والانثيين يعتبر عضوا مستقلا في وجوب الدية وكونهما آلة الايلاد لا يلزم منه كونهما عضوا واحدا فقد يشترك اكثر من عضو واحد في منفعة واحدة مع ان كلا منهما عضو مستقل كما شترك الاعضاء الرأسية في بقاء الشخص واشتراكها مع الانثيين في بقاء النوع وكون الذكر منشاركالهما غير مسلم كذا

اي نفع الذكر والخصيتين

في الكبير قوله في الركبة والفخذ بضم الراء بالتركية ديزكه
اياقده اولور والفخذ بفتح الفاء وسكون الخاء المعجمة او كسرهما
بالتركية او يلق قوله كلاهما عضو واحد وفي الخلاصة
هو المختار وشرح الهداية لابن الهمام والاصح ان الركبة تبع
للفخذ لانها ملتي العظمين اي عظم الساق وعظم الفخذ
لا عضو مستقل انتهى قوله والفخذ مغطى بصيغة المفعول
عطف على ركبته اي مستور غير مكشوف مأخوذ من التغطية
بالتركية برده واورتويه ديرلر قوله وكذلك كعب المرأة بفتح
الكاف وسكون العين المهملة بالتركية طيق وهو مبتدأ وقوله
تبع على وزن زمن صفة مشبهة خبره والساق بفتح السين والمد
بالتركية انجيك كيكى قوله لا عضو مستقل لانه ملتي عظمي
الساق والقدم فعلى هذا لوصلت وكعابها مكشوفة تجوز صلاته
لان الكعب لا تبلغ ربع الساق مع الكعبيين كذا في الكبير
قوله عند ابى حنيفة ومحمد ان استمر ذلك قدر اداء ركن لقيام
الربع مقام الكل في كثير من الاحكام ولان من رأى احد جوانب
وجه انسان صح ان يخبر بانه رأى وجهه قوله لان القليل عفو
لاعتباره عدم ما باستقراء قواعد الشرع للضرورة فان الثياب
لا تكاد تخلو عن قليل الخرق ولا سيما ثياب الفقراء والكثير
يفسد لعدم الضرورة في ستره كذا في الحلية قوله لا يمنع جواز
الصلاة لانه قليل والقليل عفو لا محالة قوله لانه لبس بكثير
والمانع هو الكثير فاما لم يكن كثيرا لا يمنع جواز الصلاة * لم يقل لانه
قليل لانه لبس بقليل كما انه لبس بكثير لان النصف بالنسبة الى
النصف الآخر المقابل لبس بقليل ولا بكثير قوله يمنع لانه

لبس بقليل كما انه لبس بكثير فلذا لم يقل لانه كثير قوله فيعني
اي حتى يعني مجهول من باب عدا يعدو في اللغة بمعنى ترك العقاب
في مقابلة الذنب تقول عفوت عن ذنبه اذا تركته اي فلا يعنى
لان العفو انما يتعلق بالقليل فقط فلذا لم يقل عقب قوله بكثير
فيعني قوله من المرأة الحرة وكذا الرأس منها والبطن والظاهر
منها مطلقا يعني سواء كانت المرأة حرة او غيرها قوله كالحكم
في الساق يعني اذا انكشف من احد هذه الاعضاء مقدار ربعه
قدر اداء ركن لا تجوز الصلاة عندهما واما عند ابى يوسف
فان المنع منوط ببلوغ النصف من احدها في رواية وبالزيادة
على النصف في اخرى كما مر قوله من احدهما ربعه ولو كان
اقل من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة جواب اذا قوله فانه اي
الربع من العضو المنكشف لا يمنع عنده ما لم يكن نصف او اكثر
فكلمة او في سياق النفي للعموم كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما
او كفورا واما مصدرية او موصولة وضمير لم يكن عائدا الى العضو
المنكشف قوله في الزيادات من كتب محمد التي تسمى ظاهر
الرواية كذا في الحاشية قوله من العورة الغليظة ما زاد الخ
بخلاف العورة الخفيفة وهي ماعدا القبل والدبر منها فان المعتبر
فيها الربع كما في النجاسة قوله والاول اي كون المانع الربع
عندهما والنصف او الاكثر عند ابى يوسف قوله عضو بمفردها
اي عضو مستقل ملتبس بالانفراد قوله وكلها اي والحال ان كل
حلقة الدبر لا يكون اكثر من قدر الدرهم قوله يتجه قول الكرخي
اذ لا يلزم حينئذ تجوز الصلاة مع انكشاف تمام عضو هو عورة
نعم يلزم حينئذ تجوزها مع انكشاف تمام الدبر لكن الدبر حينئذ

اي لم يكن العضو
المنكشف نصف او اكثر
منه حتى يمنع الصلاة بل
كان اقل من النصف وهو
الربع وهذا مبني على رواية
ان النصف يمنع عنده صلاة

لبس عضوانا لان العورة حيث هو والايتان معا قوله ولكن
 هذا اي كون المجموع عضوا واحدا غير الاصح فهذا الاصح
 غير الاصح الاول فليتدبر قوله بل كل الية بفتح الهمزة والياء
 وسكون اللام بينهما بالتركية بومقامه دبرك ايكي طرفي
 قبه جهل ديمك قوله والدبر ثالثهما اي ثالث العضوين وفي بعض
 النسخ ثالثها اي ثالث الاعضاء الثلاثة كذا في الحاشية وما رأيت
 من النسخ ثالثها بالتأنيث الواحدة قوله اما ثدي المرأة بفتح
 الثاء وسكون الدال المهملة بالتركية ممة كه اندن سود صاغيلور
 قوله مراهة بضم الميم وفتح الراء وكسر الهاء من قارب الى حد
 البلوغ من الذكر والاشي قوله وهو المعتبر دون المراهقة يعني
 ان المعتبر انكسار الثدي سواء كانت مراهة او لا حتى لو كانت
 كبيرة بالغة ولم ينكسر فهو تابع للصدر ولو كانت صغيرة وقد انكسر
 ثديها واسترخى فهو عضو على حدة غير تابعة للصدر بل الصدر
 عضو والثديان عضوان لكن المص اعتبر الغالب في ذكر المراهق
 فحكم عليه كذا في الحاشية قوله فلا يمنع جواز الصلاة اي
 انكشاف ربع الثدي منفردا قوله اصل بنفسه اي عضو
 مستقل حيث فمئذ ربعه اي ربع الثدي الواحد جواز
 الصلاة قوله وكذا ما بين السرة والعانة اه بضم السين
 وفتح الراء المشددة بالتركية كوك ديمك والعانة بفتح العين
 المهملة الممدودة والنون بالتركية قاصق قبلي * والمراد ههنا محل
 الشعر مجازا عضو على حدة اي مستقل قوله واما الجب
 بفتح الجيم وسكون النون بالتركية انسالك قرنك ايكي طرفي
 يمينا ويسارا من الرجل او المرأة حرة او لا فتبع للبطن كل عضو

واحد قوله اي لون البشرة فالمراد بالريق ما يرى من ظاهره
 ما في باطنه من البشرة التي هي جلد آدمي سواء كان رقيقا او لا
 قوله ستر العورة اذ لا يتصور ستر مع رؤية لون البشرة من الحرة
 والصفرة والبياض قوله وتشكل بشكله اي بشكل العضو
 فصار شكل العضو بعينه مرئيا فينبغي ان لا يمنع جواز الصلاة
 وفي الكبير عن القنية لستر عورته بزجاج يصف ما تحته يبغي
 ان لا يجوز انتهى قوله ومن صلى بقميص اه بفتح القاف
 وكسر الميم ومده بالتركية كوك ملك وهذا القيد اتفاق
 والمعتبر انه لو كان المصلي بحال ترى عورته عند التكلف قوله
 فلو قدر اي فرض * قيل والمشهور تقدير ثبت بعد لو في امثاله
 وكان قدر سهو من الناسخ كذا في الحاشية قوله في منع جواز
 الصلاة لان الشرط الستر وقد حصل لان من رآه اطلق عليه
 انه مستور العورة ومنع الرؤية التي يحصل عند التكلف لبس بشرط
 والا لكان لبس السراويل او ما يقوم مقامه فرضا في الصلاة
 ولم يقل به احد كذا في الكبير قوله اي الذي لبس فيه اي
 لبس فيه خرق اصلا او كان ولكنه لبس بفاحش بحيث يعتبر
 ويجمع فالجد يد لبس بقيد احترازي فكذا الخلق المقابل له لبس
 بقيد احترازي قوله ثوبا خلقا بفتح الخاء المعجمة واللام بالتركية
 اسكي ثوب قوله فيه خرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة
 بالتركية يرتق ديمك قوله لوجع جميعه مجاز اولي والا فالجمع
 لا يتعلق بالجميع قوله لا تجوز صلاتها دلت على ان المنكشف
 لوجع من عضو واحد او من عضوين لكان اولي بان يمنع لو بلغ
 ربع الاصغر والكلام في الرجل كالكلام في المرأة والمشهور

في امثاله قياس المرأة على الرجل الا ان العورة التي وجب سترها في الصلاة في حق المرأة لما كانت اكثر من العورة في حق الرجل عكس الامر فيه وقوله ان المعتبر الخ الظاهر ان يكون بدلا من ضمير وهو وقوله بلوغ المجموع خبر ان قوله في جمع المتفرق اي جمع الاجزاء المنكشفة من شعرها ومن فخذها ومن ساقها قوله من الاذن تسعها اي تسع العورة وهو من الكسورات العشرة بضم التاء وسكون السين المهملة جزء واحد من تسعة اجزاء واحد وكذا الثمن بضم التاء المثناة والميم جزء من ثمانية اجزاء واحد والرابع بضم الراء جزء من اربعة اجزاء واحد وقوله والمختار الجمع بالاجزاء اي اجزاء الاعضاء المنكشفة دون قدرها والمراد بالاجزاء هي الثلث والرابع والسادس وغيرها من الكسورات يعني في المنع وعدمه يعتبر جمع المتفرق بطريق الاجزاء وهو الذي اختاره الزيلعي شارح الكنز كذا في الكبير قوله من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها ولو جمع الثمان صار ربعا بالاجزاء وكذا لو جمع من الاذن ثلث الربع ومن الفخذ ثلثي الربع صار ربعا بالاجزاء فيمنع جواز الصلاة واما التسعان بضم التاء الفوقية فلا يكونان ربعا بالاجزاء وان كانا ربع الاذن بل اكثر بالقدر فلا يمنع اي التسعان جواز الصلاة وقوله واما العورة من الامة اه في القاموس هي المملوكة انتهى فهي شاملة للمدبرة والمكاتبية وام الولد فقوله الاتي والمدبرة الخ تخصيص بعد تعميم لمزيد الايضاح قوله وبطنها اي بطن الامة عورة وكذا ظهرها لان النظر اليهما سبب الفتنة ولا ضرورة في اظهارهما قوله لانها اي

هذه الاعضاء الباقية محل الخدمة والامتهان اي الابتذال والتحقير اخرج ابن ابي شبة باسناد صحيح عن انس رأى عمر رضي الله عنه امرأة عليها جلباب بكسر الجيم وسكون اللام بالتركية جارشف ديد كلري بركة باشه اورترل فقال اعتقت قالت لا قال عمر ضعيه عن رأسك انما الجلباب على الحرير فلم تطع فضربها حتى القته كذا في الحلية * وقال ايضا لا تشبهوا الاماء بالمحصنات * فان قيل لم منع عمر رض الاماء من التشبه بالحرير مع انه يرى حسنا في الظاهر * فجوابه ان السفهاء جرت عادتهم بالتعرض للاماء فخشي عمر ان يلتبس الامر فتعرض السفهاء للحرير فتكون الفتنة اشد وهو معنى قوله تعالى ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين اي يتميزن بعلامتهن عن غيرهن كذا في الحلية قوله لا يبالي مجهول من المبالاة بالتركية قا يرمق اي لا يضر انكشاف ذلك اي انكشاف ما عداه من اعلى البطن ومن اسفل الركبة منها اي من الامة قوله والمدبرة بصيغة المفعول وهي التي قال سيدها اذامت فانت حرة ونحوه لان التدبير في الشرع تعليق المولى عتق مملوكه بالموت حكمه لا يخرج من الملك الا بالاعتاق او الكتابة فقط كذا في الدرر قوله وام الولد وهي الجارية التي استولد مولاه بالوطى فولدت منه ولد وافر المولى فصار ام ولد حكمها كالمدبرة لا يباع ولا يرهن ولا يوهب ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم لما ولدت مارية ابراهيم من رسول الله عليه السلام وقيل له الا تعتقها اعتقها ٩ ولدها كذا في العناية شرح الهداية قوله والمكاتبية وهي الامة التي كاتبها مولاهما على مال فقبلتها فصارت مكاتبية لان الكتابة جمع حرية الرقبة

مالا مع حرية اليد حالا فان المكتوبة مالك يدا مملوك رقبة
كقول المولى لعبده ان اديت الى الفا فانت حرا وكا تبك على الف
فقبل لانها معاوضة فلا بد من الايجاب والقبول كذا
في الدرر لمناخسرو قوله لبقاء الرق فيهن ولونا قصا اذهو
ينافي الحرية فلا يزول حكم الامة ولا يثبت حكم الحرية بلا تحقق
الحرية والمولود بين واحدة منهن وبين الحر بمنزلة الامة
لان الولد يتبع الام في الرق وتوابعه كذا في الكبير قوله ولو اعتقت
مجهول اى اعتقت الامة والحال انها في الصلاة قوله لا لو يعمل
اى لا تجوز لو سترت الامة العضو المكشوف بعمل كثير او سترته
بعمل قليل لكنها سترته بعد اداء ركن واحد او بعد مكثها
مقدار اداء ركن كذا في الحاشية قوله من غير لبث اى من غير
مكث قدر اداء ركن قوله لا يضره ذلك الانكشاف ولا يفسد
صلاته لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كما كان
الانكشاف القليل في الزمان الكثير عفو كذا في الكبير قوله
وان ادى اى المصلى معه اى مع انكشاف العضو الذى هو
عورة ركن من اركان الصلاة قوله صلاته بلا خلاف مفعول
يفسد لان المؤدى يكون فاسدا فيمتنع البناء عليه قوله وان لم يؤد
اى المصلى عطف على قوله وان ادى قوله مقدار ما يؤدى فيه
اى مقدار زمن يؤدى المصلى فيه ركن كاملا ملتبسا بسنة وقوله
وذلك اى المكث المذكور ويحتمل ان يشار به الى الركن قوله
خلافا لمحمد قيل ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى مع محمد ومشى
عليه ايضا رضى الدين في المحيط كذا في الحلية قوله للزجة
في صف النساء اى اذا وقع المصلى في صفها للازدحام والمضايق

بكثرة الجماعة قوله او وقع اى طرح الرجل المصلى قدام الامام
او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او انكشف
عورته قوله او رفع نجاسة بصيغة المجهول اى رفع النجاسة
التي هي اكثر من قدر الدرهم واصابت بدنه او ثوبه ثم طرحها
وقوله من غير ان يؤديه اى الركن يعنى ولو لم يؤد ركن فكثته
فقط بقدره يفسد صلاته عند ابي يوسف خلافا لمحمد رح قوله
والخيار قول ابي يوسف في الجميع للاحتياط * وقد تقدم الدليل
في بحث النجاسة من الطرفين قوله اتفاقا قال في القنية انكشف
عورته في الصلاة بفعله تفسد في الحال عندهم كذا في الكبير
قوله وجب استعماله وان قل اى ولو كان ما وجده من الثوب
قليل لا تقبلا لان انكشاف لانه يجزى كالبجاسة الحقيقية بخلاف
الحكمية قوله كالسوءتين تنية السوءة بفتح السين وسكون
الواو وهما القبل والدبر قوله ثم الفخذ اى ثم يقدم الفخذ
في الستر على الباقي بفتح الفاء وسكون الخاء المعجمة بالتركية
او يلق ديمك قوله ثم الركبة اى مثل الفخذ فيد بضم الراء
وسكون الكاف وفتح الباء بالتركية ديزه دير لركه اياقده اولور
قال في الحاشية نقلا عن الدراية رجل رأى غيره مكشوف الركبة
ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان لج ولورأى مكشوف الفخذ ينكر
عليه بعنف ولكن لا يضربه ولورأى مكشوف السوءة امره
بسترها وادبه ان لج انتهى * قوله وفي المرأة اى هذا في الرجل
واما في المرأة فبعد الفخذ يقدم البطن والظهر في الستر على
السوءة ثم يقدم الركبة على الباقي قوله ثم الباقي على السوءة
مبتدأ وخبر اى باقى الاعضاء التي يجب سترها على السوءة بستر

المصلي ايها ارادوا ما لو وجد ثوب حرير فلا يصلي عريانا
لان الصلاة فيه صحيحة وان كان لبسه حراما واللبس بضم
اللام وسكون الباء من لبس يلبس من الباب الرابع بالتركية
كذلك كما تجوز الصلاة في الارض المغصوبة اذا لم يكن غيرها
خلافًا لاحد فان المصلي عنده يصلي عريانا لان الصلاة
في الحرير لا تجوز للرجل كما لا تجوز في الارض المغصوبة عنده
كذا في الكبير قوله ما يستربه من الحشيش بفتح الحاء
المهملة وكسر الشين ومدّها بالتركية قورواوته دبرل ويراد
ههنا مطلقا وجب ستر المصلي بالحشيش قوله عريان الخ
ابتداء كلام بضم العين وسكون الراء وفتح الياء بالتركية جلق
ديك قوله عريان قدر اي لو قدر على تلطيخ الطين
بعورته وابقائه في العضو الى تمام الصلاة وكذا الورق والثوب
المرجوج وجوده في الوقت فن وجد احدا ما ذكر فلبس له
ان يصلي عريانا قوله كما لو قدر ان يخصف من باب ضرب
بالتركية اعضايه اغاج يبراغى يابشدرمق والله الموفق الى الرشاد
قوله فروع اي مسائل متعلقة بالستر قوله مع رفيقه ثوب
يعني لو صاحب رجلان في سفر وجاء وقت الصلاة وكان
مع احدهما ثوب وعنده الخ قوله ينتظر اي يتوقف ولو خاف
فوت الوقت عند محمد قوله وهو اي قولهما الاظهر
وفي الكبير لكن قول محمد اشبه باتفاقهم اي الائمة الثلاثة على
عدم جواز التيمم وان خاف فوت الوقت اذا قدر على استعمال
الماء مع ان هناك للوضوء بدلا وهو التيمم وهنا لبس للستر بدل
وقد يفرق بينهما بان هناك الوضوء متحقق وهنا الاعطاء غير

مطلب
فروع في بيان مسائل
ستر العورة

متحقق انتهى قوله وكذا بغير وضوء اي لو وصلت صبيحة
بغير وضوء تؤمر بالاعادة مع الوضوء قوله قيصاه بدل من ثلاثة
بالتركية كوملك والازار بكسر الهمزة وفتح الزاء المعجمة ومدّها
بالتركية باشدن اياغه وارنجه بوروان ثوب والعمامة بكسر
العين وفتح الميم بالتركية صارق كه باشه صاريلور قوله
في ثوب واحد متوشحابه اي ساترا به جميع بدنه كازار الميت
قوله من غير كراهة لما روى عن عمر بن ابي سلمة رضى قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد
مستلّاه في بيت ام سلمة واضعا طرفه على عاتقيه متفق عليه
والسراويل على وزن المصاييح بالتركية طون كه اياغه كيلور
قوله يكره لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلين احداكم
في الثوب الواحد لبس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا
وكذا تكره الصلاة في السراويل وحده قوله يمنع جواز الصلاة
الضمير المستتر في يمنع راجع الى شيء والجملة صفة لشيء قوله
لا ينكشف اي شيء من فخذها ولا من ساقها وقوله فانها
جواب ان المقدرة في قوله خرجت اي ان خرجت امرأة
من البحر الى آخره فانها تصلّي قاعدة لاقائمة فان من ابتلى
بليتين فان استويتا يخير في العمل وان اختلفتا فياخذ اخفهما
ففي القعود ترك القيام وهذا الترك اخف من ترك الستر كذا
في الحاشية نقلا عن الدر قوله يغطي اي الثوب من التغطية
بالتركية اورتمك وقوله وربع رأسها عطف على جسدها
وهو بضم الراء وسكون الباء من الكسور جزء من اربعة اجزاء
واحد قوله لا تجوز صلاتها لان الربع له حكم الكل في كثير

من الاحكام فهنا كذلك فكانها وجدت ما يستر جميع رأسها
فترك الستر والخشي المشكل كالمراة كذا في الحاشية صوت المراة
قال ابن الهمام صرح في التوازل بان نعمة المراة عورة والنعمة
بقبح النون وسكون الغين المعجمة بمعنى الصوت وبمعنى التكلم ولهذا
قال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء وهي
على وزن التكريم بمعنى الصوت الحاصل من ضرب احد اليدين
الى الاخرى وعلى هذا لو قيل اذا جهرت بالقرآن في الصلاة
فسدت كان واردا ولذا منعها عليه السلام عن التسبيح
بالصوت لاعلام الامام بسهوه واجازها التصفيق كذا في الكبير
والله سبحانه وتعالى اعلم قوله واما الشرط الرابع فهو استقبال
القبلة استفعال بمعنى التوجه ههنا لا بمعنى الطلب والقبلة
بكسر القاف وسكون الباء وفتح اللام بمعنى المقابلة وبمعنى الجهة
التي يتوجه اليها المصلي * وكان الانسب تقديم بحث الوقت عليه
لاتصال الاستقبال بالنية غالبا * لكن قد مه للاهتمام به لاحتياج
كل صلاة اليه فرضا كانت او غيره * واما الوقت فخص بالفرائض
والواجبات فالاصل في فرضية الاستقبال قوله تعالى في سورة
البقرة ٩ قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم
قولوا اي وجهوا وجوهكم شطره اي جهة المسجد الحرام
روى انه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فصلى نحو بيت المقدس
سنة عشر شهرا ثم وجه بصيغة المجهول الى الكعبة في رجب
بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين * وقال مجاهد وغيره نزلت
هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى باصحابه
في مسجد بني سلمة ركعتين من الظهر فتحول في الصلاة واستقبل

مطلب
في بيان استقبال القبلة
٩ اي حول وجهك نحو
القبلة عند الصلاة وحيث
ما كنتم من براوج شرق
او غرب قولوا اي حولوا
وجوهكم شطره اي جانب
المسجد الحرام

الميزاب وتبادل الرجال والنساء صفو فهم اي تحول الرجال
مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمى المسجد مسجد القبلتين
كذا في البيضاوي والمعال وهو مما علم من الدين بالضرورة
ويكفر بتركه عمدا لغير عذر على قول ابي حنيفة رح لكن
للزوم الاستهزاء لا بمجرد الترك اذ لا يكفر بترك الفرض بل
بمجهده وكذا يكفر المصلي بالثوب النجس او بغير طهارة
اذا كان عمدا بغير عذر هذا مختار ابن الهمام وفي الكل اختلاف
فلا يفتي بالا كفار لما نقل عن الدر ولا يفتي بكفر من كان
في كفره خلاف ولو كان ضعيفا كذا في الكبير والحاشية قوله
ادخل الفاء الخ قال في الحاشية لعله الحق من الهامش فقد قال
الرضي ولا يطرد تقديره الا اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا
وما قبلها منصوبا به او بمفسره قاله العصام في الحاشية على
شرح الكافية اي من كان مشاهدا للكعبة قادرا على التوجه
بعينها فعليه التوجه الى عينها من اي جهة اراد من جهاتها
الاربعة للقدرة على ذلك حتى لو لم يصب الى عينها هناك
لم تجز صلاته بلا خلاف كذا في الحلية قوله في بيت اي
من بيوت اهل مكة قوله بحيث لو ازيل الجدران مجهول
من ازال يزيل اجوف واوى اصله ازول بضم الهمزة وكسر
الواو فقلت الواو ياء بعد نقل الكسر الى الراء كافي الصرفة
والجدران بضم الجيم وفتح الدال والراء المهملة جمع الجدار
بكسر الجيم بالتركية يابي ديوارى قوله وبين الكعبة حائل
اي مانع وحجاب عن رؤية الكعبة الاصح انه كالغائب الذي
يأتي حكمه آنفا قوله فعلى هذا يراد الخ فيراد بمن كان غائبا

من كان بينه وبين الكعبة حائل سواء كان اى الغائب في مكة او في خارجها قوله وعلى الاول مكة وحينئذ يراد بمن كان غائبا من لم يكن في مكة هذا * ولو قال فعلى هذا يراد من حضرة الكعبة ما لم يكن بينه وبين الكعبة حائل وعلى الاول مكة لكان اظهر والله تعالى اعلم قوله ففرضه جهة الكعبة لا اصابة عينها حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين الكعبة لا محالة * وهذا قول الكرخي وابي بكر الرازي كذا في الكبير قوله هو الصحيح لانه لبس في وسعه الا هذا * وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها والتكليف بقدر الطاقة قوله اصابة عينها اى عين الكعبة عند الجرجاني لان المأمور به ذلك * ولا فصل في النص وهو قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قوله وثمرة هذا الخلاف اى اثره وحكمه قوله تظهري اشتراط النية اى نية الكعبة وعدمه * فمن قال بالجهة لا يشترطها * ومن قال باصابة العين كالجرجاني يشترط النية اول الصلاة فالبعض اخذ بالاول اشار اليه بقوله وكان الشيخ الى آخره * والبعض الاخر اخذ بالآخر اشار اليه بقوله وقال المشايخ الخ والبعض فصل اشار اليه بقوله وبعض المشايخ قوله بناء على ما هو الصحيح وهو اختيار الكرخي والرازي قوله بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التجنب نية الكعبة لبست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة شرط فلا يشترط فيه النية كالوضوء انتهى * وهذا لان الشروط يراعى وجودها ذاتا لا وجودها قصدا اى مقصودا لان الشروط وسائل

ولبست بمقصودة بالذات قوله اى ابن حامد من انه لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع استقبال القبلة قوله وضعت غالبا بالتحري اى بالتفتيش والتفحص والنظر الى الاطراف مطلع الشمس ومغربه فكانت اى المحارب كافية عن نية الكعبة والاراء بفتح الهمزة مع المد والالف الممدودة في آخره جمع الراى بفتح الراء المهملة وسكون الهمزة بمعنى التدبير والتأمل والعقل قوله وقبلة اهل المشرق اى البلد الذى وقع في جانب المشرق من الكعبة قريبا منها او بعيدا والانحراف بمعنى الميل والعدول والبلدان بضم الباء وسكون اللام على وزن الفعلان جمع البلدة بالتركية شهر وقصبة يديره ويحى البلاد بكسر الباء في جمعه ايضا قوله وفيه اى في قوله عندنا قوله بمسامت لها منهم من سمت بفتح السين وسكون الميم اى بمقابل ومواجهة لها اى للكعبة لان الفرض عنده للبعد اصابة عينها ظنا فيلزم منه الانحراف للبعض * وفي الخلية ذكر الزندوسى في نظمه ان الكعبة قبلة من يصلى في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبلة اهل مكة من يصلى في بيته او في البطحاء ٩ ومكة قبلة اهل الحرم والحرم قبلة اهل العالم انتهى * قوله ولبس معه اى بحضرة المصلى المريض من يحوله اليها او كان من يحوله اليها لکن يضر المصلى التحويل قوله الى اى جهة قدر على التوجه اليها من غير حصول ضرر عليه لان استقبال القبلة يسقط عند العجز لان المقصود العبادة لله تعالى ولا بد من الاقبال عليه تعالى والله تعالى منزّه عن الجهة ولبس العبادة للكعبة ولهذا لو سجد المصلى الى الكعبة نفسها كفر فعند ابي حنيفة رح يجوز للمريض

٩ بفتح الباء وسكون الطاء
المهملة والحاء الممدودة
كسرة مكة

ان يصلي الى الجهة التي هو متوجه اليها وان وجد من يحوله ولا يضره التحويل خلافا للهمما * له ان الاستطاعة بقوة الغير ليست بمعتبرة عنده كما امر سابقا كذا في الحلية قوله لا يقدر على الركوب اي ركوب الدابة لمحو حيتها بفتح الجيم وضم الميم بالتركية باشي سرت وقاتي حيوان والحال لبس عنده من يعينه قوله الى حيث قدر اي يتوجه المصلي الى اي جهة قدر ويصلي بالايحاء على الدابة ولا يكلف الدابة ان تتوجه نحو القبلة لو خاف انقطاع الرفقة او خاف عن العدو او السبع ان توجهت نحوها حتى لو لم يكن له خوف انقطاع الرفقة ولا غيره لزم توجيه الدابة نحوها لانه في وسعه بلا حرج ولا ضرورة لان الضرورة تقدر بقدرها وما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وفي الخلاصة عن محمد راح اذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا ينزله للصلاة فانه يقف على دابته مستقبل القبلة ويصلي بالايحاء اذا امكنه اي قاف الدابة فان لم يمكنه اي قافها يصلي مستدبرا للقبلة يعني يصلي الى اي جهة اراد انتهى * كذا في الكبير قوله عن الرفقة اه بضم الراء المهملة وسكون الفاء وجمعه رفاق بالتركية يولد اش ديمك وكذا ان لم يخف من عدو او سبع ايضا والله تعالى اعلم قوله وهذا اي جواز الصلاة الى اي جهة توجه المصلي اذا كان اي المصلي خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حماره وهو متوجه الى خيبر واخرج الدارقطني عن انس رضي الله عنه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على

حمار يصلي يومى ايماء كذا في الكبير قوله وعند ابى يوسف لا نكره اي الصلاة على الدابة في داخل المصر لما روى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب اي والحال انه عليه السلام راكب على الحمار * ومحمد تمسك بهذا كابى يوسف وانما كرهه لكثرة الاصوات والموانع في المصر * والجواب لابي حنيفة رح ان هذا شاذ فيما تعم به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلاف القياس لما فيه من تفويت بعض الاركان والشرائط * والنص ورد في خارج المصر والمصر لبس في معناه كذا في الكبير قوله فقل قدر فرسخين ولا يجوز فيما دونه والفرسخ اثنا عشر الف خطوة قوله وقيل قدر ميل بكسر الميم ومدّها اربعة آلاف خطوة والاول اي قدر الفرسخين ظاهر لفظ الاصل قوله قدر ما يتبدى فيه المسافر القصر اي يتبدى في موضع يجوز فيه قصر الصلاة الرباعية الى الركعتين وهو فناء البلدة وخارج عمراناتها قوله والاكثر اي قال الاكثر من اصحابنا الحنفية ينزل ويتم على الارض كذا في الخلاصة وهو يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلاة * ذكر في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلاة ثم تركها وانحرف عن القبلة واما اذا افتتح الصلاة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابتداء انما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا به لانه لا فصل في النص كذا في الكبير قوله عند الشروع اي شروع الصلاة لمن يتنفل اي لمن اراد ان يصلي نافلة على

الدابة في خارج المصر عند ابي حنيفة رح ومطلقا عندهما
وقال الشافعي هو واجب وقوله ليس بواجب خبر لقوله واستقبال
قوله وان اشبهت عليه اي ان لم يعرف المصلي جهة القبلة
ولم يوجد عنده احد من اهل ذلك المكان حتى لو لم يكن منهم
بل كان مسافرا لا يعمل بقوله فلا يجب عليه ان يسأله كذا
في الحاشية قوله في طلبها اي في طلب تعيين القبلة وجهتها
قوله بما تغلب اي تغلب معرفة القبلة به فالمستتر راجع الى
القبلة والرابط محذوف للموصول ومن في قوله من الامارات
بيان للموصول وقوله والدلائل تفسير للامارات وقوله من الدليل
متعلق بطلب قوله الى الجهة التي اداه اي وصل اليه اجتهاده
اي عقله ورأيه بعد الطلب لما روى عن عامر بن ربيعة قال
كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة
فصلى كل رجل منا حياله فلما اصبحتنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه
وسلم فنزلت فائتوا تولوا فثم وجه الله * وعن جابر رضى كذا في سير
فاصابنا غيم فتخبرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل
احدنا يخط بين يديه فلما اصبحتنا فاذا نحن قد صلينا لغير القبلة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجيزت صلاتكم * وهذا ان
الحديثان وان كانا ضعيفين فقد تأيد بالاجماع فان الاجماع
على ان الحكم عند الاشتباه هو التحري كذا في الكبير
قوله ولا ان يستخرج الناس عطف على قوله طلب من يسأله
قوله فانه يجب عليه ان يسألهم عن القبلة ولا يجوز له التحري
لان الاستخبار فوق التحري فلا يعدل الى التحري مع القدرة
على الاستخبار كما ان الاستدلال بالنجوم او الشمس فوق التحري

كذا في الحاشية عن شرح النقاية قوله فان علم اي المصلي
انه اخطأ في استقبال القبلة الخ قوله لانه اتى بما هو الواجب الخ
ولقوله صلى الله عليه وسلم قد اجيزت صلاتكم بعد ما اخبروا
انهم صلوا بعد التحري الى غير القبلة * وقال الشافعي يعيد
اذا تيقن الخطأ بعدها كما اذا صلى الصلاة فبان انه صلى
قبل الوقت يعيدها قلنا ان الاستقبال شرط قابل للسقوط
وقد سقط بالاشتباه بخلاف الوقت فانه وان كان شرطا لكنه سبب
غير قابل للسقوط ولا وجود لشيء قبل وجود سببه كذا في الكبير
قوله استدار الى القبلة من الدوران اي يتحول الى جهة القبلة
بدون الخروج عن الصلاة قوله وبني عليها اي ويصلي ما بقي
من الركعات ويضمها على ما صلاة اولا قوله لما روى ان اهل
مسجد قباء الى آخره بضم القاف وتخفيف الباء قرية قريبة
من المدينة ولعل هذا المسجد هو المسجد الذي بدأ بيناه صلى الله
عليه وسلم حين نزل بقاء بطلب اهل قباء كذا في الحاشية وفي رواية
المسلم فرجل من بني سلمة وهم اي اهل قباء ركوع في صلاة
الفجر فقد صلوا ركعة فتأدى الا ان القبلة قد حولت بصيغة
المجهول فاولوا كما هم نحو الكعبة وعلى هذا انعقد الاجماع
الا في قول عن الشافعي انه اذا تيقن الخطأ في الصلاة يستأنف
لكن الاصح عندهم انه يستدبر ويبنى على ما صلى كذا في الكبير
قوله فاخبروا بمجهول الماضي وهم في ركوع الركعة الثانية
فاستدار اي اهل قباء الى طرف الكعبة ثم هذا مني على ان خبر
الواحد يوجب العمل قوله القبلة في المفازة بفتح الميم والفاء
وجعه مفاوز ومفازات بالتركية محل نجاة دير لير يومقاده اوه

وصحرا معانسه اى سواء اشتبهت القبلة في المفازة او اشتبهت
في المصر قوله او في المصر بالتركية شهر وقصبه به دبر قوله
وسواء كان ذلك اى الاشتباه في جهة القبلة الخ قوله لان الدليل
وهو الاجماع كما سبق الخ قوله لم يفصل اى لم يفرق بين مكان
ومكان ولا بين زمان وزمان فهو من الفصل لامن التفصيل قوله
اى ولو علم اى المصلي انه اصاب في صلاته الى غير جهة التحرى
القبلة مفعول اصاب قوله وعن ابي حنيفة انه يخشى مضارع
مجهول اى يخاف عليه الكفر لكون صلاته على غير جهة التحرى
كانه صلاها عمدا الى غير القبلة والله تعالى اعلم قوله ولهما
ان فرضه اى فرض التحرى عند تحريه هي جهة التحرى
وقد تركها فوقع صلاته فاسدة فاعادته فرض فهو الفائدة
وكون الجهة التي صلى اليها هي القبلة التي هي الفرض انما حدث
بعد ذلك اى بعد علمه باصا بته القبلة ولان صلاته هذه فاسدة
بتركه الفرض ولا يجوز البناء على الفاسد والله هو الموفق قوله
لما تقدم من الدليل وهو انه لو اعاد الصلاة فانما يعيدها الى هذه
الجهة التي اصابها فلا فائدة في الاعادة وفي الحلية رجل اشتبهت
عليه القبلة فاخبره رجلا ان القبلة الى هذا الجانب وهو يتحرى
الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع لم يلتفت
الى كلامهما لانهما يقولان عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد
غيره وان كانا من اهل ذلك الموضع فعليه ان يأخذ بقولهما لان
اهل الموضع يكون اعرف بقبلته انتهى قوله ولهما ان حاله
اى حال المصلي المشتبه عليه القبلة بعد علمه باصا بته القبلة
اى في اثناء الصلاة قوله اقوى منها اى من حاله قبله اى قبل العلم

قوله والفرق لهما اى بين هذا وبين ما اذا صلى الى غير جهة
تحريه ثم علم بعد الفراغ انه قد اصاب وهذا الفرق للامامين
قوله مذكور في الشرح وحاصله ان استقبال القبلة فرض لغيره
وهو الصلاة وكل ما هو كذلك حصوله كاف اى وجود الاستقبال
كاف في صحة الصلاة اذا لم يعتقد المصلي فسادا وان اعتقد
فساده فلا يكفي ففيما تقدم ان المصلي يعتقد الفساد فان مخالفته
جهة تحريه عمدا اقتضت اعتقاده فساد صلاته فيها فصار كما
لو صلى في ثوب يعتقد انه نجس ثم ظهر انه طاهر لا يجوز له ما صلى
بل يعيد * واما هنا فلا يعتقد الفساد بل هو شك في الجواز وعدمه
٩ فاذا ظهر اصابته بعد تمام الفعل زال احد الاحتمالين وتقرر
الاحتمال الاخر وانما لم يجز البناء اذا علم اصابته القبلة قبل التمام
لما قلنا من لزوم بناء القوى على الضعيف ولا يلزم البناء اذا علم
بعد التمام كذا في الكبير قوله ولم يقع تحريه على شئ بان لم يغلب
على ظنه جهة بل بقي على الشك قوله وقيل يصلى الخ وقيل
مخير ان شاء صلى الى اربع مرات الى اربع جهات وهو الاحوط
وان شاء يؤخر قوله من اهل ذلك المكان اى ممن يعلم القبلة
سواء كان من اهل ذلك المكان اولا فهو لبس بقيد احترازي
قوله فان اصاب اى علم اصابته القبلة في الصلاة او بعدها قوله
والا اى وان لم يعلم اصابته سواء علم خطأه او لم يعلم قوله وهو
اى اقوى الدليلين السؤال من اهل ذلك المكان * والدليل
الضعيف هو التحرى بالنسبة اليه قوله لبس من اهل ذلك
المكان اى لبس ممن يعلم القبلة سواء كان من اهل المكان او لم يكن
فتأمل والله الموفق قوله لا يأخذ بقوله اى لا يعمل المصلي بقول من

٩ عند شروعه في الصلاة
بلا تحري

لبس من اهل ذلك المكان اذا لم يوافق قوله اجتهاد المصلي
لاهما مجتهدان حيث لا يجوز تقليد احدهما الاخر في الاجتهاديات
قوله اذا لم يوافق اى قول من لبس من اهل ذلك المكان تحريه
منصوب على انه مفعول لم يوافق * وهذا القيد قيد اتفاق اذ لو
وافق قوله تحريه فالعمل بالتحري ايضا لقوله * فلا يرد ان مفهوم
هذا الشرط المخالف يعارض قوله لانه مجتهد مثله الخ فانه
اى التحري مجتهد وافقه قول المخبر اولا فوجود من لبس بعالم
القبلة كعدمه حيث لا عبرة بخبره فلا يحتاج الى ان يجاب بان هذا
مفهوم وذلك منطوق فالعمل بالمنطوق قوله ولو سأل الخ
اى المصلي عن القبلة فلم يخبره اى امتنع عن الاخبار بسبب ما
قوله ثم اخبره اى بعدما اتم صلاته فلا يعيد ما صلى فالظاهر انه
لواخبر في خلال الصلاة يستدير الى جهة القبلة فيها والله الموفق
قوله حيث سئل ثم فعل بما في وسعه وطاقته قوله وقع عليها
صفة لجهة اى على الجهة وقوله تحريه فاعل وقع اى وقع اجتهاده
على تلك الجهة قوله ثم شك اى بعد ما صلى ركعة واحدة
وكذا لو شك في اثناء هذه الركعة قبل اتمامها قوله وتحري عطف
على شك وهذا التحري في الصلاة لبس بمكروه لانه لا صلاح
الصلاة فوقع تحريه اى اجتهاده على غير الجهة الاولى قوله ثم
وتم اى لو وقع الشك والتحري هكذا في الركعة الثالثة والرابعة
قوله لا ينسخ اى لا يصير الاجتهاد الجديد ناسخا حكم ما قبله
اى حكم اجتهاد كان قبل الجديد في حق الماضي وانما يصير
ناسخا فيما يستقبل وحكم الماضي صحة ما عمل به وما عبارة عن العمل
السابق بالاجتهاد المتقدم وحاصل المعنى ان الاجتهاد الثانى

لا ينسخ صحة ما عمل بالاجتهاد الاول فيما مضى واما فيما يستقبل
من الزمان فينسخ الثانى صحة ما يعمل بالاجتهاد الاول بل يجب
العمل بالثانى فقط كذا في الحاشية قوله في اثالث اى في الركعة
الثالثة في الرباعى والثلاثى والرابعة في الرباعى قوله الى الجهة
الاولى مفعول تحول اى اذا تحول رأيه الى الجهة الاولى بان صلى
بالتحري الى جهة ثم صلى الركعة الثانية بالتحري الاخر الى جهة
اخرى ثم تحول تحريه في الشفع الثانى الى الجهة الاولى قوله
منهم اى بعض المتأخرين من المشايخ قال يتم صلاته الى الجهة
الاولى ويبنى ما بقى على ما صلى وهو الاوجه قوله وشك فيها
اى وبقى شاكا في القبلة * فلا يرد ان الشك هو الاشتباه فكيف
عطف لفظ شك عليه للزوم عطف الشئ على نفسه قوله
من غير ان يشك ولا تحري * هكذا في الكبير ايضا فهو امام من قبيل
عطف المصدر الصريح وهو التحري على ان يشرع بتأويل
المصدر او من عطف المأول على مثله والله الموفق قوله ثم شك
بعد ذلك اى بعد الشروع في الصلاة قوله فهو اى الصلاة
بتأويل الفعل على الجواز اى ثابت على الجواز قوله حتى يعلم
فساده اى يظهر خطأ المصلي يبين اوبا كبر رأيه لان من ظاهر
حال المسلم اداء الصلاة اليها فيجب حمله على الجواز وان ظهر
خطاؤه يلزمه الاعادة ولو بعد الفراغ منها لان الثابت باستصحاب
الحال يرتفع بالدليل اذ ما ثبت بالدليل فوق ما ثبت باستصحاب
الحال كذا في شرح الكنز للزيلعى * ولو بقي مشككا في الصلاة
لا يحكم بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان
الاصابة اكبر رأيه او لم يظهر من حاله شئ فصلاته جائزة

وان تبين انه اخطأ او كان اكبر رأيه فعليه الاعادة كذا في الكبير قوله
 لعدم اشتراط نية الكعبة وقال بعضهم يشترط وقال بعض اخر
 ان صلى الى المحراب لا يشترط نية الكعبة وان صلى في الصحراء
 يشترط كذا نقل عن المحيط * ولعل ما اقتصر عليه الشارح
 اصح فلذا علله في الدراية بقوله لان القيام لما تعين للصلاة بالنية
 تعين الاستقبال للصلاة ضرورة وسكت على القولين الآخرين
 كذا في الحاشية قوله بنيت اي بنية ان قبلته محراب مسجده
 ولو كان المصلي متوجها اليها فلا يوجد نية الكعبة حينئذ قوله
 فان نية القبلة اي الكعبة اه فيكون الامالى والحا قانية متفقين
 في عدم اشتراط نية الكعبة كما انهما متفقان في اشتراط عدم
 الاعراض عنها بنيتها * هذا كذا في الحاشية قوله بغير عذر اما
 لو كان بعذر فلا تفسد * ولعله كالمسبوق الذي قام للقضاء فدفعه
 دافع من قدامه فاحرف صدره من القبلة والله تعالى اعلم قوله
 في الصحيح اه احتراز عما قيل انها لا تفسد عند ابي حنيفة رح بناء
 على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرفض لا تفسد ما دام
 في المسجد عنده خلافا لهما كذا في الكبير قوله وجهه عنها
 اي عن القبلة كان عليه اي وجب على المصلي قوله بذلك
 التحويل اذ لا تفسد الصلاة بمجرد الالتفات بالوجه ولو طال قوله
 لقوله صلى الله عليه وسلم والحديث اخرجه الشيخان كما في الحاشية
 نقلا عن المشكات قوله خلسة بفتح الحاء المعجمة وسكون اللام
 اخذ شئ بسرعة بالتركية قايما نهب معنائه وفي الكبير
 اختلاس وهو الموافق لما في المصابيح والمشكات ومعناها واحد
 اي استلاب كمال الصلاة كذا في الحاشية نقلا عن شرح المصابيح

قوله هلكة بضم الهاء وسكون اللام وفتح الكاف اي سبب
 هلاك الانسان * وتمام الحديث فان كان لابد في التطوع
 لافي الفريضة رواه الترمذي وصححه لان مبنى التطوع على المساهلة
 الا يرى ان التطوع يجوز قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام
 كذا في الحاشية قوله قبل ان يخرج من المسجد اه ظرف لعلم
 اي ثم علم قبل خروجه عن المسجد انه لم يحدث لم تفسد عند
 ابي حنيفة قوله لان استدباره اي تحوله عن القبلة لم تكن
 للرفض اي لترك الصلاة بل لقصد اصلاحها بتجديد الوضوء
 قوله مبطل الابعذر وهو انه اذا انقض الوضوء في المسجد فخرج منه
 لاجل الوضوء وتوضأ لا تفسد صلاته بل يبني على ما صلى قوله
 والمسجد مع تبين الكافة اي جوانبه وتباعد اطرافه كمكان
 واحد ولذا تتحد السجدة وان تكرر التلاوة في زواياه فامكن
 جعل اختلاف المكان حقيقة كلا اختلاف للضرورة ولا كذلك
 اذا خرج من المسجد كذا في الكبير قوله واستخلف اي مكانه
 بان جر شخصا في المحراب للصلاة ثم علم انه لم يحدث فسدت
 صلاته قوله لو ظن انه افتح اي شرع الصلاة بلا وضوء الخ
 لكون انصرافه على سبيل الرفض حتى لو تحقق ما ظنه
 من الشروع بلا وضوء لزمه الاستيناف اي ان يتدبى الصلاة
 من اولها بعد الوضوء بخلاف ظن سبق الحدث فانه لو تحقق
 ما ظنه لا يلزمه الاستيناف بل يجوز له البناء بعد الوضوء كذا
 في الكبير قوله حتى لو علم اي علم انه لم يحدث قبل مجاوزة
 الصفوف قوله في ظن سبق الحدث اي في هذه المسئلة خصه
 بالذكر لان غيرها من المسائل الاربعة لا فرق فيها بين الخروج

٩ فالأصل الذي يخرج
 عليه جنس هذه المسائل
 هو هذا
 وهو قوله فان كان اماما
 وقوله ظن انه افتح وقوله
 لو رأى التيمم وقوله او ظن
 الماسح

وعدمه من المسجد بل تفسد مطلقا اتفاقا قوله لم تفسد اى
عند الامام قوله وان علم انه لم يحدث بعد مجاوزة الصفوف
تفسد اتفاقا كذا في الحاشية قوله ان ذهب الى خلف اى الى
ورائه ولوتوجه الى امامه وذهب قدامه قوله مجاوزة ستره
الامام بضم السين المهملة وسكون التاء بالتركية امام نماز ايجون
او كنه قود غى علامت ويرده قوله والا فقدر ما الخ اى
وان لم يكن للامام ستره فذهب الى قدامه فالمعتبر مقدار مجاوزة
الصفوف على تقدير ذهابه الى خلف وعدم مجاوزة ذلك المقدار
ولم يذكر حكم الذهاب الى اليمين او الشمال ولعله كالخلف فليتدبر
كذا في الحاشية قوله فروع اى مسائل متفرعة على المسائل
المتعلقة باستقبال القبلة قوله الكعبة وهو بيت الله تعالى في مكة
ووجه التسمية بها لكون بنائها من بعا ولكونها مرتفعا مثل ارتفاع
الكعب قوله اسم للعروة بفتح العين المهملة وسكون الراء
المهملة بالتركية اول راسنده اغاجدن وبنادن خالى وواسع
آحق يردر جمعى عراض وعراضات كلور وعروة الكعبة
من الارض السابعة الى العرش قبله كذا في الحاشية قوله في جوف
الكعبة الخ اى في داخلها او على سطحها بفتح السين المهملة
وسكون الطاء بالتركية طام اوزه رى وهر شيك يوقاريسى
ديك * لكن الصلاة على سطحها مكروهة للنهي وترك التعظيم
فيها كذا نقل عن الدر واما الصلاة في جوفها فلا كراهة فلا
كان او فرضا قوله الى الحطيم وحده لا تجوز والحطيم بفتح
الحاء المهملة وكسر الطاء ومده هو قطعة جدار مستدير تحت
ميزاب الكعبة بين الركن الشامي وبين الركن العراقي والحطيم

بمعنى الكسر * سمي به لانه قطعة من البيت حتى يطاف من ورائه
ولو طاف من الفرجة التي بينه وبين الكعبة لم يجز لان ستة اذرع
من الحطيم داخل في الكعبة لكنه ثبت بخبر الواحد فلذا لم يجز
استقبال المصلى اليه لان فرضية التوجه ثبت بنص الكتاب
فلا يتأدى الفرض بما ثبت بخبر الواحد احتياطا كذا في الدرر
قوله ولوصلى في السفينة بالتركية كنى كه دكرده اولور فلاند
من الاستقبال الى القبلة كما في خارج السفينة قوله ويلزمه
ان يستدير اذا دارت السفينة لان التكليف بقدر الامكان وهذه
الاستدارة من افعال الصلاة فلا يكره دورانه كذا في الحاشية
قوله متخالفين حال من الفاعل وهو جماعة او ضميرها تحت
قوله بالتحرى فانه ظرف مستقر حال اوصفة اى كل واحد منهم
تخلف اجتهادهم في الجهة او بعضهم والجماعة ما كان اكثر
من واحد قوله عالما بها اى بالمخالفة المشتق منها خالف وهو حال
من فاعل خالف قوله حال الصلاة ظرف لقوله عالما وعدم الجواز
لان اعتقاده ان صلاة الامام الى غير القبلة فقد اقتدى به عالما
بان صلاته فاسدة قوله صلاة غيره اى صلاة من خالف الخ ان لم يعلم
ذلك الغير ان امامه خالفه في الجهة وفي بعض النسخ وقع خلفه
مكان خالفه كلاهما صحيح يمكن توجيهه بكلام الدرر وانه قال لو ان
رجلا ام قوما في ليلة مظلمة فتحرى وصلى الى جهة وتحرى القوم
وصلى كل منهم الى جهة يعنى الى جهة اخرى ان لم يعلم المقتدى
بمخالفة امامه ولم يتقدمه اى المقتدى جاز فعل كل واحد لان قبلتهم
جهات تحريمهم ولم يضر المخالفة بحجوف الكعبة وان علم انه
مخالف لامامه او تقدم عليه في الواقع فلا يجوز فعله انتهى

مطلب
بيان الفروع من مسائل
الاستقبال

وفي الخلاصة ايضا ولو صلوا بالجماعة يجزيهم ايضا ٩ الصلاة
من تقدم على امامه او علم بمخالفة امامه في الصلاة انتهى قوله
قوم صلوا اي لو صلوا متحررين حال من ضمير الفاعل اصله
متحررين سقط احديهما تخفيفا بان وقع تحريرهم الى جهة
واحدة متفقين على تلك الجهة قوله وفيهم مسبوق وهو
من ادرك الامام بعد ركعة او اكثر قوله ولا حق عطف على
مسبوق والجملة حال من الضمير ايضا وهو من ادرك الامام في الركعة
الاولى ثم سبقه الحدث فذهب وتوضأ وجاء بعد فراغ الامام
او ادرك بعض الصلاة قوله قاما اي المسبوق واللاحق لقضاء ما
فاتهما من الركعات وهو جواب قوله امكن المسبوق الخ
جواب لو المقدر في قوله صلوا وقوله اصلاح فاعل امكن قوله
بان يستدير الى القبلة متعلق بالاصلاح او بامكن قوله فانه اي
اللاحق مقتد فيما يقضيه فحاله حال المقتدى كما ان حال المسبوق
حال المنفرد فيجوز تحوله في الصلاة لكونه منفردا قوله وهو
وراء الامام اي والحال ان المقتدى خلف الامام وقوله ان القبلة
فاعل ظهر قوله لا يمكنه اه اي لا يمكن للمقتدى اصلاح
قوله والا اي وان لم يستدر ولم يتوجه الى القبلة لم ان يكون
المقتدى متما للصلاة الى غير القبلة التي ظهر له قوله فكذا
اللاحق ان استدار فقد خالف امامه وهو مفسد وان اتم بلا
استدارة فقد اتمها الى غير القبلة عنده وهو مفسد ايضا كذا
في الحاشية قوله فاقترى آخر اي اقتدى به رجل آخر قوله
صلاة الامام فقط دون صلاة المقتدى لان الصلاة عند الاشتباه
من غير التحري انما تجوز عند ظهور الاصابة كما مر قوله فادار

اليها

٩ اي كما جازت صلاتهم
منفردا

اليها اي حول الرجل الاعمى الى القبلة قوله لم تجز صلاتهما
اما صلاة الاعمى فلعدم سؤاله الذي وجب عليه واما صلاة
المقتدى فلا بقاء على الفاسد قوله والا اي وان لم يجد من يسئله
جازت صلاة الاعمى لعدم تركه شيئا مما يجب عليه قوله دون
المقتدى لان امامه بنى عنده صلاته على ركعة فاسدة وهي الركعة
الاولى كذا قاله في الحاشية * لكن فيه ما فيه فلي تأمل * وعن بعض
العارفين انه قال قبله البشر الكعبة وقبله اهل السماء البيت المعمور
وقبله الكر وبين الكرسي وقبله حلة العرش العرش ومطلوب
الكل وجه الله تعالى ورضاؤه كذا في الدرر والله سبحانه وتعالى
اعلم قوله واما الشرط الخامس الوقت الصواب فهو الوقت
وفي بعض النسخ والشرط الخامس الوقت والاول هو المناسب
لما تقدم قدمه على النية مع ان النية شرط لكل صلاة كالاستقبال
والوقت مختص بالفرائض لثبوت فرضية الوقت بالكتاب كقوله
تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا
موقتا ونحوه على ما تقدم في اوائل الكتاب بخلاف النية فانها ثابتة
بالاجماع * نعم قيل ان النية ثابتة بقوله تعالى وما امرنا يعني
اهل الكتاب في جميع كتبهم الا لعبدوا الله اي لاجل ان يعبدوا الله
وقبل اللام بمعنى ان اي الابان يعبدوا الله كذا في تفسير ابن السعدي
مخلصين له الدين قال ابن عباس ما امرنا في التورية والانجيل
الا باخلاص العباد لله تعالى موحدين حنفاء اي ماثلين
عن جميع الاديان الى دين الاسلام كذا في المعالم * الا ان صاحب
الاشباه قال والاول ٩ اوجه لان العبادة في الآية بمعنى التوحيد
بقريضة عطف الصلاة في قوله تعالى وقيموا الصلاة على

مطلب
بيان الشرط الخامس
هو الوقت

٩ اي ثبوت النية بالاجماع
صلا

العبادة كذا في الحاشية ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلاة
لا وجود جميعه والا يلزم اداء الصلاة بعد الوقت قوله اول
وقت صلاة الفجر مبتدأ خبره اذا طلع ابتداء المص بيان وقت
الفجر وان كان المبدوء به في الحديث الذي رواه ابن عباس قال
قال صلى الله عليه وسلم امنى جبرائيل عليه السلام عند البيت
مرتين فصلى بي الظهر في المرة الاولى منهما الحديث وقت
الظهر لان الفجر اول صلاة يخاطب المكلف بها عند قيامه
من النوم الذي هو اخو الموت ولانه مجتمع على وقتها اولا وآخرا
لا اختلاف فيها ولانه اول من صلاه اول البشر آدم عليه السلام
حين اهبط من الجنة واظلم عليه الدنيا وجن الليل والحال ان
آدم لم ير الظلمة من قبل فخاف خوفا شديدا فلما انشق الفجر
وعاد ضوء النهار صلى ركعتين تطوعا شكر الله تعالى الركعة الاولى
لإنجاءه من ظلمة الليل والثانية شكرا لرجوع ضوء النهار فصار
علينا فرضا موقتا وكان ذلك سبب كونها ركعتين كذا في الكبير
والعناية شرح الهداية قوله اي المنشرب بالتركية طاغليجي
كووك ككاردنه قوله فطلوع الفجر الاول متعلق بلا يخرج
المأخر هنا قوله المستطيل صفة للبياض بمعنى الطويل مأخوذ
من الاستطالة اصله مستطول فقلبت الواو ياء بعد نقل الكسرة
الى الطاء فصار مستطيل قوله اي الذي يبدو اي يظهر طولاً
الى الفوق من الافق قوله لانه اي الفجر الكاذب جزء من الليل
قوله من سمحوركم اي من اكل طعامكم في السمحور اذان البلال
قوله لا يمنعكم يحتمل النهي والخبر بمعنى النهي قوله المستطير
في الافق اي يمنعكم عن الاكل الفجر المستطير رواه مسلم

وابوداود والترمذي والنسائي عن سمرة ابن جندب رضى عنه قوله
وهو اي الفجر الكاذب جملة معترضة بين المبتدأ والخبر وهو
قوله فلا يخرج وهي جواب اما قوله وهذا ايضا باجماع
الامة لا خلافي فيه من الامة فلا يلتفت الى ما نقل عن الاصطخري
من الشافعية انه اذا اسفر الفجر خرج الوقت كذا في الحلية
قال في الدر ولما روى ان جبرائيل عليه السلام ام برسول الله
صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم
الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس تطلع وقال ما بين هذين
وقت لك ولا منك انتهى * ولعله سند الاجماع الذي قاله الشارح كذا
في الحاشية قوله يقدر على النظر الى فرص الشمس بضم
القاف وسكون الراء المهملة بالتركية شمست جرمي وجوركي
معنائه وهذان القولان قيما في بعض النسخ من المتن لكنه
لم يوجد في الكبير ولا في بعض النسخ فلهذا ملحق من الخارج
والله تعالى اعلم قوله كذا في خلاصة الفتاوى والفتاوى الخانية
ايضا والمراد بكتاب محمد كتاب الاصل قوله يعقب زوال
الشمس اي الجزء الكائن بعد زوال الشمس عن خط الاستواء
من الزمان قوله اي سوى النفي الذي يكون للاشياء يعني ان اضافة
النفي الى الزوال لا دني مناسبة فان النفي للاشياء لا للزوال والنفي
ظل راجع ممتد من المغرب الى المشرق حين يقع الشمس على
خط نصف النهار كذا في الحاشية عن الدر قوله وقالا اي
ابو يوسف ومحمد الى آخره فاول وقت الظهر اتفاقا كآخر
وقت العصر واول وقت المغرب واخر وقت العشاء كلها اتفاقا
واما آخر وقت الظهر اختلافا في كاول وقت العصر وآخر

وقت المغرب واول وقت العشاء فان كلها اختلاف في * واما الفجر
فلا خلاف في اوله وآخره كما سبق قوله ظل كل شيء مثله
بالتركية هرديكيلن اغاج وغير ذلك برربوي مثلي اوله لكن
بومثل في زوال يدكري كوككه دن ماعداسي اوله اما مدين
قنده قوله الى المثليين اي الى ان يصير ظل كل شيء مثليه
سوى في الزوال ايضا قوله حتى تبلغ اي ظل كل شيء الى المثليين
قوله ليخرج من الخلاف فيهما اي في هذين الوقتين فان من صلى
الظهر قبل تمام المثل والعصر بعد تمام المثليين فقد خرج
عن خلافهما وخلاف الائمة الثلاثة * والخروج من خلاف العلماء
والعمل بما اتفقوا عليه اولى وبالقبول احرى والله ولي التوفيق
واما لو صلى الظهر بعد تمام المثل وصلى العصر قبل تمام المثليين
فقد وقع في الخلاف بل ان الظهر لم يقع في وقته على كل قول
على رواية اسدين عمرو قوله والدليل من الجانبين الخ دليلهما
امامة جبرائيل عليه السلام في اليوم الاول حيث صلى العصر
حين صار ظل كل شيء مثله * ودليل ابي حنيفة حديث ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فابدوا بالصلاة
فان شدة الحر من فيح جهنم اي من غليانها رواه الستة وعن ابي ذر
رض قال كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد المؤذن
ان يؤذن فقال عليه السلام له ابرد بصيغة الامر الحاضر ثم
اراد ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد حتى
ساوي الظل التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شدة
الحر من فيح جهنم رواه البخاري في باب الاذان للمسافرين
كداني الكبير واعلم ان اول من صلى الظهر ابراهيم عليه السلام

مطلب
في بيان اول من صلى الظهر

حين امر بذيح الولد وقد كان وقت الظهر صلى اربع ركعات
تطوعا الركعة الاولى شكرا لرضاء الله تعالى كما نودي قد صدقت
الرؤيا والثانية لذهاب غم الولد من قلبه والثالثة شكر الصبر ولده
على مضرة الذبح والرابعة لنزول الفداء اي الكبش فصار علينا
فرضا موقتا كذا في العناية شرح الهداية قوله واول وقت
العصر الخ مبتدأ خبره قوله اذا خرج بتقدير ثابت مثلا قوله
على القولين اي على اختلاف القولين في المذهب قوله سواء
اي سوى ظل وقت الاستواء ان كان في زمان ومكان له ظل حيثئذ
لان النفي قد لا يوجد في بعض الامكنة والازمنة مكن كان
في المدينة المنورة في اخراج جوزا فاذا ارتفع الشمس الى وسط
السماء في هذا البرج لا يوجد في الزوال الا اقل القليل بنصف
الدرجة يعرفه ارباب فن الجزئيات * واعلم ان اول من صلى
صلاة العصر يونس عليه السلام حين خاطب الله تعالى
الى الخوت وحين انجاه الله تعالى من اربع ظلمات وقت العصر
صلى اربع ركعات تطوعا شكرا لله تعالى للنجاة من الظلمات
ظلمة الليل وظلمة الماء وظلمة بطن الخوت وظلمة الذلة فصار علينا
فرضا موقتا كذا في العناية قوله اي الجزء الزماني الذي يعقبه
غروب الشمس كما هو قول اكثر اهل العلم * ويدل عليه احاديث
كثيرة صحيحة منها قوله صلى الله عليه وسلم وقت صلاة
العصر ما لم تغرب الشمس رواه ابن ابي شيبة رضي ومنها قوله
صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم فاتفق ما حكاه
شمس الائمة السرخسي عن الحسن بن زياد اذا اصفرت الشمس

مطلب
في بيان اول من صلى العصر

خرج وقت العصر * واما ما في صحيح مسلم اذا صليتم
العصر فانه وقت لادائها حتى تصفر الشمس فانه محمول على
الوقت الكامل فانه وقت لاداء العصر من غير كراهة او هو
منسوخ بما رويناه كذا في حلية المجلي * فالظاهر ان من صلى
العصر بعد الغروب اى اتمها كان مؤديا لا قاضيا والله اعلم قوله
يعقبه غيبوبة الشفق يعنى آخر جزء من اجزاء البياض عند
ابى حنيفة ومن اجزاء الاخر عندهما قوله والدليل في الشرح
الكبير * دليل ابى يوسف ومحمد ما روى الدارقطني عن ابن عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب وجبت
الصلاة قال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن عمر
كذا في الكبير وقاله مالك واحد والشافعي في القديم واختاره
جماعة كثيرة من الشافعية قاله في الحلية وذكر بعض مشايخنا
ان الفتوى على قول الامامين منهم صاحب المجمع وصاحب
الوقاية وتعقبه شيخنا وهو الشارح بقوله ولا تساعده رواية
ولادراية انتهى * ودليل ابى حنيفة ما روى الترمذي من حديث
محمد بن فضل عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان للصلاة اولا وآخر او ان اول وقت الظهر حين تزول
الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت
العصر حين يدخل وقتها وان اخر وقتها حين تصفر الشمس
وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر وقتها حين
يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان اخر
وقتها حين ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع
الفجر وان اخر وقتها حين تطلع الشمس فقد جعل آخر وقت

المغرب واول وقت العشاء حين تغيب الافق وغيبوبة الافق
بسقوط البياض الذي بعد الحرة والا كان باديا لكن قد خطأ
البخارى والدارقطني عن محمد فضيل في رفع هذا الحديث
كذا في الكبير قوله قال ابن الهمام الخ لعل الشارح يريد ترجيح
البياض على الحرة بان لا يعتد برواية الحرة هذا لكن نقل عن الدرر
والدرران ابا حنيفة رجع الى الحرة في رواية سد بن عمرو كما
في الشرح والرجوع غير الرواية ولذا قال في الدرر فكان الحرة
هو المذهب كذا في الحاشية * واعلم ان اول من صلى صلاة
المغرب عيسى بن مريم عليه السلام خاطبه الله تعالى كما قال
تعالى اءنت قلت للناس اتخذوني وامى الهين من دون الله وكان
ذلك بعد غروب الشمس صلى ثلث ركعات تطوعا الاولى لثني
اللوهية من نفسه والثانية لنفيها عن الوالدة والثالثة لاثباتها
لله تعالى فصار علينا فرضا موقتا كذا في العناية قوله واخره
اي اخر وقت العشاء ما لم يطلع الفجر لما ذكر الطحاوي
انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقت العشاء حين يطلع
الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى والحدري رووا انه عليه
السلام اخرها الى ثلث الليل وروى ابو هريرة وانس انه عليه
السلام اخرها حتى انتصف الليل وابن عمر روى انه عليه السلام
اخرها حتى ذهب ثلثا الليل وروى عائشة انه عليه السلام
اعتم بها اي اخر بصلاة العشاء حتى ذهب عامة الليل وكلها
في الصحيح قال فثبت ان كله وقت للعشاء ولمسلم في قصة التعريس
عن ابى قتادة رض ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبس في النوم
تفريط انما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى

فدل على بقاء كل صلاة الى دخول وقت الاخرى ودخول وقت صلاة الفجر بطلوع الفجر الصادق كذا في الكبير والتعريض هو نزول المسافر منزلة آخر الليل لاجل الاستراحة رواه ابو قتادة انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلما كان آخر السحر عرسنا اي نزلنا فاستيقظنا حتى ايقظنا حر الشمس فارتحلنا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا فامر بلال رضي الله عنه فاذن فصلينا ركعتين ثم اقام فصلينا الغداة كذا في الفقه الاكبر * واعلم ان اول من صلى صلاة العشاء موسى عليه السلام حين خرج من مدين وضل الطريق وكان في اربعة غموم غم عدوه فرعون واخيه هارون وغم امرأته واولاده فلما انجاه الله تعالى من ذلك كله وقت العشاء ونودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة صلى اربع ركعات تطوعا فصارعنا فرضا موقتا كذا في العناية ٩ قوله وعندهما وقتها اي وقت صلاة الوتر بعد صلاة العشاء بكسر العين المهملة ومد الشين المعجمة * وهذا الخلاف بناء على ان الوتر واجب عنده والوقت متى جمع صلاتين واجبتين فهو وقت لهما وان لم تقدم احديهما على الاخرى كالغائبة والوقية وعندهما هي سنة شرعت بعد العشاء فكان وقت الوتر بعدها كسنتها كذا في الكبير قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ ظاهره انه تعليل لوجوب الترتيب عنده * وفي الحاشية اورده دليلا للامامين فليأمل * ومثله ما في الحلية قوله خير لكم من حر النعم بفتح النون والعين المهملة وهي الابل الذي وبره اجر وهي كناية عن ان هذه الصلاة خير من الدنيا كلها لانها

مطلب
في بيان اول من صلى
صلاة العشاء

٩ قال صاحب العناية
في شرح الهداية وهذه
الاقوال التي ذكرتها عقيب
كل الصلوات الخمس وجبت
في شرح شيخنا العلامة
قوام الدين الكاكي رحمه
الله منقولة عن ابي الفضل
مع زيادة فقطنها مختصرة
انتهى

ذخيرة الآخرة التي هي خير وابقى كذا في العلي القاري قوله وهي اي صلاة الوتر فجعلها اي الوتر لكم الخ وفي بعض طرق الحديث فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر بزيادة فيما اخرجه ابوداود والحاكم وصححه كذا في الحلية قوله اما لو وقع ذلك اي لو صلى الوتر قبل العشاء بلا قصد صح عند ابي حنيفة رح لا عندهما لو وقع الوتر قبل وقتها ولو بلا قصد كما لو صلى الفجر مثلاً قبل وقته بلا قصد فانها لا تصح اجابا قوله ثم ظهر الخ وكذا سائر موانع صحة العشاء كعدم الطهارة والتوجه الى غير القبلة ولم يتحر في محله قوله كان اي الثوب نجسا فالعشاء فاسدة فيلزمه ان يعيد العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة رح قوله خلافا لهما فانهما قالا يعيد المصلي العشاء والوتر جميعا وايضا حده ان عند ابي حنيفة رح وقت الوتر وقت العشاء فقد خرج بادائه في هذه الصورة عن العهدة لانيانه بشرائطه التي هي الطهارة والوقت * وقاية ما فيه انه سقط الترتيب بظن الطهارة ولا عهدة فيه * واما عندهما فلما كان وقت الوتر ما بعد صلاة العشاء والحال ان العشاء لم تصح في الصورة المذكورة فقد اتى بالوتر قبل وقته فلا يخرج بذلك عن عهدة الطلب فيعيده بعد اداء العشاء الصحيحة ليقع في وقته كذا في الحلية * واعلم ان اول من صلى الوتر نبينا صلى الله عليه وسلم لما روى عن النبي عليه السلام حين صعد المعراج اوصى له ابو بكر الصديق رضي فقال يا رسول الله اذ رأيت عرش ربك فصل ركعة لاجلي فلما صعد الى العرش نسي وصيته فصلى ركعة لنفسه فقال جبرائيل عليه السلام يا محمد صل لاجل صديقك ركعة ثانية فصلى لاجله

فلما اراد ان يسلم قال جبرائيل يا محمد ان الله تعالى امرك بان تصلي
 لاجله ركعة فقام الى القيام فلما قرأ الفاتحة وسورة معها واراد
 ان يركع اطلع على النار فرأى فيها ما رأى وقد صاروا كالفتح
 فلما ازال عقله وحل يديه فجاء جبرائيل ونشروا الكوثر عليه
 وافاق وكبر وقت واستعاذ بالله من النار ومن اهلها واتمها
 على ثلث ركعات فسمى وترا * فان قيل الوتر سنة ام فرض
 ام واجب قلنا لما صلى عليه السلام لنفسه صارت سنة فلما صلى
 لاجل ابي بكر رضى صار واجبا ولما صلى لامر الله تعالى صار
 فرضا كذا نقل من شرح المصابيح قوله فلا تجب بدونه اى
 لا تجب الصلاة بدون الوقت لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء
 المشروط وكذا انتفاء السبب يوجب انتفاء المسبب وضمير لا تجب
 للصلاة ونفى وجوبها يستلزم نفي ادائها والله تعالى اعلم قوله
 فبلغ جوابه اى جواب الشيخ الكبير الى الحلواني قوله فارسل
 اى الحلواني رجلا لبسأل الشيخ في جماعته العامة وفي درسه
 ووعظه قوله فبين اسقط اى اعتقد سقوط الواحدة
 من الصلوات الخمس وافق به قوله فسأله اى فجاء الرجل
 وسأل الشيخ الكبير قوله واحس الشيخ اى علم الشيخ مراد
 السائل بفراصة ناشية من كمال الايمان فقال الزام له واطهارا
 للصواب ما تقول الخ قوله فبلغ الحلواني جوابه قدم المفعول
 اهتماما به قوله فاستحسنه ووافقه فيه كذا ذكره نجم
 الدين الزاهدى في شرح القدورى وهو الذى اختاره الشيخ
 حافظ الدين النسفى قوله والغسل بالفتحين ظلمة آخر
 الليل اى وانكشف الغسل قوله بحيث يرى الراعى ظرف

للظهور والانكشاف قوله موقع نبه بفتح النون وسكون
 الباء بالتركية اوق كذا آلت حريدن عرب قتنده وجمعه نبال
 وانبال وبومقامده اوقت واصل اولدوغى محلدرد قوله لقوله
 صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر علة لقوله
 اصحابنا الحنفية مأخوذ من السفر من باب الافعال وهو بمعنى
 الضوء والانكشاف كذا فى الكوكب المنير اخرج ابن حبان
 فى صحيحه والترمذى عن رافع بن خديج رضى الله عنه وقال
 حسن صحيح اى صلوا الفجر بالاسفار والامر للاستحباب
 لا للوجوب كذا فى الحلية قوله على وجه السنة بان يرتل
 اربعين آية فى الركعتين قوله ويبقى عطف على يمكنه والرابط
 قوله من الوقت لانه اظهار فى موضع الاضمار قوله يمكنه
 ان يتوضأ ويعيدها الخ وقيل يؤخر جدا لان الفساد موهوم
 وقال الطحاوى يستحب البداية مغلسا وانتم مسفرا قاله فى الدر
 والدرية فصل ثلثة اقوال الاسفار بدأ وختم والتأخير جدا
 ولتغلبس بدأ والاسفار ختما واما الائمة الثلاثة فقالوا بالتغلبس
 فقط كذا فى الحاشية قوله يوم النحر اى يوم الاضحية بمزدلفة
 وهى اسم موضع فى طريق العرفات مقدار اربع ساعات من مكة
 فينبغى للمص ان يقيد النحر بمزدلفة لئلا يظن ان الاستثناء عام فى يوم
 النحر بكل مكان ولبس كذلك بل هو خاص بمزدلفة قوله ويستحب
 تقديمها اى صلاة الظهر لما فى البخارى من حديث خالد بن دينار
 صلى بنا اميرنا الجمعة ثم قال لانس كيف كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بركر بالصلاة
 اى قدمها وصلها اول الوقت واذا اشتد الحر ابرد بالصلاة وهو

عام في جميع البلاد لجميع الناس لاطلاق الحديث كذا في الكبير
 قوله ويكره ان يؤخرها اي العصر الى ان يتغير بان يكون
 قرص الشمس محمرا والقرص بضم القاف وسكون الراء بالتركية
 جرمي وجوره كي ديمك قوله بيضاء نقية بالتركية نوري
 بياض صافي قوله فالعبرة لتغير القرص وكذا العبرة لوقت
 الشروع حتى لو شرع قبل تغير القرص ووقع الاداء حال التغير
 لا يكره قاله في الدر قوله لا لتغير الضوء وقيل العبرة له اي لتغير
 القرص قاله في الحاشية نقلا عن الدر قوله فانه اي تغير القرص
 يوجد بعد زوال الشمس عند خط نصف النهار قوله لا تحار
 فيه العين بفتح التاء والحاء الممدودة من حار يحار حورا بمعنى
 التردد في رؤية قرص الشمس من الباب الرابع اصله لا تحور فقلبت
 الواو الفا بعد نقل حركتها الى الحاء ويحيى بمعنى الرجوع
 من الباب الاول قوله تعجيل المغرب بان لا يفصل بين الاذان
 والاقامة بها عقيب غروب الشمس الا بسكينة مقدار ثلث آيات
 قصار او آية طويلة عند ابي حنيفة وبجلسة خفيفة كالجلسة
 بين الخطبتين عندهما هكذا تفسير التعجيل في الحلية قوله الا
 يوم الغيم بفتح الغين المعجمة وسكون الياء بالتركية بولوده وبولودى
 كونه ديرل قوله لقول رافع بن خديج كما نصلى الخ اخرج
 البخارى ومسلم عنه وقوله موقع نبله بالتركية اوق رمى اولند قد
 واصل اولد يغى محله ديرل ولان في التعجيل هنا مسارعة الى
 مغفرة من ربكم قال في الحلية نقلا عن خزائن الفتاوى واختلفوا
 في المغرب هل تؤخر عن اول الوقت قال بعضهم لا لانه مكروه
 وقال بعضهم لا بأس في التأخير الى غيبوبة الشفق وعليه كثير

من العلماء * وقبل هي اول مسألة خالف فيها ابو حنيفة استاده
 حسان انتهى قوله اخرها اي المغرب حتى ظهر كوكب
 فاعتق عبدا للكفارة قوله والاصح انه يكره اي كراهة تحريرية
 كذا نقل عن التوير والقنية والذي اقتضته الاخبار كراهة
 التأخير الى ظهور النجم وما قبله مسكوت عنه فهو على الاباحة
 وان كان المستحب التعجيل كذا في الكبير قوله الى ما قبل ثلث
 الليل مستحب وهكذا في القدورى اي الى ما قبل تمام الثلث الاول
 وفيه اشارة الى انه لا يستحب تأخيرها الى ثلث الليل * لكن المذكور
 في المختار والخلاصة والكنز والكافي انه يستحب تأخيرها الى
 ثلث الليل كذا في الحلية * وجه الاول ما روى البخارى من حديث
 عائشة رضيها انه قالت كانوا يصلون العتمة فيما بين ان يغيب
 الشفق الى ثلث الليل الاول وقوله العتمة بالفتحات وقت العشاء
 او من وقت غيبوبة الشفق الى ثلث الليل الاول * ووجه الثاني
 ما رواه الشارح رحمه الله تعالى اخرج الترمذى عن ابي هريرة
 رضى الله عنه قوله لولا ان اشق على امتي الخ محل ان اشق
 رفع بالابتداء بتأويل المصدر والخبر محذوف وجوبا اي لولا المسئلة
 موجودة اي لولا مخافة وجودها قوله لامرهم الخ جواب لولا
 وقال الترمذى حسن صحيح قوله وتأخيرها الى ما بعدها اي
 تأخير العشاء الى آخره لانه من حيث كونه يفضى الى تقليل الجماعة
 يكون التأخير مكروها ومن حيث كونه ينقطع به اي بالتأخير
 الى نصف الليل السمر المنهى عنه بالسین والميم المفتوحين
 بمعنى القصة * ولعل الحكايات بعد صلاة العشاء بناء على ما روى
 الستة في كتبهم انه صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها

اي قبل الصلاة والحديث ايضا بعدها وهو المراد بالسمي
 يكون اي التأخير مندوبا وذلك لان السمر ينقطع بمضي نصف
 الليل غالبا فتعارض دليلا النذب والكراهة فتساقطا فبقيت
 الاباحة وهذا البيان اشار اليه الشارح بقوله لما ينشأ في الشرح
 قوله ان كان لا يثق اي لا يعتمد بالانتباه بالتركية وقت سحرده
 او ينامق بعد النوم قوله او تر قبل النوم اي صلى الوتر قبله
 واما ان اعتمد انتباهه بعد النوم في آخر الليل فالتأخير الى آخر
 الليل افضل قوله وذلك اي الايتار آخر الليل افضل هذا
 من تمة الحديث كما في المصباح رواه الخمسة الا البخاري
 من حديث جابر رضى ومعنى مشهودة بالبدال المهملة يشهد
 الصلاة اي يحضرها ملائكة الرحمة اي ملائكة الليل
 وملائكة النهار تنزل هؤلاء وتصعد هؤلاء قاله في شرح المصباح
 والمشكاة كذا في الحاشية قوله عدم التعجيل في اول الوقت
 يعنى المراد بالتأخير تأخير يحصل معه التيقن بدخول الوقت
 وايضا المراد بالتعجيل الا تى تعجيل يحصل معه التيقن بعدم
 دخول الوقت المكروه وهو وقت تغير القرص والنصف الاخير
 من الليل * وانما قالوا كذلك لان الاوقات الثلث الاول لبس فيها
 وقت مكروه بخلاف العصر والعشاء والله الموفق قوله التأخير
 في الجميع يوم الغيم اي التأخير بحيث يتيقن به دخول الوقت
 لانه اقرب الى الاحتياط فداء الصلاة في وقتها وبعده يجوز
 ولا يجوز قبل الوقت قوله واما الاوقات التي تكره فيها الصلاة
 فخمسة واما غير الصلاة فلا يكره فيها كالذكر والفكر والتلاوة
 ومنها سجدة الشكر دون سجدة السهو وسجدة التلاوة فانها

مكروهتان كسائر الصلاة والتخصيص بالخمسة موافق لما
 في محيط رضى الدين وسيد كر المص هنا سبعة اخرى على ما
 في بعض الكتب كذا في الحلية قوله ما يعم عدم الجواز ايضا
 بان يراد بالكراهة عدم الاذن من الشارع وقرينة هذه الارادة
 لحاق الكلام اي سياقه كما سياتى ان شاء الله تعالى وفاء فكل
 للتعليل لا للتفريع ومعنى ايضا كما يعم الكراهة الكراهة التحريمية
 والتنزيهية يعم عدم الجواز ايضا وفي الكبير يجوز ان يراد بالكراهة
 هنا المعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلق لعدم
 وان يراد المعنى العرفي والمراد كراهة التحريم اذ النهى الظنى
 الثبوت مالم يصرف عن ظاهره يقتضى كراهة التحريم والقطعي
 الثبوت يقتضى التحريم فالتحريم مقابل للفرض وكراهة التحريم
 مقابل للواجب والتنزيهية مقابل للمندوب والنهى الوارد هنا
 من قبيل الاول انتهى قوله كالفوائت اي كالفرائض الباقية
 للقضاء ادرج الكاف عليه لان من الفرض ما لا تكون فائتة
 وهى صلاة الجنائز وفاء فالكراهة للشرطية اي اذا كان المراد
 من الكراهة عاما فالكراهة في الفرض بمعنى عدم الصحة والجواز
 وفي التطوع بمعنى الكراهة التحريمية كذا في الحاشية قوله
 تمنع الصحة وجعلتها خبر لقوله فالكراهة اي تمنع الكراهة
 في الفرض صحة الصلاة لوجوب الفرض بسبب كامل وهو
 كالوقت الغير المكروه قوله وكذا الواجبات اورد لفظ كذا
 لانها لم تذكر في المتن صريحا كانه يشير الى نعيم الفرض
 للواجبات بان يراد به ما لبس بتطوع اي الواجبات الباقية
 للقضاء تمنع الكراهة فيها صحة الصلاة الخ قوله لانها اي

تلك الاشياء الثلاثة وجبت كاملة اى فى وقت غير مكروه قوله
فلا تؤدى ناقصة بالنقصان القوى وهو النقصان الذى هو
من صفات الوقت لشدة اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت
فى ماهية الفعل بخلاف النقصان الذى ليس كذلك كالتقصان
بسبب الاخلال ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلاة
فى الارض المغصوبة او بسبب شئ آخر من المجاورات كالصلاة
فى الثوب الحرير فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلاة
بهذه الاشياء لكون اتصال هذه الاشياء بالصلاة من حيث
المجاورة لا من حيث السببية او الشرطية بخلاف الوقت
امالووجب الفرض او غيره بسبب ناقص وادى فيه صح الفرض
كعصر يومه عند الاصفرار وتلاوة آية السجدة فى الوقت
المكروه او حضرت الجنائز فيه فان الاخيرين يصحان فيه ايضا
مع الكراهة لادائها كما وجب * وكذا صحة جميع النوافل
فى الوقت المكروه مع الكراهة لان وجوبها على المصلى
بالشروع فاذا شرع فيها وجبت ناقصة فاذا اداها فيه اى
فى الوقت المكروه اداها اى النوافل كما وجبت كذا فى الكبير
واشار اليه الشارح بقوله وتحقيق ذلك فى الشرح قوله وذلك
المذكور يعنى ان تذكر اسم الاشارة مع انه اشارة الى الكراهة
بتأويل المذكور * ويمكن التوجيه ايضا بان الكراهة مصدر
يستوى فيه الامر ان لكن التذكير اخف هذا ولكن المتبادر
من المقام ان الاشارة الى الاوقات الثلاثة وان لفظ عند مقحم ورفع
قوله ووقت الزوال والله الموفق قوله ووقت الزوال اى وقيل
وقت الزوال بتقدير المضاف مجازا وهو وقت الاستواء قوله

فى هذه الاوقات الثلاثة لما روى مسلم وغيره من حديث عقبه بن عامر
ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلى
فيهن او نقبر فيهن موتانا من الاقبار بمعنى الادخال فى القبر
والمراد به الصلاة عليه بالاجماع دون حقيقة الدفن حين تطلع
الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل
الشمس وحين تضيف للغروب حتى تغرب فالوقت من حيث هو
وقت لانقصان فيه كسائر الاوقات وانما كان النقص فى الاركان
المستلزمة للتشبه بعبادة الكفار * وقد فهم من حديث آخر
ان تلك الاركان هى ما وقع فى الاوقات الثلاثة كذا فى الكبير
قوله اى من غير كراهة هذا القيد بدليل ان تجوز التطوع
مع الكراهة مطلقا يجمع عليه فى جميع الاوقات لا يخص بابي يوسف
ولا بوقت الزوال ولا يوم الجمعة قوله ودليله اى دليله اى يوسف
وهو انه عليه الصلاة والسلام نهى عن الصلاة نصف النهار
حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة رواه ابو هريرة رضى الله عنه
وفى سنن ابى داود عن ابى قتادة عن النبی صلى الله عليه وسلم
انه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر
اى تحمى الا يوم الجمعة قوله وجوابه اى الجواب لهما عن دليل
ابى يوسف رح ان نهيه عليه الصلاة والسلام عن الصلاة
فى هذه الاوقات مطلق ليس فيه استثناء زوال يوم الجمعة فى الحديث
الذى رواه مسلم وغيره فى قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث ساعات
كان رسول الله الخ وفى الحديث الذى رواه مالك فى الموطأ
والنسائي فى قوله عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني شيطان
فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت اى الشمس قارنها فاذا زالت

فارقها واذا دنت للغروب قارنها واذا غربت فارقها ونهى
عن الصلاة في تلك الساعات وهذا النهي محرم وما تمسك به
ابو يوسف مبيح * والمحرم مقدم عند التعارض * هذا حاصل ما
في الكبير والله الهادي الى الرشاد قوله صلاة الجنائز سواء
شرعت اى صلاة الجنائز فيها اى في الاوقات الثلاثة المذكورة
واديت فيها او شرعت قبلها واديت فيها اى في الاوقات
المنهيمة وقوله هذا اشارة الى ان المراد بالفرض فيما سبق هو
الفرض على العين قوله ولو قضى فيها اى في الاوقات الثلاثة
المذكورة فرضا ولو كان فرضا عمليا كالوتر اشارته الى
ان المراد من الكراهة في حق الفرض عدم الجواز فتدبر كما مر
الاشارة اليه بقوله كما سيأتى ان شاء الله تعالى قوله على ما قدمناه
من ان الصلاة المقضية وجبت بسبب كامل فلا تتأدى بالسبب
الناقص فيلزمه اعادة ما صلى فيها من الفائتة لعدم صحتها
قوله فالأفضل ان لا يسجد لها فيه اى في الوقت المكروه الذى
تلا فيه آية السجدة بل يسجد في وقت غير مكروه ولا يكون
تأخيرها الى وقت غير مكروه قضاء لان ما لا يتقيد بوقت
لا يتأتى فيه القضاء بل هو اداء في كل وقت من اوقات العمر
وسجدة التلاوة من هذا القبيل قوله فان سجد لها اى سجد
لاية السجدة في وقت مكروه قوله لا يعيدها لصحة ادائها
واجرائها عن التلاوة قوله تصح عندنا ايضا ولا يلزم اعادتها
في غير الاوقات المذكورة وكذا الحكم في حق السامع آية السجدة
لانها وجبت بالسبب الناقص واديت كما وجبت قوله فصلى عليها
اى على الجنائز فيه اى في وقت من الاوقات الثلاثة تصح الصلاة

ولا في غيره من الاوقات
الثلاثة لانها وان صحت
لوجوبها بالسبب الذى
اديت به الا ان الكراهة
موجودة لحصول الفعل
الشبيه بعبادة الكفار
مع ان تأخيرها لا يؤدى الى
فواتها وصيرورتها قضاء
كذا في الكبير

عليها

عليها * ولا يلزم الاعادة لان حضور الجنائز سبب لوجوب الصلاة
عليها وقد وجد السبب في وقت ناقص فوجبت مع النقصان
واديت به كما وجبت قوله كحضورها اى حضور الجنائز علة
لمانع فان حضور الجنائز في وقت مباح مانع للصلاة عليها
في وقت مكروه فيجب التأخير حيثئذ الى وقت غير مكروه كما مر
ولامانع عن ادائها عند حضورها في وقت مكروه قوله واما
الوقتان الآخران وهما ما بعد طلوع الفجر الصادق الى
طلوع الشمس وما بعد صلاة العصر الى الغروب قوله يكره
فيهما التطوع اى كل تطوع ولو تحية المسجد * لكن بشرط
ان يقصده ولو جاهلا هذه الكراهة واما لو قصده سهوا فلا
كن تطوع في الوقتين ولبس في قلبه ان الوقت وقت الكراهة
كذا في الحاشية قوله يعنى الفوائت الخ اى يعنى بالفرض
الفوائت وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة فاطلق الفرض واراد به
ما لزم عمله فشمع الواجب لنفسه وهو سجدة التلاوة وفرض
الكفاية ومن الواجب الوتر * ثم المراد بالجنائز والتلاوة ما حضرت
في وقت غير مكروه فان ما حضرت في وقت مكروه من الاوقات
الثلاثة السابقة غير مكروه ايضا كما سبق فليتذكر قوله
واللازم بالشرع في وقت مستحب او مكروه وكذا سجدة
السهو ذكره في الدر قوله لوجوبها اى الصور الثلاث
لغيرها اى بعارض بعد ان كان نفلا كالنذر والشرع
والطواف والسهو فانها تكره وان كانت واجبات لان اصلها
النفل فوجب بسبب الشرع او بالنذر او بالطواف او السهو
والله تعالى اعلم فان قلت اى فرق بين تلك الصور وبين سجدة

مطلب
بيان الوقتين من الاوقات
الخمس

التلاوة حتى تكون اى سجدة التلاوة واجبة لنفسها قلت انها لم تشرع نفلا بدون تلاوة بخلاف تلك الركعات فانها مشروعة نفلا بدون نذر و شروع وطواف وسهو فانقلب بها واجبا واما التلاوة فكانت واجبة بنفسها حيث لم يسبقها نافلة بل كانت واجبة ابتداء بسبب التلاوة والله الهادي كذا في الحاشية قوله الى ان تطلع الشمس اى الى طلوعها الكامل وهو ان ترتفع الشمس وتشرق * وفي نسخ الكبير وحلية المجلى الى ان ترتفع الشمس وهو الانسب بالمقام لان وقت الطلوع ايضا وقت كراهة الى ارتفاع الشمس مقدار رمح اورمحين وهو الضحوة الصغرى قرأه لقوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة بعد الفجر الحديث رواه ابوداود والترمذى عن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما روى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلى الا ركعتين خفيفتين كذا في الكبير قوله لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة الحديث اى تم الحديث واقرا الحديث الى آخره فهذا الحديث راجع على ما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين كما في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها بان حديث نهى اه محرم بصيغة الفاعل وحديث صلى اه مباح * والمحرم مقدم على المباح عند التعارض وبان الاول حديث قولى والثانى فعلى والقول مقدم ايضا على الفعل قوله حتى تشرق من الاشراق وهو الضحوة الصغرى قوله وما بعد غروب اه مبتدأ اول وقوله التطوع مبتدأ ثان وقوله مكروه خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول وقوله لالذاته اى لا معنى في الوقت قوله مع استحباب

تجملها

تجملها اى صلاة المغرب * و يؤيده ما تقدم عن ابن عمر انه اعتق رقبة لتأخير المغرب حتى بدا نجم وقال الشافعى رحمه الله تعالى يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكا بما في البخارى انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة * والجواب من طرف اصحابنا المعارضة مما في ابى داود عن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ونفت ازواج النبي عليه السلام حين سئل عنهما * وتفصيله في الكبير وحيث حصل هنا وقت سادس على الاوقات الخمسة التى يكره فيها التنفل وهو ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب قالوا بكرهية الصلاة فيه لما فيه من تأخير المغرب وهو مكروه وعلى هذا اكثر اهل العلم منهم اصحابنا الحنفية ومالك كذا في الحلية قوله التطوع اى الشروع فى التطوع عند خروج الامام من المقصورة اذا كان فى المقصورة ٩ كما في ديار العرب وعند قيامه للصعود على المنبر اذا لم يكن فيها بكسر الميم وفتح الباء الموحدة مكان مرتفع يقرأ عليه الخطبة فى الجوامع مأخوذ من النبر بالفتح فالتسكون بمعنى الرفع من الباب الثانى وكذا يكره صلاة الجنائز وسجدة التلاوة عند خطبة الجمعة كذا نقل عن الدراية * ثم المفهوم منها انه لا كراهة قبل شروع الامام فى قراءة الخطبة وعند امساكه عنها قاله فى الحاشية * واما قضاء الفوائت فقال فى النهاية غير مكروهة عند الخطبة * وقال صدر الشريعة يكره كذا فى الحاشية نقلا عن الدرر * ثم ان زمان خروج الامام وقت

٩ وهى اى المقصورة محبة صغيرة فى طرف المنبر يصلى الخطيب فيها سنة الجمعة

آخر سابع من الاوقات المكروهة ايضا قوله عن اكابرا الصحابة
منها ما اخرج ابن ابي شبة عن علي وابن عباس وابن عمر رضوان
الله عليهم انهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج
الامام على المنبر قوله كذا خصه قاضيخان الخ فاطلاق المص
لبس كما ينبغي هذا * لكن قال في التنوير ويكره تطوع عند
اقامة صلاة مكتوبة فان الظاهر ان المراد اى مكتوبة كانت
ثم المراد بالاقامة ما اقامه امام مذهب كذا قيل فلو اقام
امام شافعي كما رأينا في مصر القاهرة فلا يكره التطوع وان علم
انه لا يدره اصلا كذا في الحاشية * ثم ان وقت الاقامة وقت
آخر ثامن من الاوقات المكروهة كذا في الحلية قوله ان علم انه
يدرك الخ وان لم يعلم فيكره الا اذا علم انه يدرك اماما ثانيا والله تعالى
اعلم كذا قال في الحاشية قوله وكذا لا يكره بقية السنن يريد سنة
الظهر والعصر والعشاء قوله قبل الركوع اى قبل تمام الركوع
فلو علم انه يدرك آخر جزء من الركوع فلا يكره وان لم يعلم ادراكه
كره ان لم يجد اماما ثانيا كما سبق قوله بل يكره في جميع ذلك
اى في التطوع والسنن ان يصلى بعد شروع الامام في الصلاة
مخالطا للصف حال من فاعل يصلى بان كان في خلال الصفوف
او بان كان الصف واحدا وهو اى المصلى في خلاله قوله
او خلف الصف فقط بان لم يكن خلفه صف فلو كان خلفه
صف كان اشد كراهة لاجتماع الامرين بان يكون مصلى
السنة بين الصف في امامه وبين الصف خلفه قوله او خلف
اسطوانة عطف على قوله في المسجد والاسطوانة بضمي الهمة
والطاء وسكون السين بينهما بالتركية ديرك دركه ستانه معناسنه

و مذهب الصوابي حجة
يجب علينا تقليده عندنا
اذا لم ينفعه شيء آخر من
السنة على ان مارواه السنة
عن ابي هريرة عنه عليه
السلام قال اذا قلت
لصاحبك يوم الجمعة انصت
والامام يخطب فقد لغوت
يفيد بدلالته منع صلاة السنة
وتحجية المسجد لان المنع
في الحديث من الامر
بالمعروف وهو اعلى من
السنة والتحية منع منهما
بالطريق الاول كذا
في الكبير

يعنى بل يصلى في المسجد خلف اسطوانة او خلف من لبس
في صلاته مع الامام او يصلى قد ام المنبر وقوله او بالعكس
بان يصلى السنة في الشئ اى في داخل المسجد ان كان الامام
في الصنفي اى في جناح المسجد الذي هو خارج لما روى الطحاوى
 وغيره عن ابن مسعود رضى الله عنه دخل وقد اقيمت الصلاة فصلى
ركعتي الفجر في المسجد خلف اسطوانة وذلك بمحض حذيفة
وابى موسى وروى مثله عن عمر بن الخطاب وابى الدرداء وابن عباس
كذا في شرح البخارى لابن بطال عن الطحاوى وعن محمد بن
كعب قال خرج عبد الله بن عمر من بيته فاقيمت صلاة الصبح
فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس
وذلك مع علمه باقامة الصلاة ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوى
ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي كذا في الكبير قوله
لا يقطعها اى الصلاة اى لا يخرج من الصلاة بل يتمها ركعتين
ظاهره سواء قام الى الثلاثة وقيدها بالسجدة اولم يقيم فليتم
كذا في الحاشية قوله مطلقا اى اى نفل كان بعد ان لم يكن
ما شرع المصلى تحية المسجد فلفظ اولم يمنع الجمع قوله قبل يقطع
اى من يصلى السنة على رأس ركعتين سواء قام ولم يقيد الثلاثة
بالسجدة اولم يقيم بان كان في الشفع الاول * ووجه هذا القول
ان محمدا قال اذا خرج الامام ينبغي لمن كان في الصلاة ان يفرغ
منها انتهى * فجمع بعضهم لفظ الفراغ على القطع فلذا قال
يقطع على رأس الركعتين قوله وقيل يتمها اربع اى وحل هذا
القائل قول محمد على اتمام الاربع قوله انه اى القاضي الامام
ارجع اليه اى الى ما في النوادر من الرواية عن ابي حنيفة قوله

بعد ما كان اى القاضى يفتى بالاول اى بتمام الاربع * ووجه
افتائه بالاول ان الاربع قبل الظهر بمنزلة صلاة واحدة ولا يصلى
في التشهد الاول ولا يقرأ الشاء اذا قام الى الثالثة ولو ان رجلا
خير امراته بالطلاق والحال ان المرأة في الشفع الاول من سنة
الظهر فأتت المرأة الى الاربع لا يبطل خيارها ولو ان امرأة اخبرت
بصيغة المجهول بشفعة لها وهى في الشفع الاول من سنة الظهر
فاتمتها ايضا لا يبطل شفعها ولو ان رجلا خلا مع امرأة بان كانا
في حجرة واحدة وهى اى والحال ان المرأة في الشفع الاول منها
لا تكون هذه الخلوة خلوة صحيحة بخلاف غيرها من التطوعات
كذا في الكبير قوله انه الاوجه اى ما ذكر في النوادر موجه
بالتوجيه الاحسن لانه يتمكن من قضائها بعد الفرض ٩ ولا يبطل
في التسليم على رأس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء
على الوجه الاكل انتهى كذا في الكبير قوله على ما حققناه
في الشرح * وحاصله ان الاوجه ان يتمها اربعا لانها ان كانت
صلاة واحدة فظاهر وان كانت اى الثالثة بمنزلة شفع آخر
فالقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة ففي العود الى القعود
ابطال العمل وهو منهي عنه قوله قيل لا يلزمه الخ وقيل
يقضى الخ هذا الاختلاف مبنى على قول ابي حنيفة ومحمد قوله
وقال ابو بكر الخ هذا مبنى على قول ابي يوسف من ان كل تطوع
نواه المصلى اربعا يقضى اربعا كذا فيه ايضا قوله قبل صلاة
العيدين اى ويكره التنفل قبل صلاة عيد الاضحى وعيد الفطر
مع كون الشمس مرتفعة سواء صلى في المصلى او غيره كذا نقل
عن الدر * وهذا وقت تاسع من الاوقات المكرهه لما تقدم

٩ اى بعد اداء الفرض وهو
الاستماع للخطبة صلاة

قوله وعند الخطبة اى اى خطبة كانت من الخطب والخطب
ثلث في الحج اولها بعد ظهر اليوم السابع من ذى الحجة في الحرم
الشريف والثاني في اليوم التاسع بعد الزوال قبل الصلاة في مسجد
عرفات والثالث في ثاني يوم النحر بعد الزوال ايضا قبل الصلاة
في مسجد الخيف وحين ما وفقني الله تعالى بالحج الشريف
في تاريخ ثلثين بعد مائتين والالف سألت واحدا من ساقى زمزم
شيخ مشهور فانكر الخطبة الثالثة مع اني رأيتها في المناسك
فتحرير الرفقاء ثم جئت الى مسجد الخيف وقت الظهر وجدت
فيه جماعة كبرى والخطيب على المنبر ثم اخبرتها للساقى فقال
بلغت الى سن ثمانين ما سمعت هذه الخطبة فاعتبر هذا خادم
الحرم الشريف وساقى زمزم في مدة طويلة عصمنا الله تعالى
عن الغفلة ووفقنا الى طاعته ورضائه بحرمه حبيب محمد صلى الله
عليه وسلم قوله بعد خطبتهما في المصلى على الاصح لما روى
السنن من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج
فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا النفي بعدها محمول
عليه في مصلى العيد لما روى ابن ماجه من حديث ابي سعيد
الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد
شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين وقيل لا يكره بعد الخطبة
في المصلى ايضا كذا في الكبير قوله وكذا يكره عند خطبة
الكسوف وخطبة الاستسقاء اى في حال كسوف الشمس
والاستسقاء والكسوف بضم الكاف والسين المهملة بالتركية
كون طوتلوب ضياسى كتمكدر والخسوف بالضمين آى طوتلوب
سياه اولغه ديرلر والاستسقاء طلب رحمت ايجون مصلايه جم

غفر حقوب دعا يتمكده دیرل * والحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات الكراهة اثنا عشر منها ثلاثة لا تجوز فيها الفوائت عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وتسعة يجوز فيها قضاء الفوائت وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة بلا كراهة وما عدا هذه الثلاثة تجوز مع الكراهة وهي بعد طلوع الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل تغير الشمس وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند خطبة يوم الجمعة وعند اقامة الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الامام للخطبة قبل ان يخطب وقبل صلاة العيد كما في المتن وكذا بعد صلاة العيد في المصلي على ما هو الاصح وكذا ينبغي ان يكره ايضا عند الخطب الثلاث في الحج كسائر الخطب كما مر آنفا فعلى هذا تكون اوقات الكراهة خمسة عشر سوى الثلاث الاولى ومعها صارت ثمانية عشر كذا في الكبير والله الموفق الى الرشاد قوله فالافضل ان يقطعها والقضاء بعد القطع افضل من الاستمرار والاتمام هذا على طريق قولك زيدافقه من الحمار فلا يردانه لبس في الاتمام فضل بل هو اثم لانه ترك واجب قوله تخصا عن الكراهة والنقصان الى الكمال ولبس هذا ابطالا للعمل بل توبة وترك لاثم لان القطع لا كمال لا يكون ابطالا كمن شرع في الفرض منفردا ثم اقيمت الجماعة فان الافضل ان يقطع ويقتدى لاحراز فضيلة الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده ونحو ذلك كذا في الكبير قوله بل يتم شفعا بفتح الشين المعجمة وسكون الفاء اي اتم ركعتين قوله فقد اساء من الاساءة اصله

مطلب
اوقات الكراهة اثنا عشر
بل ثمانية عشر

اسوء بالتركية كتولك ايمك ويكون آثما كترك الواجب بالامر قوله وقد علم هذا الخ فلا فائدة في افراد هذا بالذكر اذ قد فهم بالطريق الاولى مما قبله قوله لانه اذا لزم الخ في هذا اللزوم خفا شديدا * والذي يلوح لنا ان ههنا ثلث احوال القطع مع القضاء والاتمام والقطع مع ترك القضاء فالاول افضل والثاني جائز والثالث غير جائز فاذا الاول بقوله فالافضل اه والثاني بقوله ولولم يقطع اه والثالث بقوله هذا والله تعالى اعلم كذا في الحاشية قوله ولو افتتح النافلة اي شرعها في وقت مستحب اي غير مكروه فيراد بالمستحب غير ما هو المشهور بقريته المقابلة بالمكروه قوله اوفدت اي النافلة بلا قصد بان قدر المتيم على استعمال ماء او مضى مدة المسح بعد افتتاح النافلة في وقت غير مكروه فقول المص ثم افسد قيد اتفاق لا احترازي كذا في الحاشية قوله اي يكره ان يقضيها يعني ان المراد بالقضاء المنفي بقوله لا يقضيها هو القضاء بلا كراهة * ثم الفرق بين هذه النافلة وبين الفوائت من الفرائض التي لا يكره قضاؤها بعد طلوع الفجر وقبل تغير الشمس بعد العصر هو ان فوائت الفرائض واجبة لعينها بخلاف هذه النافلة فانها انما وجبت لصيانة الجزء المؤدى في الوقت المستحب عن البطلان فبقيت هذه النافلة نافلة لذاتها والنافلة مكروهة في هذين الوقتين بخلاف ما وجب لعينه كما تقدم قوله ولو قضاها اي النافلة التي افتتح في الوقت المستحب في هذين الوقتين تسقط وتصح مع الكراهة لما ذكر من ان الكراهة في الوقتين لبست لمعنى في ذات الوقت قوله فانها اي النافلة المذكورة لا تسقط بقضائها

في وقت من الاوقات الثلاثة وهي وقت طلوع الشمس واستوائها
وغروبها لوجوب النافلة كاملا اي في وقت غير مكروه وادائها
ناقصا اي في وقت مكروه كما لا تسقط الفوائت من الفرائض
فيها قوله ما لزم بالشروع اي بالشروع في الوقت المستحب
فان الشروع في سنة الفجر بعد انفجار الصبح قبل الفرض
شروع في النافلة في وقت مستحب قوله في الوقتين متعلق
بقضاء وبهذا رد ما نقل عن اسماعيل الزاهد ان من خشي
ان صلى السنة ان لا يدرك الامام في الفجر انه قال يشرع في سنة
الفجر ثم يقطعها ويدخل في الفرض فيجب القضاء فيتمكن
من القضاء بعد الفرض لما رده السرخسي بان ما وجب بالشروع
لبس باقوى مما وجب بالنذر وصرح محمد ان المنذور لا يؤدي
بعد الفجر قبل الطلوع ولانه شروع في العبادة بقصد الفساد
فلا يجوز فان ابطال العمل قصدا منهى ولو بنية الاداء لا يقصد
الاكمال ولا تكميل هنا كذا في الكبير قوله ان لا يدرك الفرض
اي الصلاة مع الامام قوله ويكبر لها اي للسنة عطف تفسير
لقوله ان يشرع قوله فيخرج اي المصلي منصوب عطف
على ان يشرع او مرفوع فالفاء تفريع قوله لعدم الفائدة
في ذلك الشروع المذكور علة لقوله ولا يلتفت وقوله لانه اه
علة لعدم الفائدة قوله في هذا التكلف ونقل هذا ايضا
عن الفقيه اسماعيل الزاهد فلعل من قال به قال ان ما لا يدرك
كله لا يترك كله ففي ترك هذا ترك السنة او الجماعة كلا وفي آياته
الجمع بينهما ما امكن بان صلى السنة وقت الاشراف نعم لو نذر
ان يصلي السنة فصلي مع الامام ثم اتى بالسنة وقت الضحوة

فالظاهر انه اولى والله ولي التوفيق كذا قاله في الحاشية قوله
وقبل يقضيها اي سنة الفجر بلا كراهة فان القضاء مع الكراهة
قبل الطلوع متفق عليه قوله وهو اي القضاء بعد صلاة
الفجر بلا كراهة قبل الطلوع غير صحيح لوجود الكراهة
في القضاء بعدها ايضا قوله تنوب الخ من تاب ينوب من الباب
الاول اي تقوم صلاة هاتين الركعتين مقام سنة الفجر قوله
بمطلق نية الصلاة من غير احتياج الى تعيين كونها سنة قوله وهو
الصحيح اي النية والتأدي بمطلق النية وكونها سنة لا واجبة
هو الصحيح قوله وروى الحسن الخ بناء على ان السنة تحتاج
الى النية او على انها واجبة لا سنة على رواية المرغيناني عن
ابي حنيفة ان سنة الفجر واجبة كذا في الكبير والاول اي النية
وكون التعيين لبس بشرط هو الصحيح فلو صلى ركعتين اخرين
بنية السنة تكون آتيا بالكراهة على الرايتين كذا في الحاشية
قوله اي الشأن ولوعاد الضمير الى الفجر او اظهر الفجر في مقام
الاضمار لمزيد التوضيح لاستغنى عن الشانين قوله وقد تبين
بعد ذلك اي ظهر بعد اتمامها ان الفجر قد طلع عند الشروع
فيها قوله هو اي ما ذكر في الذخيرة ظاهر الراية عن الكل
خلافا لرواية الحسن كما تقدم الوجه فيه آنفا قوله في طلوع
الفجر متعلق بشك اي شك حين الشروع في تلك الركعتين
قوله واستمر شكك بحيث لم يدر ان الصلاة وقعت بعد الفجر
او قبله او بعضها قبله او بعده قوله لا يجزئه اه اي من جزي
يجزي من باب ضرب بمعنى الكفاية ويحتمل ان يكون من الاجزاء
بكسر الهيمزة من باب الافعال بمعناه ايضا اي لا تكفي هذه الصلاة

له عن سنة الفجر بالاتفاق لان الليل متيقن والبقين لا يزول
بالشك قوله حتى ارتفعت قدر ربح اورمحين بضم الراء المهملة
وسكون الميم بالتركية مزارق كه سونكي معنائه وجهه رماح
وارماح ولعل المراد بها اوسطها لا اطولها ولا اقصرها بالنسبة
الى الناظر في الظاهر لا في نفس الامر وبالنسبة الى الطرف
الاسفل للشمس والافبعدها عن الافق في نفس الامر اكثر منها
وجرمها اكبر بناء على ما في بعض الروايات قوله هذا هو
لمذكور في الاصل لما روى انه عليه السلام كان يصلي العبد
حين ترتفع الشمس قدر ربح اورمحين قال سبط بن الجوزي متفق
عليه قوله وقيل يدلى من الادلاء او من التدلية اي يوصل
ويلزق ذقنه بصدرة وقائل القيل الاول ابو بكر محمد بن الفضل
وقائل هذا القيل علامة خوارزم كذا في الكبير قوله فان
لم ير القرص بضم القاف وسكون الراء اي جرم الشمس بالذات
فقد تم الطلوع وحيث تباح الصلاة وبعبكسه عند الغروب
والقول الاخير نقله البرازي وهو ايسرها واضبطها قوله
لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل والسبب
هو ما اتصل به الشروع سواء شرع في اول الوقت او وسطه
اواخره فان كل وقت الفجر كامل لانقصان فيه اصلا * فان قلت
الم يرواه عليه السلام قال من ادرك ركعة من الصبح فقد ادرك
الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد
ادرك العصر رواه الجماعة من حديث ابى هريرة رضي الله
تعالى عنه * قلنا قد عارضه حديث النهي عن الصلاة في الاوقات
الثلاثة فان العام عندنا كالخاص ولا يرجح الخاص عليه فرجعنا

الى ما ذكرناه من المعنى كذا في الكبير * فان قلت لم يرو عن ابى يوسف
انه قال ان المصلي يمسك عن الافعال في اى جزء وقع الطلوع
فيه الى ان يرتفع الشمس ثم يتم صلاته قلت نقل عن ابن الهمام
هذا بعيد لانه اذا كان طلوع الشمس يوجب الفساد لا يفيد
الامساك كذا في الكبير قوله على ما وجب بالسبب الناقص
وهو وقت الاصفرار لما في الاصول ان الوقت هو السبب لوجوب
الصلاة ولا يمكن ان يكون كله سببا لانه يؤدي الى عدم جواز
الاداء قبل تمام الوقت فيلزم ان لا تجوز الصلاة الابعده وهو
خلاف الشرع فلزم ان يكون جزء من الوقت هو السبب وحيث
فالجزء الاول هو الاولى لسبقه فان اتصل به الشروع التام
تقررت له السببية والانتقلت الى ما يليه ثم وثم فاي جزء اتصل به
الشروع التام اي الذى لم يطرق عليه الفساد تقررت له السببية
هكذا الى آخر الوقت فان خرج الوقت ولم يتصل يضاف
الوجوب الى جميع الوقت لزوال الضرورة التي لاجلها لم يضاف
الى الجميع ولعدم اولوية بعض الاجزاء للسببية لان الاولوية
كانت باتصال الشروع ولم يتصل الشروع بشيء من اجزاء
الوقت اشار اليها الشارح بقوله وقد حققناه في الشرح والله
ولى التوفيق قوله الشرط السادس النية لقوله صلى الله عليه
وسلم انما الاعمال بالنيات اي حكم الاعمال او ثوابها ملصق بها
او مقارن بها وقيل البناء للاستعانة وقيل للسببية اخرجهم الائمة
الستة وهذا الحديث اصل في وجوب النية في العبادات * وانما
لكل امرئ ما نوى اشارة الى ان تعيين النوى شرط بان ينوى
كون الصلاة ظهرا او عصرا او نحوها كذا في الكوكب المنير

شرح جامع الصغير وتحقيقه هناك واصل النية نوية بكسر النون
وسكون الواو قلبت الواو ياء فادغمت الياء فيها وقد يخفف كذا
في القاموس قوله وهي اي النية قصد كون الخ هذا معنى
شرعي وفي اللغة مطلق القصد بالقلب ٩ قوله في العبادات
قصد كونها اي النية لله تعالى اي لرضائه تعالى لان العبادات
انما شرعت لنيل رضى الله تعالى ولا يكون ذلك الا باخلاص
النية له فالنية فيها قصد كون الفعل لله تعالى لا لغيره * قال في الدرر
النية هي الارادة ٤ وهي صفة من شأنها ترجيح احد المتساويين
على الاخر لا العلم ونقل عن الواحدى في كتاب صلاته اذا علم
اي المصلي اية صلاة يصلي قال محمد بن سلمة هذا القدرية وكذا
الصوم * والاصح ان مجرد العلم لا يكون نية لان النية غير العلم
الارى ان من علم الكفر لا يكفر به ولو نواه يكفر والمسافر اذا علم
الاقامة لا يصير مقما ولو نواه يصير مقما اما الذكر باللسان فقط فلا
معتبر به ويحسن ذكره باللسان معا لاجتماع عزيمته مع الذكر
ووقتها اي النية الافضل ان تقارن بالشروع بان تصل بالتحريمة
هذا ظاهر الرواية وقيل تصح النية مادام المصلي في الشاء وقيل
تصح قبل الركوع وقيل تصح قبل رفع رأسه عن الركوع وفائدة
هذه الرواية ان المصلي اذا غفل عن النية امكن له التدارك فانه
احسن من ابطال الصلاة انتهى ملخص ما في الدرر واما ان نوى
قبل الشروع فروى عن محمد انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي
الظهر او العصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما لبس من جنس
الصلاة الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضره النية جاز
اصلاته بتلك النية كذا في قاضى خان قوله قال الله تعالى

٩ لان اصل النية ان يقصد
بقوله فان قصد بقلبه وذكر
بلسانه كان افضل وعند
الشافعى لا بد من ذكر
اللسان كذا في قاضى خان
٤ اي الارادة الجازمة
القاطعة لان النية في اللغة
العزم والعزم هو الارادة
الجازمة القاطعة كذا
في العناية شرح الهداية

وما امر والاية معناه سبق نبذة في اول الشرط الخامس نقل
عن الدرر والاشباه اشترطت النية بالاجماع في العبادة وفي الاشباه
او بآية وما امر والاية والاول اوجه لان العبادة في الاية
بمعنى التوحيد بقريضة عطف الصلاة والزكوة عليها كما بين
سابقا * قال في الدرر اشترطت اي النية بحديث انما الاعمال الخ
ولعل هذا الحديث سند الاجماع كذا في الحاشية قوله المصلي
اذا كان متغفلا سواء كان ذلك النفل سنة مؤكدة او غيرها قوله
مطلق نية الصلاة وان لم يقل لله تعالى ونية التطوع لان المصلي
لا يخلو اما ان يكون منفردا او مقتديا وكل ذلك على وجهين
اما ان يكون مفترضا او متغفلا مؤديا او قاضيا والمتغفل تجوز
صلاته بنية الصلاة وكذا التراويح وسائر السنن عند مشايخنا
رحمهم الله تعالى كذا في فتاوى قاضى خان وقوله ولا يشترط توضيح
لكفاية مطلق النية قوله تعيين كون ذلك النفل سنة فضلا
عن كونه سنة ظهر او عشاء ثم فضلا عن كونه سنة ظهر قبلية
او بعدية مثلا بل يكفي نية الصلاة او نية التطوع قوله مؤكدة
او غيرها اي لا يشترط سواء كان ذلك النفل مؤكدة او لا فالمؤكدة
تفصيل للنفل لصفة سنة فليتأمل في قوله الآتى والاحتياط
للخروج من الخلاف اه قوله والمذكور في فتاوى الخ يعنى
ان اختلافهم لبس مقصورا على التراويح ولا في الاضحية كما
يفيدهما كلام المصنف حيث اقتصر على التراويح وقال الاصح
بصيغة التفضيل فان قاضى خان قال في فصل نية التراويح
وان نوى الصلاة او صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه
حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز

مطلب
نية التراويح

اداء السنن بنية الصلاة ونية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوى السنة او ينوى متابعة النبي صلى الله عليه وسلم * وعلى هذا اذا صلى التراويح مقتديا بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح انه لا يجوز انتهى * فقد جعل الخلاف في السنن وفي التراويح واحدا كذا في الكبير قوله على ما حققناه في الشرح قال ابن الهمام * وتحقيق الوجه فيه ان معنى السنة كون النافلة مواظبا عليها من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الفريضة المعينة وقبلها فاذا وقع المصلي النافلة في ذلك المحل صدق عليه انه فعل الفعل المسمى سنة * فالخاص ان نفس السنة يحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه السلام لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ينوى بلفظ السنة بل ينوى الصلاة لله * فعلم ان وصف السنة ثبت بعد فعله عليه السلام وتسميته سنة من لفعله الخصوص لانه وصف يتوقف حصوله على نيته انتهى ملخصا وتفصيله في الكبير قوله والمص تبع قاضيان ان اراد بعض المتابعة فيها والا فقد قال قاضيان الصحيح والمص الاصح وسوى قاضيان بين التراويح والسنن واقتصر المص على التراويح قوله ثم قال اي المص بناء على ذلك اي تبعا لما قال قاضيان والمتقدمين قوله على ما قالوا يعني ان الخروج من الخلاف في صورة نية قيام الليل مبنى على ما قالوا والا فلا فرق بين نية قيام الليل ونية مطلق الصلاة في الليل فالحكم بالخروج باحديهما دون الاخرى لا يخلو عن تحكيم

كذا في الكبير قوله ولو نوى اي لو اراد ان ينوى وقوله وكذا جميع الفرائض * الظاهر ان الجميع بمعنى الباقي بقريضة المقابلة فان الجمعة من الفرائض قوله وقضاء ما لزم بالشروع وغيرها لان مطلق نية الصلاة يحتمل النفل وغيره والنفل مشروع في الاوقات التي يصح غيره فيها فلا بد من صرفه عن النفل الى غيره وذلك الغير متعدد متنوع فلا يتعين البعض الا بالتعيين القاطع لاحتمال ما عداه كذا في الكبير وقوله وغيرها يراد به ما اوجبه بافساد وركعتي الطواف والله الملهم الى الصواب قوله والدعاء للميت اي ينوى كون الدعاء للميت وان اشبه عليه ان الميت ذكر او انثى ينوى ان يصلي على من يصلي عليه الامام كذا في الدرر * فهذا خاص للمقتدى لا يتأتى للامام والله الموفق قوله والمفترض المنفرد اي الشخص الذي يريد ان يصلي الفرض منفردا مجاز مرسل بعلاقة المسببية قوله لا يكفيه نية مطلق الفرض بان يقول عند الشروع نويت ان اصلي الفرض ما لم يقل في نيته اي المصلي بالاضافة الى ضمير المصلي وقوله الظهر مفعول لم يقل قوله الظهر او العصر سواء قرنه بذكر الوقت او اليوم اولا بان ينوى وقت الظهر او وقت العصر فتصح بغير تقييد وبه هو الاصح كذا في الحاشية قوله وغيره من الامام والمقتدى فقيد المنفرد في قوله والمفترض المنفرد قيد اتفاقي لا احترازي قوله ولم يكن الوقت قد خرج اذ لو كان قد خرج لم يحز لان فرض الوقت حينئذ غير الظهر مثلا نعم لو قال ظهر اليوم جازت نيته سواء خرج الوقت او لم يخرج فيكون قضاء او اداء قوله اجزاء

ذلك اى كفاه ذلك القول في صحة نيته ولو كان عليه
فائنة لان الفائنة لا تراحم الوقتية في هذه التسمية قوله الا
في الجمعة فانه لو نوى فرض الوقت فيها لا يصح الجمعة لان فرض
الوقت عندنا الظهر لا الجمعة * ولكن قد امرنا بالجمعة لاسقاط
الظهر ولذا لو صلى الظهر قبل ان تقوته الجمعة صحت عندنا
خلافا لفر والائمة الثلاثة وان حرم على المصلي الاقتصار على
صلاة الجمعة فقط كما سيأتى ان شاء الله تعالى قوله لو كان
عنده الح اى لو كان في اعتقاده ان فرض الوقت هو الجمعة
لا الظهر لجاز ذلك لتعين الجمعة حينئذ في اعتقاده * قال في الدرر
والاحوط ان يصلى بعدها الظهر اى بعد صلاة الجمعة قبل
سنتها اى الجمعة قائلا نويت ان اصلى آخر ظهر ادركت
وقته ولم اصله بعد لان الجمعة التي صليها ان لم تجز فعليه الظهر
وان جازت اى ان صحت الجمعة اجزأته الاربع عن ظهر فائت
عليه ثم يصلى اربعا اخرى بنية السنة اى سنة الجمعة لانها
احسن من مطلق النية انتهى * ولو قدم السنة على الظهر
الاخير لجاز تقديمه هذا اذا كان عليه ظهر فائت والا
فيكون نفلا فالاحوط قراءة السورة مع الفائنة في الاخرين
لاحتمال ان يكون نفلا فيلزم ترك الواجب بترك قراءة السورة
كذا في حاشية العزيمى على الدرر قوله لكونها اى الاعداد
معينة معلومة بتعيين الصلاة لان المصلي لما نوى الظهر مثلا
فقد نوى عدد الركعات التي هي الاربع والخطأ في عددها
لا يضر حتى لو نوى الفجر اربعا او الظهر ركعتين او ثلاثا جاز
ويبلغونية التعيين كذا في الدرر وان نوى الظهر فقط لا تجوز

مطلب
نية الجمعة وما بعد الجمعة
من الظهر والسنة

نيته لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر
وان نوى ظهر الوقت او عصر الوقت ولم ينو اعداد الركعات
جاز لانه لما نوى الظهر فقد نوى اعداد الركعات * هذا اذا كان
يصلى في الوقت فاذا صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم
بخروج الوقت فنوى الظهر لا تجوز لما قلنا كذا في فتاوى
فاضل خان قوله ولو نوى الفرض والتطوع اه هذا شروع
في بيان كون النوى من نوعين سواء نواهما معا او مرتبا
وفي بيان تكرار النية وفي بيان نسيانها بعد اتيانها فهذا ثلثة
مباحث قوله لقوة الفرض فلا يراحم الضعيف * هذا جواب
عن قول محمد رح لا يجوز عن الفرض ولا عن التطوع بل تبطل
نيته بالكلية فلا تصح صلاته لان الصلاة الواحدة لا يمكن
ان تتصف بالوصفين لتنافيهما ولا باحدهما لعدم تعيينه فيبطل
اصل الصلاة انتهى * يعنى سلمنا عدم الاتصاف بالوصفين معا
ولكن عدم الاتصاف باحدهما ممنوع فان الفرض قوى والنفل
ضعيف فيتعين الفرض ولا يراحمه النفل كذا في الحاشية
قوله اذ لا يشترط استصحاب النية اى مقارنتها ومصاحبتها
الى آخر الصلاة لما فيه من الخرج المنفى بل يشترط في الابتداء
لا في البقاء * الا يرى ان من صدق كلمة التوحيد بقلبه واقر بلسانه
مرة ثم لم يتذكر مدة حياته ثم مات فهو مؤمن كذا في الحاشية
قوله ولو كبر اى المصلى اه يصير اى المصلى الح قوله وتبطل
نية التطوع لان النية في الافعال يصح تبدلها اذا قارنتها ٩
كما يصح تبدلها في التروك مجردة كما يجيى بيانه بقوله اعلم انفا
قوله ثم افتتح ناويا العصر اما بان شرع الظهر في وقته فلما صلى

٩ اى قارنت النية الافعال
ملا

ركعة دخل وقت العصر فنوى العصر وهو لبس بصاحب
ترتيب او بان شرع الظهر في وقت العصر فلما صلى ركعة
نوى العصر ولبس بصاحب ترتيب ايضا والله الموفق قوله
فقد نقض الظهر كلمة نقض تجيء لازما بمعنى صار الظهر
منقوضا ومتعديا بمعنى نقض المصلي الظهر قوله وصح شروعه
اي المصلي فيما كبره بعد الركعة حال كونه ناويا له اي لما كبره
اعلم ان الاصل الذي يتنى عليه مسائل النية ان النية ان قارنت
المنوى صحت فعلا كان المنوى او تركا وسواء تقدمت على هذه
النية نية مماثلة كما اذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر ناويا الظهر
ايضا كما سيأتي او تقدمت نية مغايرة كما في مسئلتنا فتكون مقررة
في صورة المماثلة وناسخة في صورة المغايرة او لم يتقدم علينا نية
اصلا وهو ظاهر كذا في الحاشية قوله اي مكتوبة كانت اي
اي فرض كان ما شرع المصلي فهو من ذكر العام بعد الخاص
فان الظهر في المسئلة المتقدمة مكتوبة خاصة وهي من المبنى
على الاصل المذكور فان نية النافلة ناسخة لنية المكتوبة
قوله ناويا له اي لما كبره خبر بعد خبر ليصير وقوله مقتديا
ورافضا خبر بعد خبر ايضا او حال والرفض بمعنى الترك اي
يصير تاركا للصلاة منفردا ومقتديا للامام قوله للمغايرة بينهما
لما ذكر من الاصل لان الصلاة بالاعتداء غير الصلاة مع الانفراد
حكما لما فيها من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة
اي مرتبة وطبقة فالنية الثانية ناسخة للنية الاولى قوله فهو
هي اي النية الثانية هي النية الاولى بعينه فيكون مقدرا له
قوله فسدت صلاته لتركه فرضا وهو القعدة الاخيرة بحيث

لا يمكن

لا يمكن تداركه لسجوده للركعة الخامسة * ولكن فسدت
فرضية صلاته عندهما وتحولت نفلا فينبغي ان يضم اليها
ركعة واحدة ويكون متفلا بست ركعات وفسد اصل صلاته
عند محمد رح فينبغي ان يضم اليها ركعة ليكون متفلا بركتين
كذا في الكبير قوله التي دخل وقتها كالظهر في الصورة
المذكورة لان الوقتية واجبة للحال وغيرها لا قوله الاولى
منهما لان الثانية لا تجوز الا بعد قضاء الاولى قوله وفيه اشارة الى
اي في جعل النية للفائتة في سعة الوقت وللوقتية عند ضيقه
قوله حتى لو شرع على نية الانفراد بل لو شرع على ان لا يؤم
احدا وقد حلف على عدم الامامة فاقصدى به الناس صح
الاقتداء به وصار اماما * ولكن هل يحث في حلفه ام لا قال
في الحاشية يحث قضاء لاديانته الا اذا شهد قبل الشروع
فلا يحث قضاء ايضا كذا في الحاشية قوله يجوز اي الاقتداء
بالشارع على نية الانفراد خلافا للكرخي وابي حفص الكبير
كذا نقل عن الاشباه قوله الا في حق جواز اقتداء النساء
واسثنى بعضهم الجمعة والعيدين وحيث صحت الامامة بلانية
او مع نفيها لا ثواب له على امامته كذا نقل عن الاشباه ايضا
قوله ما لم ينو اي الامام كونه اماما لهن قوله خلافا لفر
لان عنده لا تشترط نية امامتهن لصحة اقتدائهن به قياسا على
الرجال * ولنا الفرق بان المرأة يحتمل ان يوجد منها فساد صلاة
الامام بسبب محاذاتهن بالامام وهو ضرر على الامام فلا يلزمه
اي لا يلزم الضرر للامام بدون التزامه اياه بخلاف الرجل كذا
في الكبير قوله ايضا اي كما نوى الصلاة قوله نية الصلاة

مطلب
لا يحتاج الامام الى نية
الامامة للناس
بإضافة المصدر الى فاعله
اي اقتداء النساء بالمصلي
المنزلة الذي لم ينو الامامة
للنساء
بالبعد بدل من التبيين
او بالرفع خبر مبتدأ محذوف
تقديره احداهما نية الصلاة
وثانيهما نية المتابعة
للامام

مطلقة ان كانت تطوعا ومعينة ان كانت غيره ونية المتابعة
للامام وذلك لانه يلزم من فساد صلاة الامام فساد صلاة
المقتدى فلا بد من التزامه اى المقتدى اياها وهو اى الالتزام
انما يحصل بالنية قوله يحزبه ذلك الفعل وهو نية الاقتداء
عن تعيين الصلاة لان المقتدى جعل نفسه تبع للامام من كل
وجد مصليا بما صلاه الامام لان الاقتداء عبارة عن المتابعة
والمشاركة فبقتضى المساواة ولا مساواة الا اذا كانت صلاته
مثل صلاة الامام فعند الاطلاق ينصرف الى الفرض كذا
في الحلية قوله فلا يتعين احديهما اى من الفرض والنفل
بدون التعيين فظهر ان ما اختاره المص قول بعضهم وعدم
الجواز هو المختار قوله وكذا الحكم اى الاختلاف في الجواز
وعدمه قوله والمختار عدم الجواز كالمسئلة الاولى * ووجهه
ما ذكره بقوله لان الاقتداء الحزب ذكره المص فيهما من الجواز
غير المختار كما في الكبير * ولو قيل ان كلمة لاساقطة من الناسخ لكان
كما ذكره قاضيان قوله وان لم تحضره نية الخ اى
ولو لم تحضر بباله نية الاقتداء للامام يعنى لو وجد منه الانتظار
للصلاة فقط من غير ان تحضر بباله نية الاقتداء عند التكبير
يصح الاقتداء ويقوم انتظاره مقام النية وهو حسن قوله
في صلاة الامام اى صلاة صلى من الظهر او الجمعة او غيرها
قوله والاصح انه اى ما يقول المصلى نويت الشروع في صلاة
الامام يحزبه في صحة الاقتداء للامام لما في قاضيان لانه اى
المقتدى لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كانه نوى فرض
الامام مقتديا به انتهى * وفي الخلاصة اذا اراد المقتدى ان يسهل

الامر على نفسه يقول شرعت في صلاة الامام قوله وكذا
ان لم يعلم الخ اى ولو نوى المقتدى صلاة الامام والاقتداء به
وهو لا يعلم ان الامام في اى صلاة هو اى الظهر ام في الجمعة
يجوز اى اجزأه ايتهما كانت لانه نوى الدخول في صلاة
الامام مقتديا به فيصير شارعا في صلاة الامام كذا في قاضيان
قوله ولو عين صلاة اى لو لم يقل نويت صلاة الامام بل عين
صلاة كالظهر والحال ان الامام في غيرها كالجمعة او بالعكس
قوله لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء كذا في قاضيان
قوله لان الجمعة وهكذا العيدان بخلاف اقتداء الكسوف
والاستسقاء اذا صلوا بالجماعة لصحة الكسوف والاستسقاء
بالانفراد بخلاف العيدين قال في الدرر والافضل للمقتدى
ان يقول اقتدى بصيغة المتكلم بمن هو امامى او بهذا الامام
قال الزيلعي والافضل ان ينوى اى المقتدى الاقتداء بعد
تكبير الامام ليكون مقتديا بالمصلى * ورده المولى خسرو في الدرر
بان الافضل مقارنة تكبير القوم مع تكبير الامام فهو مناف لما قال
الزيلعي قوله ولكن لم يخطر بباله اه من الخطور بالخاء المعجمة
والطاء المهملة المضمومتين بمعنى الدخول والمرور والجلوس
القلب من الباب الاول اى لم يدخل ولم يجي بباله ان الامام
من هو ازيد ام عمرو صح الاقتداء لعدم التقييد بشئ قوله
اذ لبس في نيته تقييد بان الامام الذى اقتدى به زيد وهو المعتبر
والتقييد الذى هو في ظنه انه زيد لاعتباره به مع حقيقة الاطلاق
قوله لبس هو الامام في الواقع فلم يكن مقتديا بمن هو متصف
بالامامة والحاصل ان الوصف معتبر دون الذات عند عدم

تعيين الذات فاما عند تعيينها اى الذات فهي المعتبر دون الوصف حتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذى هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز سواء كان يرى شخص الامام اولا لان الاشارة تفيد تعيين الذات والموصوف يدل على الصفة كذا في الكبير وفي قاضيان وكذا لو كان اى المقتدى في آخر الصفوف لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذى هو قائم في المحراب الذى هو عبد الله فظهر انه جعفر جاز ايضا لانه عرفه اى المقتدى عين ذات الامام بالاشارة فلغت التسمية انتهى * فلعل هذه العلة للاولى وما في قاضيان فالمعتبر فيه وصف القيام في المحراب او التسمية فقط والله تعالى اعلم قوله بتكبير الامام ولا شك ان مقارنة النية بالتكبير هو الافضل فيلزم على قول ابي حنيفة رح افضلية مقارنة النية لتكبير الامام قوله وان لم تحضره النية اه اى ولو لم تحضر المقتدى نية الاقتداء يعنى لو لم تجئ بباله نية الاقتداء عند الشروع في صلاة الامام وقوله قبل شروعه متعلق بقدر شرع والضمير للمقتدى قوله لبس بمصل في نفس الامر وان كان مصليا في ظن المقتدى فان العبرة لنفس الامر لا لظنه واما لو نوى الشروع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بعدم شروعه يصير اى المقتدى شارعا في صلاة الامام اذا شرع الامام لانه ما قصد المقتدى الشروع في الحال بل قصد الشروع في صلاة الامام اذا شرع الامام كذا في قاضيان قوله ومن صلى سنين اه جمع سنة بالفتحتين بالتركية ييل ديمك ولم يعرف اى لم يفرق ولم يميز بينهما بان ظن ان الكل فريضة او نافلة او ظن ان بعضها

فريضة وبعضها نافلة الا انه لا يفرق بينهما فانه ينظر الى تفصيل الشرح قوله وسقط عنه الفرض لحصول شرائطه كلها قوله ولم ينو الفريضة حتى لو نوى الفريضة في الكل في هذه الصورة جاز وسقط عنه الفرض وكذا لو صلى الكل مع الامام يجوز وكذا لو ميز الصلاة الفرض من النافلة الا انه لا يعرف ما في الصلاة من الفروض والسنن جازت صلاته كذا في الحاشية قوله لو اقتدى به اى بمن ظن ان الكل فريضة قوله وان كان اى ان وجد الظان في صلاة قبلها سنة مثلها اى مثل الفريضة في العدد كالفجر والظهر ٩ قوله لا تصح صلاة المقتدى فان الامام الظان قد سقط فرضه بما صلى اولا مما هو سنة وهو يظنه فرضا فما يصليه بعد ذلك يقع نفلا فيكون اقتداء المفترض بالمتفل فلا تصح صلاة المقتدى قوله لاسنة قبلها صفة صلاة كالمغرب وكذا العصر والعشاء قاله في الدراية وكذا في قاضيان قوله فالصحيح انها اى نية ظهر الوقت لا تجوز لان الظهر لا يتعين بضم الوقت حينئذ وانما يتعين بضم اليوم لانه لا يخرج عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه ٤ لصحة تسمية ظهر اليوم لا ظهر الوقت لان الوقت لبس له اى للظهر اذا اللام للعهد لا الجنس فلا يضاف اليه فعلم من هذا ان ما اختاره في المحيط على ما ذكره المص غير المختار كذا في الكبير قوله فرض اليوم بان يقول نويت فرض اليوم قوله سهوا ايضا خبر لقوله وما ذكره والذي يظهر ان هذا السهو وقع من النساخ اى الكتاتين حيث بدلوا في السهو الاول الوقت باليوم فقالوا ظهر الوقت

٩ وكذا الجمعة داخل فيها ولو كانت سنة الجمعة أكثر من فرضها لان صلاة الامام نية الفرض في سنة الجمعة صحيحة الا ان الزيادة على ركعتي الجمعة يصير صلاة فحينئذ لا تصح صلاة المقتدى والله اعلم بحقيقته ٤ اى بخروج وقت الظهر

٩ بناء على ما سبق فمن نوى عند الوضوء انه يصلي العصر مع الامام مثلا ولم يشغل بغير عمل الصلاة الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضر النية جازت بتلك النية عند مجده رحمه الله تعالى كذا في قاضيان ٤

بدل ظهر اليوم وبدلوا الفرض بالظهر في الثاني فقالوا فرض
اليوم بدل ظهر اليوم * فالصواب في الموضعين ظهر اليوم
والله الهادي قوله اي ظهر اليوم الذي هو فيه اداء ان كان
في وقت الظهر او قضاء ان كان بعد وقته قوله مثلاً ناظر الى
الامس والظهر وكلمة اول الشك قوله اي ظن اشار الى ان نوى
لبس بالمعنى المشهور بل بمعنى رجحان القلب قوله جاز ظهره
لانه قد عرفه وعينه باسم الاشارة فلغت التسمية باسم الثلاثاء
كن لا يرى شخص الامام فنوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب
الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر الخ كما سبق آنفاً قوله اذا حصل
تعين الفرض بان لم يكن على المصلي غير الفرض من نوعه
اما اذا كان عليه ظهر ان مثلاً ونوى الظهر ولم يعين احدهما
انه ظهر اي يوم فانه لا يجوز قوله حيث نوى اضافتها اي
اضافة الصلاة الى يوم قبل وجوبها والصلاة قبل وقتها
لا تجوز قوله لانه اضافها الخ اي الصلاة وتسقط عنه الفرض
لان الصلاة بعد وقت وجوبها جائزة قوله والمستحب في النية
الخ لان الانسان قد يغلب عليه تفرق الخاطر فاذا ذكر بلسانه
كان عوناً على تجميعه فيحسن تكلمه باللسان كذا في الهداية
ونقل عن التجنب ان النية بالقلب لانها عملة والتكلم لامعتبر به
كما في اول البحث * ونقل ابن الهمام عن بعض حفاظ الحديث
انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح
ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح اصلي كذا ولا عن احد
من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم
اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهى * لكن عدم النقل

فانه هو الذي يجوز
بلا خلاف لقطع احتمال
الغير بالكلمة

مطلب
بيان المستحب في النية

وكونه بدعة لا ينافي كونه حسناً لقصد اجتماع العزيمة على ما
ذكر في الهداية والتجنس كذا في الكبير قوله هذا اي
القصد بقلبه والتكلم بلسانه هو المختار لكثرة الشواغل على
القلوب بعد عصر الصحابة والتابعين حتى ذكر في القنية
وفي شرح القدوري من عجز عن احضار القلب في النية يكفيه
اللسان لان التكليف بقدر الوسع لا يكلف الله نفساً الا وسعها
كذا في الكبير قوله جاز بلا خلاف وبلا كراهة فان المنقول
عنه عليه السلام وعن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم
اجعين هو النية بالقلب دون التكلم باللسان كما في الكبير قوله
الافضل ان يشتغل الخ لانه الاجز وافضل الاعمال اجزها
اي اشقها وسيرة السلف الصالح على ما مر وفيه خروج عن خلاف
الشافعي رحمه الله تعالى * فالخاصل ان حضور النية في القلب
من غير احتياج الى اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم
اذا تعسر بدونه حسن والاكتفاء بمجرد التكلم من غير حضورها
رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها كذا
في الكبير قوله ان من خرج من منزله اي من بيته بعد
التطهر فيه او في مكان آخر فان تقديم النية على التكبير جائز
بعد ان لم يوجد بينهما عمل قاطع بصلاة كالاكل والشرب
واما نحو الوضوء والمشي الى المسجد فلبس بعمل قاطع فلا يضره
كذا في الحاشية قوله ولم تحضره اي لم يجز بباله نية الصلاة
والاقتداء قوله وبين التكبير عمل كسراء الخطب ومحوه ولو كانت
النية قبل الوقت كذا نقل عن الدر قوله وقيل الى الرفع منه
اي يجوز تأخير النية الى رفع الرأس من الركوع قال في الكافي

مطلب
النية بالقلب فقط في الصلاة
جائز بلا خلاف ولا كراهة

وجه ظاهر الرواية ان الصلاة عبادة وهي لا تجزى وما لم ينو
من الصلاة لم يقع عبادة وفي الصوم جواز المخرج لانه لا يمكن
من وصل النية به الا بالسهر الكثير ولا حرج في الصلاة انتهى
قوله وهي في غاية البعد اى جواز الصلاة بنية متأخرة

كما قال الكرخي * قال صاحب البدائع هو فاسد لان

سقوط القرأن لمكان المخرج والمخرج يندفع

بتقديم النية فلا ضرورة الى التأخير

والله الموفق الى الصواب

والحمد لله

رب العالمين